دراسة البنية الصرفية
في ضوء اللسانيات الوصفيّة

د.عبد المقصود محمد عبد المقصود

الدار العربية للموسوعات

دراسة البنية الصرفية
في ضوء اللسانيات الوصفيّة

الدكتور

عبد المقصود محمد عبد المقصود

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ

الدار العربية للموسوعات

الحازمية - ص. ب: ٥١١ - هاتف: ٠٠٩٦١٥/٩٥٢٥٩٤ - فاكس: ٠٠٩٦١٥/٤٥٩٩٨٢
هاتف نقال: ٠٠٩٦١٣/٣٨٨٣٦٣ - ٠٠٩٦١٣/٥٢٥٠٦٦ - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com
البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

المحتويات

المقدمة

الحمد لله الذي وفّق وأعان، والشكر له على توالي برّه وتوفيقه والإحسان، والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل رسله محمد بن عبد الله؛ وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه. وبعد:

فهذه دراسة موضوعها الصرف العربي والدرس الحديث؛ وهي دراسة للصرف العربي – أو بالأحرى لعدد من قضاياه – في ضوء أحد مناهج الدرس اللغويّ الحديث، أعني المنهج الوصفي، وقد عنونت لها بـ (دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية). وهذه الدراسة خلاصة بحثين أعددتهما عام (٢٠٠٠م) أحدهما يحمل عنوان (دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: تحليل ومناقشة) وهو البحث المرجعي الذي تقدّمت به للجنة العلمية الدائمة بجمهورية مصر العربية ضمن أعمال الترقية إلى درجة أستاذ مساعد (مشارك). والبحث الثاني بعنوان (دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية من منظور وصفي).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد كثرت الأصوات التي تنادي بضرورة التحديث والتطوير في حقل الدراسات اللغوية العربية، وعلت الأصوات التي تنادي بضرورة الإفادة من اللسانيات الحديثة واللحاق بركب تطورها. ونحن نرحّب بهذا بشرط أن يكون الانطلاق من تراثنا، وأن نوظّف كل ما هو حديث للارتقاء بما هو تراثي والنهوض به، وأن يكون هناك توافق بين النظرية اللغوية عندنا وعلم اللغة الحديث المعروف باللسانيات، وأن يكون هناك توافق أيضاً بين المكتوب والملفوظ في نظامنا اللغوي؛ تفادياً للعديد من المشكلات التي وقعت فيها الدراسات اللغوية المعيارية التي تهتم بمعايير الصواب والخطأ.

وقد أثبتت الدراسات اللسانية الحديثة أنّ علم الأصوات أساس كلّ دراسة لغوية، سواء أكانت الدراسة نظرية أم عملية، وأثبتت كذلك أنّ الصرف العربي يعتمد اعتماداً عظيماً على نتائج علم الأصوات وأنّ أية دراسة صرفية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة مصيرها الفشل. كما أثبتت أنّ الإعلال والإبدال من أكثر الأبواب الصرفية التي تتجلّى فيها النظرية الصوتية والتحليل الصوتي؛ وذلك لكثرة التغيرات التي تهدف إلى تنظيم الكلمة وتسهيل النطق بها وإعادة التوازن لها.

وقد تعدّدت الاتجاهات الحديثة في حقل الدراسات اللغوية تبعاً لتعدد مناهج الدرس اللغوي الحديث؛ فمنهم المقارنون، ومنهم التاريخيون، ومنهم الوصفيون ومنهم التقابليون. وقد انبثق عن بعض هذه الاتجاهات اتجاهات أخرى أكثر تخصّصاً وعمقاً؛ كالبنيوية والوظيفية والتحويلية والتوليدية وهلمّ جرّا. والوصفيون وهم أولئك الذين ينتهجون الوصفية منهجاً لهم هم موضوع هذه الدراسة العلمية المتواضعة.

ويعد المنهج الوصفي ثالث المناهج اللغوية الحديثة؛ حيث بدئ بالمقارن بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية مع نهاية القرن الثامن عشر وظهور التقارب الواضح بين اللاتينية واليونانية والسنسكريتية واللغات الجرمانية السلافية والسلتية، ثم حدث تحول في الدرس اللغوي فساد المنهج التاريخي مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ وذلك للحاجة إلى معرفة التطورات التاريخية بين اللغات المتعددة. ثم حدث تحول إلى المنهج الوصفي الذي يرجع الفضل في ظهوره إلى اللغوي السويسري دي سوسير مع بداية قرننا العشرين والذي ظل سائداً ومهيمناً على الدرس اللساني دون منازع حتى ظهر

تشومسكي على مسرح الأحداث في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من هذا القرن(١).

وأهدف من وراء هذا الكتاب إلى ثلاثة أمور؛ أولهما: إلقاء الضوء الكاشف على الوصفيين بعامة، والعرب منهم بخاصة – أعني جيل الوصفيين العرب الذين ابتعثوا للحصول على ألقابهم العلمية من جامعة لندن على يد فيرث اللغوي البريطاني الشهير – والوقوف على منهجهم في الدرس الصرفي والنظر إلى قضاياه. والثاني: تناول عدد من قضايا الصرف العربي في ضوء اللسانيات الوصفية. والأمر الثالث: بيان دور علم الأصوات في تفسير قضايا الصرف العربي، وعلى وجه خاص قضايا الإعلال، وذلك من منظور وصفي.

ونحن في عملنا هذا مضطرّون – في بعض الأحيان – لعقد مقارنة غير متعمَّدة بين التفكير العربي الأصيل من جانب والفكر الحديث الذي أفاد كثيراً مما حقّقه البحث العلمي العربي في تاريخه الطويل من جانب آخر وأن نربط بين التفكيرين بغرض تأصيل بعض الأمور الجوهرية التي يُظنّ أنّ العلم الحديث هو صانعها ومبدعها على غير مثال سابق وهي في حقيقة الأمر ذات أصول عربية تراثية ترجع إلى القرن الرابع الهجري ولكنّ العرب أهملوها ولم يهتموا بها في حين أنّ العلم الحديث قد فطن إليها فتبنّاها ودافع عنها وأصّل لها ودلّل عليها وصارت كأنّها من منجزاته.

وأرجو ألاّ يُظَنّ أنني ضدّ العلم الحديث وغير آخذ بمنجزاته؛ فأنا لا أنكر

---

(١) ينظر في ذلك:

Georges Mounin; clefs pour lalinguistique, Seghers paris,1941. p.p 21-28.

وقد اكتفيت بالإشارة الموجزة هاهنا وسيكون التوضيح في التوطئة بإذن الله.

فضله ولا أقلّل من شأنه بدليل هذا البحث الذي بين أيدينا والذي أردت له أن يكون بحثاً حديثاً بمنهج حديث، وارى أنه يتحتّم علينا الإفادة من منجزاته في تطوير تراثنا العربي والنهوض به كما أفاد هو بدوره من تفكيرنا العربي التراثيّ الاصيل وبخاصة من عدد من آراء فيلسوف العربية ابي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) وعلى وجه خاصّ تفكيره الصوتي المتمثّل في كتابه القيّم الموسوم بـ «سرّ صناعة الإعراب» وفي آرائه الصوتيّة المبثوثة بين دفّتي مؤلّفاته ومنها رأيه في طبيعة أصوات العلّة والمدّ واللين، والعلاقة بينها وبين الحركات، وموضع الحركات من الحروف؛ وهلمّ جرا، وكذلك تفسيراته الصوتية لكثير من مسائل الإعلال وقضاياه، كما يتبيّن ذلك في هذا البحث إن شاء الله تعالى. غير أننا نرجو دائماً أن نتجنّب مسلكين شائكين أو موقفين يزريان بمسلك الباحث، أولهما: محاولة الإزراء بجهود القدماء والتقليل من شأنها. والآخر محاولة الإطراء المتخبّط بكل ما هو حديث؛ فنحن – وبكلّ بساطة – نريد أن نكون موضوعيين في بحثنا وفي معالجتنا.

وقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يكون في مقدمة، وتوطئة، وثلاثة أبواب. ففي التوطئة تحدثت عن اللسانيات بعامة (طبيعتها، نشأتها، تطوّرها)، وفي الباب الأول تحدثت عن الاتجاه الوصفي (طبيعته، نشأته، تطوره)؛ وجاء في فصلين تحدثت في الفصل الأول عن اللسانيات الوصفية (طبيعتها، نشأتها، تطوّرها)، وفي الفصل الثاني تحدثت عن الوصفيين العرب وظهور المنهج الوصفي في العربية. وفي الباب الثاني تحدثت عن الدرس الصرفي من منظور وصفي؛ وجعلته في أربعة فصول؛ تحدثت في الفصل الاول عن طبيعة الدرس

الصرفي الحديث من وجهة النظر الوصفية الحديثة، وتحدثت في الفصل الثاني عن الصرف العربي في ميزان الوصفيين، وتحدثت في الفصل الثالث عن أقسام الكلام العربي في ضوء المنهج الوصفي، وتحدثت في الفصل الرابع عن الوصفيين وعدد من قضايا الصرف العربي. وأما الباب الثالث وهو بعنوان (الصرف وعلم الأصوات من منظور وصفي)، فقد جعلته في فصلين؛ أولهما بعنوان (علاقة الدرس الصرفي بعلم الأصوات من وجهة نظر علماء اللسانيات الوصفية)، والفصل الثاني بعنوان (دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية في ضوء المنهج الوصفي) وختمت الكتاب بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي خرجت بها من هذه الدراسة، يليها قائمة بأهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها في الكتاب.

هذا وأرجو أن يكون ما قدّمته في عملي هذا قد حقق بعض ما قصدت إليه، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفّقنا لخدمة لغتنا العربية التي هي لغة القرآن الكريم ... إنّه وليّ ذلك والقادر عليه... وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(المؤلف)

التوطئة

اللسانيّات

طبيعتها، نشأتها، تطوّرها

من أبرز التطوّرات التي شهدها العلم مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهور علم يجنح إلى دراسة اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومراقبة الواقع اللغويّ ومعاينته بعيداً عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية عرف باسم اللسانيات (Linguistics)(١) وهو العلم الذي ينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة طبيعية يمكن أن تخضع لما تخضع له ظواهر الطبيعة الأخرى من اختبار علمي ينتهي إلى قوانين ثابتة.

واللسانيَات عند أندريه مارتينيه (André Martinnét) وجون ليونز (Gohn Lyons): «الدرس العلمي للغة الإنسانية»(٢).

وقد تعدّدت المصطلحات الدالة على ذلك العلم حتى بلغت ثلاثة وعشرين مصطلحاً؛ منها: علم اللغة، وعلم اللسان، واللغويّات، وعلم اللغويّات الحديث والدراسات اللغوية الحديثة، وعلم اللغة العام، وعلم اللغة الحديث، والألسنية، والألسنيّات، واللسانيّات واللسنيات... وهلمّ جرّا(٣).

---

(١) ينظر: د. قدورة مبادئ اللسانيات، ص١١.

(٢) د. منذر عيّاشي: اللسانية ومنهج التفكير عند العرب، ص١١.

وهي كذلك عند الدكتور محمود فهمي حجازي؛ إذ يقول: «علم اللغة (Linguistics) في أبسط تعريفاته هو دراسة اللغة على نحو علمي. ويعني هذا أن الدراسة اللغوية موضوعية وليست انطباعية ذاتية. وقد أدّت هذه الموضوعية المنشودة إلى استقرار كثير من المناهج وخلق مناخ علمي يتيح لدى اللغويين – في كل أنحاء العالم – المتخصّصين في مختلف اللغات درجة عالية من التعاون وتبادل الخبرة».

مدخل إلى علم اللغة، ص ١٨.

(٣) ينظر: د. عبد السلام المسدّي: قاموس اللسانيات ص٧٢، وعبد القادر الفاسي الفهري: المصطلح اللساني - الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات – سلسلة=

وقد عرف في مصر بعلم اللغة وعلم اللغة العام، وعلم اللغة الحديث، والدرس الحديث. وعرف في لبنان والمغرب وتونس بالألسنية. وعرف في الجزائر باللسانيات واللسنيّات(١).

= اللسانيات – عدد (٦) ١٩٨٦م، و معهد الإنماء العربي؛ مجلة الفكر العربي – عدد خاص عن الألسنية، بيروت ١٩٧٩م. ود. الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ومشاكل وضع المصطلحات اللغوية – ندوة اللسانيات واللغة العربية – نشر المطبعة الثقافية بتونس ١٩٨١م، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص٢٢-٢٣. وقد أشار الدكتور أحمد مختار عمر إلى أنّ الكتابة الألسنية باللغة العربية تعاني من مشكلتين حادّتين، أولاهما كثرة الكتابات التي تخرجها المطابع كل عام باللغة العربية وما يترتب على ذلك من إدخال مصطلحات جديدة بصفة مستمرّة دون أن يتوافر لها شروط المصطلح، مما ترتب عليه خلق مجالات كثيرة للتعارض والتصادم بين هذه المصطلحات وكذلك بين مستخدميها. والثانية: تشابك الفترة الزمنية للدراسات القديمة والحديثة وامتدادها عبر مئات السنين مما أدّى إلى اشتداد الصراع بين أنصار المصطلح القديم والمصطلح الحديث واختلاط المفاهيم، ونشوء نوع من الاحتكاك بين من يسمّون بالتراثيّين ومن يسمّون بالتجديديّين. وقال في التمهيد فإذا كانت مصطلحات العلوم تعاني من مشكلة التعريب فإنّ مصطلحات الألسنية تعاني من مشكلة التحديد. وإذا كان العلميون يشكون من اتخاذ لغة غير العربية أداة للتعبير فإنّ الألسنيين يشكون من استخدام لغة عربية لم ترق في تعبيراتها المتخصصة إلى مستوى المصطلح، ولولا أنّ كثيرين ممن يقدّمون المفاهيم الأجنبية في لفظ عربي يقرنون المصطلح العربي بنظيره الأوربي لغمض فهم المصطلح العربي على الكثيرين، ولكان هذا المصطلح عامل تفريق لا عامل تجميع، وما كان هناك أدنى حدّ من الاتصال بين ألسنيّ قطر عربي والسني قطر عربي آخر، بل ألسنيّ وآخر داخل القطر الواحد. المصطلح الألسني وضبط المنهجية، ص٥.

(١) ينظر: عبد الفتاح المصري؛ الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية المعاصرة (المقدمة).

وقد اتّخذت ندوة (الألسنية واللغة العربية) التي انعقدت في تونس عام ١٩٧٨م توصية باستعمال مصطلح اللسانيّات وحده؛ ولهذا السبب آثرت استخدامه في عملي هذا.

وقد لاحظت أن د. أحمد مختار عمر يفضّل مصطلح الألسنية على غيره من المصطلحات الأخرى[١].

وتتميز اللسانيّات الحديثة – في أية لغة من اللغات الإنسانية – على علم القواعد التقليدي ذي النظرة المعيارية بأنّها تعتمد على الرؤية العلمية وليس على الرؤية الافتراضية التي كثيراً ما يجنح إليها علم القواعد المعياري؛ لذلك تقف على النقيض من ذلك العلم ذي الرؤية المعيارية الافتراضية[٢] تلك الرؤية التي لم تنجُ منها قواعد لغة من اللغات، بما في ذلك قواعد النحو العربي؛ أعني النحو بمفهومه العام الذي يشمل النحو والصرف، مع اعترافنا جميعاً بالجهود المباركة والعظيمة التي بذلها علماء العربية في دراسة هذه اللغة العربية العريقة ووضع قواعدها وأصولها وصونها من اللحن والتحريف، تلك الجهود التي قلّ أن تجد لها مثيلاً في لغة من اللغات الأخرى. كذلك تتميّز اللسانيّات الحديثة على علم القواعد التقليدي في نظرتها إلى اللغة على أنها أصوات لغوية في المقام الأول تآلفت ضمن نسق معين، وهذه

---

(١) يقول د. أحمد مختار: «راجت في الأعوام الأخيرة مصطلحات ثلاثة تنافست للظفر بحق الإطلاق على حقل الدراسات اللغوية وهي (علم اللغة) و(اللسانيات) و(الألسنية). وقد اخترنا مصطلح (الألسنية) لنطلقه على هذا العدد من (عالم الفكر) رغم أنه ليس أكثر الألفاظ الثلاثة شيوعاً لجملة أسباب منها ...». المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص٦.

(٢) ينظر: د. أحمد الحمو، محاولة ألسنية في الإعلال: ٧٣٦.

الأصوات مجتمعة تقولب المعنى المجرّد وتوصّله إلى المتلقّي، وهذه النظرة للغة هي التي تحظى باهتمام الباحثين في مجال اللسانيات الحديثة، و لكن الرسم الخطّي للكلمة – في رأيهم – ليس إلا محاولة لتجسيد الصوت وخلق طبيعة بصرية له(١).

وقد أبرزت اللسانيات الحديثة أمراً جذرياً بالاعتبار وهو أنّ اللغة مجموعة من الدلائل، وأنّ كلّ كلمة(٢) هي دليل لغويّ، ولهذا الدليل اللغوي

(١) ينظر: د. ديزيره سقّال: الصرف وعلم الأصوات: ٧. وينظر كذلك: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص١٥. وينظر كذلك: د. الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال ص٧٣٦. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنّ فيلسوف العربية أبا الفتح عثمان بن جنّي قد توصّل بمجهود فرديّ إلى عدد من الحقائق العلمية التي تطابق – إلى حدٍّ بعيد – ما يقرره الدرس اللغوي الحديث والتي خالف بها علماء عصره ومن سبقه دون أن يستطيع – مع ذلك تعديل مسار الدرس اللغوي عند علماء العربية؛ ومن تلك الحقائق هذه الحقيقة التي نحن بصددها هاهنا؛ أعني الاهتمام بالجانب المنطوق لا المكتوب، ومما يؤيّد ذلك قوله في الخصائص (١/ ٣٣) باب (القول على اللغة وما هي): «أمّا حدّها فإنّها أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم» وقوله: «إنها أصوات» يعني أنه يستبعد جانب الكتابة في دراسة اللغة كما يفعل الدرس اللغوي الحديث (ينظر: د. الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، ص٧٣٦.

(٢) ذهب دي سوسير إلى استعمال مصطلح (Signe) الذي يعني الرمز أو العلامة للدلالة على (الكلمة) لفظاً ومعنى. والرمز اللغوي عنده له وجهان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، أحدهما: الدالّ (Signifiant) وهو الصورة الصوتية، والثاني المدلول (signifie) وهو الصورة المفهومة التي تعبّر عن المتصوَّر الذهني الذي يحيلنا إليه الدالّ. وتتمّ الدلالة (Signification) باقتران الصورتين الصوتية والذهنية، وبحصولهما تتم الفائدة وقد ألح الرجل على أن العلاقة بين الدالّ والمدلول علاقة اعتباطية غير معلّلة.
د. قدّور: مبادئ اللسانيّات، ص١٨.

وجهان: وجه صوتي ويسمى الدالّ، وآخر قيميّ وهو المدلول؛ أي: قيمة الدليل ومعناه، وتغير الدالّ – أو جزء منه – يستتبع بالضرورة تغير المدلول؛ فعلى سبيل المثال ليس الفرق بين (كَتَبَ) و(كَاتَبَ) فرقاً فقط في الصورة الكتابية – أي: زيادة الألف في الثانية – بل هو فرق صوتي في المقام الأول وهو اختلاف الدالّ في الأولى عن الدال في الثانية؛ ويشتمل الدال في الأولى على فتحة قصيرة بعد الكاف، هكذا: (ك َ ت َ ب َ)، وفي الثانية على فتحة طويلة، هكذا: (ك َ َ ت َ ب َ). ويمكن كتابة اللفظتين مقطعياً هكذا: (ka/ta / ka) و(kaa/ ta/ ba)؛ أي أنّ الفرق هو فرق في طول المصوِّت الداخلي الذي يلي فاء الفعل؛ فهو مصوِّت قصير في الأولى طويل في الثانية، وهو – مع ضآلة حجمه – أدّى إلى تغير في المدلول؛ لأنّ مدلول كَتَبَ يختلف عن مدلول كَاتَبَ لكن نظرة النحو العربي كانت مختلفة؛ لأنه لم ينظر إلى المسألة من جانبها الصوتيّ ليبحث عن الأثر الذي يحدثه تغير الدالّ في المدلول؛ بل اكتفى بمحاولة استنباط القواعد التي تضبط تغيّر المصوِّت، ولذلك نظر إليها من جانبها الكتابي فقط(١).

وقد أصبح من المتعارَف عليه بين الباحثين والدارسين والمعنيّين بشؤون الدراسات اللغويّة الحديثة أنّ بداية اللسانيّات – بوصفها علماً حديثاً – ترجع إلى نهاية القرن التاسع عشر(٢)؛ ذلك القرن الذي شهد ثلاثة منعطفات

---

(١) ينظر: د. الخموة: محاولة ألسنية في الإعلال ص١٦٨، مارتينيه: مبادئ اللسانيّات العامة ص١١، ١٩.

(٢) ومما تجدر الإشارة إليه أنّ أهم ما جعل اللسانيات في القرن التاسع عشر علماً حديثاً هو إخضاع الظواهر اللغوية لمناهج البحث العلمي خلافاً لما كانت عليه من ذي قبل؛ إذ=

كبرى في مسيرة هذا العلم، أولها اكتشاف اللغة السنسكريتية على يد السير وليام جونز (W. Gones) (ت: ١٧٩٤م)؛ وذلك في عام ١٧٨٦م؛ أي مع نهاية القرن الثامن عشر، ثم استخدامها أساساً للمقارنات ضمن مجموعة اللغات الهنديّة الأوربيّة مع بداية القرن التاسع عشر. وثانيها ظهور القواعد المقارنة. وثالثها نشوء علم اللغة التاريخي[١]. وهذا ما يؤكّده أحد علماء اللسانيّات المعاصرين – وهو جفري سامسون (G. Sampson) (وُلد: ١٩٤٤م) – وهو يقول: «وغني عن القول أن الدراسات العلمية للغة لم تبدأ في هذا القرن – يعني القرن العشرين – غير أنّ السنوات القريبة من عام ١٩٠٠م تمثّل منعطفاً مهمّاً في تاريخ اللسانيّات الحديثة؛ ففي ذلك الوقت – على وجه التقريب – غيّرت اللسانيّات اتّجاهها في أوروبا وأمريكا – كلّ على حدة – مما جعل الكثير من منجزات القرن التاسع عشر في هذا الميدان تبدو بعيدة نسبياً عن اهتمام اللسانيين في السنوات الأخيرة»[٢].

وقد تطوّرت الدراسات اللسانيّة مع حلول القرن العشرين تطوّراً ملحوظاً وأمكن الفصل بين ما يمكن أن يسمى التاريخ و القضايا المعاصرة في تيّار البحث اللغوي؛ وكان هذا التطوّر بسبب التحوّل من اللسانيّات التاريخية (Historical linguistics) والتي تعرف أيضاً باسم اللسانيات التعاقبية (Diachronic - linguistics) إلى ما عرف باللسانيات التزامنيّة

= كانت علوم اللغة في أوروبا تتصف بالذاتية والتخمين والتأمل العقلي البعيد عن الموضوعية، كما ذكر د. قدّور في كتابه مبادئ اللسانيات، ص١٣.

(١) ينظر: د. قدّور؛ مبادئ اللسانيّات، ص١٣.

(٢) جفري سامسون: مدارس اللسانيّات التسابق والتطور، ص١.

(Synchronic linguistic) تلك التي تهتم بتحليل اللغات باعتبارها نظم تواصل كما هي عليه في الواقع خلال حقبة معيّنة من الزمن – غالباً ما تكون الحقبة الحاضرة – دون النظر إلى أية اعتبارات اخرى كالسبيل التي سلكتها حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن(١).

وقد بات من المسلّمات لدى الدارسين المحدثين في الأوساط اللغوية أنّ دي سوسير (M. F. de saussure) (١٨٥٧– ١٩١٣م) هو الأب الحقيقي للسانيات لأنه وضع اختصاصها ومناهجها وحدودها كما أشار د. قدّور(٢) ولأنه أثرى الدراسات الإنسانية بالكثير من الأفكار اللغوية الرائدة حتى صارت اللسانيات باعثاً لنهضة علمية تولّد منها علوم ومناهج جديدة.

ويرجع الفضل في شهرة دي سوسير هذه وفي منحه اللقب المذكور إلى كتابه الرائد ذي العنوان الفرنسي (Cours de linguistique generále)؛ وهو عبارة عن مجموعة محاضرات ألقاها في اللسانيات العامة لم يتيسّر نشرها في حياته «غير أنّ اثنين من زملائه – وهما تشارلز بالي (Charles Bally) والبير سيشيهيه (Albert Sechehaye) اللذان منعتهما أعباؤهما التدريسية من سماع محاضرات سوسير في اللسانيات العامة – قررا إعادة تنظيم تلك المحاضرات بالاستعانة بالمذكرات التي كتبها الطلاب بالإضافة إلى ما تركه سوسير من ملاحظات عن المحاضرات»(٣). وقد نشر الكتاب عام

(١) مما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنّ استعمال كلمة (linguistics) في الإنجليزية يعني عادة اللسانيّات بمفهوم القرن العشرين، وبالتالي يعني اللسانيات التزامنية بالدرجة الأولى. ينظر: جفري سامسون؛ مدارس اللسانيّات، ص٢٦١.

(٢) ينظر: مبادئ اللسانيات، ص١٦.

(٣) جفري سامسون: مدارس اللسانيات، ص٢٧.

١٩١٦م(١) – أي بعد وفاة سوسير بثلاثة أعوام – وأصبح الوسيلة التي انتشرت بفضلها آراء سوسير في عالم الفكر اللغوي؛ وبفضل هذه الوثيقة الوحيدة يعترف العلماء بأن سوسير هو أبو اللسانيات – بلا منازع – في القرن العشرين(٢).

والمدارس اللسانية متشعبة وهي دائماً في تطوّر مستمر لا تكاد تستقر مدرسة لسانية وتنسب لنفسها نوعاً من التجديد حتى تظهر إلى جانبها مدرسة أخرى تكون أكثر تجديداً منها، كما سنوضّح بعد قليل – إن شاء الله.

وقد يتبادر إلى أذهاننا تساؤل يقول: هل يعدّ دي سوسير أباً لمدرسة من هذه المدارس؟ والإجابة – بالطبع – ستكون بالنفي؛ لأنّه أبٌ للّسانيات وللسانيّين جميعاً، يقول جفري سامسون (Geoffrey Sampson) (ولد: ١٩٤٤م): «فسوسير ليس في الواقع أباً لأيّة مدرسة من مدارس اللسانيات، ولو أخذنا في اعتبارنا فكرة أن حالة اللغة التزامنية نظام نعرف عناصره عن طريق معرفتنا بأضداده لما جانبنا الصواب إذا قلنا إننا جميعاً سوسيريّون

---

(١) والكتاب ترجم إلى العربية عدة مرّات؛ فقد ترجمه يوسف غازي ومجيد النصر عام ١٩٨٤م، ثم ترجمه صالح القرمادي ومحمد عجينة ومحمد الشاوش عام ١٩٨٥م وصدر في تونس بعنوان دروس في الألسنية العامة، وترجمه يوئيل يوسف عزيز عام ١٩٨٥م أيضاً وصدر في بغداد بعنوان علم اللغة العام. وقد ترجم الكتاب إلى الإنجليزية ثم ترجمه عنها أحمد نعيم الكراعين وصدر في الإسكندرية عن دار المعرفة الجامعية بدون تاريخ. ينظر د. قدّور: مبادئ اللسانيات، ص ١٧.

وهذا العنوان الفرنسي ترجمه محمد زياد كبّة – وهو بصدد ترجمته لكتاب جفري سامسون (مدارس اللسانيات ص٢٧) – إلى دراسة في اللسانيات العامة.

(٢) ينظر المصدر السابق.

الآن»[١] . ومع هذا فقد ظهر واضحاً أن تأثير دي سوسير كان أقوى في أوروبا منه في أمريكا، ولعلّ هذا هو السبب في أن اللسانيات الأمريكية تختلف عن اللسانيات الأوروبية؛ فالأمريكيّون يركّزون اهتمامهم على العلاقات النحوية الأفقية (Syntagmatic relation) بينما يركّز الأوروبيّون على العلاقات الرأسيّة (Paradigmatic relation) على حد تعبير جفري سامسون[٢] .

وقد امتاز عمل دي سوسير السابق الذكر بتنظير عميق سعى إلى وضع الأسس المنهجية للتحليل اللغوي، والتركيز على وصف اللغات الإنسانية للوصول إلى الكلّيّات المشتركة بين اللغات، وكذلك البحث عن العوامل المؤثرة في النشاط اللغويّ كالعوامل النفسية والاجتماعية والجغرافية والاقتصار على المناهج اللغوية في درس اللغة ونبذ كلّ ما هو دخيل عنها[٣] .

وقد انتشر تلاميذ سوسير وطوّروا نظريّته تطوّراً ملحوظاً وكوّنوا اتّجاهات لغويّة متميّزة في أوروبا وأمريكا أُطلق عليها المدارس اللغوية . وهاك أشهر تلك المدارس[٤] :

(١) مدرسة براغ[٥] : وقد تكوّنت عام ١٩٢٦م، ونشرت أول أفكارها عام ١٩٢٩م وقد اهتمت بمنهج دي سوسير الوصفي (Descriptive) وإن كان تركيزها

---

(١) جفري سامسون؛ مدارس اللسانيات : ٤١ .

(٢) ينظر المصدر السابق .

(٣) ينظر: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ١٦ .

(٤) ينظر: د. صلاح الدين حسنين؛ دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص ٦٨ – ٧٣ .

(٥) ينظر: رونالد إيلوار؛ مدخل إلى اللسانيات، ص٩٢ . وجفري سامسون؛ مدارس اللسانيات، ص١٠٥ .

في دراستها اللغوية على الجانب الفونولوجي (Phonology) كما هو معلوم – والكتاب الذي يلخّص مبادئ هذه المدرسة هو كتاب مبادئ الفونولوجيا لتروبتزكوي المنشور في براغ عام ١٩٣٩م . ومن أهم اعمدة هذه المدرسة اللغويّان الروسيّان نيكولاي سيرجيفتش تروبتزكوي (Nikolai Sergeyevich Troubetzkoy) (١٨٩٠ – ١٩٣٨م) ورومان أوسيبوفيتش ياكبسون (Roman Osip ovich Jackobson) (ولد : ١٨٩٦م) .

(٢) مدرسة فرنسا: وقد سارت في نفس الاتجاه الذي سارت فيه مدرسة براغ فركّزت بحوثها حول الفونولوجيا الوصفية والتاريخية . ومن اهم روّادها أندريه مارتينيه (André Martinet) (من مواليد ١٩٠٨م)، وكوجنهايم، وبنفنست (Benvensite).

(٣) مدرسة كوبنهاجن: تأسست عام ١٩٣١م، ونشرت أول أعمالها عام ١٩٣٣م . ومن أهم روادّها اللغويّ الدانماركيّ لويس هلمسليف (Louis Helmslev) (ت : ١٩٦٥م) . وتهتم هذه المدرسة بوصف ما هو عام ومشترك بين جميع اللغات .

(٤) المدرسة الإنجليزية (وتسمّى مدرسة لندن) وهي مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية: ورائدها ومؤسسها اللغوي البريطاني الشهير فيرث (Firth) الذي كان أستاذاً للسانيات في جامعة لندن، وهو أول من جعل من اللسانيات الحقيقية دراسة علمية ومعترفاً بها في بريطانيا العظمى . وقد تركّزت كتابات فيرث في المعنى والأصوات، ولكن الذين جاءوا بعده – من تلاميذه – قد توسّعوا في هذين الجانبين وتطرّقوا كذلك إلى جانب المفردات والنحو، وقد اتخذت كتاباتهم المنحى الوظيفي الذي أصبح سمة لهذه المدرسة وتجلّى ذلك

في مظاهر عديدة من التحليل اللغوي، وهذا المنحى الوظيفي يتعامل مع أربعة مستويات في التحليل اللغوي تمثّل الأنظمة المختلفة في اللغة: المستوى الصوتي ومستوى المفردات، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي الذي هو أساس التحليل الوظيفي عند فيرث. ويرى فيرث أن للغة محورين؛ محور النظام System ويمثله العلاقات الرأسية (Paradigmatic Relations)؛ أي ثوابت اللغة؛ مثل مباني التقسيم في النظام الصرفي. ومحور البناء (Struc-ture) ويمثله العلاقات الأفقية (Syntagmatic Relations) وقد سار فيرث على منهج دي سوسير فأيده في دراسة اللغة من أجل اللغة. وأكد أن علم اللغة ما هو إلا مجموعة من أساليب البحث التي تمكّن الباحث من علاج الأحداث اللغوية وأكّد الرجل أن هذا العلم مستقلّ ولا يتفرّع عن علم آخر؛ كعلم الاجتماع أو علم النفس او غيرهما من العلوم الأخرى. ويرى أن اللغة تدرس باعتبارها جزءاً من عملية اجتماعية؛ ولهذا نراه يؤسس مع أتباعه مدرسة لغوية جديدة أطلق عليها المدرسة اللغوية الاجتماعية.

(٥) المدرسة الأمريكية التوزيعية: ومن ابرز أعلامها فرانز بواس (Franz Boas) (ت: ١٩٤٠م) الذي طوّر اللسانيات في أمريكا بصورة مستقلة وكانت لسانيّاته شديدة الشبه بلسانيات دي سوسير في كثير من جوانبها، وإدوارد سابير (Edward Sapir)، وبلومفيلد (Bloomfield) الذي يعدّ مؤسس المنهج التوزيعي، وزيليغ هاريس (Zellig Harris) الذي نشر كتابه مناهج اللسانيات البنيوي – Methods of structural linguistics عام ١٩٥١م استعرض فيه المنهج التوزيعي، وأوضح أن دور اللغوي يقتصر على الوصف. ويعدّ هذا الرجل الممهّد الرئيسي لظهور التوليدية التحويلية.

(٦) المدرسة التوليدية التحويلية : أسّسها اللغوي الأمريكي الشهير افرام نوم تشومسكي (Chomsky) (ولد : ١٩٢٨م) وهو أكثر اللسانين تجديداً في كثير من النواحي . وقد ازدادت أهمية اللسانيات بعد ظهوره وانفراده بالساحة اللسانية طيلة أربعة عقود ونيّف، وذلك منذ عام ١٩٥٧م حين نشر كتابه الشهير البنى النحوية واتّخذت اللسانيات منعطفاً جديداً أدّى إلى قيام ثورة في هذا العلم، وأصبحت مدرسة تشومسكي التوليدية محطّ أنظار الباحثين في شتى بقاع الأرض .

وتتيح اللسانيات للدارسين والباحثين إمكانات منهجية متعددة يمكن سلوكها عند تناول الظواهر اللغوية وتصنيفها واستخلاص سماتها؛ وإليك هذه المناهج اللسانية مرتبة تاريخياً على ما استقرّ عليه الأمر مؤخّراً :

١ – المنهج المقارن .

٢ – المنهج التاريخي .

٣ – المنهج الوصفي .

٤ – المنهج التقابلي .

فالمنهج المقارن (Comparative) هو اقدم مناهج علم اللغة الحديث، وبه بدأ البحث اللغوي عصر ازدهاره في القرن التاسع عشر على يد بوب (Bopp) (ت :١٨٦٧م)[١] . ويختصّ بدراسة العلاقات بين لغتين أو أكثر ضمن مجموعة أو أسرة لغويّة واحدة؛ كالمجموعة الهندية الأوربّية التي تضم عدداً كبيراً من اللغات الممتدّة من الهند إلى أوربا ولها فروع متعددة كالفرع

(١) وممن ينتمون إلى مدرسة بوب : ماكس مولر M. Muller وجورج كورتيوس G.Curtius وأوغست شليشر A. Schleicher .

الهندي والفرع السلافي والفرع الإيراني والفرع الجرماني والفرع الروماني(١) وكالمجموعة السامية الحامية التي تضمّ فروعاً متعددة كذلك؛ كالفرع الكنعاني والفرع الأكادي والفرع الآرامي والفرع العربي الجنوبي والفرع المصري القديم والفرع الحبشي والفرع البربري والفرع الكوشي(٢) وقد أطلق عليه علم اللغة المقارن (Comparative Linguistics). ومن مجالاته البحثُ في بنية الكلمة متناولاً كل ما يتعلّق بالأوزان والسوابق واللواحق ووظائفها المختلفة بمنهج مقارن يقارَن به بين لغتين أو أكثر داخل المجموعة اللغوية الواحدة؛ فدراسة الضمائر في اللغات السامية، وكذا دراسة أبنية الأفعال، أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو المصدر، كلّها دراسات تدخل في مجال علم الصرف المقارن(٣).

والمنهج التاريخي (Historical) يختصّ بدراسة التطوّر اللغوي عبر الزمن من خلال الوقوف على التطوّر الاجتماعي والثقافي والعلمي وكلّ المعطيات المؤثّرة في اللغة؛ فدراسة تطوّر بناء أو صيغة صرفية من عصر إلى عصر موضوع من موضوعات علم الصرف التاريخي. وكذلك «دراسة صيغ الجموع في لغتنا العربية بتتبع توزيعها ونسبة شيوعها في المستويات اللغوية المختلفة عبر القرون موضوع من موضوعات علم الصرف التاريخي»(٤).

---

(١) ينظر: د. وافي؛ علم اللغة ص١٩٧- ٢٠١؛ د. حجازي؛ مدخل إلى علم اللغة ص٩٨-١٢٦، د. قدور؛ مبادئ اللسانيات ٢١.

(٢) ينظر: د. وافي؛ علم اللغة ٢٠١- ٢٠٥، د. حجازي؛ المدخل ٨٦-٩٧، د. قدّور؛ السابق.

(٣) ينظر: د. حجازي؛ المدخل، ص٢٢.

(٤) ينظر المصدر السابق، ص ٢٥.

ويمكن القول – على وجه الإجمال – إن المنهج التاريخي وسيلة لتأريخ اللغة وظواهرها ورصد تغيُّراتها من عصر إلى عصر. وقد أطلق على تلك الدراسات التي تنحو هذا المنحى بوسائل علمية حديثة مصطلح علم اللغة التاريخي Historical linguistic(١).

أما المنهج الوصفي Descriptive فيتناول بالدرس العلمي كل الظواهر اللغوية بعد تحديد مجالها وزمنها وبيئتها وهو أسلوب جديد اتضحت معالمه أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين دعا إليه بداية أنطون مارتي(A .Mart) (ت: ١٩١٤م) ثم فرديناند دي سوسير. ويقوم هذا الأسلوب المنهجي على دراسة الظواهر اللغوية في فترة زمنية محددة وبالوصف العلمي البعيد عن الأحكام المعيارية المسبقة. وقد ساد هذا الأسلوب لدى الدارسين اللغويين في كل أنحاء العالم منذ اكتشاف القيمة الحقيقية لمحاضرات سوسير أواسط القرن العشرين وقد أطلق عليه علم اللغة الوصفي(٢).

والوصفيون – وهم أصحاب هذا المنهج؛ وأخصّ منهم هؤلاء الذين يتبنّونه منهجاً علمياً في دراساتهم اللغوية على مستوى قطاع من قطاعات اللسانيات الحديثة؛ وهو القطاع الصرفي – هم موضوع هذه الدراسة العلمية المتواضعة ويمكن أن نجمع كل هؤلاء تحت مظلّة واحدة نطلق عليها – بقدر من التجاوز

---

(١) ينظر د. قدّور؛ مبادئ اللسانيّات، ص٢٣. ومما تجدر الإشارة إليه أن دي سوسير الوصفي الشهير قد تلقّى تدريبه كعالم لسانيات في الفرع التاريخي التقليدي وحقق نجاحاً متميّزاً في هذا المجال.

(١) ينظر د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٦. وينظر كذلك د. حجازي؛ المدخل، ص٢٣.

والتسامح – مظلّة الاتجاه الوصفي الصرفي، ويكون عملنا هذا منصبّاً على دراسة هذا الاتجاه الوصفي نظرياً مع تطبيق منهجهم على عدد من قضايا الصرف العربي، وبذلك يمكن أن يكون هذا العنوان: «الاتجاه الوصفي في دراسة البنية الصرفية» بديلاً للعنوان الأصلي: «البنية الصرفية في ضوء منهج اللسانيات الوصفية» أويكون مفسّراً له؛ لأنّ المنهج المقصود في العنوان هو المنهج الوصفي.

والمنهج التقابلي (Contrastive) وهو أحدث المناهج اللسانية؛ إذ إنه نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، كما ذكر الدكتور محمود فهمي حجازي(١). يتناول بالدرس العلمي لغتين أو لهجتين أو مستويين من الكلام بهدف الوصول إلى الفروق الموضوعية بين الطرفين اللذين تبنى عليهما الدراسة، وكانت نشأته في بادئ الأمر محاولة من محاولات التغلب على الصعوبات التي تواجه متعلّمي اللغات لغير الناطقين بها؛ ولذلك لا يشترط فيه أن تكون الدراسة بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة؛ فالدراسة التي تقابل بين خصائص الجملة في الإنجليزية من جهة والعربية الفصحى من جهة أخرى دراسة تقابلية(٢) مع ملاحظة أن الدراسات التقابلية تفيد من نتائج الدراسات الوصفية؛ لأن المقابلة لا تكون إلا بعد التعرف إلى خصائص المادة المدروسة تعرّفاً صحيحاً واضحاً.

أما قطاعات اللسانيات – وهي التي تعرف بمستويات الدراسة – فتشمل

---

(١) ينظر د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٦. وينظر كذلك د. حجازي؛ المدخل، ص٢٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤.

الأصوات – الفوناتيك (Phonetics) والفونولوجي (Phonology) والصرف أو المورفـــــولـوجي (Morphology، والنحـــو (Grammar) أو (Syntax)، والدلالة (Semantics) بهذا التدرُّج التصاعدي – لأن التحليل اللساني يبدأ بالأصوات باعتبارها العناصر الأولى التي تكوِّن الكلمات أو الوحدات الدالّة ثم ينظر في بناء الكلمة من حيث الشكل والوظيفة ثم ينتقل إلى التراكيب ثم ينتقل إلى المعنى المعجمي أو السياقي(١).

(١) ينظر: د. حجازي؛ المدخل، ص١٨.

الباب الأول
الاتّجاه الوصفي
(طبيعته، نشأته، تطوُّره)

الفصل الأوّل

(اللسانيّات الوصفية: طبيعتها، نشأتها، تطوّرها)

أشرنا في التوطئة(١) إلى أنّ المنهج المقارن (The comparative method) كان أقدم مناهج الدرس اللساني الحديث؛ وهذا يعني أنّ علماء اللسانيات كانوا - في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - يدرسون البنية الصرفية ويبحثونها بهذا المنهج المقارن، ويعني أيضاً أنّ هذا المنهج المقارن كان الشكل الوحيد المتصوّر للبحث اللغوي آنذاك، كما أشار إلى ذلك الدكتور محمود فهمي حجازي(٢). وكان إطلاق لفظ اللسانيات في تلك الفترة يعني اللسانيات المقارنة (comparative linguistics)، وكانت تهتم بدراسة اللغات من الفصيلة الواحدة أو الأسرة الواحدة دراسة علمية مقارنة من مختلف جوانبها – الصوتية والمورفولوجية والتركيبية والسِّيمانتيمية –كما كان الشأن مع أسرة اللغات الهندية الأوربية تلك التي تضم عدداً كبيراً من لغات المنطقة التي تمتد من الهند إلى أوربا، وكذلك مع أسرة اللغات السامية التي تضم العربية والعبرية والحبشية والآرامية والاكادية. وظل الأمر على هذا النحو حتى أثبت اللغويّ السويسري الشهير فرديناند دي سوسير (F. D. Saussure)

---

(١) وأشرنا فيها كذلك إلى أنّ قطاعات الدرس اللساني الحديث أربعة وهي: قطاع الأصوات – الفونولوجيا (Phonology) والفوناتيك (Phonetics) والقطاع الصرفي المعروف في الدرس اللساني باسم المورفولوجيا (Morphology)، وقطاع التراكيب (Syntax) وقطاع الدلالة (Semantics). ولكن دراستنا ستنصبُّ ههنا على أحد هذه القطاعات، وهو القطاع المورفولوجي، بهدف إلقاء الضوء على أحد الاتجاهات الحديثة في دراسة بنيته، وهو الاتجاه الوصفي.

(٢) ينظر: المدخل ص٢٣، وعلم اللغة العربية، ص٣٧.

بدراساته في اللغة ووظيفتها إمكانية بحث اللغة الواحدة وصفياً أو تاريخياً وذلك بالتعرُّف إلى بنيتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وهذا البحث الوصفي(١) يرتبط عنده بمستوى لغوي بعينه في فترة زمنية بعينها، ولا يجوز له أن يخلط بين المراحل الزمنية أو يخلط بين المستويات المختلفة. وقد أطلق على الدراسة الوصفية مصطلح (Synchronic)، وعلى الدراسة التاريخية مصطلح (Diachronic)، وبذلك يكون أول من استعمل هذين المصطلحين(٢).

وقد كانت الوجهة التاريخية أقدم من رفيقتها الوصفية وظلّ المنهج التاريخي (the Historical method) سائداً في الدراسات اللسانية لفترة من الزمن؛ وذلك

(١) وقد يكون من المفيد أن نفرّق هاهنا بين ثلاثة مصطلحات فرنسية شائعة كثيرة الدوران على ألسنة اللغويين وهي: Discriptif وصفي، Discription الوصف، Discriptivisme الوصفية؛ فالأول – أعني – Discriptif يستخدم بعد كلمات منها (بحث) أو (علم اللغة) ليشير إلى منهج التحليل الذي يرتبط عادة بإدراك أو إظهار طبيعة اللغة المنطوقة المأخوذة من مدونة (Corpu) ممثلة بعيدة عن كل قصد معياري أو أية اهتمامات تاريخية. والثاني يطلق على التحليل التركيبي للعبارات أو الوحدات الصرفية المكوِّنة للعبارات أو الوحدات الصوتية المكوِّنة للوحدات الصرفية، وكذلك قواعد إدماج تلك الوحدات الصرفية. ولكن الوصفية غالباً ما تطلق على النظرية اللغوية التي تهدف إلى أن نستنتج من مدوّنة بعض القواعد التي يمكن أن يشمل تطبيقها بطريقة متكاملة كل عبارات تلك المدونة. ينظر:

Jean Dubois et alli J Dictionnaire de Linguitiqute et alesscienecs du langage Paris. Larousse, 1994 . pp . 138-139.

(٢) ينظر: د. حجازي؛ علم اللغة العربية ص٣٢– ٣٨. ود. صلاح بكر؛ النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ص ٢٠–٢١.

لإيمان علماء اللسانيات التاريخية آنذاك بأنّ كلّ لغة وليدة لتطوّر تاريخي تدخل فيه مؤثرات عديدة متباينة(١). ومن ثمّ كانت اللغة – من وجهة نظرهم – أكثر من أية ظاهرة اجتماعية أخرى غير قابلة لتفسير إلا بفضل التاريخ(٢).

ومع تطوّر اللسانيات الحديثة تغيّر الاتجاه وأصبح التركيز على الجانب التزامني الوصفي بدلاً من الجانب التاريخي وتبع ذلك تطوّر في أسلوب البحث

---

(١) وقد كان هذا الفرع من الدراسة اللغوية الحديثة يدرس في كلية الآداب بالجامعة المصرية – قسم اللغة العربية واللغات الشرقية – وقد رسخت هذه الدراسة وقويت وارتبطت بعدد من المستشرقين معظمهم من الألمان استقدمتهم الجامعة المصرية للتدريس بها؛ منهم: أنو ليتمان، وبول كراوس، وشاده، وبرجشتراسر. وهذا الأخير قد ألقى مجموعة محاضرات في الجامعة عام (١٩٢٩م) جمعها د. رمضان عبد التواب في كتاب عنوانه التطور النحوي للغة العربية. ويعد هذا الكتاب بحق خير ممثل لهذا الاتجاه التاريخي المقارن في فقه اللغات السامية. وقد بين المؤلف غرضه من هذا المؤلَّف في مقدمته. وفي هذا الكتاب نجد المنهج التاريخي المقارن مطبقاً على اللغة العربية بالإضافة إلى بعض أفكار السوسيرية الوصفية. وقد تعمق هذا الاتجاه وتعمّقت هذه الدراسة وتفرعت واهتم بها في عدد من الجامعات المصرية، وأوضح ما يكون في جامعة القاهرة التي امتدت فيها هذه الدراسات التاريخية المقارنة سواء كانت بين العربية وأخواتها الساميات أو بين الساميات واللغات الهندية الأوربية وظهر عدد من النابهين الذين حملوا لواء هذا العلم، نذكر من بينهم د. محمود فهمي حجازي وفي دار العلوم ظهر هذا الاتجاه واضحاً في كتابات عدد من أساتذة الكلية. وفي آداب عين شمس نجد اهتماماً بهذه الدراسة التاريخية المقارنة وبخاصة بين العربية وأخواتها الساميات في كتابات عدد من الأساتذة منهم د. رمضان عبد التواب ود. عوني عبد الرءوف وغيرهم. وفي آداب الإسكندرية نرى اهتماماً بهذا النوع في كتابات عدد من الباحثين؛ من بينهم د. حسن توفيق ظاظا.

(٢) ينظر: أنطوان ميبه؛ علم اللسان، ص٤٥٣.

اللغوي ويكفيك شاهداً على ما أقول ما قدّمه علم اللسانيّات الاجتماعية من أساليب ومناهج علمية وعملية ميدانية لدراسة السمات اللغويّة المختلفة في إطارها الصحيح ووصف السلوك اللغويّ الطبيعيّ للأفراد والجماعات ومحاولة تفسير ذلك بما يتّصف به من تغيّر وتبادل وتنويع لغويّ، وأصبح التركيز على دراسة التفاعل المستمر بين اللغة بأنماطها المختلفة والحياة الاجتماعية، ولا يمكن دراسة اللغة بمعزل عن الظروف والعوامل الاجتماعية ولا يمكن تفسير اختلاف ظواهرها وسماتها دون الرجوع إلى مثل تلك العوامل(١).

وقد ساد المنهج الوصفي في الدرس الصرفي أكثر من التاريخي؛ لأنّ التاريخي قد لا يوقف الباحث على ما يطلبه وقد لا يكون هو المنهج المناسب؛ لأنّ تاريخ الكلمات في العربية يكتنفه غموض بحيث لا يمكن تتبع مسار الكلمات بسهولة، فمحاولة متابعة التطوّر لكلمة ما أو الكشف عن تاريخها يعتمد في أكثر الأحيان على الظنّ أو الحدس الذي لا تدعمه الوثائق -كما ذكر الدكتور محمد حماسة(٢) ولأنّ التاريخي لا يتمكن من تفسير الخصائص البنيوية التي تتمتع بها اللغة العربية(٣).

---

(١) ينظر: حسن شفير عبد الجواد: نحو مدخل علمي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة ص٧.
ومن أبرز اللغويين الإنجليز في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هنري سويت (Henry Sweet : 1845-1912) الذي كان أكثر عناية باللغات الحيّة وبالدراسات اللغوية الوصفيّة. وهو من علماء اللسانيات القلائل الذين أنجبتهم بريطانيا في القرن التاسع عشر لمنافسة اللسانيات التاريخية التي كانت تنمو في ألمانيا. ينظر: د. السعران: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، ص٢٧٥.

(٢) في بحثه ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، ص١٥٦.

(٣) كما أشار جعفر دك الباب في بحثه: الصوامت والصوائت في العربية، ص٣٤.

وقد كان لمحاضرات دي سوسير التي نشرت عام (١٩١٦م) - أي بعد وفاته بثلاث سنوات باسم: دروس في علم اللغة العام Cours de linguistique generale أثر كبير في تطوّر الدراسات اللغوية والمنهج الوصفي، ولذلك يعدّ هذا العالم مؤسس علم اللغة الحديث وصاحب فكرة المنهج الوصفي الذي عني به الدارسون في هذا القرن واتّخذوه أساساً في دراساتهم اللغوية. وكان دي سوسير قد وضع في محاضراته منهجاً شكليًا تركيبيًا متأثراً فيه بوجهة نظر إميل دوركايم (Emile Durkheim : 1858-1917) في علم الاجتماع(١).

وقد تأثر بـ دي سوسير كلٌّ من أنطوان مييه وجرامون وفندريس واتفق معه أنطوان مييه في نظرته للغة على أنها ظاهرة اجتماعية(٢).

ومما هو جدير بالإشارة إليه أنه في الوقت الذي كان دي سوسير منهمكاً في صياغة أفكاره في أوربا - أعني في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - كانت اللسانيّات التزامنيّة تنمو في أمريكا

(١) ينظر: د. أحمد مطلوب، دراسات لغوية ص٩١؛ د. السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٧٩.

وقال د. حجازي في المدخل ص٢٨-٢٩: «يرجع مصطلح علم اللغة العام إلى المحاضرات التي ألقاها اللغوي السويسري دي سوسير. لقد حاول دي سوسير أن يتناول طبيعة اللغة ووظيفتها وتحدّث تفصيلاً عن علم اللغة الوصفي، أو التزامني... وهدف علم اللغة العام أن يطوّر النظرية العامة للغة والوسائل الدقيقة لتحليل الأصوات والكلمات والجمل والدلالة».

(٢) ينظر: د. السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٧٩.

بصورة مستقلّة وبأسلوب مختلف تماماً تحت زعامة أحد علماء الأنثروبولوجيا (anthropology) وهو فرانز بواس (Franz Boas : 1858-1942)(١) الذي نشر في عام ١٩١١م كتابه دليل اللغات الهندية الامريكية .. Handbook of American Indian Languages الذي تعتبر مقدمته حتى اليوم خلاصة جيدة للمنهج الوصفي في دراسة اللغة. وقد فتح بواس أمام علماء اللسانيات الامريكيين هذا الاتجاه الذي بقي متفرداً على الساحة اللغوية دون منازع حتى ظهر تشومسكي على مسرح الاحداث في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من قرننا العشرين(٢).

ومع أن بواس يتبوّأ مكان الصدارة في أي حديث عن المدرسة الوصفية

---

(١) الفرق بين مذهب دي سوسير ومذهب بواس يكمن في طبيعة اللغات التي عالجها كل منهما؛ فدي سوسير حظي باهتمام الأوساط العلمية باختراعه طريقة جديدة لرؤية ظواهر ظلّت مألوفة فترة طويلة من الزمن وقد استعان في تفسير آرائه النظرية بأمثلة من لغته الفرنسية، بالإضافة إلى اللغات الأوربية الواسعة الانتشار وهي تلك اللغات التي حملت لواء الحضارات الغربية والتي أشبعها فقهاء اللغة (philologists) وعلماء اللسانيات التاريخية بحثاً ودراسة طيلة قرون عديدة حتى صارت من المسلّمات لدى الجميع. ولكن بواس وزملاءه اتجهوا إلى تحديد البنية لعدد من اللغات المختلفة التي كانت غريبة تماماً ولم يكونوا يعلمون شيئاً عن المسار الذي سلكته تلك اللغات حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. وقد كان وصف اللغة المنفردة بالنسبة لهذه المدرسة غاية، وكان ذلك الوصف هو الخطوة الضرورية الأولى نحو فهم أوسع لثقافة مجتمع ما. وهذا هو السر وراء تسمية هذه المدرسة بالمدرسة الوصفية. ينظر: سامسون؛ مدارس اللسانيات، ص٥٢ - ٥٣.

(٢) وأشار سامسون إلى أن جميع مشاهير اللسانيين الامريكيين اخذوا الموضوع عن بواس بشكل مباشر أو غير مباشر خلال عشرات السنين اللاحقة. ينظر: المرجع السابق، ص٥٢.

باعتباره مؤسس المذهب إلا أنّ الممثل الرئيس للمدرسة الوصفيّة والذي يقبل اللسانيون على قراءة كتبه أكثر من كتب بواس هو الأمريكي الشهير ليونارد بلومفيلد (L. bloomfield: 1887-1949) وهو ابن أخ موريس بلومفيلد الذي كان أبرز علماء اللسانيّات التاريخيّة الأمريكيّة(١).

ولما كان معظم اللسانيين المهتمّين باللسانيّات التزامنيّة خلال القرن العشرين من الأمريكيين فقد بدا أنّ اللسانيّات الوصفيّة (descriptive linguistics) هي ذاتها اللسانيّات بشكل عام(٢).

وقد بدأ الباحثون بعد دي سوسير في تطوير مناهج البحث في البنيّة اللغويّة(٣) وزاد اهتمامهم بالمنهج الوصفي(٤) – وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكيّة – بعد الحرب العالميّة الثانية وأصبح المنهج الوصفي هو المنهج السائد عند أكثر المشتغلين باللسانيّات الحديثة في جميع أنحاء العالم، وتكوّنت في هذا الإطار عدّة مدارس تختلف في تقنيات الوصف اللغويّ وإن كانت تنطلق من الأساسيّات التي تكوّنت عند دي سوسير وعند من جاؤوا

---

(١) ينظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات، ص٥٧.

(٢) ينظر: السابق ص٥١. وقد لاحظت أنّ سامسون يطلق مصطلح اللسانيّات الوصفيّة على المدرسة التي أسسها بواس في أمريكا.

(٣) وقد أخذ اللغويون كذلك ينمّون أفكار دي سوسير الخاصة بالفونيم، وفي مقدمتهم العالم الروسي تروبتزكوي (١٨٩٠– ١٩٣٨م) وتلميذه الروسي رومان ياكبسون المولود عام ١٨٩٦م، وهذان ظهرا بتصور جديد ميّز بين الفونولوجيا والفوناتيك في المؤتمر اللغوي الذي عقد في لاهاي عام (١٩٢٨م) وكان مركزهم مدينة براغ.

(٤) كما أشار إلى ذلك أستاذي الدكتور حجازي في المدخل، ص٢٣–٢٤، وفي علم اللغة العربية، ص٣٨.

بعده من تلاميذه وتلاميذهم، وبذلك أصبحت اللسانيات الوصفية سائدة عند أكثر المشتغلين ببحث اللغة في العالم، لدرجة أنّ بعضهم يتحدّث عن اللسانيّات الحديثة ويعني اللسانيّات الوصفيّة، وكأنّها هي المنهج الحديث الوحيد في اللسانيّات ولا منهج غيره.

ويشير الألماني برجشتراسر (Bergstrasser) (ولد: ١٨٨٦م) – إلى المنهج الوصفي تحت مصطلح (النظامية) وهو عنده المنهج المقابل للتاريخي المقارن؛ يقول: «والوجهة الثانية التي يمكننا اتجاهها في علم اللسان هي النظاميّة». وعرّفها بقوله: «وهي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة ونتساءل: أي هي خصائص هذه اللغة في هذا الوقت؟ وكيف ترتبط كل وحدة منها بسائرها؟ وما فائدة حروفها وأبنيتها؟ وما تحوزه من الوسائط لتأدية المعاني؟ وكيف تستعملها»(١)؟. وفرق الرجل بين المنهج التاريخي والنظامية (الوصفية) بقوله: «ولتبيين الفرق بين هاتين الوجهتين نورد مثل الجمع المكسر في اللغة العربية، فالمسألة التاريخية فيه هي: ما هو أصله؟ وكيف نشأ من ذلك الأصل؟. والمسألة النظامية – الوصفية – هي نسبة تقوم بين الجمع المكسّر والجمع السالم وسائر الأبنية الدالة على جمع أو كثرة، وما الفرق بين هذه الأنواع كلها في المعنى وفي الاستعمال»(٢). وأشار إلى أنه «لا رعاية فيها إلى: هل يجوز أن يقال كذا وكذا أو لا؟ بل يكتفي بإثبات الموجود حقيقة في السماع دون تفريق بين المقبول منه والمردود»(٣). ويرجّح الوصفية

(١) برجشتراسر: التطوّر النحوي للغة العربية، ص٧.

(٢) السابق، ص٨.

(٣) السابق.

بقوله: «ومع ذلك فالوجهة النظامية أقرب إلى المعتاد من الوجهة التاريخية»(١). والنظامية أو الوصفية عنده -كما اتضحت من خلال كتاباته- هي دراسة الواقع اللغوي ووصفه في مرحلة زمنية معينة وفي مستوى لغوي معين دون التعليل لظواهره(٢).

والرجل ينحو منحى الوصفيين في نقده لعلماء العربية القدماء، فيقول: «والذي منع علماء الشرق – مع بذل الجهد العجيب في درس اللغة العربية من جهة النحو والصرف ومن جهة المفردات – عن الاعتناء الكافي بالكشف عن تطوّر اللغة بعد الإسلام سببان مرتبطان أحدهما بالآخر، أولهما: مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضدّه، وعلى المنع عن كثير من العبارات في الحقيقة لا عما كان ينبغي أن يكون. والمعلم لا يظنّ أنّ تعليمه أقوى من الحياة... والسبب الثاني اعتقاد علماء الشرق أنّ أكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم، وهذا حكم غير علمي»(٣).

وتطلق اللسانيّات الوصفيّة على الدراسات اللسانيّة الحديثة التي تحاول أن تخلّص النحو والصرف مما علق بهما من الشوائب التي أدخلت عليهما في عهودهما التاريخية الطويلة، وتكمن قيمتها في وصف النص الموجود وصفاً واقعياً دون تدخُّل خارجي بمحاولة فرض قوالب قاعدية لا تتفق مع طبيعته،

(١) برجشتراسر: التطوّر النحوي للغة العربية، ص٨.

(٢) السابق، ص٢٠٣.

(٣) السابق، ص٤٠٤-٤٠٥. ونقله د. حلمي خليل في ص١٤٢ في كتابه «العربية وعلم اللغة البنيوي».

ودون محاولة لتقدير صيغ او تأويل أو تعليل في محاولة لإخراج النص عن ظاهره ليتمشّى مع القواعد التقليدية(١).

ويلاحظ أن الإقبال على اللسانيَات التزامنيَة كنقيض لفقه اللغة التقليدي (Philology)(٢) بدأ بصورة مستقلة مع دي سوسير(٣) في سويسرا، ثم فرانز بواس في الولايات المتحدة. وجاء وليم ماثيسيوس (Vilem Mathesius) (١٨٨٢ - ١٩٤٥م) في تشيكوسلوفاكيا بدفع ثالث في الاتجاه نفسه، والتفّ حوله نخبة من العلماء الذين كانوا يشاركونه أفكاره وكانوا يعقدون اجتماعات دورية منذ عام ١٩٢٦م في براغ، ومن ثم أطلق عليهم مدرسة براغ. وقد مارست هذه المدرسة أسلوباً خاصاً في اللسانيات التزامنية. وقد

(١) ينظر: د. صلاح بكر؛ النحو الوصفي، ص١١.

(٢) يراد بهذا المصطلح علم اللغة المقارن أو الدراسات المقارنة في ضوء اللغات السامية. ينظر: د. حجازي؛ علم اللغة العربية، ص٤٨.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن اللسانيات البنيوية بدأت على يد دي سوسير وصفية تقوم على جمع قدر كبير من الملاحظات حول البنية اللغوية وتصنيف عناصرها واستخلاص ما يترتب على ذلك من نتائج دون أن يتجاوز هذه المرحلة إلى عملية التفسير التي رأى تشومسكي أنها تمثّل أهم أهداف النظرية اللغوية. واللسانيات البنيوية علم يقوم على أساس أن تحليل أي عنصر لا يمكن أن يتم بمعزل عن بقية العناصر اللغوية الأخرى؛ وهي كذلك نظرية تطبّق المنهج الوصفي في فحص اللغة ودراستها فتنظر إليها على أنّها وحدات صوتية تتجمّع لتكوّن وحدات مورفولوجية تكوّن بدورها جملاً وعبارات. وقد بلغ هذا العلم ذروته في الفترة من ١٩٢٥م إلى ١٩٥٠م على يد اللغوي الأمريكي ليونارد بلومفيلد وتلاميذه. وبهذا المعنى تصبح اللسانيات البنيوية هي الصيحة التي جمعت بين مدارس لغوية متعدّدة في قرننا العشرين؛ كما أشار د. حلمي خليل. ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٧، ٩.

تميّزت هذه المدرسة عن معاصريها الوصفيين الأمريكيين وكذلك عن المدرسة التشومسكية التي تلت الوصفيّة بنظرتها إلى اللغة من خلال الوظيفة، كما ذكر سامسون(١).

وقد لوحظ أنّ الوصفيين يميلون إلى اعتبار التنظير المجرّد في اللسانيّات وسيلة للتوصّل إلى وصف عملي للغات معينة بدلاً من اعتبار اللغات المنفردة، وهذا ما كان يفعله تشومسكي، مجرد مصادر للمعلومات ترمي إلى بناء نظرية عامة حول اللغة، كما أشار إلى ذلك جفري سامسون(٢).

وكان الوصفيّون من اللسانيين الأمريكيين خلال الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين يعتبرون اللسانيات العامة أقرب إلى مجموعة من أساليب الوصف منها إلى مجموعة المعتقدات المتعلقة بطبيعة اللغة كما هي الحال في التحليل الفونيمي؛ فقد تغاضى الوصفيون أحياناً عن الحقيقة التي تقول إنه لابد من وجود خاصية عامة تجمع بين الأشياء الموصوفة لكي يكون الأسلوب الوصفي ملائماً. وقد اتّخذوا أساليب أكثر مرونة منها ما يطبّق على لغة ومنها ما يصلح للتطبيق على أخرى، من هذه الأساليب البديلة في الوصف النحوي والصرفي ما أطلق عليه تشارلز هوكيت (Charles Hochett) (١٩٥٤م) مصطلحي العنصر والترتيب (Item and arrangement) والعنصر والعملية (Item and process) وقد طبّق سامسون الأنموذجين على أشكال المذكر والمؤنّث في الصفات في اللغة الفرنسية في كلمات منها (ver) في المذكر و(vert) في المؤنّث بمعنى (أخضر) و(خضراء)، ومنها كذلك (gri)

(١) ينظر: جفري سامسون: مدارس اللسانيات التسابق والتطوّر، ص١٠٥ - ١٠٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص٥٣.

في المذكر و(griz) في المؤنّث بمعنى (رمادي) و(رمادية). وينصّ الأنموذج الأول على أنه تتألّف الصفة في الفرنسية في حالة المفرد من مورفيم جذر نعتي مثل (gri)، (ver) يتبعه في بعض الحالات مورفيم لاحق يمكن أن نسمّيه المؤنّث، ولهذا المورفيم العديد من المورفيمات التي يحددها السياق مثل (t) بعد (ver) و(z) بعد (gri) وينبغي إدراج جميع مورفيمات التأنيث الأخرى مع سياقاتها في أي تقرير شامل. ومن ناحية أخرى يعتبر الوصف الذي يعطيه أنموذج العنصر والعملية أنّ الصفات المؤنّثة هي الأساس. وينصّ على أنّ الصفة في الفرنسية تتألّف في حالة الإفراد من صيغة تحتية، مثل (ver) و(gri) وهلمّ جرًّا[1]. وثمّة أنموذج ثالث وهو أنموذج المفردة والنمطية (word and paradigm)[2].

وتهتمّ اللسانيّات الوصفيّة بدراسة بنية لغة معينة أو لهجة معينة دراسة علميّة موضوعية قائمة على وصف ما هو موجود بالفعل بعيدة عن التعسّف والافتراض أو التأويل؛ فدراسة أبنية الأفعال في لهجة قطر عربي، ودراسة صيغ جموع التكسير في الشعر الجاهلي، وكذلك أية دراسة صرفية لإحدى اللهجات القديمة أو الوسيطة أو الحديثة، وكذلك دراسة الأبنية التي وردت مستخدمة في مجموعة من النقوش أو في مجموعة من النصوص المنتمية إلى

---

(١) ينظر: جفري سامسون: مدارس اللسانيات التسابق والتطوّر، ص٧١.

(٢) ينظر المصدر السابق: ص٧٢.

مع ملاحظة أنه قد يكون التغيير فقط في المصطلح؛ فمثلاً فكرة احتواء اللغة على فونيمات ومورفيمات فكرة جديدة، أما فكرة احتوائها على كلمات فقد كانت فكرة موغلة في القدم. ينظر المصدر السابق: ص١٧٦.

مستوى لغوي واحد، ونحو ذلك من موضوعات، كلها موضوعات تدخل في إطار اللسانيات الوصفيّة الصرفيّة (أو علم الصرف الوصفي)[1].

وتتميّز الوصفية بعدة أمور من أشهرها أنها لا تأخذ بالمقولات المنطقية؛ وأنها لا تلجأ إلى الأقيسة المنطقية أو التعليلات، وكذلك تتميّز بوحدة المكان المجموع منه النصوص اللغوية، وكذلك وحدة الزمان ووحدة النصوص اللغوية المدروسة[2].

وأشار د. حلمي خليل إلى أن الدراسة الوصفية ينبغي أن تكون هدف علماء اللغة الأول؛ لأنها تتصل بالحقائق اللغوية الواقعية العربية وعلم اللغة البنيوي، وأن الدراسة التاريخية يجب أن تكون تابعة للدراسة الوصفية[3]. وأشار إلى أننا لسنا بحاجة إلى عالم لغة يسرد لنا القواعد؛ لأن هذه مهمة يمكن أن يقوم بها أيّ مثقف ولكننا بحاجة فعلاً إلى عالم مدقّق يصف لنا عدداً من الظواهر ويفسّرها؛ إلى عالم يفسّر لنا: لماذا جاء مضارع (قال) على (يقول) ومصدره على (القول)، بينما مضارع (باع) (يبيع) ومصدره (البيع)؟ وكذلك: لماذا جاء (مدّ) على وزن (فعّ)، بينما جاء في (مددت) على (فعل)؟ وأشار إلى أنه ليس هناك ما يمنع أن يكون أصل (قام) هو (قام) نفسها، وأن يكون أصل (باع) هو (باع) نفسها -كما يرى الوصفيّون.

---

(١) ينظر: د. حجازي؛ علم اللغة العربية، ص٣٩. وأشار في ح (١١) ص٣٩ إلى أن أكثر الدراسات الوصفية حول العربية ولهجاتها أعدّت في الولايات المتحدة الأمريكية وقدّمت لنيل درجة الدكتوراه في علم اللغة وأكثرها تتناول اللهجات العربية الحديثة.

(٢) ينظر: د. صلاح بكر؛ النحو الوصفي من خلال القرآن، ص٢١-٢٢.

(٣) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٣.

ورأى أنّ هذا هو الشيء الطبيعي، إلا إذا وجد مبرر لغير ذلك، وعلى اللغوي الذي يصرّ على أن أصل (قام) هو (قام) نفسها وكذلك (باع) عليه أن يقدِّم تفسيراً لوجود الحركة الطويلة في مضارع طائفة من الأفعال مثل (يقوم) والكسرة الطويلة في مثل (يبيع)، وعليه كذلك أن يفسِّر وجود هذه الحركة في مصادر الطائفة الأولى واواً وياء في مصادر الطائفة الثانية، ولا يكتفى من عالم اللغة في مثل هذه الحالات أن يقول هكذا نطقت العرب؛ لأنه يكون بهذا كعالم الطبيعة الذي يكتفي في تفسيره لسقوط التفاحة بأن يقول هكذا يكون السقوط[1].

---

(١) ينظر: د. حلمي خليل؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٩٠، وينظر كذلك: د. داود عبده؛ أبحاث في اللغة العربية، ص٩–١١.

الفصل الثاني

الوصفيّون العرب

وظهور المنهج الوصفي في العربية

أ- بداية الاتصال بالفكر اللغوي الغربي:

مما تجدر الإشارة إليه أن البحث اللغوي في العالم العربي يشهد تحوّلات مهمّة مفادها استئناف النظر في أعمال القدامى وبلوغ حقيقة المادة اللغوية على ضوء مناهج الدرس اللغوي الحديث في أوروبا وأمريكا، وقد تأثر بعض لغويينا العرب من المحدثين بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة، فراحوا يتتبّعون مناهجها بهدف إرادة وعي أفضل لتراثنا اللغوي، وهم على وعي تام بتراثهم وبقيمته العظيمة وأهميته البالغة(١). وهؤلاء يمثلون اتّجاهاً يعدّ – في رأيي- حلقة الوصل بين التراث والمعاصرة، ويشكّل بأبحاثه ومؤلفاته المتميّزة تجربة فريدة لا بدّ من توثيقها وتحليلها والإفادة منها والتبصُّر بها؛ فهي بحق محاولات جديرة بالاعتبار والتقدير.

---

(١) للدكتور أنيس هاهنا وجهة نظر تقوم على أن المسلك العلمي السليم للدارس هو أن يعيد تجارب من سبقوه؛ فقد يصل إلى نفس النتائج التي اهتدوا إليها وبذلك تزداد تحقيقاً، وقد يصل إلى نتائج تختلف بعض الاختلاف فيكون بذلك قد خطا خطوة جديدة في تقرير الحقيقة العلمية، ورأى أن يتسلّح الدارس أو الباحث في مجال لغتنا العربية بالوقوف على ظواهر من لغات العالم؛ وأن يكون لديه إلمام باللغات الأخرى الأوربية والسامية لكي يكون أكثر استعداداً وقدرة على تفسير ظواهر لغتنا (من أسرار اللغة: ص٨٧ -٨٨).

وقد أشار روبنز Robins إلى أهمية الفكر اللغوي العربي إشارة جديرة بالاعتبار؛ حيث يؤكد أن أيّ باحث لا يستطيع أن ينكر ما قدمه العرب من دراسات قيمة للغتهم، بل إنهم أثروا الأعمال اللغوية والتفكير النحوي عند اليهود في دراساتهم عن العبرية، وذلك بعد اختلاطهم بالعرب بعد انتشار الإسلام، وبعد بداية التأليف العربي. ينظر: د. محمود جاد الرب؛ علم اللغة نشأته وتطوره، ص٣٧.

وقد أدرك كثير من باحثينا ضرورة الربط بين التراث العربي الخالد ونظريات البحث اللغوي الحديثة، فقال بعضهم: «ينبغي أن ندرك أن الربط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة أصبح من المسائل الملحة والقضايا المهمّة التي تطرح نفسها على أذهان العلماء والباحثين وبخاصة بعد ظهور علم اللغة الحديث كعلم مستقل له كيانه المتميز بين بقية العلوم الأخرى»(١). ويشير إلى غلبة الوصفية على المناهج اللغوية الحديثة الأخرى بقوله: «حقّاً فإن فترة ليست بالقصيرة كانت الغلبة فيها لانتصار المنهج الوصفي البنيوي الذي أولى فيه العلماء جلَّ اهتمامهم لدراسة اللغات الحية والمنطوقة. استمرت هذه الغلبة مسيطرة على دراسات العلماء وبحوثهم منذ انطلاقها على يد العالم السويسري الشهير دي سوسير (De Sausser) رائد المدرسة الوصفية البنيوية الحديثة في أوربا وفي أمريكا والشرق العربي على السواء إلى أن ظهرت المدرسة التوليدية التحويلية في أمريكا على يد العالم اللغوي الشهير نعوم تشومسكي (N. Chomskj) في الربع الأخير من القرن العشرين حيث بهرت هذه الثورة اللغوية – بما قدّمته من نهج جديد.. العديد من العلماء في أمريكا وأوربا والشرق العربي على السواء وقرّر أن العودة إلى التراث اللغوي من أجل الوقوف على ما يتضمن هذا التراث من آراء متطورة لهو من الأمور المهمة التي من شأنها أن تلقي الضوء على المواضع العديدة التي يلتقي فيها هذا التراث مع أحدث ما توصل إليه البحث اللغوي»(٢).

---

(١) د. حسام البهنساوي؛ أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، (المقدمة، ص ٧).

(٢) ينظر المصدر السابق، ص ٢.

ومما تجدر الإشارة إليه هاهنا أنّ اهتمام الباحثين والدارسين العرب في مجال الربط بين التراث اللغوي القديم والفكر اللغوي الحديث محدود جداً وأنّ جهودهم في هذا المجال محدودة جداً إذا ما قورنت بجهود العلماء الغربيين ولا تتناسب مع الكم الهائل من تراثنا اللغوي الذاخر.

ومع هذا فقد التقت وجهة نظر بعض باحثينا العرب مع وجهة نظر عدد من الباحثين اللغويين الغربيين الذين أولوا تراثنا العربي جلّ اهتمامهم(١)

(١) ومن الغربيين الذين ربطوا بين التراث العربي والنظريات الحديثة في دراستهم للعربية: جان كانتينو، و برجشتراسر، يوهان فك، وفلدريس. وكذلك اللغوي الفرنسي الشهير هنري روبرت فليش، وهو واحد من أبرز اللسانيين الغربيين المحدثين الذين أولوا العربية جُلّ عنايتهم وخدموها بالعديد من البحوث والمؤلفات الجادّة التي من أهمها: دراسات في علم الأصوات العربي، ودراسات في الفعل العربي، وتاريخ النحو العربي، والتفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني، والجانب المعجمي في الجملة العربية الفصحى، والعربية الفصحى والعربية اللهجية، وملاحظات عن الدراسة الصوتية التنظيمية في العربية الفصحى، والعربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، وغير ذلك. ينظر العربية الفصحى- المقدمة للمعرّب، ص٢٦. والرجل من هؤلاء الوصفيين الذين ينتهجون المنهج الوصفي في بحوثهم ودراساتهم في العربية، وإن كان في كتابه «العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد» يرمي إلى تقديم بناء لغوي جديد للعربية الفصحى ولم يجعله خاصاً بالنحو الوصفي، مع أن منهجه الذي استخدمه في تقرير الظواهر النحوية بالمفهوم العام هو المنهج الوصفي القائم على الإحصاء الذي طبّق فيه بعض أفكار النحو الأوربي حين أخذ بنظام السوابق واللواحق في تحديد شكل الكلمة، فعلاً كانت أو اسماً، كما طبّق بعض أفكار المنهج التاريخي والمنهج المقارن لإظهار علاقات اللغة الفصحى وتطوّراتها. وقد جاء عمله متكاملاً تكاملت فيه كلّ المستويات المنهجية تقريباً.

(ينظر مقدّمة العربية الفصحى، ص١٣).

وقد سلك الرجل في كتابه ما يعرف بالاتجاه الوظيفي في وضع المصطلحات، ويوضح=

وجاءت جلّ أعمالهم من العمق والتحليل والدراسة بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أنهم استطاعوا الإجابة عن كثير من القضايا اللغوية في العربية، وقد مكّنهم من الوصول إلى هذه الإجابات إحاطتهم الواسعة باللغات السامية الأخرى واللغات الأوربية، ومن ثم جاءت دراساتهم في الربط بين التراث اللغوي العربي القديم ونظريات البحث اللغوي الحديث على نحو من الدقة.

وتراثنا العربي الخالد جدير بأن ينطلق منه أولاً ثم يقارن بين معطياته ومعطيات الدرس الحديث، أو بعبارة أخرى: يكون الاهتمام به أولاً والتعمّق فيه فنكون الانطلاقة منه،ثم يدرس دراسة جديدة في ضوء نظريات العلم الحديث.

وقد ظهرت محاولات جادّة في مطلع نهضتنا الحديثة ترمي إلى وصل دارسي العربية بالدراسة اللغوية الحديثة؛ أولى هذه المحاولات محاولة جرجي زيدان الذي نشر في فترة مبكرة كتابين في اللغة؛ أحدهما: «الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية» الذي صدرت طبعته الأولى في بيروت ١٨٨٦م، والثاني «اللغة العربية كائن حي». وقد حاول في هذين الكتابين أن يعرض شيئاً مما كان متداولاً بين علماء اللغة الغربيين عن طبيعة اللغة ووظيفتها وطرق تحليلها، وأن يفيد من ذلك في دراسة اللغة العربية معتمداً في ذلك على ما كتبه المستشرقون وبخاصة الألمان منهم[١]. وقد أفاد الرجل في كتابيه من

= ذلك موقفه من مصطلحي الماضي والمضارع؛ فقد عبّر عنهما بالكلمتين accompli وinaccompli وأعرض عن المصطلحين الشائعين passe وprésent (ينظر ص٢٠). وقد لوحظ أن الرجل يدرس البنية الصرفية في ضوء نظرية التحوّل الداخلي والسوابق واللواحق وتناسل الصيغ وهو يستخدم المنهج الصوتي في تحليل الصيغ.

(١) ينظر د. حلمي خليل؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٣٩.

بعض النظريات اللغوية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأفاد كذلك مما كتبه المستشرقون في مجال العربية واللغات السامية. وثاني المحاولات محاولة اللغوي العراقي الأب أنستاس ماري الكرملي الذي استعان ببعض النظريات اللغوية الحديثة في محاولته النهوض بدراسة العربية وعلومها ولهجاتها وبالنظر في اللغة عامة، وذاك نهج واضح في بحوثه ومؤلفاته اللغوية وفي مجلة لغة العرب التي كان يصدرها. وكانت العناية بالدراسات اللغوية الحديثة في الجامعات المصرية ضئيلة وكانت قاصرة على ما قام به- آنذاك - بعض المستشرقين الذين كانوا يدرّسون في كلية الآداب - جامعة القاهرة، وإن كان ما فعلوه هو - في الأعم الأغلب - دراسة للعلاقات التاريخية بين العربية وأخواتها الساميات، أو قل - إن شئت - دراسة المفردات على أساس تاريخي. ونمّا هذا الاتجاه جيل من أساتذة معهد اللغات الشرقية بجامعة القاهرة،وأساتذة اللغويات بكليتي دار العلوم والآداب - أخصّ آداب القاهرة وآداب الإسكندرية - وقد قام هؤلاء وهؤلاء بدراساتهم اللغوية على أساس من الفهم الحديث للغة والإفادة من المناهج الحديثة في دراستها. نذكر منهم د. علي عبد الواحد وافي الذي تعدّ مؤلفاته اللغوية أداة لتقريب أمر علم اللغة وفروعه -ومن بين فروعه علم الصرف - ودراساته إلى قرّاء العربية ودارسيها، ومنهم أيضاً د. محمد مندور الذي ترجم مقالاً للعالم اللغوي الفرنسي أنطوان مييه Antoine Meillet باسم (منهج البحث في علم اللسان). أما الدكتور إبراهيم أنيس فقد أصدر بعد حصوله على درجة الدكتوراه من لندن في علم اللغة سلسلة قيّمة من التآليف؛ أولها الأصوات اللغوية الذي صدر في طبعته الأولى عام ١٩٤٧م تقريباً - ويعدّ هذا الكتاب

أول مؤلَّف بالعربية يعرض موضوعه من وجهة نظر العلم الحديث – ثم أصدر د. أنيس كتابه «اللهجات العربية» في طبعته الأولى عن دار الفكر العربي – دون تاريخ أيضاً، ثم ظهرت طبعته الثانية عن مطبعة لجنة البيان العربي عام ١٩٥٢م، وفي عام ١٩٥١م ظهر كتابه «من أسرار اللغة» في طبعته الأولى عن مكتبة الأنجلو المصرية، ثم أصدر كتابه «دلالة الألفاظ» في طبعته الأولى عام ١٩٥٨م عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة. وفي عام ١٩٥٠م ظهرت ترجمة كتاب اللغة Le Langage لمؤلِّفه اللغوي الفرنسي الشهير ج. فندريس J.Vendryes في طبعته الأولى عن مكتبة الأنجلو المصرية؛ قام بالترجمة الأستاذان عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص(١). ويعدُّ الكتاب واحداً من أهم الكتب التي قامت بتحليل البنية اللغوية في ضوء النظرية اللغوية الغربية الحديثة في مختلف قطاعاتها ومنها القطاع المورفولوجي؛ ونراه يمزج فيه بين المورفولوجيا والنحو، ويترجم المترجمان مصطلح المورفيم ترجمة غريبة هي دالّ النسبة، وهما يقصدان به الإسناد في جملة مثل: الحصان يجري. وفي الكتاب أيضاً إشارات واضحة لأنواع المورفيمات الأخرى(٢). والفصائل النحوية التي يعبّر عنها بمورفيمات النوع والعدد والشخص والزمن والآلة وغير ذلك تصنّف تحت علم الصرف أو المورفولوجي بالإضافة إلى صلتها بالتحليل النحوي(٣).

---

(١) وينتمي فندريس إلى المدرسة الاجتماعية اللغوية الفرنسية مثل ميبه ويتخذ من التحليل البنيوي منهجاً في دراسة اللغة. ينظر: اللغة، ص٢٤. وينظر كذلك: د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٦٤.

(٢) ينظر: فندريس؛ اللغة، ص١٠٥.

(٣) ينظر د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٦٥.

ب- البداية الحقيقية لظهور المنهج الوصفي في العربية:

من المعلوم في الأوساط اللغوية الحديثة أنّ التمهيد لظهور المنهج الوصفي في العربية كان على يد عدد من اللغويين العرب في بعض الأمصار العربية؛ أذكر من بينهم: د. علي عبد الواحد وافي الذي نشر كتابين أولهما (علم اللغة) الذي صدرت أولى طبعاته عام (١٩٤١م) عن المطبعة السلفية بالقاهرة، وثانيهما (فقه اللغة) الذي صدرت طبعته الأولى في العام نفسه، ثم نشر كتابه الثالث (اللغة والمجتمع) وصدر عام (١٩٤٦م) ضمن سلسلة مؤلفات الجمعية الفلسفية المصرية التي يشرف على إصدارها د. وافي الذي كان رئيساً للجمعية ود. عثمان أمين سكرتيرها العام.

والمطّلع على ما كتبه د. وافي في كتابه (علم اللغة) يرى أنه ينطلق من المستويين الصوتي والدلالي ليقسم مستويات البحث اللغوي. ويرى أن علم الأصوات وعلم الدلالة يؤلفان معاً أهم فروع علم اللغة وأدقها[1]. وعلم الدلالة عنده ينتظم بحوثاً كثيرة استقلّ كل منها وأصبح شعبة دراسية قائمة بذاتها، ومن أهم تلك البحوث التي انبثقت عن علم الدلالة عنده علم البنية أو المورفولوجي (Morphology) وهو العلم الذي يبحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغيير أبنيتها، وهو عنده ثلاثة أنواع؛ أولها: المورفولوجيا التعليمي، أي علم البنية التعليمي وهو يدرس القواعد في لغة ما لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها وتعليمها ومراعاتها في الحديث والكتابة، ومن هذا النوع علم الصرف العربي. وثانيها: المورفولوجيا

(١) ينظر: د. وافي؛ علم اللغة: ص٦.

التاريخي، وهو الذي يدرس هذه القواعد في لغة ما دراسة تاريخية تحليلية. وثالثها: المورفولوجيا المقارن وهو الذي يدرس القواعد السابقة دراسة تاريخية ومقارنة في فصيلة من اللغات الإنسانية. والقسمان الثاني والثالث يدخلان في نطاق علم اللغة، وأما الأول فيراد به علم الصرف(١).

وقد لوحظ من هذا التقسيم أن د. وافي يفهم من مصطلح علم اللغة أنه يختص بالدراسة التاريخية المقارنة دون علم اللغة الوصفي،كما أشار إلى ذلك د. حلمي(٢).

أما عن الأفكار والمبادئ الوصفية والبنيوية في كتاب د. وافي(علم اللغة) فقد لخصها د. حلمي خليل في جملة أمور؛ منها: أنّ الدراسة العلمية فلسفة قائمة على الملاحظة والتجريب، وأنّ البنية اللغوية تتألف من عناصر ذات وجود متميز بينها علاقات عضوية، وضرورة التفرقة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وأنّ الدراسة اللغوية الحديثة تقسّم إلى مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وضرورة التفريق بين دراسة اللغات المستعملة واللغات الميتة(٣).

وقد ظل الكتابان مرجعين أساسيين في الدراسات اللغوية العربية في الجامعات يرجع إليهما الدارسون والباحثون في مجال اللغويات حتى عاد أول مبعوث مصري ابتعث لدراسة علم اللغة دراسة علمية متخصصة، أعني

---

(١) ينظر المصدر السابق، ص٧. وينظر كذلك: د. حلمي خليل؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٤٤.

(٢) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٤٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص١٤٦.

الدكتور إبراهيم أنيس[1] (١٩٠٦م-١٩٧٨م) - عليه رحمة الله.

والمطّلع على ما كتبه د. أنيس في مؤلفاته - وعلى وجه خاصّ في كتابيه (الأصوات اللغوية) و(من أسرار اللغة)[2] - يجد أنّ الرجل يفرّق بوضوح بين الوصفية والتاريخية في وقت لم يكن الفكر اللغوي العربي قد استقرّ بعد على تصوّر واضح لهذين المنهجين في الدراسة اللغوية ودراسة الأصوات، وأنه كذلك يقدّم تصوُّراً واضحاً لأحد فروع الدراسة اللغوية الحديثة يتسم بالشمول والوضوح[3].

وتحدّث د. حلمي خليل عن كتاب (اللهجات العربية) لمؤلّفه د. إبراهيم أنيس فأشار إلى «أنّ هذا الكتاب يلتزم بمناهج التحليل اللغوي التي لم يكن يعرفها التراث العربي، فهو يتعرّض للمستويات الفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والدلالية للهجات العربية، ويفرّق بين الدراسة

(١) لشيخنا الجليل مؤلّفات عديدة رفيعة المستوى - ما بين كتاب مطبوع وبحث منشور - وقد أثرى المكتبة اللغوية العربية بهذه المؤلفات؛ فمن الكتب: الأصوات اللغوية (١٩٤٧م) - من أسرار اللغة - في اللهجات العربية (١٩٥٠م) - دلالة الألفاظ (١٩٥٨م) - مستقبل اللغة العربية المشتركة - اللغة بين القومية والعالمية. وغير ذلك. وله بحوث كثيرة ليس هاهنا مجال لعرضها.

(٢) أشار د. أنيس إلى أنه أراد أن يعالج - في هذا الكتاب - بعض المسائل اللغوية التي أصبحت بمثابة المشاكل اللغوية علاجاً علمياً حديثاً بعيداً عن الجدل العقيم ومؤسساً على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية.

(٣) ينظر: د. حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٥٠، ١٥١.

وقد أشار د. حلمي إلى أهم مبادئ الدراسة الوصفية عند د. أنيس والتي تتمثل في كتابه «الأصوات اللغوية» ينظر المصدر السابق.

الوصفية والدراسة التاريخية للهجات، كما استخدم عدداً من المصطلحات الجديدة »(١).

وتأكيداً لكلام د. حلمي بشأن التصور الواضح للوصفية والدرس الوصفي الحديث عند د أنيس ما نراه منه وهو يشرح لنا منهج الدراسة العلمية للهجات الحديثة ويبيِّن لنا وجوب أن تبدأ هذه الدراسة وصفية بعيدة عن المقارنات أو تعاقب الأزمنة التاريخية عليها، فيقول: « ودراستنا للهجات يجب أن تبدأ وصفية نشرحها ونسجّلها ونحلّل أصواتها وكلماتها دون التعرُّض في البدء إلى أيِّ نوع من المقارنات أو الحكم على أيِّ صلة بلهجة قديمة، فإذا فرغنا من الدراسة الوصفية التحليلية لكل لهجة من اللهجات الحديثة نكون قد حققنا أغراضاً جليلة منها:

- تسجيل لهجاتنا التي تكوِّن مرحلة تاريخية من حياتنا الاجتماعية.
- إشباع رغبة العلماء في الدراسات الأكاديمية البحتة للهجات.

وتصبح تلك الدراسة نواة أو مادة نستغلّها في دراسة اللهجات العربية القديمة »(٢).

والرجل يبحث الترادف في ضوء النظرة الوصفية التحليلية ويشير إلى أنَّ هذه النظرة هي التي يُعبَّر عنها بمصطلح (Synchronic) في مقابل النظرة الأخرى التي لا يؤثرها - أي التاريخية - وأشار إلى أنها هي المعبَّر عنها بمصطلح (Diachronic) وهذا يدل دلالة واضحة لا مراء فيها أنَّ الدراسة الوصفية وكذلك الدراسة التاريخية كانتا واضحتين تمام الوضوح عند

(١) ينظر: د. حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٥٢.

(٢) د. أنيس: اللهجات العربية، ص٩-١٠.

شيخنا عليه رحمة الله تعالى[١].

وهو يتخذ من فكرة الخصائص المميّزة Distinctive Features التي هي المنطلق الذي تنطلق منه جماعة براغ معياراً لتحديد مصطلح اللهجة Dialect والتفرقة بينها وبين اللغة Language[٢].

وقد لوحظ أنّه لم يشرح مفهوم المورفيم أو يبيّن دوره في التحليل الصرفي عند حديثه عن المستوى المورفولوجي في كتابه (اللهجات العربية)، ولوحظ أيضاً أنه يتحدث في هذا الكتاب عن مستويات التحليل جميعاً الفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والدلالية.

والرجل يشير ضمناً إلى المورفيم في كتابه (دلالة الألفاظ) دون أن يصرّح باسمه، ولعله لم يرد إقحام مصطلحات أجنبية في كتابه قد تصدم القارئ وتثقل كاهله، كما أشار د. حلمي خليل[٣]؛ فنراه يحلّل بعض الجمل مورفولوجيّاً، مثل جملة «قطعت الشجرة بالفأس ليلة أمس» إلى وحدات صرفية على النحو التالي: «قطع – تُ – ال – شجرة – بـ – ال – فأس – ليلة أمس». ونراه يجعل كلمتي «ليلة أمس» معاً مورفيماً واحداً يدلّ على الزمن، مع أنّهما في عرف علم اللغة الحديث مورفيمان كلٌّ منهما يدلّ بمفرده على الزمن[٤].

(١) ينظر: د. أنيس؛ اللهجات العربية ص١٤٣. وينظر كذلك د. حلمي خليل؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٥٤.

(٢) ينظر د. أنيس؛ المصدر السابق، ص١٥٤.

(٣) ينظر العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٥٩.

(٤) ينظر: دلالة الألفاظ، ص٤٣.

وكما أشار د. حلمي خليل(١) أصبح بين يدي الباحثين في اللغة العربية لأول مرة عدد من المراجع مهّدت لظهور دراسات أكثر دقّة وعمقاً كوّنت مع نهاية السبعينات من هذا القرن اتجاهاً واضحاً في الدراسات اللغوية العربية الحديثة سواء في مصر أو في العالم العربي، ويرجع فضل تعميق هذه البداية وبلورتها علمياً إلى جيل أحدث من هذا الجيل تخصّص أكثر أفراده في علم اللغة أو في أحد فروعه في الغرب أيضاً ومنهم من تلمذ عليه، ومنهم من تلمذ على كتبه، وهذا الجيل يمكن أن نصفه بحقّ بجيل الوصفيين العرب: نذكر من أفراده: د. عبد الرحمن أيوب، د. تمام حسان، د. كمال بشر، د. أحمد مختار عمر – في دار العلوم – ود. محمود السعران، د. محمد أبو الفرج، د. حلمي خليل – في آداب الإسكندرية – بالإضافة إلى عدد آخر من اللغويين العرب في الأقطار العربية الأخرى الذين تخصصوا في اللسانيات وأدركوا أهمية الربط بين الفكر اللغوي العربي ونظريات البحث اللغوي الحديثة منهم أ.د. محمد المبارك في الشام، أ. د. إبراهيم السامرائي في العراق.

ومما يميّز هذا الجيل أنّ أفراده كانوا ينتمون إلى مدرسة لغوية واحدة هي المدرسة الإنجليزية التي أسسها اللغوي الإنجليزي الشهير فيرث (Firth). ومع أنهم نهلوا من منهل واحد، ومع أنهم انتهجوا منهجاً واحداً هو المنهج الوصفي الحديث وهو أبرز مناهج اللسانيات الحديثة، إلا أن اتجاهاتهم قد تعددت؛ فمنهم الوصفي الناقد للتراث، ومنهم البنيوي التحليلي. ويمثّل الأول الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي أصدر كتاباً له عام (١٩٥٧م) في نقد التراث عنوانه: دراسات نقدية في النحو العربي. وهو من الكتب النظرية

(١) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٦٦.

التي تدعو إلى دراسة اللغة نحوها وصرفها في ضوء المنهج الوصفي الذي يقوم على الموضوعية العلمية ودراسة ما هو موجود بالفعل دون البحث عن تفسيرات أو تأويلات تبعدهما عن حقيقتهما[1].

ويشير د. أيوب إلى منهج المدرسة اللغوية الحديثة التي ينتمي إليها في نقده للتراث بقوله: «ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة – لا معناها – أساساً لتقسيمها. والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل

(١) للدكتور عبد الرحمن أيّوب بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية التي تصدرها جامعة الكويت – العدد٧ – م٢ – من ص٦٧ – ٨٨ عنوانه: «البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية: دراسة وصفية وتاريخية». يتناول البحث الزيادات الإعرابية التي تلحق الاسم وزيادات التثنية والجمع والتنوين، ويتحدّث عن ضمائر الرفع والنصب التي تظهر فيها زيادات التثنية والجمع، ويتتبع تاريخ هذه الزيادات وتطوّرها في ضوء الدراسات السامية المقارنة، ثم ينتقل إلى دراسة الفعل والعناصر اللصقية فيه ودلالات هذه العناصر. ويتحدّث عن حالات الفعل المضارع ومفهومات الحدث والزمن وكيفية الوقوع أو الجهة وغير ذلك. أما عن المنهج الذي انتهجه المؤلف في بحثه فهو المنهج التحليلي الصرفي. وقد تحدّث عن مبادئ هذا المنهج في هذا البحث وكذلك في بحث آخر أعده قبل هذا بعنوان: «المفهومات الأساسية للتحليل الصرفي في العربية ولهجاتها» وأهم هذه المبادئ ما يلي: ١– الصرفيم هو وحدة التحليل الصرفي Morpheme وهي أقل مجموعة من الأصوات ذات معنى ٢– هذا المفهوم العام لا يناسب العربية دون تعديل لابد منه وهو أن يقوم بناء الكلمة على المادّة والوزن. وقد استخدم الرجل في سبيل ذلك مفهومين جديدين آنذاك وهما «العنصر الصرفيمي» و «الجزء الصرفيمي». وأراد بالأول جزء الوزن الذي له معنى خاص مثل ألف الاثنين والتاء في نحو (كتبتما). وأراد بالثاني جزء الوزن الذي لا يمثّل مدلولاً خاصاً مثل الفتحة بعد الكاف في (كتبتما). ينظر ص٦٨ من الكتاب.

دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل مواضعها بين سواها من الكلمات»(١).

وأهم المبادئ والأصول التي أقام عليها د. أيوب نقده للتراث العربي النحوي – والمراد النحو بمفهومه العام – هي: الوصفية مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي، واستبعاد المعنى أو الدلالة في تصنيف الوحدات، والاعتماد على الشكل والوظيفة أساساً للتصنيف. وبناء عليه يرفض د. أيوب التقسيم الثلاثي للكلمة؛ لأنه عين التقسيم اليوناني لها، ويرتضي رأي المدرسة الشكلية التي ينتمي إليها والتي تتحكم في تقسيم الكلام لا باعتبار الدلالة ولكن باعتبار الشكل(٢).

والعلم الثاني الذي يصنّف ضمن هذا الاتجاه هو د. تمام؛ فقد أصدر في العام التالي لصدور كتاب د. أيوب – ١٩٥٨م –كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية). ويعدُّ هذا الكتاب من الكتب النظرية التي قدَّمت المنهج الوصفي إلى الفكر اللغوي العربي الحديث بصورة أدق وأقرب وأشمل من سابقه؛ أعني كتاب د. أيوب السابق – وقد لوحظ أنّ د. أيوب وصف الدراسات النحوية العربية بالتقليدية ووصفها د. تمام بالمعيارية Perspective

(١) للدكتور عبد الرحمن أيّوب بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية التي تصدرها جامعة الكويت – العدد٧ – م٢؛ حاشية رقم١١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٧–١١. وينظر كذلك: د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٧٣.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنّ ما كتبه الدكتور عبد الرحمن أيوب يعتبر – من وجهة نظرنا – محاولة متواضعة في هذا المجال، ولنا عليها ملحوظات، كما أنّها قد نقدت في دراسات علمية جادة، وليس هاهنا مجال لتفصيل القول في ذلك وموضعه عمل آخر إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق.

وهو مصطلح جديد مستمدٌ من الفكر اللغوي الأوربي - في مقابل الوصفية Descriptive التي يدعو إليها.

والكتاب دعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة، وقد نقد فيه مؤلِّفه التفكير اللغوي العربي القديم ووصفه بالمعيارية، معتمداً في نقده منهجاً مستمداً من التفكير اللغوي الحديث، ويصرح بأن المنهج الوصفي هو الحلّ؛ يقول: «فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلُّب المعيارية في منهج حقُّه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً، وأن هذه المعيارية تتضح في طريقة التناول كما تتضح في طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة، لا نكاد نستثني منها إلا قلة»(١).

والوصفية عند د. أيوب هي وصفية المدرسة التحليلية الشكلية الأمريكية(٢).

وهي وصفية شكلية تحتكم إلى الشكل دون المعنى، ولكنها عند د. تمام وصفية تعطي المعنى أهمية بالغة(٣).

---

(١) د. تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٢.

(٢) ونراه يصرِّح بأن قمة الوصفية بلغتها على يد بلومفيلد ثم هاريس الذي يمثل قمة الصرامة الشكلية في التحليل البنيوي اللغوي متمثِّلاً في تصنيف العناصر اللغوية طبقاً لوظيفتها الشكلية داخل الجملة.

(ينظر: د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص٢، ٣).

(٣) ينظر د. حلمي: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٨٣.

وقال د. محمد حماسة عبد اللطيف: «د. تمام أحد روّاد الاتجاه الوصفي البارزين في دراسة العربية يعطي المعنى اهتماماً كبيراً في التفسير النحوي - النحو بمعناه الواسع الذي يشمل النحو والصرف - وقد رأى في ظهور المنهج التحويلي على يد تشومسكي ردَّ اعتبار للنحو العربي». بناء الجملة العربية، ص٧.

وقد حدّد د. تمام في التمهيد لكتابه المذكور المنطلقات الأساسية للوصفية التي يدعو إليها، ثم انتقل إلى تحديد أصولها ومبادئها العامة والتي تتمثّل في عدّة أمور أوّلها أن الباحث في اللغة يشبه الباحث في تشريح الجسم الإنساني عليه أن يصف ما يراه لا أن يصدر أحكاماً أو يفرض قواعد. ثانيها: أن الباحث اللغوي لا ينبغي عليه أن يعبّر عن موقفه من موضوعه بالنص على ما يجوز وما لا يجوز. وثالثها: أن الدراسة الوصفية تختار مرحلة بعينها من لغة بعينها لتصفها وصفاً استقرائيّاً وتتخذ النواحي المشتركة بين الجزئيّات المتداخلة في هذا الاستقراء وتسمّيها قواعد. ورابعها: أنّ القاعدة اللغوية في الدراسة الوصفيّة ليست معياراً، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية. وخامسها: ينبغي على عالم اللغة الوصفي أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل(١).

وتنطلق الوصفية التي يدعو إليها د. تمام من مبادئ دي سوسير ومن النظرية الاجتماعية للغة كما هي عند أستاذه الإنجليزي فيرث، وتتلخّص في أمور من أهمها أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة رمزية، وأن كلّ دراسة لغوية ينبغي أن تتجه إلى المعنى، وأن الاستقراء والتقعيد طريقان من طرق الوصف يرتبط كلٌّ منهما بالآخر بعمل ثالث هو التقسيم - والتقسيم والتجريد عمليتان أساسيتان في التحليل اللغويّ الوصفي – وأنّ اللغة منظومة ضخمة من الأجهزة المتكاملة التي تعمل كلُّها في اتّجاه واحد، وعلى الباحث اللغوي أن يلاحظ أجزاء وطرق تركيبها وعلاقة كل جزء منها بالآخر،

---

(١) ينظر: د. تمام؛ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٦.

وهذه الأجهزة تتمثّل في النظام الصوتي والصرفي والمعجمي(١).

ومن أهم أصول الوصفية التي يدعو إليها د. تمام وينادي بها اختيار لغة معينة في فترة زمنية معينة ووصفها وصفاً استقرائياً مع اتخاذ الجوانب المشتركة بين الجزئيّات في هذا الاستقراء وتسميتها قواعد، ولا تكون هذه القواعد معياراً، وإنما هي جوانب اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية، وانه يجب أن يقصر عالم اللغة نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل دون أن يفرض القواعد(٢).

ويشير د. تمام إلى أنّ الفكر الصرفي العربي غارق في المعيارية وبعيد عن الوصفية، ولكن د. حلمي خليل يرد عليه وينفي عن التفكير العربي هذه الصفة ويرى أن كثيراً من عناصر المنهج الوصفي وأصوله كانت متوافرة في عمل نحاة العربية وتفكيرهم خصوصاً في المراحل الأولى من وضع النحو العربي حتى سيبويه، ويذكر أدلة تؤيّد صحة كلامه، ثم يعقّب قائلاً: «لم يكن إذن التفكير النحوي العربي تفكيراً معيارياً خالصاً كما لم يكن أيضاً وصفاً تقريرياً محضاً لا يفسّر ولا يعلل مثل الوصفية التي دعا إليها د. تمام حتى استقرّ في عقول بعض الباحثين أنّ علم اللغة الوصفي إذا ما تطرّق إلى التفسير أو التعليل للظواهر اللغوية تخلّى عن علميّته ودخل في نطاق البحث الفلسفي الميتافيزيقي، وهذا ليس صحيحاً»(٣).

(١) ينظر: د. تمام؛ اللغة بين المعيارية والوصفية ص١١٠. وينظر: د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٨٧-١٨٨.

(٢) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٦.

(٣) العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٨٨، ١٩٩.

تقويم لوصفية د. أيوب، ووصفية د. تمام في الكتابين المشار إليهما:

أتفق بداية مع د. حلمي في أن قدماء النحويين والصرفيين العرب لم يجانبهم الصواب في كثير مما اعتبره الوصفيون انحرافاً عن المنهج اللغوي السليم، وأشير إلى أنه من بين مؤلفاتهم ما برزت فيه النزعة الوصفية واضحة جليّة(١)، وأتفق معه كذلك في أن الوصفية الشكلية التي دعا إليه د. أيوب، والتقريرية التي لا تفسّر ولا تعلّل التي دعا إليها د. تمام حسّان قد أحدثتا

(١) ثمّة محاولات قديمة في تراثنا اللغوي العربي تدعو إلى إصلاح العربية وتيسيرها ويشمّ فيها رائحة الوصفية؛ منها محاولة لأبي جعفر النحاس في كتابه التفاحة الذي حققه كوركيس عواد ونشر سنة ١٩٦٥م. ينظر: د. حلمي خليل؛ العربية وعلم اللغة البنيوي ص٥٢.

ويرى د. أحمد مختار عمر أن المؤلف قد اتبع المنهج الوصفي في تقعيده، ويدلل على هذا بصنيع المؤلف في باب حروف الجر، حيث عدّ من هذه الحروف بعض الكلمات التي عدها النحاة ظروفاً مثل أسفل–خلف–قدام–وراء–فوق–تحت- وسط–بين، لأنه نظر إلى وظيفة الكلمة في الجملة فوجدها لا تختلف في(على) عنها في(فوق) في مثل الكوب على المائدة، الكوب فوق المائدة. ينظر د. أحمد مختار عمر؛ البحث اللغوي عند العرب ص ١٢٩. وينظر كذلك: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٥٣.

وثمة محاولة مهمة هي محاولة ابن مضاء القرطبي(ت: ٥٩٢هـ) في كتابه «الرد على النحاة» وقد نشره د. شوقي ضيف لأول مرة سنه ١٩٤٧م في نطاق حركة إصلاح النحو العربي وتيسيره في العصر الحديث. وربط بعض أساتذتنا بين منهج ابن مضاء في هذا الكتاب وبين المنهج الوصفي في دراسة اللغة عند الأوربيين، ورأى فيه دراسة وصفية رائدة في الفكر اللغوي العربي القديم. ينظر: مقدمة محقق الكتاب ص١٨، ٦٧، ود. أحمد مختار عمر؛ البحث اللغوي عند العرب ١٢٠–١٢٣، ود. حلمي خليل؛ العربية وعلم اللغة البنيوي ص٥٥. والناظر في كتاب (الرد على النحاة) يرى أن ابن مضاء وضع نموذجاً جديداً لوصف اللغة العربية والتقعيد لها وفق مبادئ تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي وضعها النحاة القدماء؛ إذ إن ابن مضاء قد كان ظاهري المذهب لا يؤمن بالتأويل والتعليل –كما هو معروف عنه.

تياراً نقدياً في الفكر اللغوي العربي الحديث لا يمكن إنكاره يقوم على مبادئ وأصول نظرية علمية تختلف عن تلك الأصول والمبادئ التي قام عليها الفكر اللغوي التقليدي ولكنها كانت ضرورية للكشف عن جوانب القوة وجوانب الضعف في هذا التفكير، وأنّ ما كتبه د. تمام حسّان عن الوصفية والمعيارية في هذا الكتاب قد خلّص الفكر اللغوي العربي الحديث من العموميات التي صاحبت دعاة التيسير والإصلاح، ومن الخلط بين الوصفية والتاريخية عند بعض روّاد الفكر اللغوي الحديث(١).

وأما الكتاب الثالث من الكتب اللغوية الحديثة التي تعرّضت لنقد التراث العربي فهو كتاب د. كمال بشر الموسوم بـ (دراسات في علم اللغة) الذي صدر عام ١٩٦٩م. وفيه مبحث عن التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث(٢).

ويتميز هذا الكتاب عن الكتابين السابقين بأنّه لم يتعرض لنقد التراث اللغوي العربي القديم بصورة مباشرة، ولكنه حاول الكشف عن جوانب من هذا التفكير تتّفق وعلم اللغة الحديث(٣)، ويبدأ بإبراز جهود علمائنا العرب

---

(١) ويعدّ هذا الكتاب أول كتاب في نقد التراث العربي وفق منهج لغوي واضح ودقيق. ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٩١.

(٢) من ص٩ - ٧٩.

(٣) أي أنّه بحث التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث. وهذا اتّجاه أصبح يمثل تياراً واضحاً أو حركة فكرية جديدة في قراءة التراث العربي سعياً وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة تمهيداً للكشف عن نظريته الأصيلة. ويمثّل هذا الاتجاه خير تمثيل كتاب د. نهاد الموسى (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث/ ١٩٨٠م)، وكذلك كتاب د. عبده الراجحي (النحو العربي والدرس الحديث). ينظر د. حلمي خليل؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٩٢.

القدامى، فأشار إلى أنّ علماءنا العرب قد بذلوا جهداً جبّاراً في خدمة لغتهم التي هي لغة القرآن الكريم صيانة لها من التحريف وتجنُّباً لها من الأخطاء(١).

وقد أخذ د. بشر على علماء العربية القدامى – من نحويين وصرفيين – أنهم لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع الدراسات اللغوية، ومن ثمّ نراهم ينظرون إلى هذه الفروع كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض. ويعود فيلتمس لهم العذر لقلّة الإمكانات المتاحة فيقرِّر أنّ عقد أية مقارنة بين منهج البحث اللغوي عند علماء العربية القدامى ومنهج البحث عند المحدثين أمر يصعب تحديد وجه الحقّ فيه لعدم تكافؤ الطرفين وما أتيح لكلٍّ منهما من علم وثقافة. ويرى أن ضخامة العمل الذي قام به علماء العربية يستحقّ الثناء. ولكن هذا الإعجاب لم يمنعه من وصف أسلوبهم في البحث اللغوي بأنه خليط من ألوان التفكير ومزيج من طرائق البحث؛ بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور وما يظهر فيه من ضعف يبعده عن الوصول إلى هدفه الحقيقي، وأشار إلى أنّهم وقعوا في أخطاء منهجية لا يقرّها البحث اللغوي، وأهم هذه الأخطاء:

١– عدم التكامل أو فقدان المنهج؛ ويظهر ذلك من وجهة نظره من خلال خلطهم بين أساليب متناثرة في البحث اللغوي تتمثّل في الاتجاهات الفلسفية والمنطقية والتأويل والافتراض والمعيارية والوصفية.

٢– إهمال عامل الزمن؛ ويتمثّل ذلك في نظرية الاحتجاج وعدم اعترافهم باجتماعية اللغة وعدم مقارنة العربية بأخواتها الساميات(٢).

---

(١) ينظر د. بشر؛ دراسات في علم اللغة ص١٦–٢١. وينظر كذلك د. حلمي خليل، ص١٩٣.

(٢) المصدر السابق، ص٥٢–٦١.

وقد أشار د. بشر إلى وجود شيء من الوصفية في التفكير التراثي العربي، إذ يقول: «ورغم ذلك لا نعدم من وقت إلى آخر في التراث العربي قضايا نحوية ولغوية نوقشت على أسس وصفية، ولكنها وصفية عفوية لا تسمح بالقول بأنها المنهج المتّبع في الدرس اللغوي العربي»(١).

ويلاحظ أنّ د. بشر ينطلق في نقده للتراث الصرفي العربي من نفس المنطلق الذي ينطلق منه د. أيوب في دراساته النقدية ود. تمام في (اللغة بين المعيارية والوصفية)؛ حيث إنهم يتفقون جميعاً حول أوجه معينة، كالتأثر بالمنطق والفلسفة وغلبة الروح المعيارية، والاتجاه إلى التأويل والافتراض. ولكن د. بشر يضيف في نقده زاوية أخرى وهي غياب النظرية اللغوية في دراستهم؛ وهو ما يعرف بعدم التكامل أو فقدان المنهج(٢).

ويعلّق د. حلمي على ما قام به أصحاب هذا الاتجاه، فيقول: «وصفوة القول أن نقد التراث اللغوي العربي كما تمثّل في دراسات د. أيوب ود. تمام حسّان ود. كمال بشر والمستند إلى مبادئ الوصفية كان اتّجاهاً واضحاً، ولعلّه كان ضرورياً أيضاً للنظر في هذا التراث نظرة علمية موضوعية، ولكنّ

---

(١) ينظر د. بشر، دراسات في علم اللغة، ص١٦-٢١. وينظر كذلك د. حلمي خليل، ص٦١.

(٢) وعلق د. حلمي قائلاً: «وأغلب الظن أن النظرية موجودة ولكنها تحتاج إلى الكشف عنها، فليس من المعقول أن يقوم هذا البناء الضخم في الدرس اللغوي العربي دون نظرية. وقد أشار د. كمال بشر إلى بعض جوانب هذه النظرية عندما قال بغلبة الطابع العملي على البحث اللغوي عند العرب. وهي إشارة هامة قد تفسّر بعض ما وصفه بعدم التكامل أو فقدان المنهج».
(العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٩٦-١٩٧).

هذا الاتجاه واكبه وصاحبه اتجاه آخر قام به بعض هؤلاء الباحثين؛ وهو بيان وشرح طرق التحليل البنيوي للغة، وهو ما يمثّله التيار الثاني من تيارات البنيوية الوصفية»(١).

والفريق الثاني من هؤلاء الوصفيين هم التحليليون البنيويّون(٢). وهؤلاء يمثّلون تياراً صاحَب الدعوة إلى المنهج الوصفي وارتبط به. ومع أنّهم لم يستخدموا مصطلح البنيوية ألا أنهم بما قدّموه من دراسات وأبحاث كانوا يتبنون النظرية البنيوية أو مناهج علم اللغة البنيوي في التحليل اللغوي. وقد مثّل هذا الاتجاه العديد من الكتب والدراسات التي تناولت مستويات التحليل اللغوي الفونولوجيّة والمورفولوجية والنحوية والدلالية، أو تلك التي اقتصرت على دراسة مستوى واحد من هذه المستويات وبيّنت مناهج التحليل اللغوي وطرقه ومفاهيمه ومصطلحاته. ومن بين الكتب التي تناولت

(١) العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٩٨.

(٢) علم اللغة البنيوي بدا على يد دي سوسير وصفيّاً يقوم على جمع قدر كبير من الملاحظات حولَ البنية اللغوية وتصنيف عناصرها واستخلاص ما يترتب على ذلك من نتائج، دون أن يتجاوز هذه المرحلة إلى عملية التفسير التي رأى تشومسكي أنها تمثّل أهم أهداف النظرية اللغوية، كما ذكر الدكتور حلمي خليل. وهو علم يقوم على أساس أن تحليل أي عنصر لا يمكن أن يتم بمعزل عن بقية العناصر اللغوية الأخرى. وهو من ناحية أخرى نظرية تطبق المنهج الوصفي في فحص اللغة ودراستها فتنظر إليها على أنها وحدات صوتية تتجمع لتكون وحدات مورفولوجية لتكوّن هذه بدورها جملاً وعبارات. وقد بلغ هذا العلم ذروته في الفترة من عام ١٩٢٥م إلى عام ١٩٥٠م على يدّ اللغوي الأمريكي ليونارد بلومفيلد وتلاميذه. وبهذا المعنى يصبح علم اللغة البنيوي هو الصبغة التي جمعت بين مدارس لغوية متعددة في القرن العشرين. ينظر د. حلمي خليل، ص٧، ٩.

جميع مستويات التحليل اللغوي: (مناهج البحث في اللغة/ ١٩٥٥م) للدكتور تمام، و (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي/ ١٩٦٢م) للدكتور محمود السعران[١].

وقد أراد د. تمام أن يقدم للقارئ العربي من خلال كتابه مناهج البحث ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي - على حدّ عبارته في المقدّمة - حيث عرض فيه هذا المنهج الوصفي عرضاً مفصّلاً آخذاً أمثلته ووسائل إيضاحه من الفصحى حيناً ومن العاميات حيناً آخر ومن لغات أجنبية حيناً ثالثاً؛ فلم يكن بحثاً خالصاً للفصحى بقدر ما كان عرضاً للمنهج الوصفي.

ويلاحظ أنّ كتاب (مناهج البحث في اللغة) يتكامل مع كتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) ذلك الكتاب الذي يتناول الأصول المنهجية والمبادئ النظرية العامة التي تقوم عليها الوصفية[٢]. وصاحبه ينطلق فيه من نظرية

---

(١) ومن أهم الكتب التي تناولت مستوى واحداً من مستويات التحليل اللغوي: كتاب د. أيوب (أصوات اللغة) [١٩٦٨م]، وكتاب د. بشر (وعلم اللغة العام - قسم الأصوات) [١٩٧١م]، وكتاب د. أحمد مختار عمر (دراسة الصوت اللغوي). ينظر د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي: ص١٩٨.

(٢) مع أن مناهج البحث أعدّه مؤلفه قبل اللغة بين المعيارية والوصفية -كما اتضح من خلال تاريخ التأليف المدوّن بجوار المؤلّف - إلا أن المتأخر ظهر قبل المتقدّم لظروف خاصّة بالمؤلّف. وقد استخدم الرجل مصطلح (مناهج) ليدل على ما يدل عليه مصطلح (مستويات). وهو يقسمها إلى ستة مناهج، وهي: منهج الأصوات، ويعني عبيهـا (PHONETICS) ومنهج التشكيل الصوتي (PHONOLOGY)، ومنهج الصرف (MORPHOLOGY)، ومنهج التراكيب (SYNTAXS) ومنهج المعجم، ومنهج الدلالة.

يصفها بأنها نتيجة تجارب قرون في الغرب؛ فهيكلها غربي وتطبيقها على اللغة العربية الفصحى والنظرية هي في مجملها نظرية دي سوسير.

وهذا الكتاب لا يمثل نموذجاً وصفياً كاملاً للغة العربية كما يمثل الكتاب الآتي قريباً - وهو كتاب اللغة العربية معناها ومبناها - مع أنه كان ذا أهمية خاصة في تاريخ الفكر اللغوي العربي الحديث عند صدوره(١).

والكتاب الثاني الذي انتهج الوصفية منهجاً في الدرس الصرفي وقدم التحليل البنيوي بما له من صلة بالوصفية هو كتاب د. محمود السعران (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي / ١٩٧٢م). وقد أشار فيه مؤلفه إلى أنه ينبغي دراسة اللغة دراسة موضوعية بهدف الكشف عن حقيقتها دون التطرق إلى أغراض تعليمية أو تربوية ودون أن يكون هدفه ترقيتها أو تصحيح جوانب منها أو تعديل جوانب أخرى؛ إذ إنّ علم اللغة عنده مقصور على وصف اللغة وتحليلها بطريقة موضوعية(٢).

ومن أبرز ملامح الوصفية كما يراها الرجل: استبعاد الأصول الفلسفية في التحليل واستبعاد التأويل والتقدير والتفسيرات العقلية الأخرى. ويشير إلى أنّ أهم ما يوصف به التحليل النحوي أن يكون شكلياً أو صورياً؛ لأنّ هدفه هو الصور اللفظية وتصنيفها على أسس معيّنة ثم تصنيف العلاقات الناشئة بين الكلمات داخل الجملة. وهذا التحليل -كما يرى- تحليل وظيفي؛ لأنّه يقوم على إدراك الدور الذي تقوم به الكلمة داخل الجملة، ومن ثمّ ينبغي

(١) ينظر: د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢٠٠.

(٢) ينظر: د. السعران؛ علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي ص١٣، ٥٤. وينظر: د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢٠٧-٢٠٨.

استبعاد المعنى من التحليل النحوي(١).

وقد أشار د. السعران إلى أن علماء اللغة في الغرب يدرسون نحو معظم اللغات تحت موضوعين أساسيين هما: المورفولوجيا، والنظم. وأشار كذلك إلى أن التناول يتمّ بطريقة شكلية أو صورية (Formal)، وأشار كذلك إلى أنّه قد كثر الجدل بينهم فيما يتعلّق بجدوى هذا التقسيم وبتحديد مجال كلّ قسم من هذين القسمين، مشيراً في الوقت ذاته إلى أنّ التقسيم التقليدي مازال صالحاً(٢).

ويرى د. حلمي أنّ الجانب النظري في الوصفية البنيوية في دراسة اللغة قد اكتمل بهذا الكتاب من حيث الأصول العامة ومستويات التحليل اللغوي. ويشير إلى أنّ دعاة الوصفية ممثلين في د. عبد الرحمن أيوب، ود. تمّام حسّان، ود. بشر، ود. السعران وغيرهم قد استطاعوا بما كتبوه وأذاعوه حول الوصفية زعزعة بعض الأفكار والأصول التي قام عليها التفكير العربي التقليدي(٣). ويرى أن نجاح هؤلاء العلماء في هذا الجانب النظري يفوق

(١) ينظر: د. السعران: علم اللغة ص٢٣٢. وينظر كذلك: د. حلمي: العربية، ص٢١٢.

(٢) ينظر: د. السعران: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، ص١٧٠.

(٣) من الأصول الجوهرية التي قدّمها دعاة الوصفية للفكر اللغوي العربي الحديث التفرقة بين دراسة اللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة ودراسة اللغة من حيث هي لغة. وكذلك فرّقوا بين الدراسة السنكرونية Synchronic والدراسة التاريخية Diachronic. كما أشاعوا في كتاباتهم الفرق بين دراسة اللغة المنطوقة Spoken language، ودراسة اللغة المكتوبة Written language. وكذلك نراهم يبرزون الفرق بين المعيار والوصف. ونتج عن ذلك إشاعة لون من التناقض بين الوصفية والمعيارية تناقض بين ما يمثّل الأصالة وما يمثّل المعاصرة، على الأقل من وجهة نظر المعياريين، وإن كان الوصفيّون=

نجاحهم في التطبيق، بدليل أنّ هذه الدعوة لم تسفر طوال هذه السنوات السابقة على ظهور هذا الكتاب عن نموذج كامل لتحليل اللغة العربية ودراستها بناء على البنيوية الوصفية التي اعتنقوها ودعوا إليها، وإنما كانت معظم أعمالهم تنصبّ على تطبيقات جزئية من اللغة العربية وعلى مستوى من مستوياتها، ولكن دعاة الوصفية طوال هذه السنوات استطاعوا أن ينشروا مبادئ علم اللغة الحديث وأصوله النظرية، ومن ثم زلزلوا فكرة اكتمال علوم اللغة العربية داخل الجامعات(١).

وقد ظلّ التحليل البنيوي الوصفي للبنية الصرفية قابعاً في إطاره النظري والأبحاث والمحاضرات دون أن يتجاوز ذلك إلى التطبيق كي يتسنى له الوقوف بها أمام النموذج التقليدي أو المعياري حتى صدر كتاب د. تمّام حسّان (اللغة العربية معناها ومبناها / ١٩٧٣م). وهو يمثّل التيّار الثالث من التيّارات التي أسفر عنها الفكر البنيوي الوصفي في دراسة اللغة على المستوى الصرفي وغيره(٢).

ويعدّ كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) أول محاولة في مجال تعميق هذه

= يعدّون مثل هذا مجرد اختلاف في طريقة المعالجة لا يصل إلى درجة التناقض. وكان المعياريّون يصمون علم اللغة بأنه علم أجنبي ورطانات لا تصلح للغة العربية ونتج عن ذلك أن ازداد تمسُّك علماء اللغة التقليديون بالقديم الذي ألفوه وفهموه وحفظوه. والذي ساعد على هذا أن دعاة الوصفية قد أخفقوا في وضع نموذج كامل لوصف اللغة العربية وفق نظريات علم اللغة يطبّق في الجامعات والمدارس ويكتفى به في تعليم اللغة العربية. وتلك كانت حجة المناوئين لعلم اللغة.

ينظر: د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي: ص٢١٨-٢١٩.

(١) ينظر المصدر السابق: ص٢١٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص٢١٩.

النظرية اللغوية والتمهيد لتطبيقها على اللغة العربية؛ وأعني بهذه النظرية تلك النظرية الوصفية التي سيطرت على الفكر اللغوي حتى ظهور نظرية تشومسكي وهي نظرية فيرث اللغوية، وهو امتداد للمنهج الوصفي الذي تبناه المؤلف في دراساته وأعماله متأثراً فيه بأساتذته الغربيين الذين تلمذ على أيديهم.

ومجال الكتاب اللغة الفصحى بفروعها المختلفة؛ يأخذ من كل فرع ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج بطريقة تختلف عن طريقة القدماء(١). والمعنى هو الموضوع الأخص فيه وقد ربطه بالمبنى؛ أي أنه ربط بين الشكل والوظيفة. وقد امتدت الدراسة من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة. وتتم معالجته أحياناً بإطراء القديم والإشادة به، وأحياناً أخرى باستبعاده والاستبدال به، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم وقد يجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يعن القدماء بجمعها في نظام واحد. وبين الرجل كيف ينبني كل نظام من أنظمة اللغة العربية على طائفة من المقابلات – أي القيم الخلافية – وتحدث عن التقابل بين النظام اللغوي والسياق وكيفية التطبيق وأطلق على ذلك (مشاكل التطبيق)؛ أي وضع النظام في سياق. وارتأى أن حلول مشاكل التطبيق جاءت على الأنظمة جميعاً في صورة حلول صوتية، وأطلق عليها (ظواهر موقعية)، ووضعها جميعاً في ذيل الأنظمة اللغوية

---

(١) قال المؤلف في مقدمة الكتاب، ص٩: «مجال هذا البحث اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة فليس هذا الكتاب كتاباً في فرع معين من فروع هذه الدراسات، ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن الطريقة التي ارتضاها القدماء، ثم ينتهي أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً».

الثلاثة الصرفية والنحوية والصوتية لتوقف المعاني الصرفية والنحوية عليها في الأعم الأغلب. وبيّن هذا الكتاب النظام الصرفي للغة المبني على قيم خلافية شكلية ووظيفية ويمكن لهذا النظام أن يمثل في صورة جدول تتشابك فيه العلاقات طولاً وعرضاً حتى يبدو النظام كلاً مترابطاً وفي صورة وحدة عضوية مفردة، على حدّ عبارته.

والكتاب قراءة جديدة للتراث اللغوي العربي من منظور علم اللغة الحديث، وبالتحديد من خلال نظرية من نظريات علم اللغة الحديث وهي نظرية السياق عند فيرث(١). والكتاب أيضاً «دراسة نظرية قوامها منهج لتناول نظام اللغة العربية في صورته الشاملة من وصف فروعه الصوتية والصرفية والنحوية وصفاً يكشف عن تفاصيلها وتكاملها وعطاء كل منها في سبيل الكشف عن المعنى للوصول إلى الإفادة»(٢).

وقد ذكر مؤلفه أن الغاية التي يسعى إليها هي إلقاء الضوء الجديد الكاشف على التراث اللغوي العربي كلّه منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، وذكر أن هذا التطبيق الجديد للنظرة الوصفية في هذا الكتاب يعتبر أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر(٣).

---

(١) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢٢٠.

ويلاحظ أن المعنى عند د. تمّام مفهوم منتزع من نظرية السياق (context of situation) عند فيرث، وهذا المفهوم الجديد لا يكاد يختلف عن مفهومه في التراث إلا من ناحية التنظير.

ينظر: السابق، ص ٢٢٤.

(٢) ينظر: د. تمام، الخلاصة النحوية، ص٧.

(٣) ينظر د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، المقدمة، ص١٠.

وكان من نتائج هذه الدراسة -كما أشار الدكتور تمام في مقدمة خلاصته النحوية - تقسيم جديد للكلم يقوم على أساس فروق في المعنى والمبنى بين القسم وبقية الأقسام الأخرى، ثمّ تفريق بين مفهوم الصيغة الصرفية والميزان الصرفي ونسبة معاني عامّة إلى الصيغ يتضح من خلالها جزء من المعنى النحوي في نطاق الجملة، ثم إنشاء مبدأ نظري ينبني على تعدّد المعنى الوظيفي لحروف المعاني والأدوات والضمائر والمعنى المعجمي للمفردات(١).

والنظام الصرفي عند د. تمام -كما يفهم من كتابه هذا، وكما أشار إليه د. حلمي - يقوم على ثلاثة أصول؛ أوّلها: المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى أقسام الكلام وبعضها الآخر إلى تصريف الصيغ. وثانيها: الصيغ الصرفية التي يتمثّل بعضها في الصيغ المجرّدة ويتمثّل بعضها الآخر في زوائد تلحق بالكلمات كما تتمثّل في دلالة بعض الأدوات. وثالثها: مجموعة من العلاقات تتمثّل في وجوه الارتباط بين المعنى وعدد من القيم الخلافية التي هي وجوه الاختلاف بين هذه المباني. ويستعمل د. تمام مصطلح (المباني الصرفية) ويعني به مصطلح المورفيمات (Morphemes)، غير أنّه يجد أنّ مصطلح المباني الصرفية لا يكفي للدلالة على المعاني الصرفية الوظيفية في بيان طبيعة هذه المورفيمات، فيضيف إليه مورفيماً آخر ويعدّه من مورفيمات العربية، وهو مصطلح (مباني التقسيم) وهي المباني التي تندرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التي يصب في قالبها كلّ قسم من أقسام الكلام(٢).

والمطّلع على الكتاب يقابله ثلاثة أنواع من المورفيمات؛ نوع تمثّله المباني

---

(١) الخلاصة النحوية، ص٧.

(٢) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢٣٠-٢٣١.

الصرفية، وآخر تمثله مباني التقسيم، وثالث تمثله طائفة من العلاقات تتمثل في جوانب الارتباط بين المباني الصرفية وما تدلّ عليه طائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات التي تتمثّل في وجوه الارتباط بين هذه المباني وهذه العلاقات. وهذا النوع من المورفيمات لا يظهر في المعنى ولكن تدلّ عليه الصيغ الصرفية أحياناً والمقابلة بين بنية لغوية وأخرى أحياناً أخرى؛ فالفعل (كَتَبَ) جاء على (فَعَل) وهذا المبنى مع المعنى يعطي معاني التقسيم، وأما معاني التصريف فتتمثّل من حيث المبنى في استتار الفاعل، ومن حيث المعنى في الإسناد إلى الغائب. أما الضمير فهو من حيث معاني التقسيم يظهر مبناه في صورة الضمير نفسه ويظهر معناه في الدلالة على الإضمار. ومن حيث معاني التصريف فصورة الضمير من حيث المبنى هو ضمير رفع منفصل، ومن حيث المعنى تدل صورته على الإفراد والتذكير والغيبة وبناء على ذلك وضع د. تمام جدولاً تصريفياً تضمّن هذه الأنواع المختلفة من المورفيمات للعربية ووزّعها تبعاً لهذه التقسيمات المشار إليها(١).

وهذه الأنواع الثلاثة التي أشرنا إليها تندرج عند د. تمام تحت مفهوم المورفيم وهذا المورفيم حُرّ أو مقيَّد أوصفري؛ فالأوّل مثل: بحث، والجنة، وأنا، ونحن، وهو، وهي... وهلمّ جرّاً. والثاني عنصر لغوي لا يستخدم بمفرده وإنّما يستخدم مع مورفيم حرّ، مثل: ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة وتاء التأنيث... وهلمّ جرّاً. والثالث يقصد به المورفيمات المحذوفة والمستترة والمقدّرة؛ كالضمائر المستترة وغيرها. وأشار د. حلمي إلى أننا

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٤-٨٥. وينظر د. حلمي: المصدر السابق، ص٢٣١-٢٣٢.

نستطيع - من خلال التحليل المورفولوجي - أن نصل إلى ثلاثة عناصر تحدّد طبيعة المورفيم في أيّة لغة؛ أوّل هذه العناصر بنية المورفيم أو صورته الصوتيّة. وثانيها معنى هذه البنية، سواء أكان وظيفياً أم دلالياً. وثالثها وظيفة المورفيم النحويّة. وذكر أن مباني التقسيم ومباني التصريف التي استخدمها د. تمام لا تكاد تخرج عن واحد من المورفيمات السابقة وضرب لذلك ثلاثة أمثلة؛ منها الفعل (ضرب) وحلله مورفولوجياً على النحو التالي: مورفيم حر يتمثّل في الجذر (ض ر ب). و مورفيم صفري يتمثّل في الصيغة (فعل) التي تدلّ على المعنى والفعلية؛ و (مورفيم صفري آخر) هو الضمير المستتر، ومورفيم مقيد يتمثّل في حركة الفتح التي تدلّ على البناء. ومنها الاسم (الكتاب) ويحلّل مورفولوجياً على النحو التالي: مورفيم مقيّد يتمثّل في الألف واللام التي هي آلة التعريف. و مورفيم آخر وهو لفظة (كتاب)، ومورفيم صفري يتمثّل في صيغة (فعال) التي تدلّ على الاسمية. ومنها الضمير (هو) وهو عبارة عن: مورفيم حرّ يدلّ على الانفصال والتذكير والإفراد والغيبة، ومورفيم صفري يتمثّل في علامة البناء، وموفيم صفري يتمثّل في الموقع الإعرابي للضمير وهو الرفع. ومنها الحرف (في) وهو عبارة عن: مورفيم حرّ يدل على الظرفية، وصفري يدلّ على البناء(١).

وفي هذا الكتاب يقسّم د. تمام الكلام إلى أقسامه السبعة على أساس وظيفي؛ أي على أساس مفهوم المورفيم ودوره، سواء على المستوى الصرفي أو على المستوى النحوي؛ حيث يظهر من التحليل المورفولوجي الذي قدمناه أمران؛ أحدهما: بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجية. والثاني: بيان الوظائف

---

(١) ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: ص٢٣٣ - ٢٣٤.

النحوية وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية كما هي في اللغة العربية(١).

وهذا الكتاب يختلف عن الدراسات الوصفية الأخرى التي كانت تكتفي بالنقد دون محاولة إعادة الترتيب، أو تكتفي بتناول جزئيات أو جوانب محددة من مستويات اللغة العربية ولا تنظر هذه النظرة الشاملة التي نراها في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها. وبذلك لم تكن البنيوية الوصفية بين يدي علماء اللغة العربية المحدثين منهجاً لمحاولة بناء نموذج جديد للغة العربية، وإنّما كانت منهجاً نقدياً تتخذ من الدراسات اللغوية التقليدية موضوعاً لها. أما من الناحية التطبيقية العملية فلم تستطع زحزحة النموذج التقليدي من مجال تعليم اللغة العربية، سواء في المدارس أو الجامعات وإنّما ظلّت حبيسة في دراسات جامعية وأكاديمية(٢)؛ إذ ما زالت اللغة العربية تعلم حتى اليوم وفقاً لمقولات النموذج التقليدي وتعليلاته ولعلّ من أهم الأسباب التي أدّت إلى ذلك هو طرح قضية الوصفية والمعيارية طرحاً غير صحيح، حتّى استقرّ في وعي كثير من الباحثين أن المعيارية تناقض الوصفية. حقّاً إن الوصفية تنبذ كلّ موقف معياري من اللغة، فهي تمسك عن إصدار الأحكام سواء ما كان

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٢٣٤.

وقد أخذ د. حلمي على د. تمام أنّه لم يمض مع التحليل المورفولوجي إلى نهايته في بيان وتصنيف العناصر المورفولوجية في اللغة العربية، وإنّما مزج بين فكرة تقسيم الكلام إلى أقسام – وهو تصوّر تقليدي يقوم على وحدة لم يعترف بوجودها الوصفيّون في الكلام وهي الكلمة – وبين التحليل المورفولوجي وفكرة المورفيم التي حلّت محلّ مفهوم الكلمة في النظرية اللغوية الحديثة.

ينظر المصدر السابق، ص٢٣٥.

(٢) ينظر: د. محمود فهمي حجازي، اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة، ندوة اللسانيات واللغة العربية رقم٤، الجامعة التونسية ١٩٧٨م، ص٣٥–٤٠.

منها مدحاً أو قدحاً؛ لأنها لا تستند إلى تصنيفات الصواب والخطأ ولا مقولة الحسن والقبيح، في حين أن المعيارية تستند إلى مقولة الصواب والخطأ وتصدر الأحكام بشأن الاستعمال اللغوي(١).

والخلاصة أنّ د. تمام وافقه يمثلون اتجاهاً يدعو إلى بناء الدراسات اللغوية على منهج له فلسفته وتجاربه، لا على الاجتهادات الشخصية، إرضاءً للروح العلمية الخالصة وتوفيراً لجهود عشّاق العربية، بهدف تخليص منهج اللغة من العلوم الأخرى الدخيلة عليه كالمنطق والميتافيزيقا والأساطير وهلم جرًا، حتى يسلم لقارئ اللغة نص في اللغة - واللغة فحسب - غير معتمد على أسس من خارجها -كما نص د. تمام في مقدمة كتابه مناهج البحث. وكما أشار في الخاتمة حين قال: «فهذا منهج من مناهج الدراسات اللغوية المختلفة مطبّق على اللغة العربية لأول مرّة... والفائدة التي تعود من تطبيق هذا المنهج هو تخليص الدراسات اللغوية من الشوائب الأخرى ليجد القارئ نفسه أمام موضوع مستقل لا يعتمد في أفكاره ولا في اصطلاحاته على فروع المعرفة الأخرى»(٢) (٣).

---

(١) قاله د. حلمي في كتابه (العربية وعلم اللغة البنيوي) ص٣٤٠، ٣٤١.

(٢) المصدر السابق، ص٢٠٧.

(٣) تنويه: أود أن أشير إلى أنّ هناك دراسات لغوية حديثة أخرى كتبت حول هذا الموضوع في مصر وخارجها - تضاف لما ذكرناه هاهنا - وهي دراسات جادّة ولها جوانب جيدة لاينبغي إغفالها، وممن كتب في هذه الموضوعات: د. محمود فهمي حجازي، د. ميشال زكريا، د. فاضل مصطفى الساقي، د. إبراهيم السامرائي، د. عبد الصبور شاهين، د. أحمد مختار عمر، د. يوسف غازي، د. منذر عياشي، د. أحمد محمد قدور، د. عبد السلام المسدي، د. مازن الوعر، د. يحيى أحمد، د. بسام بركة، وغيرهم.

الباب الثاني
الدرس الصرفي من منظور وصفي

الفصل الأول

طبيعة الدرس الصرفي الحديث

تنويه:

مما تجدر الإشارة إليه أن دور اللسانيّات الحديثة – والوصفية منها بخاصة – بالنسبة للصرف العربي هو إعادة هيكلته وهيكلة قواعده من منظور جديد يقدم للباحثين والدارسين بطرق أكثر ملاءمة مع التطور العلمي الذي حدث في المجتمع العربي، مع ملاحظة مهمّة ينبغي وضعها في الاعتبار وهي أن هذا يجب ألا يقلّل من قيمة التراث اللغوي العربي، بل لابد أن يكون تأكيداً لقيمته؛ لأنّ نقطة الانطلاق سوف تكون هي التراث. واللسانيّات تمكّن الباحث العربي من التطرق إلى تراثه بأدوات علمية منضبطة تجعله يقدّمه للقارئ العربي بأسلوب ميسّر يتناسب وركب التطور المذهل في المجتمعات والأوساط العلمية. فهذا يعني أنه ينبغي أن تتداخل الأصالة والمعاصرة أو يجمع بينهما في بوتقة واحدة إن صحّ التعبير.

مفهوم الدرس الصرفي وطبيعته ومجالاته من منظور وصفي:

الدرس الصرفي الحديث – وهو فرع من فروع اللسانيّات ومستوى من مستويات التحليل اللغوي– يعنى بتناول البنية التي تمثّلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدّي معاني صرفية أو نحوية[1]. ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح المورفولوجي (Morphology) وهو ذلك

---

(١) قال الفضلي في مختصر الصرف، ص٧: «يتوافر علم الصرف على تبيان كيفية تأليف الكلمة المراد تبيان وزنها وعدد حروفها وحركاتها وترتيبها، وما يعرض لذلك من تغيير وحذف، وما في الكلمة من أصالة وزيادة». ويقول د. ديزيره سقال في=

العلم الذي يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية(١).

ويلاحظ أنّ الدرس الصرفي في العربية مقدمة للدرس النحوي، وهما متلازمان لا ينفصلان في الدرس اللغوي الحديث؛ لأنّ الصرف باهتمامه ببنية الكلمة إنما هو من أجل توظيفها في تركيب نحويّ، وأنّ الصيغة أو الكلمة في ذلك الدرس الصرفي تبقى جامدة، أو تدرس مفردة وتبيّن التغييرات في بنيتها والغرض من ذلك، وتصنّف اسماً أو فعلاً أو حرفاً تحت أية فصيلة من فصائل التذكير والتأنيث أو التثنية والجمع أو التعريف والتنكير، فيتناولها النحويّ في تركيبه في صيغة واضحة المعالم تتحكّم فيها العلاقات النحوية وتمنحها الحركة والديناميكية وتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في المعاني النحوية. وقد سبق ابن جني علمَ اللغة الحديث في جعله الصرف جزءاً من النحو؛ فهو يقول في تعريف النحو: «النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتنكير والإضافة والنسب والتركيب. فالتثنية والجمع والتحقير والنسب هي في عرف علم اللغة الحديث فصائل نحوية، وقد اعتبرها ابن جني كذلك في ذكره إيّاها ضمن وسائل النحو(٢).

= مقدمة (الصرف وعلم الأصوات): «فالصرف هو تحديد هيئة الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير عندما تتدرج في أبنية واشتقاقات سواء في أحرفها أو في حركاتها أو في لفظها ولكنه لا يدخل في إطار تحديد وظيفة الكلمة في الجملة أو التركيب؛ كالإبدال والقلب والحذف؛ لأنها محصّنة لمعانيها كافّة».

(١) ينظر د. تمام؛ مناهج البحث في اللغة، ص١٧٠.

(٢) ينظر: د. عبد الكريم مجاهد؛ الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، ص٨٠.

وقد أشار د. تمام إلى أن النظام الصرفي في العربية الفصحى ينبني على ثلاث دعائم هي:

(١) مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويرجع بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

(٢) طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات.

(٣) طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني(١).

ويبحث علم الصرف الوصفي موضوعات كثيرة؛ مثل أبنية الأفعال في لهجة معينة، وأبنية الأسماء في العربية الفصحى المعاصرة، والمشتقات في القرآن الكريم، والمصدر في الشعر الجاهلي. فهذه أمثلة لدراسات تتناول بناء الكلمة في مستوى لغوي بعينه في زمن بعينه(٢).

ومجال بحثه في الوحدات الصرفية المسمّاة المورفيمات (Morphemes)(٣) ـ

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٢.

(٢) ينظر د. حجازي، المدخل، ص ٢٤.

(٣) يلاحظ أن للمورفيم في الدراسات الصرفية الحديثة مقابلات وترجمات متعددة منها: الوحدة الصرفية، والصرفية المجرّدة، والمورفيمية، والصرفيم، والصرفية، و المصيغم، وهلمّ جرا.

ينظر: د. أحمد مختار عمر؛ المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص١٣، ود. حجازي؛ مدخل إلى علم اللغة، ص٥٦، وقد آثر الدكتور حجازي استعمال مصطلح (الوحدة الصرفية).

دون أن يتطرّق إلى مسائل التركيب النحويّ (Syntax)(١) - والتي أهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية؛ كالسوابق واللواحق(٢).

ومكانه في اللسانيات بعد الأصوات وقبل النحو والدلالة(٣)؛ فهو يأتي ضمن تسلسل العناصر اللغوية الذي انتهجته اللسانيات الحديثة والذي يبدأ من الأصوات إلى البنية إلى التركيب النحوي ثم الدلالة التي تمثّل قمة هذه العناصر وثمرتها(٤).

---

(١) اللسانيات التقليدية كانت تفرق بين الصرف Morphology والتراكيب Syntax من جانبين؛ أولهما الفرق بين الشكل - وهو الناتج عن الصرف - والوظيفة - وهي الناتجة عن التركيب - وثانيهما اتخاذ الكلمة وحدة لسانية أساسية؛ فالصرف كان يدرس مختلف الأشكال الإعرابية المتعلقة بالنوع والعدد والشخص، كما كان يدرس قضايا الاشتقاق - أعني اللواحق والزوائد - ومع تحديد اتجاه اللسانيات البنيوية الذي أصبح اتجاهاً واضح المعالم استبدلت الكلمة كوحدة أساسية للكلام بالمورفيم، و بذلك اندثرت الحدود بين المورفولوجيا وعلم التراكيب وأصبحت البنيوية تعرف (المورفو- تركيب) كدراسة وصفية لقواعد تتداخل فيها المورفيمات لكي تشكل وحدات المستوى الأعلى؛ المركبات والجمل، ولأنّ اللغة تقوم على عمليات التداخل هذه فإننا نفهم بسهولة أن التركيب يشكل مع المورفولوجيا العنصر الأساسي للوصف اللساني. ينظر: الحناش؛ البنيوية، ص١٨٣.

(٢) ينظر: د. بشر؛ علم اللغة العام، ص١١.

(٣) يشير د. تمام إلى أن فيرث يربط بين الصرف والدلالة وينقل عنه قوله «ليس هناك علم للدلالة بلا دراسة للصرف؛ أي دراسة الصيغ، ويجب أن نخطط طريقة لوصف الصيغ وأن نرى المقصود بالوظيفة الأصواتية والوظيفة الصرفية والوظيفة النحوية كأجزاء من مركب وظيفي يلمح في دراسة أي صيغة نحوية». مناهج البحث، ص٢٥٢.

(٤) ينظر: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص ١٣٧.

ويرى الوصفيون أن أهمية الدراسات الصرفية تكمن في أنها تساعدنا على إيضاح العلاقات بين الكلمات داخل الجمل وعلى تحليل البناء الداخلي للكلمات وحصر المورفيمات المتصلة التي تلحق بكلّ نوع من أنواع الكلمات سواء ألحقت في البداية أو في الوسط أو في الآخر(١).

وقد أدرك علماؤنا القدامى أهمية الصرف والدور الذي يلعبه في علم الإعراب ولإدراكهم هذا ولعلمهم بأن الإعراب لا يقوم إلا على معطيات الصرف فقد مهّدوا لأبواب الدراسة النحوية بالحديث عن الكلمة وأقسامها وعن الشروط الصرفية التي لا يصحّ بها هذا الإعراب أو غيره، وقد وفّقوا في استثمار هذه المعطّيات الصرفية لصالح النحو توفيقاً عظيماً؛ قال د. أحمد قدور: «وإن الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصرفية لصالح درسهم الإعرابي الذي صحّ أن يطلق عليه النحو؛ لأنّه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد. وقد تنبّه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغييرات الصرفية حين قدّموا لأبواب الإدغام والإبدال ونحوهما بعرض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها... وغير ذلك(٢) وهذا عندي دليل على فهمهم لتسلسل العناصر اللغوية ووقوفهم على حدوده، وإن لم يتبعوه نهجاً لهم في

---

(١) ينظر: د. صلاح حسنين؛ دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص١٥٤.

(٢) كما فعل الخليل وسيبويه والمبرّد ومن حذا حذوهم، كابن جني والزمخشري وابن مالك وغيرهم كثير، وإن كان ابن جني قد سار بالدرس الصوتي سيراً متطوّراً محرزاً فيه تقدّماً ملحوظاً جعله بحق رائد الدراسات الصوتية العربية وبخاصة في كتابه الشهير=

الإجراء الدرسي، وما ذلك إلا لتشعُّب المواد المطروحة على بساط البحث وتعدد وجهات النظر واشتجار العلوم اللغوية بما سواها من علوم، كالمنطق والبحوث الفقهية والأصولية والكلامية»(١).

والفرق بين نظرة الاتجاهين الحديث والقديم إلى علم الصرف أن الثاني كان يتناوله ضمن القواعد النحوية ولم يكن يتناوله تناولاً مستقلاً بذاته(٢). أضف إلى ذلك أن هذا التناول قد غلبت عليه النزعة المعيارية وزادته الطرق التعليمية حدّة باحتكامها إلى قواعد الصواب والخطأ وحدها(٣) بخلاف

= (سرّ صناعة الإعراب) مما جعل أنظار الكثيرين من العاملين في حقل الدراسات الحديثة – من العرب والمستشرقين – تتوجّه إليه. وانبنى على فهم علمائنا القدامى للصلة الوثقى بين الأصوات والصرف أن ظهر اتجاه حديث يدعو إلى دراسة البنية الصرفية وتحليلها في ضوء المنهج الصوتي؛ ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه: د. أنيس في كتابه، ود. تمام حسان، ود. علي أبو المكارم، ود. محمود حجازي، ود. هنري فليش، وجان كانتينو، ود. أحمد مختار عمر، ود. عبد الصبور شاهين، ود. ديزيره سقّال.

(١) مبادئ اللسانيات، ص١٣٨.

(٢) صحيح أنه قد ألفت كتب – فيما بعد – استقلّت وخُصِّصت لعلم الصرف مع منتصف القرن الرابع الهجري؛ منها تصريف أبي عثمان المازني الذي شرحه تلميذه ابن جنّي في منصفه الشهير؛ ومنها التصريف الملوكي؛ ثم تتابعت المؤلفات التي خصِّصت الصرف والتي اشتهر منها الممتع لابن عصفور والمبدع –مختصر له– لأبي حيان، والشافية لابن الحاجب وشرح الكافية الشافية لابن مالك. ولكن هذا الاستقلال الذي عبرت عنه تلك المؤلفات لم يكن استقلالاً تامًا، ولكنه استقلال يضع في اعتباره أن الصرف قسيم للإعراب؛ أو بعبارة أخرى إنه يضع في اعتباره أن النحو والصرف وجهان لعملة واحدة – إن صحّ هذا التعبير.

(٣) وقد أشار د. كمال بشر إلى أن الصرف أو التصريف بالمعنى السائد بين التقليديين من المعاصرين يطلق على أخلاط من المسائل وأمشاج من البحوث. وأخذ على مفهومه=

الأول الذي كانت نظرته علمية موضوعية وصفية واقعية؛ فالفرق بينهما هو عين الفرق بين عالم اللغة ومعلّم اللغة؛ فعالم اللغة يفحص ويصف الظواهر اللغوية ويستقرئ خصائصها من خلال الاستعمال ويصنّفها ويجرّدها ولا يسأل عن الجائز أو غير الجائز، أما معلّم اللغة فهو الذي يسأل عن الصواب والخطأ والجائز في اللغة وغير الجائز. فالوصفية تستقرئ وتصف وتصنّف وتفسّر،والمعيارية تقنّن وتقعّد وتضع مقاييس الصواب والخطأ. وقد استطاع عالم اللغة الوصفي أن يكشف عن جوانب علمية إيجابية في التراث اللغوي العربي كما هيّأ العقول لقبول وصف جديد للغة العربية يختلف عن النموذج التقليدي، كما ربط هذا الاتجاه بين اللغة والمجتمع ودفع إلى الفكر اللغوي فكرة تعدّد المستويات اللغوية واختلافها من ناحية وترابطها من ناحية أخرى كما قطع شوطاً بعيداً في الدراسات الصوتية واللهجية القديمة والحديثة. وبصورة عامة كان لدعاة الوصفية فضل في نشر أصول ومبادئ الفكر اللغوي الحديث، ووضع الباحثين والدارسين للغة العربية في العالم العربي أمام تحدٍّ حضاري يتمثّل في تطوّر علم اللغة وضرورة اللحاق به ومتابعته، وبذلك فتحوا أمام أعينهم مجالاً حضارياً كان لدعاة الوصفية فضل ارتياده واقتحامه

- التقليدي عدداً من المآخذ في بحثه الموسوم بـ (مفهوم علم الصرف) وحاول أن يلقي ضوءاً جديداً على بحوثه ومسائله ليقف على ما حقه أن ينتمي إلى الصرف من عدمه . وعن دراسة الأفعال المتصلة وتصرفاتها والمنهج المتبع في دراستها أشار الرجل إلى أنه لك في هذه الأفعال منهجان منفصلان أحدهما وصفي أو آني يعنى بوصف ما هو موجود بالفعل في فترة زمنية محددة لا يتعداها دون التورط في افتراض أو تخمين أو إشارة إلى فترات سابقة . والثاني التاريخي مشيراً إلى أن التاريخي يعتمد على الوصف لا العكس . ينظر: مفهوم علم الصرف، ص١٣ .

في وقت كان العالم العربي كلّه لا يدري شيئاً عما يسمّى بعلم اللغة، ولولا جهودهم في هذا الصدد ما أصبح هذا العلم وفروعه من المقررات الثابتة في الجامعات العربية(١).

وأشار د. السعران إلى طبيعة التحليل المورفولوجي الحديث، فذكر أنّ اللغوي يبدأ تحليله عندما يصل إلى فونيمات اللغة التي يدرسها ثم يبحث بعد ذلك عن طرق يقسّم بها الكلام المنطوق إلى وحدات شكلية وكلّ وحدة شكلية تتكون من مجموعة من الفونيمات وهي كثيرة في كلّ مادة تحلّل وفي كلّ لغة بعض السمات التكوينية التي من شأنها أن تهدي للوصول إلى الحدود بين الوحدات، ويستطيع الباحث اللغوي بالاهتداء بهذه السمات التكوينية وبغيرها من الظواهر أن يحدّد ما يسمّى بالمورفيمات الخاصة باللغة، وبعد تحديد مورفيمات اللغة يأخذ اللغوي في دراسة الطرق التي تأتلف فيها المورفيمات في كلمات والطرق التي تتغير بها المورفيمات في التركيبات النحوية المختلفة. وهذه الدراسة تعرف باسم المورفولوجيا(٢).

اهتمامات الدراسة المورفولوجية الوصفية الحديثة ومجالاتها:

يهتمّ علم الصرف أو المورفولوجي (Morphology) بالصيغ (the forms) فيدرس الصور المختلفة للصيغ – القيم الخلافية بينها – وكذلك القيم المتوافقة، ووظيفة الصيغ في التراكيب؛ فهو يحدّد شكل الأسماء وتقسيماتها وكذلك شكل الأفعال وتقسيماتها من حيث الزمن أو التصرف والجمود أو الصحّة والاعتلال أو النقصان والتمام... وغير ذلك. وقد درسه

(١) ينظر د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢٤١ – ٢٤٢.

(٢) ينظر: د. السعران؛ علم اللغة، ص١٨٨.

د. تمام تحت مصطلح البنية؛ أي بنية الكلمة المفردة، وأشار إلى أنّ تحته من الموضوعات: أقسام الكلام، والجمود والاشتقاق، والجمود والتصرف، والتجرد والزيادة، والصيغة الصرفية، والميزان الصرفي، وإسناد الأفعال إلى الضمائر، وتقليب الصيغ(١).

إذن تنصبّ الدراسة الصرفية للصيغ على تحديد الشكل الخارجي لها ووظيفتها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها(٢).

ويلاحظ أن الأقسام الرئيسة التي تنتظم المسائل الصرفية، كما اتضحت لدى المتأخرين، ثلاثة أقسام يضمّ كلّ منها عدداً كبيراً من الجوانب والقواعد الفرعية، أولها مخصّص لتصريف الكلمة لغاية معنوية، وفيه الاشتقاق وأنواعه والنسب والتصغير والزيادة ومعانيها ومسائل التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والجمع والتثنية وغير ذلك. وثانيها موجّه لرصد التغيُّرات التي تعتري الكلمة لغير غاية معنوية، وفيه الإعلال والإبدال والقلب والنقل والإدغام والإمالة والوقف والتقاء الساكنين وغيرها من قواعد الأداء الصوتية الصرفية. وثالثها ما دعي بمسائل التمرين.

وهاهو اللغوي الإنجليزي الشهير فيرث **Firth** رائد الدراسات اللغوية الوصفية في العصر الحديث يوضّح طبيعة الدرس المورفولوجي (Morphology) ويوصي الواصف الصرفي أن يدخل في اعتباره على الدوام المقاييس المورفولوجيّة؛ أي أن يدخل في اعتباره البنية الشكلية (formal structure) والظروف الاجتماعية الكائنة عند نطق الكلام وان يتجنّب إدخال تصنيفات سابقة

---

(١) ينظر الخلاصة النحوية، ص٣٩-٦٩.

(٢) المصدر السابق، ص٢٨.

مقدَّماً، وألا يعترف إلا بالأقسام اللغوية التي تعبِّر عنها اللغة موضوع البحث بطريقة شكلية كالاسم والفعل... وهلمّ جرًا، وأن يحدِّد قائمة بعناصر هذه الأقسام وأن يقرِّر توزيعها ووظيفتها ومعناها على المستوى الصرفي في مصطلحات خاصّة بالنظام الصرفي الذي تتبعه اللغة، وفي علاقة ذلك بظروف الاستعمال في الواقع، وعليه كذلك أن يحدِّد بعناية مدى استعمال هذه الأقسام في اللغة وأن يبيِّن الوسائل التي تتضح بها في أجلى صورة. وعليه أيضاً أن يقيم هذه الأقسام على أسس شكلية لا تصوّرية أو فلسفية(١).

والوحدة الصرفية (Morpheme) عنده أوّل مرحلة من مراحل التركيب في اللغة. وقد لوحظ أنّه يعتمد في تعريفه للمورفيم على فندريس لا على بلومفيلد Bloomfield، وينصّ على أنّ فندريس يعرِّف المورفيم بأنّه عبارة عن عناصر صرفية تربط الأفكار التي يتكوّن منها المعنى العام للجملة، وهذه الأفكار واضحة في السيمانتيمات – أو نواة المعجم –(٢). ويعلِّق على تعريف فندريس للمورفيم بأنّه العنصر المعبِّر عن الفكرة التي في الذهن، ويمثِّل لذلك بقوله: الحصان يجري؛ فيرى أنّ السيمانتيم في هذه الجملة عنصر لغوي يعبِّر عن الفكرة التي في الذهن، كفكرة الحصان، وفكرة الجري؛ ولذلك فهو يرى أنّ المورفيمات تعبِّر عن العلاقات بين هذه السيمانتيمات. ويترتب على ذلك أنه يعرِّف المورفيم بقوله: «إنّ المورفيم في عمومه عنصر

(١) ذكره د. السعران في كتابه: علم اللغة، ص١٩٥، نقلاً عن فيرث، مشيراً إلى كتابه: General Linguistics And Descriptive Grammar p. 222.

(٢) ينظر: د. تمام، مناهج البحث، ص٢٠٤.

صوتي أو مقطع أو عدّة مقاطع تدلُّ على العلاقات بين الأفكار في الجملة»[1].

والصرف عند د. تمام يدرس ويحلّل العلاقات الرأسية أو الجدولية بين الكلمات داخل الجملة والتي يطلق عليها في الإنجليزية Paradigmatic relations[2] والرجل يدرس هذه العلاقات ويحلّلها على أساس شكلي خالص مقتفياً في ذلك أثر مدرسة بلومفيلد ومستبعداً المعنى في التحليل. وهو ينصُّ على أنّه يريد أن يجعل المعلومات اللغوية كلّها برجماتية تبنى على الاستقراء بالحس لا الحدس والتخمين[3].

وبناء على هذه النظرة يبدأ في تصنيف أقسام الكلام تصنيفاً شكليّاً تبعاً لشكلها الإملائي أو الصرفي أو المعنى الوظيفي، ثم يضيف معياراً آخر هو الوظيفة الاجتماعية ويصل من ذلك إلى أن أقسام الكلام في العربية أربعة لا ثلاثة هي: الاسم والفعل والضمير والاداة[4]. ونراه يعتمد في دراسة العلاقات داخل الجملة على فكرة الفصائل النحوية، كالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والزمن، ثم يربط بينها وبين ما يُطلق عليه التعليق السياقي أو الربط السياقي[5].

---

(١) ينظر: د. تمام؛ مناهج البحث، ص٢٠٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص٢٢٩-٢٢٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص٢٣٠ وما بعدها.

(٥) وأشار د. حلمي خليل إلى أنّ كتاب د. تمّام (مناهج البحث في اللغة) هو الكتاب الذي قدّم التحليل البنيوي للغة ربما لأوّل مرّة باللغة العربية رغم أنّه لم يستعمل البنيوية في كتابه كمصطلح وأنّه قدّم هذا التحليل من خلال نظريات مختلفة=

والمعروف عند الوصفيين أن التسلسل الهرمي للنظم اللغوية يفرض اعتبار الفونيمات – وليس الفونات phones – هي المادة التي تتشكل منها الوحدات الصرفية morphemes وبذلك يكون تحديد الفونيم مرحلة وسيطة في التحليل بين المستوى الفوناتيكي والمستوى الصرفي، بيد أنّ الفونيمات التي تشكل المورفيمات أو الصيغ يمكن أن يعرض لها تبدّلات صوتية بحكم الجوار الصوتي وليست الواو والياء في ذلك بدعاً وإن كانت من أكثر الفونيمات عرضة للتغيير. وقد اقترحت مصنفات الوصفيين لعلاج ذلك مستوى خاصاً من التحليل أطلق عليها المستوى الصرفي الفونيمي morpho-phonemic(١).

= ومتعارضة في بعض الأحيان أو من خلال عدّة مدارس لغوية بدءاً بـ دي سوسير ثمّ نظرية بلومفيلد السلوكية ونظرية فيرث في السياق ولذلك كانت المصطلحات اللغوية تتأرجح في الكتاب بين هذه النظريات المختلفة. وأشار الرجل إلى أن السبب في هذا ربما مرجعه إلى أنّ فكرة التحليل إلى مستويات أو نظم داخلية في اللغة وعلاقة هذه النظم بعضها ببعض كانت الشغل الشاغل لهؤلاء الوصفيين في تلك الفترة من تاريخ الفكر اللغوي العربي لجدّتها وطرافتها في مقابل التحليل اللغوي التقليدي الذي لم يرتبط بهذه النظم اللغوية ارتباطاً ظاهراً وواضحاً كما هو الشأن في علم اللغة الحديث. وقد انتهى هذا التحليل البنيوي إلى الاطمئنان إلى نظرية فيرث من حيث مزجها بين تحليل المبنى وربطه بالمعنى – عند د. تمام، كمثال – وأرجع ذلك إلى أنّ التراث العربي يولي المعنى عناية خاصة وأهمّية بارزة لما له من صلة بالقرآن الكريم وإعجازه. وأشار إلى أنّ المزج بين المبنى والمعنى سيأخذ صورة نموذج كامل عند د. تمام في كتابه الذي يمثّل من وجهة نظر د. حلمي – النموذج الوحيد الذي طبّق التحليل البنيوي على اللغة العربية تطبيقاً كاملاً، أعني كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها). ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢٠٦.

(١) ينظر: د. سعد مصلوح، ص١٠١.

ومما يشار إليه أنّ د. عبد الصبور شاهين أراد اتباع المنهج الوصفي في كتابه (المنهج=

ويقرّر د. السعران أنّ الوحدات النحوية التي يقوم عليها التحليل النحوي تتألّف عادة من المورفيمات والكلمات، ويطلق عليها الوحدات الحاملة للمعنى(١). وهو في تقسيمه هذا يختلف مع بلومفيلد الذي يدخل الكلمات في إطار المورفيمات الحرّة. ونراه يحاول التوفيق بين آراء بلومفيلد التصنيفية الشكلية التي تستبعد المعنى وآراء فيرث الذي ينطلق في نظريّته من المعنى(٢).

= الصوتي للبنية العربية) وقد طبق بالفعل كثيراً من قوانينه وتبنى العديد من قضاياه وانطلق من العديد من منطلقاتهم – وهذا واضح في الكتاب.. ولكنه في كثير من الأحيان كان يخلط بين المنهجين الوصفي والمعياري ولا يميز بينهما في النظر إلى مسائل اللغة في منهجه المقترح في الكتاب، وهاك مثالاً على ذلك وهو قوله: «المهم أن نبلغ الصواب في فهم مسائل اللغة مهما كلفنا ذلك من جهد ومشقة». المنهج الصوتي، ص١٧. وبلوغ الصواب والخطأ معيار؛ إذ الوصف لا يهتم بذلك بل يصف الظاهرة وصفاً موضوعياً في إطاره الواقعي ويقبته أن صنيعه هذا مجرد وصف؛ أي وجهة نظر قابلة للمناقشة والحكم عليها ليس قولاً فصلاً.

(١) ينظر: د. السعران؛ علم اللغة، ص٢٣٧.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص٢٣٢.

ويشير د. حلمي إلى أنّ فيرث كان واحداً من هؤلاء اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوي والمعنى وأنّ سطوة المدرسة الشكلية الأمريكية كانت تحول دون ظهور عمق التحليل النحوي وواقعيّته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند فيرث أو عند غيره من علماء اللغة وهو ما استدركته النظرية التحويلية في تعاملها مع البنية العميقة للتراكيب النحوية؛ حيث يتجلي المعنى العميق للجمل ويشير د. حلمي أيضاً إلى أنّ التحليل النحوي الشكلي قد وجد مناخاً مهيّأ لقبوله في الفكر اللغوي العربي الحديث نظراً لرفضه التعليلات المنطقية والتقديرات النحوية التي ارتبط بها النحو التقليدي، ومن ثمّ ارتبط المنهج الشكلي عند عدد من الباحثين بالوصفية حتى=

ويفرّق الوصفيون بين الصيغة والوزن ويطلقون على الصيغة مصطلح (المورفيم)؛ وعلى الوزن مصطلح (المورف)، ويوضّحون ذلك بأن (شارك) مورفيم يدلّ على المشاركة و(فاعل) مورف. وأنّ (أفضل) مورفيم يدلّ على التفضيل بينما (أفعل) مورف. فالفرق بين المورفيم والمورف في عرف الوصفيين هو عين الفرق بين الصيغة والوزن[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الصرفية الحديثة – وكذلك الدلالية – رغبت عن مصطلح الكلمة وأخذت تبعده عن مجال عملها؛ وذلك لصعوبة تحديده والاتفاق على مدلوله في مختلف اللغات الإنسانية، وكثرة تفسيراته التي جاءت من تاريخه الطويل عبر مجالات المعرفة المتعددة كالدين والفلسفة والنحو القديم. ومن هنا أخذ مصطلح الوحدة الصرفية – وكذلك الوحدة الدلالية – يحلان محلها في الدراسات اللسانية الحديثة[٢]. ولذلك يقترح أندريه مارتينيه (Martinet) اللغوي الفرنسي الشهير الذي أخلص للسانيات الوظيفية بديلاً للكلمة هو ما يعرف بالوحدة الدالة (Moneme) ولهذه الوحدة عنده فرعان، أولهما الوحدة الدالة الصرفية التي يطلق عليها الوحدة الصرفية توسّعاً (Morpheme) وثانيهما الوحدة الدالة المعجمية ويطلق عليها

= أصبحت تعني عند جمهرة كبيرة من اللغويين العرب التحليل الشكلي للغة بعيداً عن المعنى خصوصاً في العقد السادس من القرن العشرين،حيث أصبحت الشكلية والتحليل الشكلي على المستوى النحوي من أصول علم اللغة الوصفي.

ينظر د. حلمي؛ العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٢١٣.

(١) ينظر: د. صلاح حسنين؛ دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ص١٥٢.

(٢) ينظر: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٤٣.

الوحدة المعجمية أو الوحدة الدلالية (Lexeme)(١).

ويوضّح رونالد إيلوار وجهة نظر مارتينيه فيشير بداية إلى أنّه رأى أن يتجاوز حاجز الكلمة تفادياً للدوران في حلقة مفرغة، ورأى كذلك أن يبدأ بتحليل الوحدات الصغرى ذات الدلالة (monemes) وهي أدنى جزء مفيد من أجزاء الكلام، وهي مطابقة للإشارات اللسانية عند دي سوسير؛ أي أنّها مؤلّفة من دالٍّ ومدلول، ومثّل لذلك بلفظة (إنسان) التي يمكن اعتبارها وحدة صغرى(٢). والوحدات الدالة عند مارتينيه صنفان، أولهما المورفيمات التي هي عنده الأدوات، والثاني المفردات المعجمية التي يطلق عليها اللكسيمات lexemes. وضرب رونالد مثالاً توضيحياً يبيّن صنفي الوحدات الدالة وهو قول رؤبة:

لا يسمع الركب به رجع الكلم

ففيه وحدات معجمية (لكسيمات)؛ وهي: سمع، ركب، رجع، كلم. وفيه كذلك مورفيمات (أدوات)؛ وهي: لا، ال، الباء، الهاء. ومجموع الاثنين هو وحدات دالة(٣). وأشار رونالد إلى أنّ اللسانيات الوظيفية تطلق على الوحدات الدالة مصطلح المونيمات (Monemes)، في حين نرى التحليليين التوزيعيين يطلقون عليها مصطلح المورفيمات (Morphemes)(٤).

ويوضّح د. قدور ما قصده مارتينيه فيشير إلى أنّ المونيم عنده = اللكسيم + المورفيم، ووضّح ذلك بمعادلة رياضية على النحو التالي:

---

(١) ينظر: أندريه مارتينيه؛ مبادئ اللسانيات العامة، ص١٩ – ٢٠، ٧٦– ٧٨.

(٢) ينظر: رونالد إيلوار؛ مدخل إلى اللسانيات، ص٧٦، ٧٧، ١٠٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص٧٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص١٠٢.

أ – سمع، ركب، رجع: وحدات معجميّة (Lexeme).

ب – لا، باء الجر، الهاء : وحدات صرفية (Morpheme).

ج – أ + ب = وحدات دالة (Moneme)(١).

وأشار د. قدور إلى أن ما ذهب إليه مارتينيه يستند إلى نظريته المعروفة بنظرية التقطيع المزدوج.

وقد علّق د. قدور على ما سبق بقوله: «رأينا أن الدراسات اللسانية الحديثة رغبت عن مصطلح (الكلمة) لصعوبة تحديده والاتفاق على مدلوله في مختلف اللغات الإنسانية، لذلك اختارت بدلاً منه مصطلح (الوحدة الدلالية) الذي ينشعب إلى مصطلحين، وهما (الوحدة الدلالية المعجمية) و(الوحدة الدلالية الصرفية). ثم يكتفي عادة باصطلاح (الوحدة الدلالية) للقسم الأول، واصطلاح الوحدة الصرفية للقسم الثاني. أما إذا أردنا الإبقاء على مصطلح (الكلمة) –كما هي الحال في هذا الكتاب– فينبغي تحديد ما يقصد به ابتداء قبل أن ندخل في فوضى المصطلحات التي غدت تعصف بالكثير من دراساتنا الحديثة؛ فالكلمة عندنا تماثل الوحدة المعجمية دون أن تدل على شيء من الوحدة الصرفية؛ لذلك ترانا نشترط للكلمة أن تكون ضمن مداخل المعجم المتصرفة ذوات الدلالة العرفية الاجتماعية وهي غالباً ما تكون من مبنى ثلاثي؛ لأن أغلب الكلم في العربية ثلاثي الأصول. ويرى د. تمام أن من معايير الكلمة أن تكون صالحة للإفراد عن السياق وللحذف منه وللحشو فيه وللإبدال بغيرها في السياق أيضاً. والكلمة –كما هو معروف– مجموعة من الأصوات اللغوية في قالب أو شكل صرفي هو مبناها. أما ما تدل عليه من أفكار أو وحدات أو

(١) ينظر د. قدور، مبادئ اللسانيات، ص١٤٥.

كائنات أو تصوّرات أو صفات ونحوها فهو معناها(١).

ود. قدور يستبدل مصطلح الكلمة بمصطلح الوحدة الدلالية التي تنشطر بدورها إلى مصطلحين هما الوحدة الدلالية، والوحدة الصرفية. ويرى أن الأولى الأخذ بمصطلح الوحدة الدلالية؛ لأنه أقرب إلى المفهومات اللسانيات من غيره، أو الإبقاء على مصطلح الكلمة مؤقتاً مع التنبيه على مدلوله الحديث الذي يساوي مصطلح الوحدة الدلالية(٢).

---

(١) ينظر: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٤٦ – ١٤٧. وينظر كذلك: د. تمام؛ مناهج البحث، ص٢٦٢ – ٢٥٢.

(٢) ينظر: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٤٦ – ١٤٨.

لعبد القادر المهيري بحث بعنوان (رأي في بنية الكلمة العربية) نشره في مجلة الموقف الأدبي التي يصدرها اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد (٣٥ – ٣٦) أغسطس ١٩٨٢م. وقد بدأه بتبرير استعماله مصطلح (الكلمة) مع أن اللسانيات ترفضه لعدم وفائه بمتطلبات البحث الحديث. وأشار إلى أن قصور مفهوم الكلمة عن مدّنا بأداة ناجعة لتحليل الكلام لا يسوغ الدعوة إلى التخلي عنه تماماً وتحريم استعماله في كلّ الحالات، واقترح الرجل تسمية كلمة لكل وحدة يمكن وزنها بواسطة أحد الموازين الصرفية التي ضبطها النحاة العرب انطلاقاً من الفاء والعين واللام، أي كل وحدة ذات معنى يتشنى قياسها بشكل من أشكال هذا الميزان يمكن اعتبارها كلمة وتحليلها على هذا الأساس. وقد حاول الرجل في بحثه هذا إبداء الرأي في خصائص بنية الكلمة العربية والنظر في إمكانية إيجاد منهج أو طريقة لتحليلها أو تحليل صنف منها تحليلاً يوازي بين العناصر البنيوية والمقوّمات المعنوية فيها. وقد راق له انتهاج المنهج الوصفي في تحليل النظام الصرفي أو البنية الصرفية وخلص إلى أن الكلمة – أية كلمة – لابدّ من أن تنتمي إلى أحد أقسام الكلام، وأن تكتسب القدرة على إفادة ما يمكن أن نسميه بالمقولات النحوية من جنس أو عدد أو تعريف أو تنكير وزمان... وهلمّ جرّاً. ينظر ص٦٥ – ٨٠.

وقد استعمل أنطوان مييه (ت: ١٩٣٧م) مصطلح عامل الصيغة للدلالة على الـ (Morpheme)، وفرّق بين علم الصيغ (Morphology) وعلم النظم (Syntax)، وذكر أنهما يؤدّيان نفس الخدمات. ومن ثم كان هناك مجال لجمعهما في باب واحد في علم اللسان هو باب النحو (Grammar)(١) وقد فضّل الدكتور حجازي استعمال مصطلح (الوحدة الصرفية) للدلالة على (المورفيم). وأشار ماريوباي إلى أنّ علم اللغة الوصفي الحديث يفضل مصطلح المورفيم (Morphem) على المصطلحات التقليدية السائدة في النحو التقليدي مثل النهايات التصريفية، والجذر، والأصل(٢).

والمورفيم (Morpheme) أو ما اصطلح على تسميته بالوحدة الصرفية(٣) أساس التحليل الصرفي الحديث. وهو: مبنى صرفي له صور متعددة كما أن له وظائف متعددة. والشكل الكمّي للوحدة الصرفية إما حركة؛ كالضمة أو الكسرة في نحو (أُكرِم). و هما مورفيمان لكل منهما وظيفة في الدلالة على صيغة المجهول أو صوت واحد هو مبني زائد على أصول الكلمة؛ كالألف في (كابد)، والهمزة في (أكرم) والتضعيف في (قدّر). ومنه الفتحة التي

(١) ينظر: علم اللسان، ص٤٣٨ – ٤٣٩.

(٢) ينظر: أسس علم اللغة: ص٤٥ – ٥٥.

(٣) للوقوف على ما يقابل المورفيم من مصطلحات في الترجمات والدراسات العربية. ينظر: د. أحمد مختار؛ المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ص١٣. ود. محمود فهمي حجازي؛ مدخل إلى علم اللغة، ص٥٦.
مع ملاحظة أن د. حجازي يستعمل مصطلح (الوحدة الصرفية) ويفضله على غيره، وقد تبيّن لي ذلك من خلال قراءاتي في كتبه. ويطلق عليه فندريس دال النسبة (ينظر اللغة، ص١٠٥).

تفرّق بين اسم الفاعل واسم المفعول في نحو (مكرِم) و(مطعِم) و(مكرَه) و(مجبَر) و(معدَم) و(مضرَب). أو صوتان اثنان؛ كالألف والتاء في نحو (اقتصد)، والتاء والألف في نحو (تكاثر)، والألف والتاء في جمع المؤنث، والواو والنون أو الياء والنون في جمع المذكر، والألف والنون أو الياء والنون في المثنى. أو ثلاثة أصوات؛ كالألف والسين والتاء في نحو (استغفر). أو أدوات (حروف المعاني)؛ كباء الجر، وتائه، ولامه، وواو العطف، وسين الاستقبال، وحرف الاستفهام... وهلمّ جرّاً. أو لواحق؛ كعلامات التثنية والجمع السالم، وتاء التأنيث، وغير ذلك أو أدوات مؤلفة من حرفين. أو مجموع من الكلمات الجامدة ذوات الوظائف الصرفية أو النحوية الخاصة؛ كالضمائر المنفصلة والمتصلة، وأسماء الإشارة، والموصول. أو كلمات ذات أصول معجمية اشتقاقية استخدمت استخدام الأدوات، مثل كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. أو مبنى مقدّر وهو ما يدعى في اللسانيات الوصفية الحديثة بالمورفيم الصفري (Zero Morpheme)؛ وهو الضمير في نحو (قرأ)، ومثله مورفيم النفي المقدّر كالذي في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وقول امرئ القيس:

فقالت يمين الله أبرح قاعداً ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي[(١)]

وتقسّم الوحدات الصرفية بحسب ورودها في السياق إلى قسمين هما: وحدات صرفية حرّة (Free Morphemes) وهي التي تستقل بنفسها، ويمثلها في العربية الضمائر المنفصلة والأدوات والأفعال والأسماء... وهلمّ جراً. ووحدات صرفية مقيدة (Bound Morphemes) وهي التي لا تستقلّ بنفسها؛

(١) ينظر: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٥٤-١٥٥.

كالضمائر المتصلة وهمزه أفعل وألف كاتب وتاء التأنيث في (فاطمة) و(كتبت) . . . وهلمّ جرّا . وثمة نوع ثالث لا يرد في السياق لكنه يدلّ مع ذلك دلالة غيره من الوحدات التي ترد في السياق من خلال مبنى محدد مع عدم وجود اي مبنى صرفي يشير إلى ذلك، ويمثله الضمائر المستترة في نحو (بحث) و(يبحث) و(ابحث) وهلمّ جرّاً(١) . وعلى الباحث اللغوي بعد ذلك تقسيم السلسلة الكلامية إلى عناصرها المكوّنة ثمّ يصنّف هذه العناصر بغية التعرف على وحداتها الصوتية المكونة لها أولاً ثم التعرّف على وحداتها الصرفية ثانياً(٢) (٣) .

(١) ينظر: د. حجازي؛ المدخل، ص٥٨–٥٩؛ ود. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٤٨ .

(٢) ينظر: د. حجازي؛ المدخل، ص٥٦ .

(٣) ثمة تقسيم شهير للمورفيم عند فندريس استمد منه الكثيرون مفهوماتهم عن المورفيم وأقسامه ، من هؤلاء: د. تمام في كتابه مناهج البحث،ص٢٠٤–٢٠٥، ود. محمود السعران في علم اللغة، ص٢٣٠، ومحمد الأنطاكي في كتابه الوجيز في فقه اللغة، ص٢٩٤؛ يرى فندريس أن المورفيم عنصر أصواتي يتألف من صوت واحد أو مقطع واحد أو عدة مقاطع، وعلى أساس ذلك يقسم فندريس المورفيم إلى ثلاثة أقسام، أولها: المورفيمات الصوتية المضافة إلى الوحدات الدالة – أي السيمانتيمات - ومنها ما يتألف من صوت واحد؛ كالصائت القصير (الفتحة) في قولنا (ضربت أحمدَ) . أو من مقطع صوتي واحد، كالأدوات في العربية نحو (ما) و(لا) . وهي عبارة عن مقطع طويل [ص ح ح]، أو من مقطع قصير [ص ح] كحروف الجر: ب، تَ، وغيرها مما جاء على [صامت + مصوّت] . ومنها ما يتشكل من أكثر من مقطع؛ كالألف والسين والتاء في نحو قولنا (استغفر ربّه) و(استخرج) و(استكبر) و(استعظم) ... وهلمّ جرّا . وكذلك الألف والتاء في نحو قولنا: (اجتمع الأعضاء) . والثاني المورفيمات الصوتية التحريفية: وهي التي تنشأ=

وللمورفيم تعريفات كثيرة عند مدارس البحث اللغوي الحديث غير أنّها تتفق -- كما أشار د. حجازي -- في أنّها تعدّ الوحدة الصرفية أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو وظيفة نحوية في بنية الكلمة(١). ومن أشهر هذه التعريفات تعريف ماريوباي القائل بأنه أصغر وحدة ذات معنى(٢). وتعريف بلومفيلد؛ بأنه «صيغة لغوية لا تحمل أي شبه جزئي في التتابع الصوتي والمحتوى الدلالي مع أيّة صيغة أخرى»(٣). ومنها كذلك قول بعضهم في تعريفه بأنّه صيغة أو عنصر لغوي يدلّ على المعاني أو المقولات الصرفية والنحوية المعروفة باسم (Categories Grammatical) وهذه الوحدة ليس لها دلالة عرفية أو اجتماعية، وليس لها صلة بالمعجم. وهذه الوحدة هي أصغر وأدنى جزء في السلسلة الكلامية، وبالتالي لا يمكن تقسيمه إلى أجزاء أصغر ذات معنى أو وظيفة نحوية أو صرفية(٤).

= عن تحويل صائت طويل إلى آخر مثل: حمار وحمير، وطويل وطوال، وخروف وخراف، وكبير وكبار... وهلمّ جرًا. والثالث: المورفيمات التركيبية الترتيبية، وهي قليلة في العربية؛ لأنها تعتمد على العلاقات الإعرابية لا على المواقع الترتيبية مثل (عليًا أكرم محمد) ونحو ذلك. ينظر: اللغة، ص١١١. وينظر كذلك: ميبه؛ علم اللسان، ص٧٤.

(١) ينظر: المدخل، ص٥٦. وينظر كذلك: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٤٨.

(٢) ينظر: أسس علم اللغة، ص٥٦.

(٣) ينظر: المدخل، ص٥٦.

(٤) كما ذكر فندريس في (اللغة) ص١٠٥. وينظر: د. تمام؛ مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٤، ود. السعران، علم اللغة، ص٢١٦، ود. حجازي: المدخل، ص٥٦، ود. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٤٨.

وأشار د. حجازي إلى إمكان وجود الوحدات الصرفية على نحو غير مباشر في حين تظهر لنا صورها الصرفية على نحو مباشر تعدّ من الحقائق التي تنطلق منها نظريات حديثة في التحليل الصرفي، وأوضح فكرته بمثال مضمونه أنّ الفرق بين (ضرب) و(اضطرب) من ناحية البنية الصرفية هو الفرق بين (قرب) و(اقترب) ولكن التغيّر ليس واحداً من الناحية الصوتية على الرغم من اتّحاد الوظيفة في بنية اللغة، ومعنى هذا أن التاء تأتي في جوار صوتي بعينه وتأتي الطاء في جوار صوتي آخر. وشبيه بهذا أمر التاء والدال في (قرب) و(اقترب) من جانب، و(زهر) و(ازدهر) من جانب آخر؛ فالتاء في جوار صوتي معيّن والدال في جوار صوتي آخر[١]. وأشار إلى أن هنالك أكثر من اتّجاه في تصنيف الوحدات الصرفية، ومن هذه التصنيفات التصنيف الشكلي والذي تقسّم فيه الوحدات الصرفية إلى وحدات صرفية حرّة، وأخرى مقيّدة. وأشار إلى أنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ الوحدات الصرفية الحرّة يمكن أن توجد مستقلّة – أي منفصلة – على عكس الوحدات الصرفية المقيّدة التي لا توجد إلا مرتبطة – أي متّصلة – ومثّل للنوعين بالضمائر؛ المتصلة منها للمقيدة، والمنفصلة للحرّة. وحلّل نموذجاً هو (مصريون) فذكر أنّه يتكوّن من وحدة صرفية حرّة هي (مصر) ووحدة صرفية مقيّدة هي الكسرة والياء المشددة (iyy) يليها وحدة صرفية مقيّدة هي الضمة الطويلة يليها وحدة صرفية أخرى هي النون المفتوحة (na). ففي الكلمة وحدة صرفية حرّة واحدة فقط وعدّة وحدات صرفية مقيّدة لها وظائف النسب والجمع وحالة عدم الإضافة. ومنها تصنيف إلى تتابعية

(١) ينظر: د. قدور، مبادئ اللسانيات، ص٥٧ - ٥٨.

(Sequential morphemes) وهي الوحدات الصرفية التي تتتابع مكوناتها الصوتية من الصوامت والحركات دون فاصل يفصل بين هذه المكوّنات، وهذا النوع غالباً ما نجده في الضمائر. وغير تتابعية (non-Sequential morphemes) وهي الوحدات الصرفية التي تتتابع مكوّناتها الصوتية من الصوامت والحركات على نحو غير متّصل. وهذا النوع يمثّله كل ما يتعلّق بالاوزان في العربية، ومثّل لذلك بكلمة (كاتب)، وذكر أنّها عبارة عن وحدتين صرفيّتين غير تتابعيّتين؛ الأولى تتكوّن من الحروف الاصول التي هي [ك + ت – ب]، وهي وحدة صرفية غير تتابعية؛ لان أصواتها لا تكون تتابعاً متّصلاً في أية كلمة عربية، وتتكوّن الثانية من فتحة طويلة وكسرة التاء. وبذلك تعدّ الأصول وحدة صرفية غير تتابعية ،وتعدّ الأوزان أيضاً وحدات صرفية غير تتابعية[١].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن أصحاب الاتجاه الصرفي الحديث يميلون في دراسة البنية الصرفية في اللغة العربية إلى تحليل معظم الكلمات إلى عنصرين أساسين هما الجذر والصيغة، وهما عنصران متلاحمان لا ينفصلان ولا يمكن أن يقوم واحد منهما بنفسه. والجذر هيكل صامتي ذو ترتيب ثابت لا يتغيّر ويفيد معنى لغوياً عاماً يشترك فيه كل أفراد العائلة الاشتقاقية الواحدة. وأما الصيغة فهي تتابع الوعاء الذي يصبّ فيه الجذر مضافاً إليه السوابق (Prefixes)، أو اللواحق (Suffixes)، أو الاحشاء (Infixes). والتحليل إلى جذر وصيغة ينطبق عندهم على الأسماء كما انطبق على الافعال. غير أنّ الاسماء تختلف في كيفية توزيع الصوائت (Vowels configuration) فيها وكذلك في نوع

(١) ينظر د. حجازي؛ المدخل، ص٥٩ ـ ٦٠.

الزوائد التي تتضمنها من سوابق ولواحق وحشو. وكذلك يمكن تحليل الكلمات الجامدة إذا صغّرت أو جمعت جمع تكسير(١).

والوصفيون يقسّمون المباني في النظام الصرفي للعربية ثلاثة أقسام، القسم الأول: مباني التقسيم، أي التقسيم السباعي للكلمة، وما يرجع من هذه المباني إلى أصول اشتقاقية فإنه يتفرّع إلى مبان فرعية يضمّها المبنى الأكبر، وكل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه يسمى الصيغة الصرفية. ومن هنا فإن طائفة من الصيغ تقع مباني متفرّعة عن المبنى الأكبر وهو الاسم وطائفة ثانية تقع فروعاً على المبنى الأكبر وهو الصفة، وطائفة ثالثة تقع فروعاً على المبنى الأكبر الثالث وهو الفعل، وكلّ صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبّر عن معنى فرعي منبثق عما يفيده المعنى الأكبر من معنى تقسيمي عام كالاسمية والفعلية. أما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالف والظرف والأداة فمبانيها في صورها المجرّدة؛ إذ لا صيغ لها. والقسم الثاني (مباني التصريف) وهي التي تعبّر عن المقولات الصرفية الرئيسة الآتية: الشخص، والعدد، والنوع، والتعيين، والتصريف ومقولة التصريف الزمني للأفعال. وهذه المباني ليست صيغاً أو أوزاناً صرفية أو مباني جامدة ذات استقلال شكلي، ولكنها لواصق مضافة إلى تلك الأشكال الصرفية المنتمية إلى مباني التقسيم. وتقسّم هذه اللواصق المستخدمة في التصريف إلى ثلاثة أنواع هي السوابق والأحشاء واللواحق؛ فالسوابق مثل أحرف المضارعة وآلة التعريف، والأحشاء مثل ألف الجمع في نحو (رجال)، واللواحق نحو علامات التأنيث الثلاث ودلائل

(١) ينظر: د. جعفر عبابنة: البناء الصرفي للغتين العربية والسواحلية دراسة تقابلية، ص٦٠.

التثنية والجمع السالم بنوعيه وتاء التأنيث اللاحقة بآخر الفعل... وهلمّ جرّاً. وذكروا أن اللغات تختلف في عدد المقولات وفي طرق التعبير عنها، ولذلك فعلى الباحث ألا يتوقّع أن يجد في اللغات الأجنبية المقولات التي اعتادها في لغته الأصلية(١) وتحدّثوا عن هذه المقولات وشرحوها في ضوء منهجهم الوصفي(٢). والثالث: مباني القرائن اللفظية.

وتهتم اللسانيات الوصفية بدراسة الأنماط الصرفية التي تتخذها كلّ لغة لمفرداتها دون أن تنظر إليها بمعيار الحسن أو القبح، بل تحدد أو تحاول تحديد وسائل بناء الكلمة في كل لغة هادفة إلى تقرير الحقائق دون قدح أو مدح، مع الاعتراف بأنّ للعربية الفصحى خصوصيات وتصنيفات كثيرة تخلو منها لغات كثيرة، وأنّ لكلّ لغة نمطها الخاصّ في بناء مفرداتها ووسائل تصنيفها(٣).

وليس بالضرورة أن تكون كلّ المقولات الصرفية صالحة للتطبيق على كلّ اللغات بدرجة واحدة، ويؤكّد هذا ما ذكره أنطوان ميبه، وهو قوله: «وليس من بين تلك المقولات المحسوسة (categories concretes) ما هو عالمي تماماً؛ فإحدى المقولات التي تحتلّ مكاناً أساسياً في لغة ما قد لا نجد لها وجوداً في لغة أخرى أو لا نجد لها إلا وجوداً محدوداً... ولزمن طويل كانت إحدى غلطات النحويين الكبيرة هي محاولة العثور في كلّ اللغات على

(١) د. السعران؛ علم اللغة، ص٢٣٣. وينظر: الأنطاكي؛ الوجيز في فقه اللغة ص٣٣٢، ود. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٧٧.

(٢) ينظر: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٧، ٢١١.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص٦٠.

نفس المقولات أو ما يقابلها، ولقد دلّت التجربة في هذا الصدد على أن التفاوت كبير»[١].

وينبغي أن نتنبّه إلى قضية مهمّة وهي أن معنى المذكر في اللغة التي تقسم الاسم إلى مذكر ومؤنّث لا غير يختلف عن معناه في اللغة التي تقسمه إلى مذكر ومؤنّث ومحايد، والاسم المفرد في اللغة التي تتبع نظاماً ثنائيّاً في تقسيم الاسم من حيث العدد إلى مفرد وجمع ذو معنى نحويَ غير المعنى النحويَ للمفرد في اللغة التي تتبع تقسيماً ثلاثياً إلى مفرد ومثنى وجمع كاللغة العربية، والمعنى النحويَ للمفرد في كلتا هاتين اللغتين غير المعنى النحوي للمفرد في اللغة الفيجية التي تميّز من الناحية الشكلية بين مفرد ومثنّى وجمع صغير وجمع كبير[٢] بل إنّ الفصيلة النحوية نفسها يختلف معناها باختلاف اللغات؛ فالاسم فصيلة نحوية يتحدّد معناها باعتبار ما يقابله في اللغة موضوع الدرس؛ فمعنى الاسم في اللغة التي تتبع نظاماً نحوياً ثلاثيّاً تنقسم فيه الكلمة إلى اسم وفعل وأداة يختلف عن معنى الاسم في نظام نحوي خماسي تنقسم فيه الكلمة إلى اسم وفعل وأداة وصفة وضمير[٣].

---

(١) أنطوان ميبه: علم اللسان، ص٤٣٩.

(٢) أشار إليه د. السعران في ص١٩٣ نقلاً عن فيرث، ص٢٢٧.

(٣) ينظر: د. السعران، علم اللغة، ص١٩٤.

الفصل الثاني
الصرف العربي في ميزان الوصفيَين

للدكتور كمال بشر بحث بعنوان (مفهوم عدم الصرف) حاول فيه أن يلقي ضوءاً جديداً كاشفاً على الصرف العربي مشيراً إلى أن من مباحثه ما ينبغي أن يخرج من هذا العلم. وقد حاول فيه أن يرسم خطوطاً عريضة لمنهج جديد لتناوله يمكن الإفادة منه في التطبيق العملي(١). ورأى أنّ هناك مسائل ينبغي إبعادها من الصرف؛ منها الكلام عن همزة التأنيث في نحو (صحراء) وأصلها المنقلبة عنه، واعتبر الحديث عنها نوعاً من التمحك والتمحل اللفظيَّيْن وافتراضاً جدليّاً عقيماً(٢). وذكر أنه يمكن - بنوع كبير من التجوّز أو التسامح - أن يبحث في هذا المثال ونحوه بطريقة أخرى غير الطريقة التقليدية، ورأى أن من مسائل الصرف مسائل كثيرة أحرى بها أن تدرس في متن اللغة؛ لأنها أقرب إلى متن اللغة منها إلى الصرف الحقيقي، منها أوزان الفعل الثلاثي؛ لأنها ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة، ولكنها ذات قيمة لفظية تفيد معرفتها معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح، ومنها صيغ جمع التكسير وأبنيته بالصورة التي عولجت بها في كتب الصرف التقليدية؛ إذ قنع الصرفيون هناك بمجرد سرد هذه الصيغ دون التعرض لأية قضية تتعلق بقيمتها الصرفية، ودون أن يشيروا من قريب أو بعيد إلى ما يترتب على استعمال هذه الصيغ من وظائف صرفية أو نحوية في الجمل والعبارات، ورأى أنها بهذا الصنيع تعد موضوعاً من موضوعات الدرس اللغوي تناسب متن اللغة لا الصرف، وعلّل بأن الأول يعنى بالألفاظ وأبنيتها المختلفة. أما الثاني – وهو الصرف – فهو معنيٌّ أولاً ببيان القيم التي

---

(١) ينظر: د. بشر، ص١١٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص١١٢ – ١١٣.

يحملها هذا البناء أو ذاك أو هذا الوزن أو ذاك، وهي فيه ليست بالقيمة الصورية اللفظية، وإنما هي خواصّ صرفية يظهر أثرها في التركيب بأن يترتب على وجودها معانٍ نحوية معينة[1]، ورأى أن جمع التكسير بوصفه جمعاً – وبقطع النظر عن صيغه المختلفة – جدير بأن يعالج في علم الصرف ولكن من جهتين أخريين؛ الأولى أن ينظر إليه على أنه قسم من فصيلة صرفية كبرى لها قيم معينة في الاستعمال تلك هي فصيلة الجمع بعمومه. والثانية أن ينظر إليه من جهة قواعد المطابقة في جمع التكسير؛ ذلك أن بعض الصيغ يجوز معالجتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة في العدد والنوع كما في (الرجال قاموا)، و(الرجال قامت)[2]، ورأى أنّ من المسائل أيضاً ما هو أقرب إلى علم الأصوات، منها صيغة (افتعل) وما حدث فيها. وأخذ على الصرفيين تمسكهم بفكرة الأصل والفرع التي قد تلجئهم إلى التأويل والتقدير، وذكر أن هذا ونحوه يجب أن يعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصرفيون التقليديون تلك المعاملة هي أن ننظر إليها بحالتها الراهنة فنصف ما بها من ظواهر دون إخضاع لها لوزن (افتعل) وفروعه فنخرجها من هذا الباب متبعين في ذلك مبدأ تعدد الأنظمة في البحث اللغوي، وهو ما يطلق عليه (Polysystemic Principle) ومخالفين بذلك مذهبهم الذي يقوم على مبدأ توحيد الأنظمة (Monosystemic Principle) وهو مبدأ لعب دوراً خطيراً عند العرب وكثيراً ما جرّهم إلى التأويل والتخريج والافتراض؛ لأنهم مضطرّون – باتّباعه – إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامّة واحدة

(١) ينظر: د. بشر، ص١١٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص١١٩.

ولو لم تنطبق عليها كل الانطباق كما في حالتنا هذه، وذكر أن التفسير العلمي لهذه الأمثلة ونحوها إذا كان لنا أن نأخذ بمبدأ الوصف ومبدأ تعدد الأنظمة فلا يتمّ إلا على أسس صوتية اقتضتها خواصّ الصيغ المذكورة، فنقول السياقات التالية مستحيلة في العربية: [صوت مطبق + ت] والمستعمل هو: [صوت مطبق + ط]، وكذلك: [د – ذ – ز + ت] والمستعمل هو [د– ذ– ز + د][1]. وأشار إلى أننا بهذا يمكن أن ندخل في الباب كذلك ما عولج تحت إبدال فاء الافتعال تاء إذا كانت واواً أو ياء في مثل (اتّعد) و(اتّسر). ونصّ الرجل على أنه في الصرف العربي أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتي بدلاً من العلاج التقليدي الذي طبّقه العرب عليها[2]. وهو بهذا يطبق المنهج الوصفي الذي يعنى بتسجيل الحقائق كما تعلن عن نفسها دون افتراض أو توهّم يشوّه هذه الحقائق ويعقّدها ويجعل البحث فيها عبثاً دون طائل. وذكر د. بشر من الأمثلة التي ينبغي أن تطبق عليها النظرة الصوتية أو الدرس الصوتي بالمنهج الوصفي (فعل الأمر) من الثلاثي الأجوف نحو (قُلْ) ورفض تفسير الصرفيين العرب من أن حذف الواو من (قُولْ) لالتقاء الساكنين، ورأى أنه افتراض لا يدعمه دليل ولا أساس له من الحقيقة، وعاد إلى تفسير التغيّر صوتياً بالمنهج ذاته تفسيراً مقطعياً فقال: «وكل ما حدث في رأينا هو أن الفعل نطق في بداية الأمر بهذه الصورة؛ أما أنه لم ينطق (قُولْ) –كما كان المتوقّع فيما لو نظرنا إلى الأصل– فذاك لسبب صوتي هذا السبب الصوتي

(١) ينظر: د. بشر، ص١٢٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص١٢٢.

يتلخص في أن اللغة العربية الفصحى لها أنماط معينة من المقاطع وبالبحث وجد أن التركيب المقطعي [ص ح ح ص] ممنوع في هذه اللغة إلا في حالتين اثنتين هما: حالة الوقف، وإذا كان الصامت الأخير أحد متماثلين مدغمين وكان المتماثلان أصليين في الكلمة، أو -كما يقال أحياناً- كانا في كلمة واحدة؛ نحو: (ضالِّين): [ص ح ح ص + ص ح ح ص] و(دابّة): [ص ح ح ص + ص ح ص](١).

وهذا يعني أن طبيعة التركيب المقطعي في العربية منعت وقوع الصيغة (قُولْ) ويعني أيضاً أنه لم يحذف شيء من الصيغة(٢).

وهذا المنهج يسري عنده على المضارع المؤكد المسند إلى ضمير الجماعة نحو (لتكتبُنّ). فالصيغة نطقت هكذا من البداية والأصل الافتراضي عندهم لا أساس له من الواقع، وقام بتفسير ذلك صوتيًا بمنهجه الوصفي(٣). واستخدم الرجل مصطلحات العلم الحديث؛ كالمورفيم ومقابله العربي الوحدة الصرفية، والفونيم(٤). وذكر أن هناك أبواباً في الصرف التقليدي عولجت علاجاً خاطئاً وهي بهذه الصورة المسجلة عندهم لا تفيد متعلم اللغة في شيء؛ من هذه الأبواب الفعل الأجوف والفعل الناقص وما تفرع عنهما؛ أشاروا إلى أن ثمة أصلاً يرجع إليه وهذا الأصل افتراض متوهم لا أصل حقيقي، وذكر أن الذي دعاهم إلى هذا السلوك هو خضوعهم لمنهجهم العام

(١) د. بشر، ص١٢٢، ١٢٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص١٢٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

وهو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد من البحث فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقاً كاملاً على بعض الأمثلة فإنهم يفسرونها تفسيراً افتراضياً حتى تخضع الصيغة للوزن(١). وينص الرجل على أن علاج هذه الأفعال بالطريقة التقليدية علاج خاطئ من الناحية العلمية، وذكر أنه ينبغي أن ينتهج في دراستها أحد منهجين؛ إما المنهج الوصفي الذي يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض، وفي هذه الحالة سوف نجد أنفسنا في حاجة إلى معونة الدراسات الصوتية، ويرى أننا لو اتبعنا هذا الدليل الصوتي وسرنا على منهج الأوزان ولكن بالطريق الوصفي وجب أن نقول إن (قال) وزنها (فال) و(غزا) وزنها (فعا)، أما (نصر) فيبقى وزنها (فعَل). ثم قال عن هذا المنهج الوصفي : «ولا ضير في هذا العمل بحال من الأحوال؛ إذ هو ممثل للحقيقة الواضحة، فضلاً عن اتباعنا مبدأ (تعدد الأنظمة) في إطار المنهج الوصفي. وهذا شيء تفرضه الحقائق الناطقة؛ فقد رأيت أن (قال) و(نصر) مثلاً – وإن كانا فعلين مجردين يختلفان في تركيبهما المقطعي. وهذا يوجب علينا معاملتهما بطرق مختلفة لأن إخضاعهما لقاعدة واحدة أو اتباع مبدأ توحيد الأنظمة في علاجهما سوف يؤدي إلى نتائج مضطربة معقدة– كما هو الواقع بالفعل في تفسير الصرفيين التقليديين لتصريف هذه الأفعال ونحوها»(٢).

والمنهج الثاني لمعالجة هذه الأفعال وأمثالها فهو المنهج التاريخي القائم على

(١) ينظر: د.بشر، ص١٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦.

تتبع تاريخ الصيغ المختلفة للكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطوّر عبر فترات التاريخ المختلفة؛ نراه يعود فيقول: «ونعود فنلخص رأينا في الأفعال المعتلّة وتصرفاتها فنقول: لك في هذه الأفعال منهجان منفصلان أحدهما وصفي Descriptive أو آني Synchronic؛ ويعنى بوصف الموجود بالفعل في فترة محدودة من الزمن، ولا يجوز لنا أن نتعدى هذا الواقع وهذه الفترة بحال من الأحوال، وهنا تحصر عملنا في الوصف دون التورط في افتراض أو تقدير أو تخمين ودون إشارة إلى فترة زمنية سابقة. وثاني المنهجين هو المنهج التاريخي Historical وهو يتضمن تعدد الفترات الزمنية، ومن ثم أطلق على المصطلح الآخر مصطلح: Diachronic، وهنا نتتبع الحقائق اللغوية على فترات مختلفة من الزمن للوقوف على ما أصابها من تطوّر وتغيّر، ولنا بعد ذلك أن نشير إلى أوجه الاتفاق والافتراق بين الفترات التاريخية»(١).

وقد أخذ الدكتور علي أبو المكارم بعض المآخذ على الفكر النحوي العربي – النحو بمفهومه العام الذي يشمل الصرف أيضاً – ومن هذه المآخذ: الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي، والتناول الجزئي وطرد الأحكام، والتأثير المنهجي لعلوم غير لغوية(٢).

ثم تناول كل خطأ بالتحليل والبيان فبدأ بالأول – وهو الخلط – فذكر أن

(١) د. بشر، ص١٣١. وعن اعتماد أحد المنهجين – الوصفي والتاريخي – على الآخر يرى الرجل أن اعتماد الثاني على الأول جائز بل إن طبائع الأمور تفرض على التاريخي أن يعتمد على الوصفي في تفسير الحقائق اللغوية، ولكن اعتماد الوصفي على التاريخي غير مقبول وغير جائز. ينظر المصدر السابق.

(٢) ينظر: تقويم الفكر النحوي، ص١٥٦.

هذا الخلط له تأثير في الأصوات والصيغ والدلالة المعجمية، وذكر أمثلة لكلٍّ؛ فمن أمثلته في الصيغ ما يتعلق بتصريف الأفعال وما يترتب عليه من خلاف لهجي، وكذلك المشتقات والنسب وجمع التكسير(١).

وقد أخذ عليهم كذلك اضطرابهم في تحديدهم لظاهرة التذكير والتأنيث اضطراباً بلغ أحياناً حدَّ التناقض مع الواقع اللغوي، وأول أسباب هذا الاضطراب من وجهة نظر أستاذي ربطهم بين فكرتي التذكير والتأنيث في اللغة وبين الجنس(٢).

والمنهج الذي اقترحه أستاذنا للتحليل اللغوي ذكره في كتابه (الحذف والتقدير في النحو العربي)(٣). ولخصه في كتابه (تقويم الفكر النحوي)(٤). وهو منهج يدعو فيه إلى ضرورة الوعي بما في التراث العربي من أصيل ينبغي الحفاظ عليه وما فيه من زائف ينبغي التخلص منه، ويكون ذلك عن إدراك بما في المناهج المعاصرة من جديد(٥) يتلاءم أسلوباً مع الخصائص الموضوعية للغة العربية ولا يتناقض معها غاية(٦). وفلسفة هذا

(١) ينظر: المصدر السابق، ص١٧٠ – ١٧٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص١٨٢.

(٣) ص٣٩٢ وما بعدها.

(٤) ص ١٥٤ – ١٥٥.

(٥) اللغويون العرب من ذوي البحوث اللغوية الحديثة لا ينكرون فضل علمائنا القدامى على اللغة العربية وإنما يدعون إلى مسايرة الطرق العلمية الحديثة في البحوث اللغوية. والداعون إلى ضرورة الإفادة من المناهج اللغوية الحديثة يذكرون أن لغتنا لن تكون لغة علمية إلا إذا اقتنع أبناؤها تماماً بضرورة الأخذ بالطرق الحديثة في الدراسات اللغوية.

(٦) يقول جعفر دك الباب: «يختلف موقف الباحثين من التراث اللغوي العربي، ففي حين=

المنهج « تعتمد على ركائز من الالتصاق الكامل بالواقع اللغوي والالتزام بما فيه من ظواهر دون تحريف أو تغيير. وغاية الباحث فيه تحليل الصيغ والتراكيب والأساليب المنتمية إلى مستوى اللغة الفصحى بغية الوصول إلى ما تلتزمه من قواعد وما يطّرد فيها من خصائص دون أن يفرض عليها صورة عقلية أو يفترض فيها بناء منطقياً »(١).

وقد أشار الدكتور عبده الراجحي إلى أنّ القدماء قد أحسنوا فهم درس الصرف فهماً صحيحاً حين جعلوه مع النحو علماً واحداً، وحين أشار بعضهم

= يمجّد بعض الباحثين كل ما قاله علماء العربية في جميع المجالات انطلاقاً من شعور عاطفي بأن السلف قد قالوا القول الفصل في كل شيء يرفض آخرون كل ما هو من التراث لأنه يعيق – في رأيهم – الأخذ بالمعاصرة. إننا نرى أن التمسك بالتراث يجب أن ينبع من التمسك بالوجود القومي ومن ضرورة ربط الحاضر بالماضي من أجل السعي نحو مستقبل أفضل ولابد مع ذلك من الإقرار بما يلي: كما أنّه من غير المعقول أن يكون كل ما جاء في التراث خاطئاً فليس كلّ ما جاء في التراث صحيحاً بالضرورة لذا يجب أن ندرس التراث بعناية وموضوعية فنثبت الصحيح والإيجابي ونتمسك به ونشير إلى الخاطئ والسلبي منه فنستبعده. وأصحاب هذا الاتجاه يدعون إلى المتابعة المستمرة للعلم الحديث والإفادة منه في فهم التراث لاستخدامه إيجابياً في معالجة قضايانا ومشاكلنا الراهنة، فالتراث والحالة هذه يجب أن يسخر لخدمة الحياة في الحاضر والمستقبل ». (الصوامت والصوائت في العربية، ص٣١).

(١) د. علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص١٥٥.

يتضح من المآخذ التي أخذها د. أبو المكارم على النحاة العرب التقليديين أنه يروق له هذا العلم؛ لأن اللسانيات – كما ذكر جون ليونز – تتصف بالاستقلال، وهذا مظهر من مظاهر علميتها، على حين أن النحو التقليدي كان متأثراً بالفلسفة والمنطق وخاضعاً لهما في بعض الأحيان.

ينظر: د قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١١.

إلى ضرورة دراسته قبل النحو على ما قرّر أبو الفتح بن جني في شرحه على تصريف أبي عثمان، وأشار أيضاً إلى أن الكتب القديمة التي أفردها أصحابها للصرف امتلأت بكثير من الفروض والتمرينات التي يبلغ بعضها درجة الحيل والألغاز مما يجعلها عسيرة الفهم من ناحية ومشكوكاً في جدواها من ناحية أخرى(١). ويعقد مقارنة بين تصوّر القدماء وتصوّر المحدثين لمفهوم الصرف العربي فيقول: «ويعرّف علماء العربية علم الصرف بأنّه العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناء. والمقصود بالأبنية هنا هيئة الكلمة. ومعنى ذلك أنّ العرب القدماء فهموا الصرف على أنّه دراسة لبنية الكلمة، وهو فهم صحيح في الإطار العام للدرس اللغوي، غير أن المحدثين يرون أنّ كلّ دراسة تتّصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدّي إلى خدمة العبارة والجملة – أو بعبارة بعضهم – تؤدّي إلى اختلاف المعاني النحوية؛ كلّ دراسة من هذا النوع هي صرف»(٢). وطالب الرجل بشدّة بضرورة الإفادة من المناهج الحديثة في دراسة الصرف العربي، وأشار إلى أنّ الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة دعوة غير صحيحة بل هي دعوة غير إنسانية ضارّة بالعربية نفسها، وأشار إلى أنه من الضروري أن نفيد مما يطوّره الناس، وأن نشارك نحن في هذا التطوير، وهو يرى أن المناهج الحديثة مع إدراكنا أصول الصرف العربي تقدم فهماً أفضل للعربية(٣).

(١) التطبيق الصرفي، ص٥.

(٢) المصدر السابق، ص٧. وينظر د. بشر؛ دراسات في علم اللغة – القسم الثاني ص٨٥.

(٣) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص١٦٠.

وتحدث د. الراجحي عن الانتقادات التي يوجهها الوصفيون الغربيون إلى النحو التقليدي الغربي وذكر أن هذه الانتقادات لا يخلو منها مؤلّف من مؤلّفاتهم أو بحث من بحوثهم، وأشار إلى أنّ هذه الانتقادات بعينها قد ظهرت في معظم المؤلّفات العربية بعد أن انتقل المنهج الوصفي إلى الدرس العربي الحديث وذلك بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب(١).

وأشار كذلك إلى أنّه من أهم الأمور التي تميّز الصرف الوصفي عن الصرف التقليدي أنّ الأول قد ركّز اهتمامه على دراسة الأشكال اللغوية باعتبارها أنماطاً يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات، وأنه يقرّر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليها الملاحظة، دون محاولة تفسيرها بتصوّرات غير لغوية، وأنّه يؤكّد على ضرورة تناول كلّ النطوق اللغوية على ميزان واحد من البحث وعلى تقرير كلّ الخصائص المميّزة لكلّ الأنماط. ونقل عن الوصفيين أنهم قالوا عن التقليديين: إنهم لم يميزوا بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة(٢)، على حين أنّ لكلّ منهما نظامه الخاص الذي يختلف عن صاحبه اختلافاً بيّناً، بل إنهم ركّزوا اهتمامهم على اللغة المكتوبة، أو بالأحرى على أنواع منها، وقد ترتّب على ذلك أنه قدّم قواعد اللغة على أساس معياري وعلى أساس جمالي تقييمي فحكم مسبقاً على استعمال بأنه عالٍ وعلى آخر

---

(١) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث، ص٤٥ - ٦٠.

(٢) في اللسانيات الوصفية تعطى الأسبقية للمنطوق من اللغة على المكتوب، وهذا ما كان يفعله دي سوسير؛ فيرى دي سوسير - والوصفيون من بعده - أنّ الجوهر الصوتي يقع في الدرجة الأولى بالنسبة للكتابة؛ لأنّ اللغة حسب مفهوم دي سوسير هي قبل كل شيء مجموعة أصوات أو متواليات صوتية. ينظر: د. الحناش؛ البنيوية في اللسانيات، ص١٨٣.

بأنه ضعيف وعلى ثالث بأنه قبيح أو رديء وعلى رابع بأنه شاذ أو ضرورة... وهلمّ جرًا. وذكروا أيضاً أنّ التقليديين قد خلطوا بين مستويات التحليل اللغوي خلطاً شديداً؛ بحيث لا يتحدّد أسس التحليل الصوتي والنحوي والصرفي في نسق منهجي واضح، وإنما تتداخل تداخلاً يؤدّي إلى تناقض الأحكام في كثير من الأحيان، وكذلك أخذ الوصفيون على التقليديين أنهم لم يقعّدوا للعربية كما ينطقها أصحابها وإنما قعّدوا لعربية مخصوصة تتمثّل في مستوى معيّن في الكلام هو- في الأعم الأغلب - شعر أو أمثال أو نصّ قرآني؛ أي أنهم لم يوسّعوا درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في حياتهم اليومية، وإنما قصروه على اللغة الأدبية، مما أفضى بهم هذا إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير والاحتكام إلى الضرورة أو إلى الشذوذ. وربما غالوا في ذلك فوضعوا نصوصاً تسند بعض هذه الأحكام(١).

وتحديد الإطار الزماني والمكاني للاستشهاد جعل الوصفيين يقررون أن النحو والصرف لا يمثّلان العربية وإنما يمثلان جانباً منها هو الجانب المحدد زماناً ومكاناً؛ وهذا يعني – من وجهة نظرهم – أنهما علمان ناقصان لا يقدمان قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة، وذهب بعضهم إلى أنّ هذا الأصل في تحديد البيئة اللغوية لا يقدّم العربية بصورة صحيحة(٢).

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٤٩.

(٢) هو د. محمد كامل حسين كما ذكر د. عبده الراجحي في المصدر السابق، ص٥١.

وقد أجاد الدكتور الراجحي في ردّه على هذا الانتقاد الأخير بقوله : «إن القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغويّ معين، وهو الذي أدى إلى تحديد مكان وزمان لهذا المستوى . إنّ النحاة لم يذكروا أنهم يقعّدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كلّ شأن، والتي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، وإنما هم يؤكدون أنهم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن . فالبحث عن نقاء اللغة وفصاحتها كانت غاية من غاياتهم في الجمع اللغوي، وقد أبان ابن جني في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر أنّ علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاف والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»(١) .

والوصفيون كذلك يأخذون على التقليديين أنهم يخلطون بين مستويات التحليل اللغوي فجاءت مؤلفاتهم وهي تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية، وهذا واضح في المؤلفات النحوية القديمة من زمن سيبويه باستثناء بعض المحاولات الجادة التي فصلت بين تلك المستويات؛ كما فعل فيلسوف العربية أبو الفتح عثمان حين خصّ الأصوات بمؤلَّف مستقل وهو (سر صناعة الإعراب) وكما فعل المازني حين خصّ الصرف بمؤلَّف مستقلّ كذلك سماه (التصريف) وتبعه في صنيعه هذا من المتأخرين علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت : ٦٦٩هـ) في كتابه (الممتع في التصريف)(٢) .

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث، ص٥١-٥٢ . وينظر: الخصائص: ٢ / ٥ .

(٢) أشار د. الراجحي إلى جوانب من الفكر الوصفي في الفكر العربي القديم في كتابه السابق، ص٥٣ - ٦٠ .

وأخذ دعاة الوصفية على علماء الصرف القدماء جعلهم حروف الزيادة قاصرة على حروف (سألتمونيها)، وذكروا أنّ هذا جعلهم يخصصون للرباعي حروفاً أربعة أصولاً، وللخماسي خمسة أصولاً، واقترحوا التوسّع في تلك الحروف، وأن لا تكون قاصرة على الحروف التي وقف عندها الصرفيّون، ورأوا أنّ كل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية لأن يكون زائداً لمعنى كما في (دحرج) وأصله الثلاثي (درج)؛ يقول أحدهم – وهو د. تمام: «فإذا أبحنا لأنفسنا زيادة الحروف دون قيد للتعبير عن مقولات التحوّلات العلمية المختلفة استطعنا في النهاية أن نخلق صيغاً جديدة للثلاثي المزيد تصلح كلّ صيغة منها باعتبارها معنى صرفيّاً لأن تضمّ تحتها العدد الكثير من العلامات – أي المفردات الاصطلاحية العلمية – أسماء وصيغاً وأفعالاً على السواء»(١).

ويشير أحد أقطاب اللسانيات الحديثة في بحث له إلى رغبته في جعل أبواب الفعل الثلاثي الصحيح قياسية ويعترض على منهج الصرفيين العرب في دراستهم لأبواب الثلاثي ويقترح منهجاً بديلاً قائماً على الملاحظة وبعيداً عن التعسّف والافتراض والتأويل؛ فيقول: «يتحدث الصرفيون عن أبواب الفعل الثلاثي فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث الفتحة أو الضمة أو الكسرة، ثم ينساقون مع القسمة العقلية فيفترضون لأبواب الثلاثي تسعة وجوه يرفضون منها ثلاثة لأنها لم ترد عن العرب، كما يقولون، وتلك الأبواب التي يرفضونها هي: فعَل يفعُل – فعُل يفعِل – فعِل يفعُل فإذا روى لهم بعض الرواة أفعالاً مثل:

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ص١٥٣.

نعم ينعُم – فضِل يفضُل أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعاذير. وربما كان ابن جني في كتابه الخصائص أشهر من عني بمثل هذه الأفعال؛ إذ عقد لها في كتابه فصلاً سمّاه (تداخل اللغات) أو (تركب اللغات) فزعم أن قبيلة كانت تقول (نعِم ينعَم) وأخرى تقول (نعم ينعُم) ثم تداخلت اللهجتان فتكون ذلك الوزن الغريب على العربية وهو : (نعِم ينعُم)[١] ثم يناقش ما قاله ابن جني ويصل إلى القول بأن الأنسب أن نجعل هذا الوزن الغريب الذي أشار ابن جني إلى أنه من تداخل اللغات – أو تلك الأوزان التي يرفضها الصرفيون والمشار إليها – من قبيل شواذ اللهجات، ولا ينبغي أن يكون للشواذ باب من أبواب الفعل في أي لهجة، وإنما هي ظواهر نلحظها ونسجلها ثم نحاول البحث عن ظروفها الخاصة[٢] ثم قال : « أما الأبواب الستة التي اعترف بها الصرفيون فلا تكاد تخضع لقاعدة واحدة ولا يعقل نسبتها للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم وجاءت بها الآثار الأدبية الجاهلية... وقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا الغموض في قواعد اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي إلى القول بأنّ الأمر مرجعه إلى السماع لا القياس مع أن الملاحظ في جميع اللغات هو اطراد القواعد وندرة الشواذ، ومن الواجب أن ننزه العربية عن مثل هذا الاضطراب والأمر الذي لا يتطرق إليه الشك أن الكثرة الغالبة من أفعال الثلاثي جاءتنا في المعاجم مكتوبة لا

---

(١) د. أنيس : أبواب الثلاثي الصحيح كيف تكون قياسية؟ بحث ألقاه في مؤتمر المجمع عام ١٩٥٠م، وذكره في ص٤٦ وما بعدها في كتابه (من أسرار اللغة). والنص المذكور، ص٤٦-٤٧ من الكتاب.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص٤٧.

منطوقة وكل اعتمادنا في أبوابها على ما رواه أصحاب هذه المعاجم... وحين يعالج المحدثون أمر اشتقاق صيغة من أخرى يبحثونها على ضوء أسس ثلاثة معترف بها بين علماء اللغات في العالم، أولها المغايرة (Polarity) وتلك هي الصفة التي فطن إليها ابن جني وسماها المخالفة بين الماضي والمضارع حين قال: «وإنما دخلت (يفعَل) في (فعَل يفعَل) من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة .وقول ابن جني هنا قد تؤيِّده القوانين الصوتية الحديثة التي تجعل الضمة والكسرة أصواتاً ضيقة (close) يقابلها الفتحة التي هي الصوت المتسع (open)؛ فإذا أردنا أن نخالف بين الماضي والمضارع اخترنا للأول الضمة أو الكسرة، واخترنا للمضارع الفتحة، أو العكس بالعكس»(١).

وعن طبيعة حروف المدّ وعلاقتها بالحركات ترفض اللسانيات الحديثة النظر إلى ما يسمى بأصوات العلة على أنها حروف، وتنظر إلى الواو والياء والألف على أنها مصوِّتات، بخلاف بقية أصوات اللغة،كالسين والميم وغيرهما من الصوامت كذلك لا تفرِّق النظرة الحديثة بين الواو والياء والألف من جهة وبين الضمة والكسرة والفتحة من جهة أخرى إلا في طول المدة الزمنية، فتعتبر الأولى مصوّتات طويلة وتعتبر الثانية مصوّتات قصيرة،أما الهمزة فهي من الصوامت لا المصوِّتات(٢).

---

(١) د. أنيس: أبواب الثلاثي الصحيح كيف تكون قياسية؟ بحث ألقاه في مؤتمر المجمع عام ١٩٥٠م، وذكره في ص٤٦ وما بعدها في كتابه (من أسرار اللغة). والنص المذكور، ص٤٨، ٤٩.

(٢) ينظر: د. الحمو؛ محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٦٩.

وقال د. عبد الصبور شاهين في دراسته لكتاب (علم الأصوات) لبارتيل مالبرج[1] «تطلق أصوات العلة في العربية على أصوات المدّ ألفاً أو واواً أو ياء - وهي الحركات الطويلة - كما تطلق على ما شابهها، وهو الواو والياء المعتلتين، وهما المقصودتان فعلاً بتعبير (أصوات العلّة) وبعبارة أدقّ: صوتي العلّة. وإنما وصف هذان الصوتان بالاعتلال نظراً إلى أنّهما لا يسلكان مسلك الحروف الصحيحة في تحمّل الحركة والانفصال عنها دون غموض أو لبس كما في (كَتَبَ)؛ فلكل صامت من هذه الصوامت استقلاله عن حركته -- فتحة أو كسرة أو ضمّة - بل إنّهما يتحمّلان الحركة، وهي جزء منهما، ولا يتصوّر أن تنفصل عن بنيتها».

وأشار الرجل إلى أنّ الواو الساكنة الناشئة عن اتّصال الضمة والفتحة في النطق -وفي مرحلة الانتقال بينهما - في مثل (أوْعد). وكذلك الياء الساكنة الناشئة عن اتّصال الفتحة والكسرة - وفي مرحلة الاتصال بينهما - في مثل (أيْنع) يمكن أن يطلق عليهما (أشباه حركات) وذلك من الناحية الأصواتية. ومن الناحية الصرفية يمكن ان يطلق عليهما (أشباه صوامت) نظراً إلى أنّهما يتحمّلان الحركة كما يتحملها الصامت[2]. وذكر أنه قد غلب بروزهما في اللغة بهذه الهيئة التي تنمّ عن استقلالهما الرمزي حتى اعتبرا صامتين، رغم اعتلال سلوكهما وتقلّبه ما بين سقوط وإبدال وثبات، وحتى مضى الصرفيون إلى إنكار علاقتهما بالحركات، بل وإنكار وجود المزدوج أصلاً في اللغة العربية، وكأنّما خدعهم ما بدا من تكلّس الواو والياء

(١) ينظر: د. الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، ص٨٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

في هيئتهما التصريفية وسلوكهما الثابت الذي لا ينبئ بعلاقة واضحة مع الحركات بقدر ما يؤكِّد صفتهما الصامتية. وأشار إلى أن أهل التصريف معذورون في موقفهم هذا لأنهم لا يؤسِّسون قواعدهم على الأصوات وطبائعها، بل على الكتابة ورموزها. وأشار كذلك إلى أن الكتابة العربية قد خدعت الأجيال منذ سيبويه حتى الآن فاستمرّوا في ترديد كثير من القواعد الكتابية، دون أن نعير التفاتاً إلى التحليل الأصواتي الذي نادينا - وسنظلّ ننادي - به(١).

ثم قال في ص٨٣: «ولا حاجة بنا إلى أن نؤكِّد هنا ما سبق أن قرّرناه فيما يتعلّق بإبدال الهمزة واواً أو ياء من أنّ هذا مذهب بعيد عن الصواب، وأن كل ما حدث في هذه الأمثلة وغيرها هو إسقاط الهمزة لا غير، وتولد شبه حركة - واواً أو ياء- نتيجة اتّصال الحركات بعد سقوط الهمزة».

وعن طبيعة التضعيف يفرّق د. هنري فليش بين نظرة ابن جني - والعرب جميعاً - للتضعيف وبين نظرة الأوربيين؛ فيشير إلى أنّ العرب - ومعهم ابن جني- عرفوا الحرف المشدّد في نحو (قطّع) حرفين؛ فالطاء عندهم طاءان مجتمعتان أطلقوا على اجتماعهما ظاهرة الإدغام، وذكر أنه بناء على هذا ينبغي أن نخصّ التضعيف بقيمة الازدواج، فهو صامت مزدوج مراد به تكرير آني لصامت معين دون فصل لاستمراره، ولكنه من الوجهة الغربية هو الصامت المضعف؛ صامت واحد ذو اعتماد ممطول؛ أي أنه صامت طويل(٢).

---

(١) انظر: د. الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال: ص٨١.

(٢) ينظر: هنري فليش: التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، ص٨١.

والفرق بين نظرة علماء العربية القدامى ونظرة العلم الحديث أنّ علماء العربية يرمزون لحروف العلّة والمدّ واللين برمز واحد ولم يفرقوا بين ما كان للعلّة وما كان للمد واللين؛ فلا فرق عندهم بين (وجد) و(يوجد) فيرمزون لهما بالواو أو (يلد) و(يرمي) فيرمزون لهما بالياء. لكن نظرة العلم الحديث تختلف؛ حيث فرّق بين الواو كصامت (w) والواو كمصوْت (uu)، وفرّقوا بين الياء كصامت (y) والياء كمصوْت (ii). وبهذا يكون لكلّ من الواو والياء مدلولان مختلفان في الأبجدية وقيمتان صوتيّتان؛ كونهما صوتين صامتين وكونهما حركتين(١).

ويؤكّد هذا ما ذكره د. أنيس في قوله: «واللغويون عادة يقسمون أصوات اللين إلى نوعين فقط: قصير وطويل؛ فالفتحة مطلقة صوت لين قصير، فإذا أصبحت ما يسمّى بالألف الممدودة فهي صوت لين طويل. والفرق عادة بين الفتحة الطويلة والقصيرة هو أن الزمن الذي تستغرقه الأولى ضعف ذلك الزمن الذي تستغرقه الثانية»(٢).

ويقول في موضع آخر: «أما أصوات اللين العربية فطوراً تقصر؛ وذلك مع الجزم كما في نحو: (ينام، يقوم، يبيع، يرضى، يسمو، يرمي) حين يدخل على هذه الأفعال أداة جزم تصبح: (يَنَم، يَقُم، يَبِع، يرضَ، يسمُ، يرمِ)؛ فكلّ الذي أصابها هو أنّ صوت اللين الطويل أصبح قصيراً. وهذه الظاهرة مطّردة في اللغة تحتّمها قواعد اللغة... فمراتب الطول في أصوات اللين في

---

(١) ينظر: د. الجندي؛ المصدر السابق، ص١١٠. وينظر كذلك: د. بشر؛ دراسات في علم اللغة – القسم الأول، ص١٣٠، (ط٢).

(٢) الأصوات اللغوية، ص١٥٤.

العربية ثلاثة أطولها في مثل (يسمو) يليها (لم يسمُ) ثم يلي هذا الوقف بالروم على مثل (تستعينْ) وليس الفرق بين هذه المراتب الثلاث إلا فرقاً في الكمية »(١).

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن ابن جني قد تنبّه إلى الطبيعة الواحدة لكل من حروف المدّ والحركات؛ حيث قال - في باب مضارعة الحروف للحركات من كتاب الخصائص : « إنّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدّمي القوم من كان يسمّي الضمَة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة » ثم يقول : « فإذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمت ووفت جرت مجرى الحروف »(٢).

وقد أخذ الوصفيون على النحاة العرب أنهم اعتبروا الحركات خارجة عن الكلمة وذات قيمة ثانوية، فعاملوها غير معاملتهم لحروف المدّ وأنّهم أخطأوا في ذلك مما أدّى بهم إلى استنباط قواعد غير دقيقة ورأوا أن الحركات تقوم بوظيفة مطابقة لوظيفة حروف المدّ؛ لأنها كلها مصوّتات(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ الرئيس أبا علي الحسين بن سينا قد تنبّه في رسالته (أسباب حدوث الحروف) إلى الطبيعة الواحدة لحروف المدّ والحركات، ليس هذا فحسب ولكنه نسب الأولى إلى الثانية من حيث طول المدة الزمنية في النطق؛ حيث نراه يقول : « ولكنّي أعلم يقيناً أن الألف

---

(١) الأصوات اللغوية، ص١٥٧ .

(٢) الخصائص : ٢ / ٣١٥-٣١٦ .

(٣) ينظر : د. الحمو : محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٦٩ .

الممدودة المصوّتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصحّ فيها الانتقال من حرف إلى حرف، وكذلك نسبة الواو المصوّتة إلى الضمّة، والياء المصوّتة إلى الكسرة»(١).

وعلّق د. الحمو قائلاً: «وإذا كان ابن سينا لم يقرّر بشكل نهائي نسبة المصوَّت الطويل إلى المصوَّت القصير من حيث المدة الزمنية أهي ضعف أم أضعاف فإن الرأي قد استقرّ حالياً على أن المصوّت الطويل يعادل ضعف المصوَّت القصير وأن الحركة تعادل من حيث زمنها نصف زمن حرف المدّ، لكن ما يلفت النظر أنّ ابن سينا قد استعمل مصطلح (مصوّت) في وصفه لحروف المدّ والحركات والحقيقة أنه استعمل أيضاً مصطلح (صامت) مما يعني أن الألسنية الحديثة لا تنفرد بهذا الاكتشاف – أي تقسيم أصوات اللغة إلى صامت ومصوَّت – بل إنّ من علماء اللغة العرب من عرف هذا التقسيم ولكن دون أن يترك أثراً في مسار علم الصرف. وهكذا ميّز ابن سينا بين الواو الصامتة والواو المصوُّتة وبين الياء الصامتة والياء المصوّتة، أما الألف فلا تكون إلا مصوُّتة... كذلك عرف ابن جني مصطلح مصوّت واستعمله في كتابه الخصائص؛ حيث قال في باب (في مطل الحروف): «والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة، وهي الألف والياء والواو»(٢).

وقد أخذ د. أنيس على الصرفيين أنهم لم يراعوا في تفسير قضايا الإعلال والإبدال النظرية الصوتية فلم يقدموا تفسيراً علمياً مقنعاً؛ يقول: «ومع أن الصرفيين يجمعون على أنّ الهمزة في كلمة (السماء) أصلية منقلبة عن واو

(١) أسباب حدوث الحروف، ص٨٥.

(٢) الخصائص: ٣ / ١٢٤.

فإنهم لا يفسّرون لنا السبب في قلب الواو هنا همزة تفسيراً علمياً مقنعاً له أساس من نظرية صوتية، ولو أخذنا برأي الصرفيين لوجب أن تصبح المصادر الآتية على وزن (فعَال): بقي يبقى بقاء، بلي يبلى بلاء، ثرى يثرى ثراء، ثوى بالمكان ثواء، جزى يجزي جزاء، جلا بالمكان جلاء، خفي يخفى خفاء، خلا المكان خلاء، دهي دهاء، ذكت النار ذكاء، رجا يرجو رجاء، رخا العيش رخاء، زكا المال زكاء، سخا يسخو سخاء، سنا سناء، ضني ضناء، عزى عزاء، عسا الشيخ عساء، عفا الأثر عفاء، علي يعلى في الشرف علاء، غذى غذاء، غلا السعر غلاء، فضا المكان فضاء، فني فناء، قضى قضاء، قلى فلاناً قلاء، مشى مشاء، مضى السيف مضاء، نجا ينجو نجاء، نقا الشيء نقاء، نما ينمو نماء، وفى يفي وفاء(١).

وأخذ د. أنيس على الصرفيين القدماء أيضاً أنهم قد ضلّوا الطريق السويّ حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المدّ، فقالوا مثلاً إنّ هناك فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (ريم) وضمّة فوق القاف في (يقول)، وصرّح بأن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع؛ فالتاء في نحو (كتاب) محركة بألف المدّ وحدها، والراء في نحو (كريم) محرّكة بياء المدّ وحدها والقاف في نحو (يقول) محرّكة بواو المدّ وحدها. وأشار إلى أنّ الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (كريم) وضمة فوق القاف في (يقول) هي التي جعلت القدماء يتوهّمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع؛

---

(١) الأصوات اللغوية: ص٩٩–١٠٠.

ولذلك يرى أنّ ابن جني قد توهّم – في سرّ الصناعة – أنّ هناك فتحة ممالة نحو الضمة قبل ألف التفخيم في كلمة (الصلاة) وعدّها نوعاً رابعاً من أنواع الفتحة(١) .

مع أنّ ابن جني بامتلاكه ناصية التصريف وببراعته فيه قد أدرك العديد من الأمور التي أدركها العلم الحديث بعده بنحو من ألف عام، وخلص إلى نتائج بارزة في كثير من القضايا التي فطن إليها العلم الحديث مؤخّراً والتي شهد له فيها بالتفوق والريادة وفضل السبق، لذلك عكف كثير من علماء اللسانيات على دراسة آرائه ومؤلفاته وتنبّه الكثيرون إلى فضله وريادته فراحوا يبحثون في تلك المؤلفات والدراسات بغية الوقوف على منجزاته التي كانت اللبنات الأساسية في صرح اللسانيات الحديثة وبخاصة في مجالي الأصوات والتصريف. ومن الآراء التي كان له فضل السبق فيها وتبنّاها العلم الحديث رؤيته بشأن الحركات القصيرة والطويلة وأن القصيرة أبعاض للكبيرة وأنّ الفرق بين النوعين لا يتجاوز كونه فرقاً في الكميّة فحسب؛ استمع إليه وهو يقول: «اعلم أن الحركات أبعاض لحروف المد واللين، وهي الألف والواو والياء، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث؛ وهي الضمة والفتحة والكسرة. وقد كان متقدّمو النحاة يسمّون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة. ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توامّ كوامل قد تجدهن في بعض الأحيان أطول وأتمّ منهن في بعض وذلك إذا وقعت بعدهن الهمزة والحرف المدغم نحو (يشاء) و(دابّة)، وهم في كلا الموضعين يسمّون

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية، ص٣٩.

حروفاً كوامل، فإذا جاز ذلك فليس تسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد في القياس منه. ويدلّك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه إلا أنّ هذه الحروف التي يحدثن لإشباع الحركات لا يكنّ إلا سواكن لأنهنّ مدات، والمدات لا يحركن أبداً»(١).

وقد علّق د. أنيس على كلام فيلسوف العربية أبي الفتح بقوله: «ومنه نرى أن بعض القدماء قد أحسّ - كما يحسّ المحدثون - بأنّ الفرق بين الفتحة وما يسمّى ألف المد لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية، وكذلك الفرق بين ياء المدّ وواو المدّ إذا قورنتا على الترتيب بالكسرة والضمة ليس إلا فرقاً في الكمية؛ فما يسمّى بألف المدّ هو في الحقيقة فتحة طويلة، وما يسمّى بياء المدّ ليس إلا كسرة طويلة، وكذلك واو المدّ تعدّ من الناحية الصوتية ضمّة طويلة؛ فكيفية النطق بالفتحة وموضع اللسان معها يماثل كلّ المماثلة كيفية النطق بما يسمّى ألف المدّ مع ملاحظة فرق الكمية بينهما»(٢).

ومن الإنصاف أن نقرّر أنّ ابن جني كان رائداً لكثير من الدراسات اللسانية الحديثة وقد استطاع بذكائه وعبقريته وعلوّ شأنه في هذا الفن - أعني فن

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ١٧.

(٢) د. أنيس: الأصوات اللغوية، ص٣٨.

وقال غانم قدوري في ص٥٠٧ من كتابه (الدراسة الصوتية عند علماء التجويد): «وما الفرق بين الحركات وحروف المد إلا بمقدار الزمن الذي يستغرقه نطق كل منها؛ فالحركة إذا أطيل زمن النطق بها صارت حرف مد، وكذلك حرف المد إذا قصر زمن النطق به رجع إلى الحركة؛ لأن الفرق بين الحركات وحروف المد فرق في الكمية لا أكثر. وهذا الأمر كان واضحاً عند علماء التجويد وضوحاً لا مرية فيه».

التصريف - أن يدرك كثيراً من القيم الصرفية ذات الوظيفة الدلالية المطّردة التي تنمّ عن فهم عميق للتغييرات الصرفية التي تتعاور الكلمة من أجل الأغراض الدلالية، ومن هذه القيم المورفيم أو دالّ النسبة أو دال الماهيّة(١).

وقد أدرك ابن جني القيمة الدلالية للمورفيم قبل أن يدركها علم اللغة الحديث؛ فمثلاً حروف المضارعة وإن كانت تتساوى في إفادة الحال أو الاستقبال للفعل الذي تزاد عليه فهي في نظره لها قيمة أخرى؛ أي لها وظيفة دلالية أخرى وهي الدلالة على الفاعل؛ فهمزة (أضرب) مثلاً تعني أنّ الفاعل هو المتكلّم مفرداً والنون في (نضرب) دليل على أنّ الفاعل جمع من المتكلّمين، والتاء في (تضرب) دليل على أن الفاعل مفرد مؤنث غائب أو مفرد مذكر مخاطب حسب السياق، والياء في (يضرب) تدل على أن الفاعل مفرد مذكر غائب، وهذا واضح من قوله: « ... تقديمهن لحرف المعنى في أول الكلمة، فقدّموا دليله، وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كنّ دلائل على الفاعلين نحو: أفعل ونفعل، وتفعل، ويفعل(٢).

وهو بذلك يتكلّم عن خصيصة في صيغة الفعل في اللغة العربية، وهي دلالته على ذات الفاعل، أو أنّه يتضمّن ضمير الفاعل في تركيبه، مما لا تتوافر لكثير من اللغات؛ كاللغات الأوربية التي لا تستغني عن إثبات الضمير. كذلك

---

(١) وهي تسمية فندريس - ينظر: اللغة، ص ٥ ١٠ - لأن المورفيم لا يطلق عنده إلا على العنصر الذي يعبّر عن النسب بين الماهيات؛ أي على المورفيم المقيّد الذي يتحتم اتصاله بسواه، كما أشار د. عبد الرحمن أيوب في كتابه محاضرات في اللغة، القسم الثاني، ص٢١٦.

(٢) ينظر الخصائص: ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥، واللمع، ص٩٢.

يلاحظ ابن جني في كثير من الصيغ الصرفية فروقاً في الدلالة بسبب زيادة مورفيم في أول الصيغة أو في وسطها على الحروف الأصلية أو على الجذر الأصلي. وأما زيادة المورفيمات في الأفعال كسوابق أو لواحق أو حشو فلابن جني باع طويل في بيان دلالتها ووظائفها في النظام الصرفي(١).

ولابن جني أيضاً ملحوظات في غاية الدقة، فقد استطاع أن يدرك الوظيفة الدلالية للحركات وبيّن أنها مورفيمات لا تقلّ عن الحروف السابقة أو اللاحقة في بيان الفروق الدلالية وتمييزها(٢). ومن ملاحظاته الدقيقة في الدلالة الصرفية أيضاً ما أشار إليه من أن مورفيم الألف والتاء في جمع المذكر السالم يدلّ على القلّة(٣).

وهكذا استطاع ابن جني أن يدرك الدلالات الوظيفية للصيغ الصرفية بأوزانها وحركاتها ووظيفة كل دالة نسبة (مورفيم) لاستخدام كلّ ذلك في التركيب النحوي(٤).

ونحن نرى أنّ مثل هذه الانتقادات التي يوجهها دعاة الوصفية إلى الصرف العربي لا تقلّل من قيمته ولا تقلّل من الجهد الجبار الذي بذله الصرفيون العرب في دراساتهم الصرفية، وقد أحسن الدكتور تمام حسان عندما تحدّث عن تفوق العرب في الدراسات الصرفية وأشار إلى أن إجادة العلماء العرب في دراسة الصرف إجادة ما تزال تستحوذ إعجاب اللغويين في مختلف العالم،

---

(١) ينظر المحتسب : ٢ / ١٣٤.

(٢) ينظر: عبد الكريم مجاهد: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، ص٨٣.

(٣) ينظر المحتسب : ٢ / ١٨٧.

(٤) ينظر: عبد الكريم مجاهد: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، ص٨٥.

يقول: «وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديماً وحديثاً، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم»(١). ومع ذلك فليس ثمة عمل بشري يمكن أن يتصف بالكمال المطلق، وقد أجاد فندريس حين قال: «كل نظام صرفي فيه مواضع نقص لا تخلو منها أية لغة ولو كانت من أشدّ اللغات تثقيفاً؛ ففي كل قاعدة شواذّ لا يبرّرها منطق. وقصارى القول إن النظام الصرفي لدى كل متكلم يحمل في نفسه من أسباب التغيير بقدر ما يحمله النظام الصوتي»(٢).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٥.

(٢) فندريس: اللغة، ص٢٠٣.

الفصل الثالث
أقسام الكلام العربي
(في ضوء المنهج الوصفي)

أشرنا فيما مضى عند الحديث عن طبيعة الدرس الصرفي إلى أنّ أساس التحليل الصرفي الحديث هو المورفيم. والمورفيم مبنى صرفي له صور متعدّدة وله وظائف متعدّدة تتجلّى في بيان العلاقة بين الكلمات ذوات الدلالة المعجمية وفي تحديد أشكال الصيغ ومعانيها الوظيفية وفي توضيح المقولات النحوية والصرفية الرئيسة. وأشرنا كذلك إلى أنّ المباني الصرفية بحسب ما تؤدّيه من معنى أو تقوم به من وظيفة ضمن النظام الصرفي تقسّم إلى ثلاثة أقسام هي عناصر الدرس الصرفي الحديث في أكثر اللغات البشرية المعروفة. وهذه الأقسام هي:

١ - مباني التقسيم، أو أقسام الكلام، وهي موضوع هذا الفصل.

٢- مباني التصريف الدالة على الجنس والعدد والنوع والشخص والتعريف، وغير ذلك.

٣- مباني القرائن(١).

وسيكون حديثنا هاهنا منصبّاً على التقسيم الأول؛ فنتناول فيه أقسام الكلمة من حيث الأشكال والصيغ، كصيغ الاسم والفعل والصفة، وصور الضمائر والأدوات والخوالف ونحو ذلك، مع مراعاة أنّ الكلمة إذ ترد هنا لا يراد بها إلا الشكل وما يدلّ عليه من معنى صرفي وذاك باب من أبواب المباني التي يقدّمها النظام الصرفي لتقسيمه النظام النحوي الذي يستخدمها كعناصر أساسية يشيد عليها بناءه(٢).

---

(١) ينظر: د. تمام؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٢-٨٥. والخلاصة النحوية.

(٢) ينظر: د. قدّور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٥٦ - ١٥٧. وأشار د. قدور إلى أن النحاة القدامى كانوا يبتدئون كتبهم بالحديث عن الكلمة وأقسامها من الناحية الصرفية،=

وهذه القضية – أعني ما يطلق عليه في علم التصريف مباني التقسيم، أو ما يعرف بأقسام الكلام (parts of speech) - من القضايا التي عالجها اللغويّون المحدثون بطريقة تختلف عن الطريقة التقليدية؛ فعلماؤنا العرب القدامى من نحويين وصرفيين يقسّمون الكلام العربي إلى ثلاثة أقسام فقط، هي: الاسم والفعل والحرف[١] ويحاولون تصنيف جميع مفردات اللغة العربية بموجب هذا التقسيم كما كان الشأن عند قدماء اليونان، وإن كان قدماء اليونان – ومن بعدهم لغويّو القرون الوسطى في أوربا قد توسّعوا في هذا التقسيم إلى أن وصلوا بتقسيم كلمات اللغات إلى ثمانية أقسام هي: الاسم، والفعل، والضمير، والصفة، والظرف وحروف الجر، وحروف العطف[٢].

وقد ووجه هذا التقسيم الثلاثي بالاعتراض والنقد من قبل عدد غير قليل من الباحثين والدارسين المحدثين ينتمي معظمهم إلى الوصفية منهجاً، وحجّتهم في اعتراضهم أنّه تقسيم عقلي عام لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلاً ولا يصدق على جميع اللغات[٣] وأنّه نتيجة انحصاره في ثلاثة

= لما لهذا الموضوع من أهمية في فهم الأبواب والمسائل النحوية التي يتصدون لها، وأشار إلى إمام النحاة سيبويه الذي ابتدأ كتابه بباب عنون له بقوله (هذا باب علم ما الكلم من العربية) (الكتاب: ١ / ١٢). واقتدى به كلّ من جاء بعده من النحويين.

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٢، والمنصف: ١ / ٣، والأصول: ١ / ١–٢، والإيضاح في علل النحو، ص٤١.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص٢٨١.

(٣) ينظر: د. إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة ص٢٧٩–٢٨٠، ود. حسن عون؛ قضية النحو والنحاة، ص١٠، ود. فاضل الساقي؛ اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية: ص٨، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة.

أقسام ترك بعض أنواع الكلام دون انتساب إلى قسم بعينه(١) . وأشاروا إلى أنه ينبغي أن يكون المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس؛ فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى، ويرون أنّه قد حان الوقت لأن يستعاض عنه بتقسيم آخر جديد أدعى إلى الدقة العلمية وأعلق بالعمل الوظيفي للكلمة في العبارة وأقرب إلى مقتضيات علم اللغة الحديث؛ لأنّ تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كلّ لغة لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عما فيها من اسم وفعل وحرف، واقترحوا تقسيمات عديدة قد تتفق فيما بينها في وجوه وتختلف في وجوه، وإن كانت راجعة – في جملتها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها القدماء وأصرّوا عليها؛ فهاهو د. أنيس وهو واحد من أبرز روّاد الدراسات اللسانية العربية في العصر الحديث يتحدث عن تقسيم القدماء للكلام ويشير إلى أنهم اضطربوا في تفسير المراد بكلٍّ من هذه الأقسام واختلفوا فيما بينهم اختلافاً كبيراً شاركهم فيه بعض المحدثين من اللغويين، ويأخذ عليهم قناعتهم بذلك التقسيم الثلاثي مقتدين في ذلك بما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سمّوها: الاسم والفعل والأداة، ويشير إلى أنه نتج عن ذلك أنه لما حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شقّ الأمر عليهم ووجدوا تعريف الاسم لا ينطبق على كلّ الأسماء، كما وجدوا أنّ من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال وأخذ عليهم أنّهم

---

(١) ينظر: د. قدور؛ مبادئ اللسانيات، ص١٥٨.

وقد أشار بعضهم إلى أنه تقسيم خاطئ من أساسه في عرف علم اللسانيات الوصفية الحديثة. ينظر: فؤاد طرزي؛ في سبيل تيسير العربية وتحديثها، ص٢٠.

حاولوا تحديد الاسم على أساس معناه فقالوا عنه: «هو ما دلّ على معنى وليس الزمن جزءاً منه»، فلما اعترض عليهم باسم مثل (اليوم) و(الليلة) وبالمصدر الذي رغم اعترافهم باسميّته لا يشك أحد في أنه يشير إلى زمن، أخذوا يحاورون تعريفهم ويفسّرونه تفسيراً خاصاً ينسجم مع فهمهم للاسم، على أنّ منهم من لم يكلّف نفسه مغبّة تعريف الاسم مكتفياً بالتمثيل له؛ مثل سيبويه الذي قال: والاسم مثل فرس ورجل. وإذا ما انتقلنا إلى الفعل وجدناهم يربطون بينه الأزمنة في تعريفهم بصيغ الأفعال، وهو أمر لا تبرّره استعمالات اللغة ولا تؤيّده، وأمّا الحروف فعلاجهم لها أمره عجب؛ لأنّهم يجرّدونها من معانيها وينسبون معناها إلى الأسماء والأفعال، وأنّهم لمّا عثروا على شواهد يعطى فيها الحرف معنى معيّناً اضطربوا أمامها وقالوا إنّ من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء في بعض الأحيان، واحتجّ لذلك بقول مزاحم بن الحارث العقيلي:

غَدَتْ من عليه بعد ما تمّ ظِمْؤها تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل

وفيه (على) بمعنى (فوق). وقول قطريّ بن الفجاءة:

فلقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

وفيه (عن) بمعنى (ناحية). وتساءل بغرابة قائلاً: «ولست أدري، بل لعلّي أدري، لِمَ فرّق النحاة بين (على) و(فوق). وبين (في) و(داخل) وبين (إلى) و(على)؛ فجعلوا الأولى حروفاً والثانية أسماء؟ وعلى أي أساس كانت هذه التفرقة»؟. وخلص إلى أنّ فكرة الحرفية كذلك كانت غامضة في أذهان النحاة القدامى وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة. ونراه يعزف عن الجدل العقيم الذي ثار بين القدماء والمحدثين في تحديد أجزاء الكلام، وأفاد أنّ

لكل لغة خصوصياتها وأنّ ما ينطبق على لغة قد لا ينطبق على الأخرى، ورأى أنه يجب اتّخاذ أسس ثلاثة في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها والتفرقة بينها، وهذه الأسس هي المعنى والصيغة والوظيفة، وأشار إلى أنه لا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس؛ وذلك لأنّ مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل (قائل، وسامع، ومذيع) أسماء وأفعالاً في آن واحد، وكذلك لا يصحّ من وجهة نظره الاكتفاء بالصيغة ومراعاتها وحدها؛ لأنّه قد يلتبس الأمر علينا حين نفرّق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل (أحمد، ويشرب، ويزيد، وأخضر... وهلمّ جرًا. وكذلك لا تكفي وظيفة الكلمة في الاستعمال وحدها لتكون أداة للتفرقة بين تلك الأجزاء، واحتجّ بأنك قد تجد اسماً مستعملاً في كلام ما استعمال المسند مثل (النخيل نبات)؛ حيث استعمل كلمة (نبات) مسنداً؛ أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف.

وقد استبدل الرجل تقسيم القدامى بتقسيم جديد مبني على الأسس الثلاثة التي أشار إليها، ورآه أدق من التقسيم الثلاثي التقليدي، وهذا التقسيم الجديد قسم الكلمة إلى أربعة أقسام، أولها الاسم؛ ويشمل الاسم العام، ككتاب وقلم، والعلم – وهو الاسم الجزئي – والصفة ككبير وأحمق. والثاني الضمير، ويشمل الضمائر بمفهوم القدماء، وألفاظ الإشارة والموصولات، والعدد. والثالث الفعل وقرّر أنّ ربط الزمن بصيغة الفعل لا يبرّره الاستعمال. والرابع: الأداة؛ ويتضمّن هذا القسم ما بقي من ألفاظ العربية ومن الحروف بأنواعها، والظرف بنوعيه الزماني والمكاني (١).

---

(١) ينظر د.أنيس؛ من أسرار اللغة – المبحث الخاصّ بأجزاء الكلام في ص٢٧٩ – ٢٩٤.

وقد أكّد د. تمّام حسان ما ذكره د. أنيس حين أشار إلى أن تقسيم النحاة القدامى الثلاثي للكلام يمكن نقده في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وبيّن أن بعض النحاة بنى تقسيمه على أساس جانب المعنى وبعضهم جعل أساس تقسيمه على أساس المبنى، وأشار إلى أن التفريق على أساس المعنى وحده أو المبنى وحده ليس هو الطريق الأمثل، ولكن ينبغي أن يراعى في التقسيم المعنى والمبنى معاً، وبناء عليه فقد قسم الكلمة في (مناهج البحث) إلى أربعة أقسام هي : الاسم، والفعل والضمير، والأداة، ولكنه أعاد النظر في هذا التقسيم الرباعي بعد أن نظر في آراء النحويين القدامى وبيّن جوانب الضعف الكامنة فيها فأخذ يعيد ترتيب طوائف الكلمات التي نسبها النحاة إلى هذا القسم أو ذاك في ضوء منهجه الاستقرائي المعتمد على بيان السمات الشكلية والوظيفية معاً فانتهى في مؤلّفه الشهير (اللغة العربية معناها ومبناها) وكذلك في إصداره الجديد الموسوم بـ (الخلاصة النحوية) إلى تقسيم جديد أفاد فيه من الإشارات التي حوتها بعض المصنّفات القديمة حول هذه القضية، كما أفاد من اطّلاعه على المناهج الحديثة في اللسانيات فجمع بذلك بين طرفين لا غنى عنهما للباحث الجاد. هذا التقسيم الجديد قسّم فيه الكلام إلى سبعة أقسام أطلق عليها مباني التقسيم، وهي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة والظروف، والأدوات. ثمّ راح يبيّن ما ينضوي تحت كل قسم من هذه الأقسام راصداً ما يتصل بذلك من خصائص وفروق :

- فالمبنى الأول من مباني التقسيم عند د. تمّام هو الاسم؛ ومباني الاسم في محور تقسيمه خمسة : أسماء الذوات، وأسماء المعاني، وأسماء الأجناس، والأسماء المبهمة، ومجموعة من الأسماء المبدوءة بالميم الزائدة. وهذه

المباني إذا وضعت في محور التصريف والسياق النحوي تقسم باعتبار النوع إلى: مذكر ومؤنّث، وباعتبار العدد إلى: مفرد ومثنى وجمع، وباعتبار التعيين إلى: معرفة ونكرة، وباعتبار الصورة الإعرابية إلى: معرب ومبني، وباعتبار الإسناد إلى: مسند ومسند إليه.

- والمبنى الثاني من مباني التقسيم: الصفة، والصفة مبنى صرفي عام وهي تدلّ على الموصوف بالحدث، وتندرج تحتها كلّ الصفات الخمس المعروفة التي هي: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، وصفة التفضيل، والصفة المشبّهة.

- والمبنى الثالث من مباني التقسيم هو الفعل؛ ومباني الفعل هي: الماضي والمضارع والأمر – وهي الأقسام التي نصّ عليها النحاة القدامى – ولكل مبنى معنى هو الزمن الخاص بالصيغة على المستوى الصرفي.

- ورابعها: الضمائر، وهي عند د. تمام قسمان كبيران: ضمائر حضور وضمائر غيبة. ولكلّ من هذين النوعين فروع؛ فضمائر الحضور تشمل: ضمائر التكلم، وضمائر الخطاب، وضمائر الإشارة التي عرفت عند النحويين والصرفيين بأسماء الإشارة. وضمائر الغيبة وتشمل الضمائر الشخصية كالهاء المتصلة للواحد والواحدة والاثنين والجماعة، وهو وأخواته. والضمائر الموصولية وهي عبارة عن أسماء الموصول المختصة والمشتركة –كما عرفت عند النحويين والصرفيين.

- وخامس المباني التقسيمية: الخالفة، وهي كلمة يطلقها المتكلم للإفصاح عن موقف انفعالي أو تأثري، وهي أربعة أنواع، أولها: خالفة الإخالة، ويراد بها: ما أطلق عليه (اسم الفعل). وثانيها: خالفة الصوت، ويراد بها اسم الصوت.

وثالثها: خالفة التعجب؛ وهي ما يطلق عليه عند النحويين صيغتا التعجب.

ورابعها: خالفة المدح والذم، ويسمّيها النحاة (أفعال المدح والذم)(١).

- وسادس المباني التقسيمية: الظرف، وهو كلمة تدلّ على معنى صرفي عام هو الظرفية الزمانية والمكانية، وهو من حيث المبنى جامد لا يتصرف وليست له صيغ خاصة.

- وسابع مباني التقسيم: الأداة، ووصفوها بأنها مبنى صرفي يغلب عليه البناء والجمود، وقسّموها قسمين؛ أولهما الأداة الأصلية وهي حروف المعاني الشهيرة المعروفة. وثانيهما: الأداة المحوّلة، وهي مبان تنتمي إلى أقسام الكلام الأخرى لكنها حُوّلت إلى قسم الأدوات؛ لأنها أشبهتها في أداء معان وظيفية تخصّ الحروف كما سماها النحاة(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن د. تمام ومن وافقه من الصرفيين قد تأثروا تأثراً واضحاً في تقسيمهم للكلام – أو ما يعرف عندهم بمباني التقسيم – بالتقسيم في اللغتين الإنجليزية والفرنسية. ولتوضيح ذلك نقول: إن مباني التقسيم في الإنجليزية ثمانية وهي: الاسم (Noun)، والضمير (Pronoun)، والصفة (Adjective)، والفعل (Verb)، والظرف (Adverb)، وحرف الجر (Preposition)، وحرف العطف (Conjunction)، وأداة التعجب (Interjection). ومباني الاسم فيها متعددة، وهي: العلم مثل (London)، واسم الجنس مثل (Loin)، واسم المعنى (Education)، واسم الجمع مثل (Army). وفروع الضمير: الضمائر الشخصية:

---

(١) وأشار د. قدور إلى أن هذه الخوالف تشترك من جهة المبنى في أنها تعبيرات مسكوكة (Idioms) لاتتغيّر صورتها حين يراد تصريفها. ينظر: مبادئ اللسانيات، ص١٦٨.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص١٧١.

(they, we, it, she, you, I)، وضمائر الإشارة (this, these, that, those)، وضمائر الاستفهام (what, which, who) ، وغيرها من الضمائر كضمائر الملكية وضمائر الوصل وضمائر التوكيد والضمائر التوزيعية. وحروف الجر في الإنجليزية منها (to) المصدرية في نحو (to talk).

ومباني التقسيم في اللغة الفرنسية تسعة هي : الاسم، والضمير، وأداة التعريف، والصفة، والفعل، والظرف، وحرف الجر، وأداة ربط الجمل، وصيحة الهتاف (اسم الفعل).

والناظر لمباني التقسيم في اللغتين الإنجليزية والفرنسية لا يجد فرقاً بارزاً سوى زيادة آلة التعيين، والتعريف في الفرنسية (Le de'terminat) ووظيفتها التعبير عن التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ومن فروعها ما يفيد التعريف مثل (le, la, les) لتعريف المفرد المذكر والمفرد المؤنث والجمع بنوعيه، ومنه ما يفيد التنكير أو التبعيض مثل (un, une, des) للمفرد بنوعيه والجمع بنوعيه ومنه ما يفيد الملكية المتصرفة مثل (mon, ton, son) ومنه ما يفيد الإشارة مثل (ce, cette, ces).

ويؤيد ما قلناه بشأن تأثر د. تمام بالتقسيم في اللغتين المذكورتين قول أحد الباحثين المعاصرين(١) : « ويلاحظ أنّ التقسيم الجديد الذي أنشأه تمام حسان قريب من التقسيم الإنجليزي والفرنسي؛ فاللغات الثلاث تشترك في خمسة أقسام رئيسة هي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والظرف. على حين أن العربية تنفرد بوجود قسمي الخالفة والأداة، وأنّ الإنجليزية والفرنسية تنفردان أقساماً لحروف الجر وحروف العطف والتعجّب، وأنّ الفرنسية تخصّص

(١) وهو د. أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص١٧٤ - ١٧٥.

للتعيين أداة لا تفرد لها اللغتان العربية والإنجليزية مبنى مستقلاً».

ود. تمام: يرى أنّ الظرف قسم من أقسام الكلم، ويفرّق بين نوعين من الظروف، هما الظروف بالأصالة والظروف المحوّلة. مع ملاحظة أنه يرى أن النظام الصرفي في العربية يقوم على أساس اعتبار الشكل والمضمون مجتمعين(١).

ويلاحظ أن الرجل يطرد جميع الظروف المحوّلة من قسم الظرف؛ لأنها تمتلك عنصراً واحداً هو العنصر الوظيفي، أما العنصر الشكلي فيعود بالظروف إلى أبواب اخرى كالمصدرية والصفة والعدل وغيرها. أما قسم الظروف بالأصالة فقد انطوى على الظروف الآتية: إذا، أيّان، لمّا، متى، إذ(٢). ورأى أن هذه الأدوات المذكورة تمثل قسماً صرفياً، وقد طبّق عليها معياره الوظيفي الشكلي فوجد أنها من حيث الشكل مبانٍ تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة(٣) وأنها تؤدّي وظيفة الكناية عن زمان(٤). والظرف عند د. تمام يشير إلى ما يطلق عليه تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد(٥). وتعدد العلاقة بين المبنى الواحد والوظائف النحوية المتنوعة التي يؤديها واحدة من السمات اللغوية الأساسية في العربية، حيث يتحوّل قسم صرفي في التركيب إلى قسم آخر، فكأن المبنى يتخذ له معاني وظيفية غير ما

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص١٢٠.

(٣) ينظر السابق، ص١١٩.

(٤) ينظر السابق، ص١٢٢.

(٥) السابق، ص١١٩.

وضعت له، كالصفة والفعل ومعناهما إلى العلمية[١].

وذكر د. تمام أن هذا التحول أو تعدد المعنى الوظيفي لا ينبغي له أن يضللنا عن أصالة كل قسم في النظام الصرفي[٢].

وأقسام الكلام عند د. حسن عون ثمانية أقسام، هي: الاسم، والفعل، والحرف، والصفة، والظرف والضمير، والإشارة، والموصول[٣]. وعند د. مهدي المخزومي أربعة: الاسم، والفعل، والأداة، والكناية (وتشمل: الضمائر، والإشارة، والموصول، والاستفهام، وكلمات الشرط)[٤]. وهذه الأقسام عند ساطع الحصري ستة أقسام، هي: الاسم، والصفة، والضمير، والفعل، واسم الفعل، والحرف[٥]. وهي عند فؤاد طرزي ستة أيضاً: الاسم (ذات – ومعنى)، والضمير (وقسم الضمائر إلى: ضمائر شخصية، وضمائر نسبية، وضمائر استفهامية، وضمائر إشارية، وضمائر موصولية، وضمائر توزيعية، وضمائر مبهمة)، والصفة (المشتقات)، والفعل، والظرف (ويشمل الحال وبعض ألفاظ المفعول المطلق)، والأداة[٦].

وقد تأثر الدكتور محمد حماسة بتقسيم شيخه د. تمام غير أنه أدرج الظروف مع القسم الخاص بالأداة؛ وعليه فأقسام الكلام التي يرتضيها ستة لا سبعة، وهي: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير والخالفة، والأداة. وعلّل

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١١٩.

(٢) السابق، ص١٢٠.

(٣) ينظر: قضية النحو والنحاة، ص ٩–١١.

(٤) ينظر: في النحو العربي – نقد وتوجيه، ص٤٦.

(٥) ينظر: آراء وأحاديث في اللغة، ص١٠١–١٠٧.

(٦) ينظر: فؤاد طرزي: في سبيل تيسير العربية وتحديثها، ص٢٠–٢٥.

ذلك بأن د. تمام لم يجعل لقسم الظروف إلا بعض كلمات، وأنه ذكر أن الظروف تتصل بالضمائر والأدوات بأقرب الوشائج، وأن الظروف تستخدم أيضاً للربط بين أجزاء الجملة(١). ومع هذا فقد أخذ على شيخه اعتماده على الرسم الإملائي في التفريق بين أقسام الكلام، ودعا إلى الاهتمام بالمنطوق، وذلك في قوله: «إننا في وضع القواعد ينبغي أن نقف عند حدّ المنطوق المسموع لا غير، ونترك الرسم الإملائي جانباً؛ لأن الصيغة المنطوقة تغني عنه، وحتى لو اشتركت بعض الكلمات في صيغة واحدة مع اختلاف نوعها مثل (علا) الفعل و(على) الحرف؛ فإن سياق الكلام والتضامّ وغيرهما تساعد على التفريق بينهما»(٢).

وممن ارتضى تقسيم د. تمام السباعي تلميذه فاضل الساقي الذي رأى أن هذا التقسيم مطابق لما استخلصه من آراء الأقدمين(٣). وكذلك د. صلاح

---

(١) ينظر: العلامة الإعرابية، ص٧٦-٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص٧٥. وينظر: د. عبد الله الدايل: الوصف المشتق، ص٢٦.

وأخذ د. الدايل أيضاً على د. تمام نفس المأخذ الذي أخذه د. حماسة في قوله: «ويلاحظ الباحث أن تمام حسان في تقسيمه الأول والثاني للكلمة اعتمد على الرسم الإملائي المكتوب بوصفه مبني يعين على التفريق بين أقسام الكلمة؛ وفي الحقيقة أن الرسم الإملائي المكتوب لا يساعد على التفريق بين أقسام الكلام؛ لأن الكتابة ما هي إلا رموز يتحكّم في وضعها المتكلمون باللغة، والرسم الإملائي اصطلاح يظلّ قاصراً عن التمثيل الدقيق ثم إن هذه الرموز الكتابية تتطور من جيل لآخر، وكما قال فندريس عن اللغة إنها: تحتوي على معانٍ نحوية أوليّة لا يمكن للكتابة أن تعبّر عنها بصورة طبيعية مثل التمييز بين الفرد والجنس، وبين الاسم والفعل والدلالة على زمن الفعل وصفته وعلى النفي». المصدر السابق، ص٢٦.

والنص الذي نقله عن فندريس في كتابه (اللغة)، ص٣٩٢.

(٣) ينظر: أقسام الكلام العربي، ص١٣٩-٢١٤.

بكر غير أنه أجملها في ستة أقسام، هي: الاسم، والفعل، والوصف، والظرف، والضمير، والأداة. وبيّن أنه اعتمد في تقسيمه على مجموعة من العوامل التي يرجع بعضها إلى الشكل ويرجع بعضها الآخر إلى المضمون. وعلّل تقسيمه هذا بأن لكل قسم خصائص معيّنة ينفرد بها عن غيره(١).

وللدكتور الدايل بحث عنوانه (الوصف المشتق في القرآن الكريم) انتهى فيه إلى أنّ التقسيم الثلاثي للكلمة الذي نبّه علية نحاتنا القدامى ودلّلوا على صحته أدق من التقسيمات التي جاء بها بعض المحدثين، ذلك أن تقسيم الكلمة عند المحدثين ليس نابعاً من اللغة العربية نفسها بل هو تقسيم بالقياس إلى لغات أخرى كاليونانية واللاتينية، يضاف إلى ذلك أنه قد تباينت نظراتهم في التقسيم لبعض فروع الاسم التي يجعلها بعضهم أقساماً مستقلة عن الاسم و يدخلها بعضهم في حيّزه، وأشار إلى أنه لم يفت علماءنا القدامى الفروق الدقيقة بين فروع الاسم المختلفة كالصفة والضمير والإشارة والموصول ونحوه، ولكن ذلك لم يكن مسوّغاً عندهم لأن تفرد هذه الأنواع في أقسام مستقلة لشمول تعريف الاسم وعلاماته إياها. وانتهى كذلك إلى أن الوصف المشتق اسم وليس بفعل وليس قسماً قائماً بذاته من أقسام الكلم، خلافاً لما يزعمه بعض الدارسين المحدثين؛ لأن خصائص الوصف الاسمية أوسع من خصائصه الفعلية كما أن دلائل اسميتها أقوي من أن يجعل في قسم مستقل، فهو يقبل علامات الاسم والإضافة والتثنية والجمع والتصغير ويقع في مواقع الأسماء ويؤدي الوظائف النحوية المختلفة كالفاعلية والمفعولية

---

(١) ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ١/٣٦، ٤٢؛ ٢/٨١–٩١.

والحالية... وهلم جرا(١).

ويبدو أنّ د. تمام ومن تابعه ممن قسّموا الكلمة تقسيماً مخالفاً لما هو عند نحاتنا القدامى قد تأثروا كثيراً بعلماء اللسانيات الغربية؛ ويدلك على ما أقول أنّ الضمائر في تقسيمه تتضمّن ثلاثة أنواع هي عين الأنواع التي ذكرها اللغوي الفرنسي الشهير الدكتور هنري فليش؛ فعنده الضمائر الإشارية (pronoms-adjectifs de`monstratifs) والضمائر الموصولة (p.-relatifs) والضمائر الشخصية (p.-personnels)(٢) ويبدو كذلك أن علماءنا المحدثين متأثرون في انتقاداتهم لعلماء العربية في تقسيمهم للكلمة بعلماء اللسانيات الغربية كذلك؛ فهاهو أ. جون ب. كارّول (John B. Carroll) الذي يقول في مؤلَّفه: (The study of language. pp. 37-40) إن المنهج التقليدي المتّبع في دراسة المورفولوجيا والنظم هو التحقق من أقسام الكلام المختلفة الاسم والفعل والصفة... إلخ، وملاحظة التغييرات التي تطرأ عليها من الناحية الشكلية في الظروف النحوية المختلفة وكان الاعتقاد ان لكل قسم من أقسام الكلام وظيفة محددة؛ فالأسماء مثلاً تدلّ على الأشياء وأحياناً على الأشخاص، والأفعال تدلّ على الأحداث، والصفات تدلّ على الكيفيات؛ هذه الطريقة ثبتت صلاحيتها عندما طبّقت على لغات من العائلة الهندو - أوربية، ولكنها تحتاج إلى تعديلات جوهرية عندما تطبّق على لغات معينة تختلف بنيتها اختلافاً ظاهراً عن النموذج العام لبنية اللغات الهندو- أوربية...»(٣).

---

(١) ينظر: الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص٢٧٦.

(٢) ينظر: د. هنري فليش؛ العربية الفصحى، ص١٦١، ١٦٥، ١٧٢.

(٣) نقلاً عن: د. السعران؛ علم اللغة، ص١٨٦-١٨٧.

ثمّ أشار إلى إن الخطأ الأساسي في الطرق التقليدية في المورفولوجيا أنّ المبادئ التي قامت عليها قد أدّت إلى معرفة نتائج التحليل مقدّماً[1].

والمعروف في اللسانيات الوصفية الحديثة أنها تتعامل مع الواقع اللغوي الموجود بالفعل فتصف الظاهرة اللغوية وتفسّر ما بها تفسيراً علمياً موضوعياً بعيداً عن الافتراضات أو معرفة النتائج مقدّماً.

تقويم : أشرت في مطلع هذا المبحث إلى أن الوصفيين يرفضون التقسيم الثلاثي الذي درج عليه علماؤنا القدامى ويستعيضون عنه بتقسيماتهم التي ذكرنا طرفاً منها[2] دون أن نتمكّن من تفصيل القول فيها بالقدر الذي يتلاءم وهذه القضية؛ وذلك طلباً للاختصار؛ فليس الموضع موضع تفصيل القول فيها. والمتأمّل للتقسيمات التي أتى بها هؤلاء الوصفيون على اختلافها

---

(١) ينظر د. السعران؛ علم اللغة، ص١٨٦ – ١٨٧.

(٢) أشار أحد الباحثين المعاصرين – وهو د. مصطفى جمال الدين – إلى أنّ تقسيم اللغويين المحدثين للكلمة إلى أنواع متعددة أكثر مما فعل القدماء قام على الأسس التي وضعها الأصوليون للتمييز بين المعاني النحوية للكلمات المفردة؛ وهي أن الكلمة إما أن تكون ذات معنى مستقل بالإدراك أو تكون ذات معنى غير مستقل لا يدرك إلا عند التركيب، فالمعنى غير المستقل لا يخلو إما أن يؤدي وظيفة العنصر الرابط بين عناصر الجملة أو وظيفة العنصر المرتبط، والأول هو الحرف والثاني هو (الكناية) وتشمل الضمائر والإشارة والموصول وأمثالها من المبهمات الصالحة للوقوع طرفاً من أطراف الإسناد بخلاف الحرف. والمعنى المستقل لا يخلو من أن يكون معنى بسيطاً أو مركباً والكلمة ذات المعنى البسيط هي الاسم بنوعيه الجامد والمشتق والمصادر وأسماء الزمان والمكان والآلة، والمعنى المركب فهو لا يخلو من الحالتين أيضاً إمّا أن يكون تركيبه تقليدياً كالصفات المشتقة؛ أو يكون التركيب إسنادياً وهو الفعل بصيغة المعروفة. ينظر البحث النحوي عند الأصوليين، ص٣٠٤.

وتشعُّبها يرى أنّها لا تخرج في مضمونها وجوهرها العام عن الأقسام الثلاثة التي أشار إليها القدماء في كتبهم وما زالت تردّد حتى اليوم على مسامع طلابنا في قاعات الدرس النحوي والصرفي. وتكمن محاولتهم هذه في التفصيل؛ حيث إنهم نظروا إلى بعض الأقسام فوجدوها تتضمن ما لا يمكن أن يصدق عليه تعريفهم لها فأخرجوه وأفردوا له قسماً مستقلاً ثمّ أعادوا النظر في التقسيم المرّة تلو المرة للوقوف على ما يمكن إخراجه من قسمه العام إلى قسم خاصّ؛ وخير شاهد على ما أقول ما فعله الدكتور تمّام الذي قسم الكلام في بادئ الأمر تقسيماً رباعيّاً في كتابه (مناهج البحث) فصل فيه الضمير عن قسم الأسماء وأفرد له قسماً رابعاً؛ لأنه رأى أنّ الضمير لا يتطابق مع الاسم تطابقاً تامّاً، ثمّ ظهر له بعد إمعان النظر في التقسيم التراثي وكذلك في تقسيمه الجديد أن يقسّم الكلام إلى سبعة أقسام -كما فعل في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وخلاصته الجديدة الموسومة بـ (الخلاصة النحوية) - فصّل في تقسيمه السباعي المشتقات عن قسم الاسم كما فعل قبل ذلك مع الضمير، ومثل ذلك ما فعله مع الظرف، ثمّ زاد قسماً جديداً هو الخالفة الذي سبق أن أشار إليه أبو جعفر ابن صابر النحوي الأندلسي الشهير الذي زاد على تقسيم النحاة الثلاثي قسماً رابعاً هو اسم الفعل وسمّاه الخالفة، وإن كان مفهوم الخالفة مختلفاً بين الرجلين. ففي التقسيم الوصفي الشكلي للكلمة - كما وضح لنا مماسبق - تفصل بعض الأنواع المندرجة تحت الاسم؛ فالوصف قسم مستقل عن الاسم وليس جزءاً منه، وكذلك الظرف والضمير، أما الحرف فقد استعيض عنه بالأداة؛ ذلك أن بعض الأدوات كان يدخل تحت تقسيم الاسم كبعض أدوات الاستفهام أو الشرط ويعتمد

هذا التقسيم على مجموعة من العوامل التي يرجع بعضها إلى الشكل والبعض الآخر إلى المضمون. والاسم يختلف عند الوصفيين عن الصفة من حيث إنها تدل على ذات وصفة معاً كما أنها تدلّ ضمناً على الحدث ويختلف عن الظرف من حيث إنّ الظرف مجرد دلالة على الزمان أو المكان، ويختلف عن الضمير من حيث إنّ الضمير بنية جامدة لا تتغيّر ولا تقبل كذلك العلامات الإعرابية أو آلة التعريف أو التنوين. ويختلف عن الأداة من حيث إنّ الأداة مشابهة للضمير من حيث الجمود وعدم قبول العلامات الإعرابية[١].

وبناء على ما سبق يمكننا أن نقرّر أن التقسيم الثلاثي للقدماء قد انطلقت منه جميع الدراسات الحديثة ودارت حوله وفصلت فيه بأخذها بعض ما يندرج تحت القسم الواحد من أنواع وإفرادها عن جنسها فينشأ قسم جديد.

ويبدو أن بعض القدماء كان قد خشي من ظهور مثل هذه الاتجاهات الحديثة فقال: «والمدّعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمِّن أو شاكّ؛ فإن كان متيقّناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلاً»[٢]. ويشير إلى أنّ هذا التقسيم يهتدى إليه ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل[٣]. ويؤكد السيوطي ثلاثية هذا التقسيم ويستدلّ بالأثر والاستقراء التام والدليل العقلي[٤].

---

(١) ينظر: د. صلاح بكرة النحو الوصفي في القرآن الكريم، ص٣٦، ٣٧.

(٢) الزجّاجي. الإيضاح في علل النحو، ص٤٢.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ٤-٥.

الفصل الرابع
الوصفيون وقضايا الصرف العربي

*** الوصفيون والميزان الصرفي :**

أخذ علماء اللسانيات الوصفية الحديثة على الصرفيين العرب جعلهم (قَوَل) و(بَيَع) أصلاً لـ (قال) و(باع) وكذا في جميع باب الأجوف، ورفضوا أن يبنى شيء على شيء على ما هو مجرد وهم أو افتراض، ويتساءلون : من أين جاءوا بهذا الأصل المزعوم؟ ويجيبون بأن الميزان الصرفي هو السبب في هذا؛ إذ إنهم عندما عرضوا الأجوف على (فَعَل) لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة؛ إذ إن (قال) لا يمكن أن تكون (فَعَل) لذلك كان لا بد من الزعم أو الافتراض؛ وذكروا أن هذا الأصل المزعوم قد أوقع الصرفيين العرب في تعقيدات كثيرة؛ حيث واجهوا من الكلمات ما تحققت فيه شروطهم دون أن تقلب فيه الواو أو الياء ألفاً، ونتج عن ذلك أنهم راحوا يحصون الألفاظ ويضعون لها شروطاً وقيوداً مما عقد مسألة الإعلال وجعلها من أعقد مسائل الصرف العربي[1].

ومما يلاحظ أنَّ اللسانيين المحدثين في نقدهم هذا عالة على فيلسوف العربية أبي الفتح عثمان الذي أكّد لنا توهُّم النحاة لذلك الأصل حين قال في خصائصه[2] : « وهذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا الأصل في قام : قَوَم، وفي باع : بَيَع، وفي طال : طَوُلَ وفي خاف، ونام، وهاب : خوِف، ونوِم، وهيِب، وفي شد : شدَد، وفي استقام استقْوَم، وفي يستعين يستَعْوِن، وفي يستعد يستعدِد. فهذا يوهم أنَّ هذه

---

(١) ينظر : د. الخمو، محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٧١.

(٢) المصدر السابق، ص٢٥٦ – ٢٥٧.

الألفاظ وما كان نحوها – مما يُدّعى أنّ له أصلٍ يخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يقال؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قَوَمَ زيد، وكذلك: نوِم جعفر، وطَوُلَ محمد، وشدَد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوّه. وليس الأمر كذلك؛ بل بضدّه، وذلك أنه لم يكن قطُّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان ثم انصرف فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر».

ويقترح هؤلاء وغيرهم من علماء اللسانيات الحديثة أن تقاس الكلمة على أساس ما هي عليه فعلاً بعد التحريك أو الحذف أو الزيادة أو التغيير أو ما إلى ذلك؛ فإن قلت (ذهب) فوزنها (فَعَل) وإن قلت (صام) فوزنها (فال)، وإن قلت (داع) فوزنها (فاع) وإن قلت (مَرّ) فوزنها (فَعْل) لأن تلفظها (مَرْر) وإن قلت (عِدَة) فوزنها (عِلَة)، وإن زدت حرفاً في الكلمة زدت مثله في الوزن وفي المكان نفسه نحو كبُّر (فعُّل)، واكتحل (افتعل)؛ فهم يرون أن توزن الكلمة على ما هي عليه لا على ما كان أصلها وفقاً للمقاييس الصرفية التقليدية، ليسهل ضبط قياسها الصوتي ضبطاً دقيقاً، فإن قلت مثلاً (رمى) فوزنها (فَعى) لا (فَعَل) بسبب قلب الياء ذات الطبيعة الانزلاقية فتحة طويلة - هي الألف المقصورة - ومثلها (نام) على (فال)؛ لأنك حوّلت عين الفعل فتحة طويلة فحذفتها وعلى هذا فقس[1]؛ ولذلك فقد أخذ د. تمام على الصرفيين أنهم لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال في الإعلال

---

(١) وقد نوحظ أنّ د. عبد الصبور شاهين يرى وجوب وزن الماضي الأجوف مثل (قال . باع) وما جرى مجراهما على (فال) لا (فَعَل) بسقوط العين فيه، ووجوب وزن=

والإبدال؛ حيث إنهم زعموا في (قال) أنه على وزن (فَعَلَ) وليس على وزن (فال)؛ يقول الرجل: «أما مع الإعلال والإبدال فإن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال؛ بحيث إنهم زعموا في (قال) وهو ينتمي إلى صيغة (فعل) أنه على وزن (فَعَل) وليس على وزن (فال). وما إصرار علماء الصرف على وحدة الصيغة والميزان بمجدٍ فتيلاً بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي، بل من الأجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان

= الماضي الناقص: (رمى)، (غزا)، (وسعى) على (فعا) لا (فَعَل) بسقوط اللام ومشى على ذلك أبواب الإعلال كلّها في كتابه المنهج الصوتي ولكنه في الوقت ذاته يعترف أن أصل (قال): (قول) لكن الواو حذفت لداع صوتي؛ وهو التخلص من الانزلاق الطارئ. ويلاحظ أنه هنا وقع وسطاً بين الوصفيين في اللسانيات الحديثة والتقليديين من النحاة؛ فالقول بضرورة الوزن كما هو منهج وصفي لكنهم لا يعترفون بتقدير أصل مفترض كما هو المذهب التقليدي؛ فعندهم قال: فَعَل - دون النظر إلى غير ذلك - وغير التقليدي أصله (قَوَل) وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لكنه يرى أن وزن (فعل) كما قال المحدثون. ود. عبد الصبور في مذهبه هذا متأثر بمذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي أجاز الوزن على البدل فأجاز أن يقال في وزن قال (فال)، وفي رمى (فعا).

ولكن ينبغي أن يلاحظ القارئ الكريم الفرق بين رأيه ورأي العلم الحديث؛ فعبد القاهر يرى أن الألف في (قال) بدل من الواو في الأصل (قول)، ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل والبدل مع أن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد على ما رأى القدماء. ولكن د. عبد الصبور - مع أنه يرى ما يراه عبد القاهر من افتراض أصل - إلا أنه يوجب الوزن الجديد ولا يرى جوازاً لغيره. أما العلم الحديث فلا يرى صحة هذا التقدير؛ فلا إبدال في الكلمة في رأيه، ولكنه سقوط لعينها أصلاً، وعليه فيجب أن توزن الكلمة على ما تبقى من عناصرها.

المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال وان ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال، ولو اتّحد هذا وذاك لغاب عن تحليلنا أحد هذين الأمرين المهمين. ومن هنا أقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضاً»[١]. وضرب لذلك أمثلة منها (استخار، واقام). واقترح أن تكون على وزن (استفال، وأفال).

والألف في التحليل الحديث في نحو يسعى، يرضى، يخشى، ينعى... وهلمّ جرًا لا تمثّل لام الكلمة بل هي أحد عنصري المزدوج الذي ينتج عن وجود انزلاق الواو أو الياء، أعني لام الكلمة؛ فوزن يسعى ويرضى: (يفعى)، ووزن يسعَوْنَ (يفعَونَ)، ووزن اسعَي (افعَي)[٢].

فالألف عند أصحاب هذا الاتجاه ليست صامتاً في أي حال، بل حركة طويلة تعادل فتحتين، وأما الواو والياء فقد تكونا حركتين طويلتين تعادل كل منهما ضعف صوتها القصير بحيث تكون الواو ضمتين والياء كسرتين وهما ما اصطلح على تسميتهما واو المدّ وياؤه. وقد تكونا صامتين يتشكلان بفعل انزلاق بين حركتين، فتكون طبيعتهما انزلاقية، وهما حرف العلّة، فقد تتابع الفتحة والكسرة أو الكسرة والفتحة فتتشكل الياء هكذا: (ـَ + ـِ = ي)؛ أي: (a + I = y) مثل ياء (بيت). و(ـِ + ـَ = ي) في نحو ياء (ياسر)؛ أي (I + a = y) كذلك قد تتابع الفتحة والضمة، أو الضمة والفتحة، فتتشكل الواو: (ـَ + ـُ = و)؛ أي [a + u = w] في مثل واو (يَوْن). وكذلك: (ـُ + ـَ = و)؛ أي [u + a = w] في نحو

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٤٥.

(٢) ينظر: د. عبد الصبور؛ المنهج الصوتي، ص٩٢.

واو (واقف). والخلاصة عندهم أن الواو والياء يكونان حرفي علة إذا كانتا انزلاقيتين، وإلا فهما حركتان طويلتان، ولكنهما – إجمالاً – من طبيعة تنتج عن انزلاق الحركات (علة) أو (مد)[1].

واعترض على هذا الاتجاه وقيل إن هذا يتعارض مع وزن الكلمات التي على وزن (افتعل) مما وقعت التاء بعد حرف مطبق (مفخم) مثل: اصطبر، واضطرب، واطّلب، واظطلم، والتي قلبت فيها تاء الافتعال طاء لمجاورتها صوتاً مطبقاً بصورة مباشرة – أي بدون فاصل من حركة – والتي تسمى فيه الظاهرة بالمماثلة التقدمية (progressive) لأنّ الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق. فهذه الكلمات توزن على أصلها بالتاء، لا في صورتها التي جاءت بها في النطق والكتابة[2]. وعلة ذلك عندهم أن تحوّلها طاء ليس مطلقاً، بل هو عارض والطاء ليست من حروف الزيادة ومثلها الكلمات التي تحدث فيها نوعان من المماثلة أعني المماثلة التقدمية (progressive) والمماثلة الرجعية (Regressive)؛ أعني: اذّكر، وازدان، وازدرد، وادعي وغيرها[3].

*** قضية الاشتقاق ونظرة علماء اللسانيات الوصفية لها:**

علت الأصوات التي تعترض على طريقة الصرفيين العرب القدماء فيما يتعلّق بالأصل الاشتقاقي ووصفت طريقتهم بأنها غير مقبولة، ورفضت الرأي البصري القائل بأن المصدر هو الأصل ورفضت الرأي الكوفي القائل بأن الفعل

---

(١) ينظر: د. ديزيره سقّال؛ الصرف وعلم الأصوات، ص٢٢.

(٢) وقد اختار الرضي وزنها على الصورة التي هي عليها، فأشار إلى أنّ اتّصل، واتّسر وزنهما (اتّعل)، وأنّ اصطبر واضطرب واظطلم (افطعل)، وأنّ ازدجر وادّكر على وزن (افدعل).

(٣) ينظر: د. عبد الصبور؛ المنهج الصوتي، ص٦٨.

هو الأصل ورفضت كذلك الآراء الأخرى التي تفرّعت عنهما. وصرّحت هذه الأصوات الحديثة بأن أصل الاشتقاق إنما هو المادة الثلاثية الأصلية التي لا تدلّ على معنى في نفسها والتي تشترك كل مجموعة من المشتقات فيها وتحتوي على الأصول الثلاثة مع زيادة الحركات وبعض الأحرف(١). وهؤلاء نراهم يتبنّون منهج علماء اللسانيات الحديثة، ذلك المنهج الذي لا يقبل أن تكون صيغة ما أصلاً لصيغة أخرى، بل هو لا يبحث في ذلك، ويرى أنّ الاشتقاق يقوم أساساً على وجود علاقة بين مجموعة من الكلمات؛ هذه العلاقة هي اشتراكها في شيء معيّن هو ما يعرف بالاصول أو المادّة المعجمية(٢). وهم

(١) الكلمة تتألف في العربية من عنصرين؛ أحدهما ثابت، وهو مادة الكلمة وثانيهما متحرك وهو مُصَوِّتاتها، أما مادة الكلمة فالجذر الثابت فيها الذي تُنَوِّع الصوائت معانيه وصيغه، فمن الجذر (ق ت ل) يمكن أن نشتق ما يلي من الصيغ: قتل (فعل) – القَتْل (مصدر) قاتِل (اسم فاعل) – مقتول (اسم مفعول) – قتلة (جمع تكسير) وغيرها، ولذلك فإن الصوائت الجذور التي تشكل الكلمة في أساس اشتقاقها لا المصدر كما ادعى البصريون ولا الفعل كما ادعى الكوفيون. وبناء على هذا المفهوم لمادة الكلمة تتضح عندهم طبيعة تشكيل الكلمة العربية، فهي لا تقوم فقط على السوابق(Prefixes)، واللواحق (Suffixes)، بل عليهما معاً بالإضافة إلى ما يسمى الحشو، أي الأحرف الزائدة على الأصول، فمثلاً استخرج زادت الهمزة والسين والتاء في أولها وهي سوابق، ومُكْتَتب الميم سابقة والتاء حشو. وكلمة سكران، دخلت على مادتها (س ك ر) الألف والنون في آخرها فهي من اللواحق وهكذا. وكذلك قد تنقص الكلمة بالحذف لغرض صوتي، ويمثل هذا النقصان في أصواتها نوعاً آخر من أنواع تشكل الكلمة، نحو: وَسَم = سِمْ (في الأمر) بحذف الواو من أول الفعل.

(٢) ينظر: د. أيوب؛ دراسات نقدية في النحو العربي ص٧٧، ود. تمّام؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨١، ود. السعران؛ علم اللغة، ص٢٣٧، ود. كمال بدري؛ الزمن في العربية، ص٥٥.

يعنون سلسلة الحروف الصامتة التي ينطبق عليها الوزن. وهذه السلسلة وحدة مجرّدة لا تملك صورة صوتيّة خطّية ولا وظيفة نحوية؛ فلا تستطيع أن تنتمي إلى أجزاء الكلم؛ فلا هي فعل ولا اسم ولا حرف.

وقد أحسن رائد الدراسات اللغوية العربية الحديثة د. أنيس إحساناً حين صور لنا حقيقة تلك المادة الصامتة التي هي أصل الاشتقاق والمشتقات جميعاً وشبهها بأنّها كالمادّة الخام التي تتخذ أصلاً في البناء أو التصنيع؛ يقول الرجل: «وليس مثل الأصوات في هذا النوع من الاشتقاق إلا مثل مواد البناء التي منها قد تؤسّس العمارة والقصر والسجن، أو كتلك المعادن التي تصنع منها الطائرات والسيارات والقنابل والساعات... إلخ»(١).

ويؤكّد كون هذه المادة أصلاً للاشتقاق والمشتقات جميعاً علم بارز في حقل الدراسات اللغوية الحديثة فيقول: «والقول بأنّ صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث... فلا الفعل -كما يقول الكوفيون- ولا المصدر-كما يقول البصريون- أصل للمشتقّات؛ لأنك قد رأيت أنّ الأوّلية على أصالة كلّ منهما ضعيفة لا تقاوم النظرة الفاحصة. فما وجه القول إذن في الاشتقاق؟

وجه القول -كما أراه- في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرّد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معيّن خير من أن تقوم على افتراض أصل وفرع... والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة؛ فأنت إذا نظرت إلى (ضرب) و(ضارب) و(مضروب) و(مَضرِب)

(١) من أسرار اللغة: ص٦٣.

و(مُضارَب) و(ضرْب) وما تفرّع من ذلك رأيت أنها جميعاً تشترك في (ض ر ب) وتتفرع منها؛ فطن إلى ذلك المعجميون ولم يفطن إليه الصرفيون... فما دام لكل كلمة من كلمات العربية مادة تصاغ منها فلها اشتقاق منسوب إلى هذه المادّة، ولا يبقى في الصرف ما يسمّيه الصرفيون الاسم الجامد؛ فيجب أن يبنوا التقسيم إلى جامد ومشتق إذن على أساس جديد »(١).

ويقول في موضع آخر: « والذي أراه أجدى لدراسة هذه المشكلة ـ مشكلة الاشتقاق – ان يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين، بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حجة لوجه علم المعجم مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتّجاه المعجم بحيث يكون الاشتقاق حدوداً مشتركة بين المنهجين، وإذا صحّ لنا أن توجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادّة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق، وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصول الاشتقاق؛ فالمصدر مشتقٌ منها والفعل الماضي مشتقٌ منها كذلك، وبهذا لا نستطيع أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجميّ على نحو ما صنع ابن جني، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفياً... وحين نرى الأصول الثلاثة – وهي فاء الكلمة وعينها ولامها – أصلاً لاشتقاق الكلمة وذوات رحمها نحبّ أن ننبّه إلى أنّ هذا الاعتبار يقتضي أن تكون كلمات اللغة جميعاً ـ فيما عدا الضمائر والظروف وبعض الخوالف – مشتقة... ويصبح الاشتقاق بهذا الفهم

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨١-١٨٢.

دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو. ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة - حسب هذا الفهم - إلى متصرّفة وجامدة؛ فأما الأولى فهي التي تتضح العلاقات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة، كالأفعال والصفات. الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب. ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقاً متصرّفاً؛ لأن صيغته تعتبر إحدى الصيغ التي تتقلّب عليها أصول المادة، وكذلك يعتبر الفعل الماضي مشتقاً متصرّفاً»(١).

وعندهم أنّ حروف المدّ لا تصلح لأن تكون عناصر من أصل الكلمات، ويعللون ذلك بأن المدّ هو عنصر النغم وهو قادر أن ينتمي إلى الوزن ولكنه لا ينتمي إلى الجذر، والواو والياء المستعملتان في الجذر هما الفونيمان (و) و(ي) وكلّ منهما حرف نصف صائتي كما في: وثب وتوم ويسر وسيل، وهما في الجذر حرفان وليسا من قبيل المدّ، ولقد خصّوا بالكلام الألف، لأنّ واو المد وياء المدّ يقابلهما في الإملاء حرفان حقيقيان بينما لا يقابل الألف أيّ حرف صوتي، فالألف تستعمل في الخطّ للدلالة على تمديد الفتحة التي قبلها فقط، كما أنها تستعمل كرمز إملائي يحمل الهمزة ولكنها لا تمثل بأيّ حال من الأحوال صوتاً مستقلاً(٢). والمصدر والفعل عندهم صيغتان لهما

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٦٨-١٦٩.

وللدكتور تمام بحث بعنوان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيًا - أشغال ندوة اللسانيات - اللغة العربية - مركز الدراسات بتونس - ديسمبر ١٩٧٨م - نشر عام ١٩٨١م - من ص١٤٥: ١٨٤.

(٢) ينظر: مصطفى حركات، ص٧٤، ٧٥. وينظر كذلك د. قدور، ص٨٧.

معناهما ودلالتهما المختلفة من معنوية أو وظيفية، وهما مشتقان أيضاً من تلك المادة الثلاثية ذي الطبيعة الصامتة.

وليس المحدثون في هذا بدعاً؛ فقد رأينا أصحاب المعاجم هم الذين وضعوا النواة الحقيقية للاشتقاق متأثرين بشيخ العربية الخليل. وقد أفاد فيلسوف العربية من آراء الخليل، ونبّه إلى فكرة الاشتقاق بمعناها العلمي الحديث في الباب الذي يسميه (الاشتقاق الصغير) قال: «كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، كتركيب (س ل م)؛ فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه، نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته»(١).

والوصفيون - ومنهم د. تمّام - يرون أنّه إذا كانت الحروف الصحيحة التي يطلقون عليها الصوامت تنفرد بأنّها أصول في الكلمات العربية ومن ثَمّ فهي أساس للتفريق بين مادة وأخرى من موادّ المعجم؛ فإنّ حروف العلّة التي هي المصوّتات تعتبر مناطاً لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادّة الواحدة؛ فالفرق عندهم بين: قَتْل وقَتَل وقُتِل وقتيل وقتول... وهلمَّ جرًا من مشتقّات (ق ت ل) فرق يأتي عن تنوُّع حروف العلّة لا الحروف الصحيحة (الصوامت). ومن ثمّ تتحمّل المصوّتات بالتعاون مع أصوات الزيادة وموقعية الكمّية (التشديد والمدّ) أخطر الوظائف في تركيب الصيغ الاشتقاقية(٢).

---

(١) الخصائص، ص٦٢٥.

(٢) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص٧٢.

والطريقة المناسبة لدراسة الاشتقاق من وجهة النظر الحديثة هي اتخاذ الأصول الثلاثة المجرَّدة من المعنى والمتمثلة في فاء الكلمة وعينها ولامها أصلاً. وبهذا يمكن إرجاع هذه الكلمات إلى تلك الأصول الثلاثة التي تمثّل صلة القرابة بين تلك المشتقات في اللفظ والمعنى. وقد تتباين هذه المشتقات فيما بينها تبعاً لاختلاف الحركات والحروف الزوائد، وهذا التباين نسبيٌ ولا يعدّ تغييراً جذرياً فيها؛ لأن المعنى الأصلي مشترك بينها جميعاً. وصرّحوا بأنّ هذه الطريقة في تحديد أصل المشتقات ودراسة الاشتقاق أنسب للتحليل اللغوي وأفضل من صنيع الصرفيين، وبواسطة هذه الطريقة لا يمكن توقف الاشتقاق أو حصر دائرته؛ بل تصلح كل مادة ثلاثية لاشتقاق أعداد لا حصر لها من المشتقات على اختلاف أنواعها(١).

والطريقة العملية في الاشتقاق من هذه الصوامت – من وجهة النظر اللسانية الحديثة – تتمثّل في أمرين، أولهما: إضافة المصوِّتات إليها، وبذلك يشتقّ الفعل الماضي الثلاثي بنوعيه المبني للفاعل والمبني للمفعول مثل (ضَرَبَ) و(ضُرِبَ). والثاني: إضافة بعض الصوامت الزائدة والمصوِّتات إلى تلك الأصول فينتج عنها المشتقات بأنواعها: كاتب، مكتوب، كتابة،

(١) وهذا هو رأي الدكتور أنيس الذي يشبّه هذه الصوامت التي هي مادة الاشتقاق بالمادة الخام التي تدخل في البناء أو التصنيع فتتشكل بحسب الحاجة إلى ما يحتاج إليه البشر. (ينظر: من أسرار ٦٣). وتابعه في هذا الرأي عدد من حذّاق النحاة والصرفيين وعلى رأسهم د. تمام في مناهج البحث: ١٧٧ – ١٨١، واللغة العربية معناها، ص١٦٧ – ١٦٩، ود. هنري فليش في (العربية الفصحى) ص٥٣، ود. عبد الصبور شاهين في: المنهج الصوتي، ص٤٣–٤٥.

مكتب، مكتبة، مكاتبة، مكاتب وهلمّ جرّا(١).

وما رآه علماء اللغة المحدثون – ومن قبلهم ابن جني وأصحاب المعاجم – من أن أصل الاشتقاق والمشتقات جميعاً الأصول الثلاثة الصامتة رأيٌ له وجاهته وشموله فهي صالحة لأن يشتقّ منها جميع أنواع المشتقات بلا استثناء؛ فقد تجاوز هذا الرأي القصور في المذهب البصري القائل بأن المصدر الأصل؛ لأننا نجد في العربية أفعالاً مستعملة ولا مصادر لها فلذلك يعجز المصدر عن القيام بهذا الدور لعدم شموله كافّة الأفعال في العربية .وتراه أيضاً يتفادى القصور في المذهب الكوفي القائل بأن الفعل الماضي أصل لجميع المشتقات؛ لأنّه قد وردت أفعال في العربية ولا ماضيَ مستعمل لها، نحو: (يَدَعْ) و (يَذَر). وكذلك وردت مصادر لم يذكر العرب لها أفعالاً ماضية أو مضارعة أو أمر، كالأين – وهو الإعياء – والويح والويل وأهلاً وسهلاً ومرحباً... وهلمّ جرّا(٢).

(١) ومن علماء الساميات نرى د. إسرائيل ولفنسون يرجّح كون الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى ضمير الغائب أصل الاشتقاق؛ ويعلل رأيه بأن الفعل هو كل شيء في اللغات السامية، والعربية إحدى هذه اللغات السامية وقد بنى نظرته هذه على دراسته للعربية في ضوء مقارنتها باللغات السامية الأخرى. (ينظر تاريخ اللغات السامية، ص١٤– ١٥).

(٢) ينظر: د. ناصر حسين؛ الصيغ الثلاثية، ص٤٣.

وقد أشار د. ناصر إلى أنّه قد عدّ فريق من الباحثين المحدثين في العربية أقلّ أصول كلماتها حرفين أصليين فقط وليس ثلاثة ويمكن إرجاع الكلمات الثلاثية إلى أصل ثنائي، بكوْن هذا الأصل مقطعاً هجائياً يدلّ – بعد إضافة الحركات إليه – على معنى معيّن، فإذا أضيف حرف ثالث إلى هذا الأصل الثنائي لم يتغيّر المعنى الأصلي في=

وقد أشار أحد الباحثين المعاصرين إلى أنّ علم اللغة الحديث متأثّر في نظرته لقضية الاشتقاق بما ذهب إليه الأصوليون ، وأشار إلى أنّ الأصولي محمد شريف الحائري (ت: ١٢٥٤هـ) أستاذ الشيخ الأنصاري أول من اعتبر كلاً من المصدر والفعل مشتقًّا من سائر المشتقات وأنّ المادّة اللغوية أصل هذه المشتقات جميعاً، وأشار إلى أنّ هذا الرأي هو الذي شاع أخيراً بين عدد من

= الكلمات الثلاثية الجديدة نظراً لبقاء الحرفين الأصليين، بل يضاف معنى جديد بقدر زيادة الحركات والأحرف . ومن هؤلاء الباحثين أحمد فارس الشدياق (سرّ الليال في القلب والإبدال / صدر ١٨٦٧م) وجرجي زيدان (الفلسفة اللغوية / صدر ١٨٨٦م) والأب أنستاس ماري الكرملي (نشوء اللغة ونموّها واكتمالها / ١٩٣٨م) والأب أ. س . مرمرجي الدومنكي (المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية / ١٩٤٧م) و(هل العربية منطقية؟ / ١٩٤٧م) و(معجميّات عربية سامية / ١٩٥٠م) والشيخ عبد الله العلايلي (مقدمة لدرس لغة العرب / ١٩٥٠م)؛ وغيرهم .

وهم بذلك يخالفون علماء العربية القدماء منهم والمحدثين الذين يردون جميع الكلمات إلى أصول ثلاثية لا غير، وإن سقط منها حرف ففي الاستعمال فقط وليس في أصل الوضع نحو (كُلْ) و (يد) . ينظر المصدر السابق، ص٦٢ .

وأشار د . حسن ظاظا في كتابه : (اللسان والإنسان)، ص١١٣–١١٤عن أوائل الصيغ ظهوراً فقال : « فمن الحقائق المعروفة في علم اللغات أنّ من أوائل صيغ الأفعال ظهوراً فعل الأمر، ومن أواخرها صيغة المصدر –على عكس ما يزعمه النحاة والصرفيّون – إذ ليست هناك صيغة فعلية أبسط وأقرب إلى حاجة الرجل البدائي من قوله : اذهب ، ارجع، احضر، خذ، كل، اشرب... ولهذا نرى السمات الصرفية الأولى للمادة الفعلية الأصلية أكثر وضوحاً في صيغ الأمر في أكثر اللغات، وهذا واضح جداً في اللغة الفارسية مثلاً، حيث يتفق فعل الأمر مع ما يسمّيه نحاة اللغة الفارسية بالمادة الفعلية الأصلية للاشتقاق في كلّ الحالات تقريباً . كذلك ما من شكّ في أنّ اسم الفاعل واسم المفعول كانا أقدم ظهوراً في اللغات من اسم الآلة مثلاً » .

الأصوليين المحدثين كالآخوند (محمد كاظم الخراساني ت: ١٣٢٩هـ) والنائني والعراقي وغيرهم، مستندين إلى أن أصل الاشتقاق يجب أن يكون مادة عارية عن أية صيغة وذلك لتكون قابلة لطروء كل الصيغ عليها، وهذه المادة هي الحروف الأصول (ض ر ب) مثلاً التي لا يمكن التلفظ بها ولا إدراك معناها إلا بواسطة سبكها بإحدى هذه الصيغ، وأشار إلى أنَّ رأيهم هذا ينطلق من منطلق أنه يجب ان يكون الأصل مطلقاً غير مقيد بأية صيغة ليكون إطلاقه الذاتي هو المصحح لأصالته وجعله مشتقاً منه، ونقل عن الشيخ محمد حسن الأصفهاني في نهاية الدراية (١ / ١٠١) قوله: «لا يعقل أن يكون المصدر مشتقاً من غيره أو أصلاً لغيره، إذ المادة المتصوَّرة لا تقبل صورة أخرى»(١). وأشار إلى أنَّ بعض الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة قد أخذت بهذا الرأي دون إشارة إلى مصدره، ثمَّ عقَّب قائلاً: «وإذا لم يصحَّ أن يكون المصدر ولا اسم المصدر ولا الفعل أصلاً للمشتقات فقد تعيَّن أن يكون أصلها ومبدؤها تلك المادة المطلقة العارية عن كل صيغة والقابلة لكل صيغة»(٢). وقال في موضع آخر(٣): «لقد توصَّل الدارسون المحدثون ومن سبقهم من الأصوليين إلى نتيجة تبدو لي أنها حاسمة في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصالة المصدر وأصالة الفعل؛ فذهب كلٌّ منهم إلى أنَّ أصل المشتقات المعروفة المادة اللغوية المشتركة بين هذه المشتقات؛ أي السواكن الثلاثة التي لا نستطيع أن ننسب لها معنى محدَّداً ولكنها تكتسب

---

(١) ينظر: د. مصطفى جمال الدين؛ البحث النحوي عند الأصوليين، ص٩٣ – ٩٤.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص٩٧.

(٣) ينظر المصدر السابق، ص١٠٣.

معناها المحدد عند اندماج الصيغة بها. وعلى هذا الأساس يكون كل من المصدر والفعل واسم الفاعل والمفعول مشتقاً من سائر المشتقات التي ترجع حتماً إلى هذا الأصل المشترك، فلا المصدر هو الأصل ولا الفعل. وهذه نتيجة جيدة بلا شك ولكن إذا كان منهج الدارسين المحدثين يعتمد على الدراسات اللغوية والفقهية المختلفة التي بذلت جهوداً ملحوظة في رصد طبائع اللغات ونشأتها وتطور أصولها وأرومتها فإنَّ الأصوليين كانوا ينظرون إلى المسألة من زاوية ما يملكون من منهج عقلي مجرَّد».

ويشير علماء اللسانيات إلى أنَّ العربية مختلفة في نظامها الاشتقاقي عن غيرها من اللغات؛ فهاهو اللغوي الفرنسي الشهير الذي بدأ مبحث الصرف في كتابه (العربية الفصحى) ببيان النظام العام الذي تبنى على أساسه الكلمة العربية مقارناً بينه وبين ما ألفه في لغته الفرنسية، فأشار إلى أنَّ النظام في العربية خاصٌ جداً وهو مغاير تماماً لما ألفه في اللغة الفرنسية، وقال: «ففي الفرنسية يكون تكوين المفردة – في الجانب الأكبر من اللغة – على أساس الإلصاق؛ فتضاف سوابق أو لواحق إلى الجزء الثابت؛ ولنأخذ مثلاً الثابت (sabl) الذي نجده في الكلمة (sable) رمل إننا نستطيع بوساطة الإلحاق أن نكوِّن منه الكلمات: (sabl-eux) و(sabl-eur) و(sabl-erie) و(sabl-er) و(sabl-oun-ier) و(sabl-oun-eux) و(sabl-onn-er) و(sabl-on) و(sabl-ie`re) و(sabl-ier) و(sabl-onn-ie`re) كما نستطيع بالسوابق أن نكوِّن الكلمات: -des) (en-sabl-ement) و(des-en-sabl-er) و(en-sabl-ement) و(en-sabl-er) وهذه المفردات جميعاً تكون ما يطلق عليه أسرة الكلمات؛ إذ إن لها جميعاً ثابتاً مشتركاً، وهكذا يمكن أن نصادف في الفرنسية عدداً مهمّاً من الأسرات

متفاوتاً في عدد أفراده ولكن يظلّ الأساس الثابت فيها كما هو... أما النظام العربي فهو على نقيض ذلك تماماً؛ إنه يستخدم أصلاً (racine) لا جزءاً ثابتاً (radicale). والأصل مكون من صوامت تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر تحديداً ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بوساطة المصوّتات التي توضع في داخل الأصل؛ فالمصوّتات إذن هي التي تعطي صيغة الكلمات في هذا النوع من المادة المبهمة؛ أي في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبّر عنها الأصل، والأصل ليس سابق الوجود ولا يوجد بذاته، إنه جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض، وإنما ينكشف وجوده بواسطة التحليل، وهو في هذا يشبه الثابت، ولكن هذا الثابت ليس سوى وحدة نحوية أمام الأصل، فهو ذو واقع لغوي حقيقي مكون من دالّ هو مجموعة الصوامت المعنية ومدلول هو الفكرة العامة المرتبطة بهذه المجموعة من الصوامت، وفضلاً عن ذلك فإن المتكلم على وعي بهذا الواقع اللغوي وإن كان وعيه غير قائم على تفكير»(١).

وأكّد ذلك في موضع آخر من كتابه فقال: «الآن نفهم الفرق الكلي بين هذا النظام الاشتقاقي ونظام اللغة الفرنسية؛ فنحن نستخدم في الفرنسية جزءاً ثابتاً لا يتغير، وهو في الواقع مكّون من صوامت ومصوتات متداخلة في هذه الصوامت، بحيث يصاغ من العنصرين كلٌ لا يقبل التجزئة. ولكي تكوّن الكلمات تضيف إلى هذه الأجزاء الثابتة زوائد سواء في صدرها، وهي السوابق، أم في عجزها وهي اللواحق. أما اللغة العربية فإنها تبدأ من الأصل – وهو الهيكل الصامتي الذي يشكل بنيات مختلفة – بإدخال المصوتات؛ ففي

(١) العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد: ص ٥١–٥٣.

الكلمات التي ذكرناها جميعاً نجد أصلاً واحداً هو (ك ت ب) متضمناً ذلك المعنى العام (الكتابة) . والواقع أن هذه الكلمات المشتقة لا يختلف بعضها عن بعض في حقيقة الأمر، وإنما تأخذ معانيها المحددة بوساطة المصوّتات المقحمة داخل الأصل كَتَبَ (kataba) وكَاتَبَ kaataba) وكُتِبَ (kutiba) وكُوتِبَ (kuutiba) وكَتْب (katb) وكِتاب (kitaab) وكاتِب (kaatib) وكُتُب (kutub). فإدخال المصوتات داخل الأصل الاشتقاقي طريقة أساسية من خصائص العربية، ولكننا إذا تأملنا المصوتات التي دخلت في الأمثلة المذكورة لاحظنا أن المسألة ليست متعلقة بطوابع المصوتات فحسب، ولكن بمدتها – طويلة أو قصيرة . فالأمثلة كَتَبَ (Kataba) وكَاتَبَ (kaataba) وكُتِبَ (Kutiba) وكُوتِبَ (Kutiba) لا تختلف بعضها عن بعض إلا بطول المصوت الاول من الأصل. والمثالان كتاب (Kitaab) وكاتب (Kaatib) يختلفان في طول المصوت (a) ومكانه بالنسبة إلى المصوّت (i) وهكذا نرى الاهمية الاساسية للمصوّت في العربية، إذ إن لها دوراً بنائيّاً، أما في الفرنسية فلا معنى للمصوّتات الطويلة، إذ نشعر بفرق ضئيل في المدة بين الفتحتين في الكلمتين (patte)، (paate) . وخلاصة القول أن الطرق الاساسية في الاشتقاق في اللغة العربية هي أن يؤخذ من الأصل المكوّن من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة المصوّتات داخل هذا الأصل. وإضافة هذه المصوُتات ليست اعتباطية، وإنما هي مقيّدة بطابع المصوِّت وكميته. وتضعيف الثاني او الثالث من الأصل يعتبر إضافة لعنصر آخر أساسي إلى إمكانيات هذه التغييرات الداخلية، ويطلق على هذا النظام نظام (تعاقب المصوّتات) أو نظام (التحول الداخلي)(١) .

---

(١) العربية الفصحى، ص٥٤ –٥٦ .

وتحدث الرجل عن نظام السوابق واللواحق في العربية فذكر أن اللغة العربية لديها عدد غير قليل من كلا النوعين، وهذا الإلحاق يمنحها وسائل ذات بال ولكنها خاضعة لتأثير التحوّل الداخلي(١).

الوصفيون والصيغ الرباعية:

إن المنهج التقليدي في البحوث الصرفية قد اعتبر الهمزة في نحو (أكرم) والتضعيف في نحو (كرّم) من الزيادات التي يؤتى بها لغرض نحوي هو التعدية. وقد اعتبرها الوصفيّون من الملحقات الصرفية، بل ويعتبر كلّ زيادة على الحروف الثلاثة الأصول التي هي الكاف والراء والميم من قبيل الملحقات الصرفية كذلك(٢) ويعدّ من قبيل الملحقات الصرفية أيضاً حرف اللين في (قاتل) و(قوتل)؛ فالحروف الأصلية في هذين الفعلين هي القاف والتاء واللام. وأما حرف المدّ فقد جيء به ليعبر عن قيمة خلافية شكلية موازية لقيمة خلافية في المعنى. وتفرق القيمة الخلافية هنا بين (قَتَل) و(قاتل)؛

(١) ينظر المصدر السابق، ص٥٦–٥٧. ثم فصّل في (ص١٠٧) وما بعدها ما قاله هاهنا فقال: «أما بالنسبة إلى المتكلم فإنّ الكلمة المتصلة بسابقة أو بلاحقة تتحلل عنده إلى (أصل + سابقة أو لاحقة)، فهو مدرك للأصل، ويعرف كيف يستخرجه إذا ما عرض له عارض صوتي؛ فمثلاً كلمة (ميعاد) بزنة (مفْعال)، مع زيادة السابقة (م) وأصلها (وع د) وقد استتبع النطق بالسابقة (م – Mi) مماثلة في صوت الواو وهو الصامت الأول في الأصل... وتخضع السوابق واللواحق لنظام التحول الداخلي. وبهذا نجد أن السوابق واللواحق ذات نطاق محدد بفعل الصيغة المأخوذة نكلٌّ، وهذا طبيعي؛ لأنّ: الأصل الثلاثي + السابقة أو اللاحقة يصوغان وحدة هي الهيكل الصامتي، وذكر السوابق التالية: الهمزة – الياء – التاء – الميم، وتحدّث عنها بإسهاب وتحدّث عن اللواحق: آن، والكسرة الطويلة (ii) (ينظر: ص١٠٨).

(٢) ينظر: د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٣.

وبين (قُتِل) و(قوتِل) من جهة أخرى وهو تفريق يقتضيه الفرق في المعنى بين الصيغتين. ومن الملحقات الصرفية أيضاً أن تتكرر فاء الكلمة بين العين واللام إذا تماثلت العين واللام في الثلاثي فأصبحتا حرفاً وحداً مشدداً، فإذا أخذت أفعالاً ثلاثية مثل جرّ، وهدّ، عسّ، وكفّ، ثرّ، زلّ وجدت أن الرباعي منه الفاء بين عنصري الحرف المشدد بعد فكّه؛ فرباعيات هذه الأفعال: جرجر، وهدهد، وعسعس، وكفكف، وثرثر، وزلزل. والفاء المكررة في كلّ هذا زيادة صرفية إلحاقية، لا حرف أصلي، تشهد بذلك الصيغة الثلاثية المجردة[1]. وقد تكون الزيادة في الصيغة الرباعية زيادة حرّة دون نظر إلى نوع الحرف المزيد وإلى ارتباطه بأحد الحروف الأصلية. وهناك طائفة من الأفعال في اللغة العربية تعتبر رباعية أصلية الحروف الأربعة في نظر الصرفيين ولكن الوصفيين يرون أنّ أحد هذه الحروف مزيداً حتى ولو لم يكن من حروف سألتمونيها، فمن ذلك: دحرج ودرج، شقلب وقلب، بعثر وبثر، عربد وعرد، زغرد وغرد. وأشاروا إلى أنّ الفعل الرباعي ذو مادة ثلاثية، إما أن يستعمل منها فعل ثلاثي له نفس معنى الفعل الرباعي، وإما أن تستعمل منها صيغ أخرى تدور حول نفس المعنى، ويرون كذلك ان الحرف الزائد قد يكون حاء أو سيناً أو شيناً أو عيناً أو باء أو زاياً، وقد يكون أي حرف من الحروف الأبجدية؛ وليس بقاصر على حروف (سألتمونيها) التي تدور الزوائد في فلكها من وجهة نظر علماء الصرف القدامى[2].

---

(١) ويبدو أنّ فيلسوف العربية أبا الفتح عثمان كان رائد الدراسات اللغوية الحديثة في هذه المسألة أيضاً؛ ففي الخصائص (١/ ٤٥٠) نقل عن ابي إسحاق أن نحو: قلقل وصلصل وجرجر وقرقر بزنة: (فعفل) وأن الكلمة لذلك ثلاثية الأصول.

(٢) ينظر: د. تمام، المصدر السابق.

العربية وموقفها من ظاهرتي الإلصاق والتحول الداخلي من وجهة نظر الوصفيين:

من النظم النحوية التي أسفر عنها البحث اللغوي الحديث ما يعرف بالإلصاق، وهو استخدام السوابق واللواحق والزوائد المتوسطة، وكذلك ما يعرف بالتحول الداخلي(١).

وقد تحدّث د. تمّام حسان عن طريقة الإلصاق في العربية فذكر أن أوسع اللواحق مجالاً هي الضمائر المتصلة؛ لأنها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معان هي: الشخص والعدد والنوع، ثم حروف المضارعة؛ لأنها يستفاد منها: الشخص والعدد، ولواصق التثنية والجمع؛ حيث يستفاد منها: العدد والنوع أيضاً، ثمّ لواصق التأنيث وهي تفيد النوع عند مقابلتها بصيغة المذكر وتفيد العدد عند مقابلة التاء بالنون(٢).

والرجل يرفض الإلصاق على الطريقة الغربية ويصرِّح بأنّ العربية تأباه ويقترح الإلحاق؛ أي إلحاق صيغة بصيغة أخرى؛ كما ألحقت صيغة (اقعنسس) بـ(احرنجم)، على الرغم من أصالة اللام في إحداهما وزيادتها في الأخرى ويسمى هذا النوع خلق صيغ جديدة(٣).

ويرى د. تمام أن معنى الملحقات وظيفي بالدرجة الأولى، يقول: «فهذه الملحقات، سواء كانت من حروف الزيادة أو من الأدوات أو مما يسمّونه الضمائر المتصلة تتخذ معنى وظيفياً لا معجمياً، ومعناها الوظيفي في الكلمة التي تلحقه هي بها هو المورفيم الذي تعبر عنه باعتبارها علامة، والذي يعبر هو

(١) ينظر: مقدمة كتاب العربية لهنري فليش، ص٢١.

(٢) ينظر: د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٥٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص١٥٢-١٥٣.

بدوره عن باب من أبواب النحو أو الصرف. فإذا أخذنا مثلا (يحترمونهم) وجدنا أن الياء منها صدر (prefix) في الكلمة تعبر عن مورفيم المضارعة الذي يعبر عن باب المضارع ثم ندع الحروف الأصلية الثلاثة (ح ر م) لأننا إنما نتكلم هنا عن الملحقات، ولكننا لابد أن نقع على التاء وهي حشو (infix) في الكلمة يعبر عنه مورفيم الافتعال، الذي يعبر بدوره أيضاً عن باب الافتعال، أما الواو فأحد ثلاثة أعجاز (Suffixes)في الكلمة وهي باعتبارها علامة تعبر عن مورفيم الفاعلين الذي يعبر عن باب الفاعل أو قل باب المسند إليه أو العمدة، والنون علامة على مورفيم الرفع الذي يعبر عن باب رفع الفعل المضارع في حالة تجرده من الناصب والجازم ثم الضمير المتصل عجز في الكلمة أيضاً، وهو علامة على مورفيم المفعولية الذي يعبر عن باب المفعول، أو قل باب الفضلة، ففي الكلمة هنا طائفة من المورفيمات هي المضارعة والافتعال والفاعلية أو العمدية والرفع والمفعولية أو الفضلية. وهذه المعاني جميعاً وظائف تؤديها الإلحاقات في الكلمة، ويختص كل منهما بملحق خاص به، لكل منها معنى هو الوظيفة التي يؤديها، أو بعبارة أخرى هو المورفيم الذي يعبر عنه؛ فمعنى الملحقات إذاً وظيفي أولاً وقبل كل شيء»(١).

ويشير إلى أنّ الملحقات في العربية – أوفي غيرها – أنواع ثلاثة:

١ – صدور(prefixes).

٢ – أحشاء (infixes).

٣ – أعجاز (suffixes).

فالصدر: ما ألحق بأول الكلمة وتصدرها ليؤدي معنى صرفياً معيناً بتعبيره عن مورفيم أو وحدة صرفية. وأشهر الصدور في اللغة العربية حروف المضارعة

---

(١) ينظر: د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٧.

وهمزة التعدية المفتوحة والحركة التي في أول (الافتعال) - أي حركة همزة الوصل- ثم الحركة والنون الساكنة في أول الانفعال، والهمزة والسين والتاء في (الاستفعال) والتاء المفتوحة في (تَفعَّل) و(تفاعل)، والتاء والميم في تمفعل كتمنطق(١). ومنها أيضاً ما يناسب هذه الصدور في تصاريف الصيغ المذكورة كمفتعل ومنفعل، ومنها الميم التي في أول (مفعول) من الثلاثي، وكذلك الزيادات الحرة التي تأتي في بداية الكلمة كما في شقلب وسقلب بمعنى قلب، وزغرد. والحشو: ما جاء في وسط الكلمة ليؤدي معنى صرفياً معيناً فيها، أي ليعبر عن مورفيم أو وحدة صرفية معينة هي وظيفته. وأشهر الأحشاء في اللغة العربية: تاء الافتعال والتضعيف في مضعف العين من الثلاثي، والفاء المكررة في نحو هَدْهَد، ومنها زيادة حرف في وسط الكلمة في أفعال مثل دحرج من درج، وبعثر من بثر والأفعال العامية. وشرط الحشو أن يكون بين حرفين أصليين. والعجز: ما ألحق بآخر الكلمة فأدى معنى وظيفياً نحوياً أو صرفياً بتعبيره عن مورفيم خاص يعبر عن باب من أبواب النحو، أو الصرف. وأشهر الأعجاز في اللغة العربية الضمائر المتصلة ونون الوقاية وحركات الإعراب وحروفه وعلامات التأنيث. وتشمل جموع التكسير كثيراً من الصدور والأحشاء والأعجاز كما تحتوي على كثير من مجرد التغيرات الداخلية(٢).

(١) ينظر: د. تمام؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٧.

(٢) ينظر السابق، ص١٨٨.

وقد استخدم المورفيم على أنه وحدة صرفية وليس عنصراً صرفيًا. ينظر مناهج البحث، ص١٧٢.

وأشار الرجل إلى أن اتّخاذ الصيغة الصرفية وسيلة من وسائل خلق الحدود بين الكلمات في السياق ميزة للغة العربية من كبريات ميزاتها التي تفاخر بها (١).

الزمن في الدرس الصرفي الحديث:

أشار د. قدور إلى أنّ الزمن مقولة صرفية ونحوية عامة تعبّر عنها صرفياً صيغ التصريف الفعلي (Conjugation)، وأنّ اللغات تشترك في أنها تضمّ ثلاثة أزمنة صرفية رئيسية هي الماضي والحاضر والمستقبل، وإن كانت تختلف في طرق التعبير عن الزمن صرفياً ونحوياً من جهة وفي عدد ما تتضمّنه من الأزمنة من جهة أخرى(٢).

وتضم العربية ثلاثة أزمنة صرفية رئيسة هي الماضي والمضارع والأمر(٣).

(١) ينظر: د. تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٧٧.

ويتساءل د. تمام: «هل ينظر إلى المبنى على أنه الصيغة بأكملها - الأصول والزوائد - فيكون المبنى فرعاً على مباني التقسيم، أو أن نعتبر الأصول الثلاثة -فاء الكلمة وعينها ولامها- لا دخل لها في اختلاف المعنى - لاتفاق وجودها في جميع المباني، وبذلك يكون المعنى للزوائد فقط ومن ثم يكون هذا المبنى فرعاً على مباني التصريف أو العلاقات؟ ويجيب: إن كلا الاعتبارين ممكن وإن الصرفيين قد آثروا أن ينسبوا المعاني مرة إلى الصيغ ومرة أخرى إلى ما يسمونه بحروف الزيادة، وصار من الممكن في الحالتين أن يعبّروا عن حقائق المباني الصرفية دون قصور. أما نحن فلاعتبارات عملية نفضّل أن ننسب الطلب أو الصيرورة إلى الاستفعال كلّه، لا إلى السين والتاء، والمطاوعة إلى الانفعال كلّه لا إلى النون الساكنة، وبذلك نكون قد وصلنا إلى قرار بشأن المبنى الدال على كل واحد من هذه المعاني الصرفية فاعتبرنا معنى الصيغة فرعاً على مباني التقسيم، وهي: الاسم والصفة والفعل بصيغها المختلفة» السابق.

(٢) ينظر: مبادئ اللسانيّات، ص٢٠١.

(٣) وعن حصر الأزمنة في ثلاثة تحدّث الوصفيون العرب عن التقسيم الثلاثي للزمن=

وأما اللغات الهندية الأوربية فتقسّم الفعل ضمن جداولها التصريفية إلى أكثر من ذلك؛ حيث نراها تدقّق في بعض الأزمنة فتشتق منها أزمنة جديدة، أو تركّب أزمنة من اجتماع زمنين في صيغة واحدة؛ ففي الفرنسية - مثلاً - نلحظ وجود زمن للمستقبل (futur) وآخر للمستقبل القريب (futur proche) وثالث للمستقبل البسيط (futur simple) وكذلك تخصّص زمناً للحاضر (pre'sent) وآخر للحاضر المستمر (pre'sent continu) وكذلك الماضي؛ فمنه الماضي الذي له تعلّق بالحاضر (passe' compose')، والماضي القريب (passe' re'cent)، والماضي المتجدّد (Imparfait)، والماضي التام ((plus-que parfait)، والماضي البسيط (passe' simple)(١).

واللغة الإنجليزية تعبّر عن الزمن صرفياً بعدّة أزمنة منها: الحاضر (present) ويتفرع عنه: الحاضر البسيط (present simple)، والحاضر المتجدد (present continuous)، والحاضر التام (present perfect) والحاضر التام المستمر (present perfect continuous) والماضي (past) ويتفرّع عنه: الماضي البسيط (past simple) والماضي المستمر (past continuous) والماضي التام (past perfect)

= ورفضوه متأثّرين بما أشار إليه الغربيون في لغاتهم؛ فنرى بسبرسن يقترح تقسيماً سباعيًا ويشير إلى أن العربية يمكن أن تشتمل على أكثر من ذلك. ولعل د. أنيس هو الذي حداهم بالتفكير في أمر تقسيم الفعل في العربية عندما ذكر أنه قام باستقراء لاستعمالات (كان) الناقصة في القرآن الكريم فوجد أنها قد استعملت أكثر من أربعمائة مرة، غير أنه لم يلحظ بوضوح معنى المضي في (كان) إلا في عدد قليل من تلك الآيات. ينظر: من أسرار اللغة، ص١٦٠.

(١) ينظر: د. قدور، مبادئ اللسانيات، ص٢٠١، ٢٠٨.

والمستقبل (future) ويتفرع عنه الأزمنة الثلاثة أيضاً(١).

ومع هذا التوسع التصريفي الذي عبرت عنه اللغتان الفرنسية والإنجليزية للزمن رأينا أن اللغات الثلاث تشترك في الدلالة على ثلاثة أزمنة رئيسة هي الماضي والحاضر والمستقبل، ويبقى بعد ذلك لكل لغة خصوصيتها في التعبير عن هذا الزمن ودلالاته وتنوعاته؛ فالفرنسية والإنجليزية تعبّران عن الزمن بواسطة التصريف، ولكن العربية تعبّر عنه بواسطة القرائن السياقية النحوية – كما يتّضح من جداول د. تمام في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) مع ملاحظة أنه يميّز بين نوعين من الزمن، أولهما: الزمن الصرفي الذي تقدّمه جداول التصريف الفعلي عن طريق ما يعرف باللواصق –وهو زمن يوصف خارج السياق–وثانيهما: الزمن النحوي الذي تقدّمه التراكيب الإسنادية التي تضم الأفعال –وهي في السياق النحوي –والأدوات وكل مباني القرائن السياقية؛ وهو زمن لا يوصف إلا داخل السياق(٢).

---

(١) ينظر: د. قدور، مبادئ اللسانيات، ص٢١٠.

(٢) ينظر د. تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٠. ود.قدور: مبادئ اللسانيات، ص٢٠٢. وقد أعد د. تمام جداول تصريفية متعددة للتصريف الزمني للعربية متأثرًا بما هو كائن في بعض اللغات الهندية الأوربية – كما أوضحنا – ولا بأس في هذا التأثر مادام الانطلاق مما هو موجود بالفعل في العربية، حتى لا يقع الدارس في خطأ اصطناع جداول تصريفية هي في الأصل ترجمات حرفية لبنى تركيبية أجنبية. وحينئذ لا يكون ثمّة فائدة ترجى من هذه الجداول؛ لأنها حينئذ لا تعبّر عما هو كائن ضمن الاستعمال المعهود في العربية، بل عما هو مستجلب أو مفروض على البنية الزمنية للعربية أو عما يُشتهى أن يكون – على حدّ تعبير د. قدور في كتابه (مبادئ اللسانيات)، ص٢٠٣.

ومن خلال قراءاتي في كتب الوصفيين وبخاصة فيما يتعلق بقضية الزمن أرى أن=

الزمن الصرفي وعلاقته ببنية الكلمة من وجهه النظر الوصفية :

أغلب الباحثين الوصفيين يرون أنّ جوهر الفعل في العربية غير زمني ويرفضون وجود زمن صرفي في العربية(١)، ويرفضون بالتالي الربط بين الزمن والفعل؛ لأنهم يرفضون أن تجرى مقولة الزمان (متى) على الفعل بلا مراعاة لاستعماله(٢).

وقد اتخذ هذا الرفض سبيلين، الأولى : رفض دلالة شكل الصيغة الفعلية على زمن معين في المستوى الصرفي وتنظيم دلالتها عليه في المستوى النحوي. والثانية : رفض أن تدلّ الصيغة بذاتها على زمن أو أن تدلّ عليه في الاستعمال مطلقاً؛ فهي في الاستعمال تدل على زمن وربما لا تدل(٣).

= التقسيم الثلاثي الذي حدده النحاة العرب القدماء هو أنسب تقسيم للغتنا العربية، أما دلالة السياقات على أزمنة أخرى من حيث المعنى فليترك هذا للسياق، ولنترك تقريب الزمن أو بعده أو قلبه إلى زمن آخر في سياق معين، للفعل في سياقاته وإلا جرّدنا السياق من مهامه وصلاحياته وأفقدنا العربية أهم خصائصها التي تتميز بها.

(١) حدد العالم السويسري فرديناند دي سوسير في منهجه وجهتي نظر مختلفتين في دراسة اللغات، الأولى تمثل محوراً أفقياً ليس للزمن فيه أي مدخل، وهي وجهة النظر الوصفية، والثانية تمثّل محوراً رأسياً يقوم على أساس التغيُّر الزمني، وهي وجهة النظر التاريخية. ينظر : د. زكريا إبراهيم؛ مشكلة البنية، ص٥٣.

(٢) ينظر : د. مالك؛ الزمن واللغة، ص٨٣. وينظر كذلك : د. أنيس؛ الفكرة الزمنية في اللغة، ص١٦٤.

(٣) ينظر: الزمن واللغة، ص٦١.

ويبدو أنّ هؤلاء قد تأثروا بمذهب الأصوليين في هذه المسألة؛ يقول مصطفى جمال الدين «النحاة إلى زمن متأخر جداً؛ أي قبل الدرس النحوي الحديث، كانوا يعتبرون زمان الفعل مدلولاً صرفيًا؛ أي أنه مدلول صيغة فعل يفعل؛ لأنّ الحدث مدلول مادتها... أما الأصوليون فقد أنكروا زمان الصيغة؛ لأنها عندهم دالة نسبة، واعتبروا=

وقد أقرّ عدد منهم بوجود زمن صرفي – إلى جانب الزمن النحوي – من هؤلاء الدكتور تمّام حسّان والدكتور إبراهيم السامرائي(١) والدكتور ريمون طحّان في أحد قوليه(٢).

ومن سمات هذا الزمن الصرفي عند د. تمّام أنه وظيفة صيغة الفعل خارج السياق؛ ويعني ذلك أنه لا يتضمن معنى صيغة الفعل الزمنية في السياق، وبعبارته «الزمن الصرفي يبدأ بالصيغة الفعلية وينتهي بها»(٣). وأنّ مداره الصيغ وليس الأدوات والحروف أو ما تحول إليها؛ فلا يتضمن من ثم الظروف والنواسخ. ومن هذه السمات كذلك أنه لا تعبر عنه صيغ غير فعلية؛ كصيغة الاسم والمصدر والصفة. ومنها أنّ له وظيفة في تحديد

= الزمان مدلولاً نحويًا لا صرفيًّا؛ أي أنه مدلول سياق الجملة وقرائنها لا صيغة فعل يفعل بدليل أن (فعل) قد تدل في السياق على زمن مستقبل، و(يفعل) على زمن ماض، وإذا كانت الجملة الفعلية تدلّ بسياقها على زمن ماض أو مستقبل مثل (ضرب زيد) و (سيضرب عمرو)؛ فإن الجملة الاسمية قد تدلّ بسياقها – إذا كان الخبر محذوفًا – على الماضي والمستقبل مثل (هذا قاتل أخيك) و(هذا قاتلٌ أخاك). البحث النحوي عند الأصوليين، ص٣٠٦-٣٠٧. وينظر ما قاله الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (ت: ١٠١١هـ) في كتابه (معالم الدين) ص٢١٦ بشأن عدم دلالة الفعل (أفعل) على الزمان. وقد أنكر زمان الفعل السيد نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢هـ) في حاشيته المطبوعة بهامش الفوائد الضيائية.

(١) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٣.

(٢) ينظر الألسنية العربية: ١/١٣١، ١٤٦؛ فقد نفى الزمن الصرفي في الموضع الأول وأثبته في الثاني. وينظر: د. مالك المطلبي؛ ص٣٦.

وممّا يشار إليه أنّ د. إبراهيم أنيس دعا إلى «دراسة أساليب الصيغ مستقلة عن الفكرة الزمنية». من أسرار اللغة، ص١٧٢.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٢.

مباني التقسيم الصرفية(١).

وقد أخذ د. مالك على د. تمام في محاولته وضع أسس الزمن الصرفي أنه جعل صيغة فعل الأمر تدلّ دلالة قاطعة على الزمن من غير أن يعرض لإمكانات تلك الصيغة التي تتجاوز الزمن أحياناً، وأنّه جعل المصدر في قسم الاسم وعدّه مسمّى الحدث مبيّناً أن الفرق بينه وبين الصفات الخمسة يكمن في أن هذه الصفات تدل على موصوف بالحدث، والمصدر هو الحدث نفسه من غير دلالة أو أن له دلالة المسمى فقط، وأنّه رسم حداً فاصلاً بين زمني الصرف والنحو ونظر إلى الزمن الصرفي، كما نظر النحاة من جهتي الصيغة والوظيفة وقرر أن الزمن الصرفي تعبر عنه الصيغ الفعلية فقط»(٢).

وخلص إلى أنّ «تعيين ملامح الزمن الصرفي في اللغة العربية والكشف من سماته كشفاً تاماً يحتاج إلى البحث في نقطتين؛ الأولى: فحص بنى الصيغ المسماة مجازاً الصيغ الزمنية وما تشتمل عليه هذه البنى من دلالات حديثة... الثانية: فحص الزمن في المستوى النحوي بمراقبة الصيغ في الاستعمال وثبوتها الدلالي الصرفي أو تغيره؛ من قياس عمق امتداد الزمن الصرفي في التربة النحوية لتجنب الفصل بين الأشكال والدلالات. وبعقد مقارنة بين الزمن الصرفي والزمن النحوي ليكون الحكم على طبيعة زمن اللغة العربية بأنه زمن صرفي يتسم بالشمول والدقة»(٣).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٢.

وبفرّق د. تمام بين مباني التقسيم المعروفة في العربية بأقسام الكلام عن طريق الزمن. ويبدو أنّه متأثر في هذا بالمستشرق الألماني بول كراوس الذي ألمح إلى بعض الفروق بين مباني التقسيم الصرفية في العربية بمعيار زمني. ينظر: د. المطلبي، ص٤١.

(٢) الزمن واللغة، ص٤٤.

(٣) الزمن واللغة، ص٤٤-٤٥.

ود. تمام يلصق بصيغة (فعل يفعل) زمناً صرفياً ويفرّق بالزمن بين أشكال الصيغ الفعلية(١). ويردّ د. مالك المطلبي ويشير إلى أنّه حتى عند من يرى دلالتها على الزمن الصرفي فإنّ دلالتها عندهم دلالة زمنية ليست مستقرة، بل تدلّ على زمنين هما الحاضر والمستقبل. ويشير أيضاً إلى انه بالإمكان أن ندرك ضعف استعمال الزمن أداة للتفريق بين أشكال الصيغ الفعلية؛ ويبقى علينا أن نبحث فيما يتميز به حذف كل صيغة فعلية(٢). ويرى د. مالك أن الزمن ألحق بالصيغة الفعلية المنعزلة إلحاقاً عقلياً مجرداً وليس إلحاقاً لغوياً، باعتبار أن الأحداث لا تنفك عن الزمن أبداً. ويرى أنّ د. تمام في مذهبه يأخذ جوهر رأي المستشرق بول كراوس الذي ينقل عنه قوله: «وأقول: (اقسمت) وأنا أريد أن أقول (أقسم) وكأني أريد أن أقسم قسماً جازماً... ومعنى ذلك أن صيغة الـ perfect التي تسميها الماضي لا تدلّ على الزمنية ولكن شيء آخر هو أنني ألقي في سمع السامع مع هذا الاعتقاد أن قسمي الشديد كأنه نفذ كأنه قد انتهى فما يسمّونه الماضي ظانين أنه يدل على الزمن وما هو بدالّ على الزمن، وإنما هو مثلاً يدلّ على انتهاء العمل، ولذلك يسمّيه النحوي perfect time ومعناه المنتهي التام الذي وصل إلى تمام فعليته»(٣).

---

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٥.

(٢) ينظر: الزمن واللغة، ص٦٨.

(٣) د. مالك: اللغة والزمن، ص٦٩.

ويعني ذلك أن صيغة (فعل) تشير إلى انتهاء الحدث إذا فرّغت من الزمن، وعلى تمام انتهاء الحدث في الزمن الماضي إذا دلّت على زمن. وهذا هو جوهر ملاحظة الأستاذ العقاد: «يقول القائل: صحبتك السلامة، وحفظك الله، ورعاك الله... ولا يمتنع على قائل أن ينقله إلى صيغة المضارع إذا شاء» مجلة المجمع – مقالة الزمن في اللغة العربية، ص ١٤–٤١.

الباب الثالث
الصرف وعلم الأصوات
(من منظور وصفي)

الفصل الأول

علاقة الدرس الصرفي بعلم الأصوات

(من وجهة نظر علماء اللسانيَات الوصفية)

أشرنا في التوطئة إلى أنّه من أبرز التطوّرات التي شهدها العلم مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهور علم يجنح إلى دراسة اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على الوصف ومراقبة الواقع اللغوي ومعاينته بعيداً عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية عرف باسم اللسانيات (Linguistics). وهو العلم الذي ينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة طبيعية يمكن أن تخضع لما تخضع له ظواهر الطبيعة الأخرى من اختبار علمي ينتهي إلى قوانين ثابتة. وهو علم يربط بين قطاعات الدرس اللغوي المختلفة المعروفة بمستويات الدراسة وتشمل: الأصوات – بقسميها: الفونيتيكس (Ponetics) والفونولوجي (Ponology)(١) والصرف أو المورفولوجي (Morphology)،

---

(١) يتفرّع الدرس الصوتي الحديث إلى فرعين، هما: الفونيتيكس (Phonetics)، والفونولوجي (Phonology). وكثير من اللسانيين العرب لا يفرّقون ولا يميّزون في أعمالهم التطبيقية بين الفرعين مع أنهم يميّزون بينهما في بحوثهم النظرية. والملاحظ أنّهم عند التطبيق يقفون عند الجانب الفونيتيكي فقط، يدلّك على ما أقول أنّ الأبحاث في الجانب الفونولوجي في العربية شبه معدومة. ولعلّ مردّ ذلك إلى الخلاف الواسع بين علماء اللسانيات الحديثة حول المصطلحين ومدلولهما، وهاك التوضيح:

أوّلاً: الخلاف بين الغربيّين: اختلف علماء اللسانيات الغربيّون فيما يدلّ عليه المصطلحان المذكوران، وذلك على النحو التالي:

١ـ استعمل مونغان فرديناند دي سوسير (M.F.De Saussure) المصطلح الأوّل (Phonetics) للدلالة على ذلك الفرع من العلم التاريخي الذي يحلّل الأصوات والتغيّرات عبر السنين وعدّه جزءاً أساسياً من اللسانيات. في حين حدّد الفرع الثاني أو المصطلح الثاني (Phonology) بدراسة العملية الميكانيكية للنطق، وعدّه من أجل ذلك=

. . . .

= علماً مساعداً للسانيات.

٢ـ استعملت مدرسة براغ الـ (Phonology) في عكس ما استعمله فيه دي سوسير؛ إذ تريد به ذلك الفرع من اللسانيّات الذي يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظائفها اللغوية، لذلك فهو عند افرادها فرع من فروع اللسانيات. أما الـ (Phonetics) فقد أخرجه معظم رجالها من اللسانيات واعتبروه علماً خالصاً من علوم الطبيعة يساعد اللسانيات. ومن المسلّم به أنّ هذه المدرسة هي التي دعت إلى الفصل الجادّ بين الفونولوجي والفونيتيكس.

٣ـ استعملت المدرستان الأمريكية والإنجليزية المصطلح الثاني لعشرات السنين في معنى (تاريخ الأصوات) ودراسة التغيّرات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطوّرها؛ أي أنّه مرادف عندهم لما يعرف بـ (Historical Phonetics) أو (Diachronic phonetics) أما المصطلح الآخر (Phonetics) فقد استعمل عندهم في معنى العلم الذي يدرس الأصوات الكلامية ويصنّفها ويحللها من غير إشارة إلى تطوّرها التاريخي، وإنما فقط بالإشارة إلى كيفية إنتاجها وانتقالها؛ وعليه فالفرعان عندهم من صميم اللسانيات وإن دخل أوّلهما تحت فرع اللسانيات التاريخية، ودخل الثاني تحت فرع اللسانيات الوصفية.

٤ـ ظهر تيّار من علماء الأصوات رفض الفصل بين الفرعين أو العلمين ـ لأنّ أبحاث كلّ منهما تعتمد على الآخر ـ ووضعهما تحت مصطلح واحد من المصطلحين؛ الفونولوجي عند فئة منهم والفونيتيكس عند أخرى. (ينظر: (Crystal , David : Linguistics penguim Book , London 1974, P. 281)

٥ـ ظهر في الغرب مصطلحان جديدان هما: (Phonematics) و(Phonemics) نتيجة الخلط والاضطراب واللبس في المصطلحين القديمين. ويبدو أنّهما ظهرا كمقابل للفونولوجي.

٦ـ اتّفق معظم علماء اللسانيات في هذه الآونة على تخصيص الفونولوجي للدراسة التي تصف وتصنّف النظام الصوتي للغة معيّنة، وعلى تخصيص الفونيتيكس لدراسة

أصوات الكلام مستقلّة عن تقابلات نماذجها وعن تجمّعاتها في لغة معيّنة ودون النظر في وظائفها اللغوية، بل حتّى دون معرفة اللغة التي تنتمي إليها بنظر: د.عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات اللغوية «الفونولوجيا»، ص٢٨.
وقد انتقل الخلاف في مفهوم المصطلحين إلى اللسانيين العرب، فاستعملوه كلاً حسب دراسته ومدرسته اللغوية التي ينتمي إليها، وامتدّ الخلاف ليشمل كيفية التعبير عن مفهوم كلّ مصطلح من المصطلحين؛ فمنهم من ابقى المصطلح (Phonetics) وعرّبه إلى (فونيتيكس) أو (الفونيتيك)، ومنهم من ترجمه إلى (الصوتيات) أو (علم الأصوات اللغوية) أو (علم الأصوات العام) أو (علم وظائف الأصوات اللغوية) أو (علم الصوتية). وحدث نفس الشيء مع المصطلح الآخر (Phonology)؛ فمنهم من ابقاه وعرّبه إلى (الفونولوجي) أو (علم الفونولوجي)، ومنهم من ترجمه بـ (علم الفونيمات) أو (الفونيميك) أو (الأصوات) أو (علم الأصوات) أو (علم الأصوات التاريخي) أو (علم الأصوات التنظيمي) أو (علم الأصوات التشكيلي) أو (علم التشكيل الصوتي) أو (علم وظائف الأصوات) أو (علم الأصوات اللغوية الوظيفي) أو (علم وظائف الأصوات اللغوية) أو (علم الصوتمية) أو (علم الصواتية) أو (علم التصويتية) وهلمّ جرًا. وللوقوف على تفاصيل هذا الخلاف أو على طرف منه يمكن الرجوع إلى: د. عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات اللغوية «الفونولوجيا»، ص د ٢، وعلم الأصوات اللغوية «الفونيتيكا» ص ٣٩، ود. محمد أبو الفرج: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ص٦٠-٦١، ومقدّمة لدراسة فقه اللغة ص١٢٢-١٢٣. ومصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا ص ١٤-١٦. ود.حلمي خليل: الكلمة ...، ص ٣٧- ٣٨. ود. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٤٥- ٤٨، ٦٦، وأسس علم اللغة لـ ماريوباي، ص٤٦، ١٠٣. ود. بشر: علم اللغة العام، قسم الأصوات، ص١٩، ٣٤. ود. أحمد قدّور: أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، ص٢٣، ٥٣. ود. حجازي: علم اللغة بين=

والنحو (Grammar) أو علم التراكيب (Syntaxs)، والدلالة (Semantics) بهذا التدرُّج التصاعدي - لأنَّ التحليل اللساني يبدأ بالأصوات باعتبارها العناصر الأولى التي تتشكَّل منها الكلمات او الوحدات الدالَّة، ثم ينظر في بناء الكلمة من حيث الشكل والوظيفة، ثم ينتقل إلى التراكيب، ثم ينتقل إلى المعنى المعجمي أو السياقي(١).

والدرس الصرفي الحديث(٢) - وهو فرع من فروع اللسانيات ومستوى من

= التراث والمعاصرة ص٢٠. ود. تمّام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٦٧، ومناهج البحث في اللغة، ص ١٣٩. ود. علم الدين الجندي: التعاقب والمعاقبة ص٣٧. ويرجع كذلك إلى: بارتيل مالبرج: الصوتيات، وجان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، وستيفن أندرسون: علم الأصوات في القرن العشرين، وسلمان العاني: التشكيل الصوتي في اللغة العربية «فونولوجيا العربية»، وسلوى حلو: أصوات العربية وحروفها، وغالب المطلبي: في الأصوات اللغوية؛ دراسة في أصوات المدّ العربية، ومحمد صالح بن عمر: العربية وثورة المناهج الحديثة، ومحيي الدين رمضان: في صوتيّات العربية، وهنري فليش: دراسات في علم الأصوات العربي، وغيرهم.

(١) ينظر: د. حجازي؛ مدخل إلى علم اللغة، ص ١٨.

(٢) الفرق بين الدرس الصرفي الحديث والدرس الصرفي عند علماء العربية أن الثاني يتناول الصرف تناولاً ليس بمستقلٍّ بذاته؛ لأنه كان يتناول ضمن القواعد النحوية. وقد غلبت عليه النزعة المعيارية وزادته الطرق التعليمية حدّة باحتكامها إلى قواعد الصواب والخطأ وحدها، ولكن الاول يتناوله مستقلاً بذاته غير مختلط بغيره مفيداً من معطيات علم الأصوات، كما سيتضح. صحيح أنه قد ألفت كتب - فيما بعد - استقلّت وخُصِّصت لعلم الصرف مع منتصف القرن الرابع الهجري؛ منها تصريف أبي عثمان المازني الذي شرحه تلميذه ابن جنّي في منصفه الشهير، ومنها التصريف الملوكي. ثم تتابعت المؤلفات التي خصّصت الصرف والتي اشتهر منها الممتع لابن=

مستويات التحليل اللغوي - يعنى بتناول البنية (Structure) التي تمثّلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدّي معاني صرفية أو نحوية، ويطلق الدارسون المحدثون على هذا الدرس مصطلح المورفولوجي (Morphology).

ودراسة الصرف بهذا المفهوم تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية وعلاقاتها التصريفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثمّ تتناول ما يتصل بها من ملحقات، سواء أكانت هذه الملحقات صدوراً (Prefixes) أم أحشاء (Infixs) أم أعجازاً (Sufixs)(١) والوحدة الصرفية _ أو ما اصطلح على تسميته بالمورفيم _ (Morpheme) هي أساس التحليل الصرفي الحديث(٢).

والصرف – بهذا المفهوم – يعتمد على ما يقدّمه له علم الأصوات بفرعيه – وبخاصة الفرع الفونولوجي - (phonology) من معطيات(٣).

= عصفور، والمبدع - وهومختصر له - لأبي حيان، والشافية لابن الحاجب، وشرح الكافية الشافية لابن مالك. ولكن هذا الاستقلال الذي عبرت عنه تلك المؤلفات لم يكن استقلالاً تامًا، ولكنه استقلال يضع في اعتباره أن الصرف قسيم للإعراب؛ أو بعبارة أخرى إنه يضع في اعتباره أن النحو والصرف وجهان لعملة واحدة - إن صحّ هذا التعبير.

(١) ينظر: د. تمام؛ مناهج البحث في اللغة، ص٢٠٤.

(٢) للوقوف على ما يقابل المورفيم من مصطلحات في الترجمات والدراسات العربية. ينظر: د. أحمد مختار؛ المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، ص١٣. د. حجازي؛ مدخل إلى علم اللغة ص٥٦. مع ملاحظة أن د. حجازي يستعمل مصطلح (الوحدة الصرفية) ويفضّله على غيره، وقد تبيّن لي ذلك من قراءاتي في كتبه.

(٣) يبدأ الدرس اللغوي الحديث بدراسة الأصوات في جانبها الفونيتيكي الذي يتناول=

وقد أوضحت الدراسات اللسانية الحديثة أنّ دراسة الأصوات تعتبر القاعدة الأساسية للدراسات الصرفية والنحوية والمعجمية، وأنها تعدّ أوّل خطوة في أيّة دراسة لغوية؛ لأنها تتناول الصوت باعتباره المادة الخام للكلام الإنساني(١). وأسفرت دراسة الأصوات والحروف عن نتائج حاسمة في مباحث هذه المناهج اللغوية(٢). وأوضحت كذلك أنّ الصرف يعتمد اعتماداً عظيماً على نتائج علم الأصوات وأنّ النحو يعتمد على ما يقدّمه له علم الصرف من نتائج(٣). وتقرّر هذه الدراسات أنّ أيّة دراسة صرفية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة مصيرها الفشل. وهذا ما يؤكّده أحد اللسانيين المعاصرين في قوله: «إن أية دراسة على أي مستوى من مستويات البحث تعتمد في كلّ خطواتها على نتائج الدراسات الصوتية

= دراسة الظواهر الصوتية والصوت في اللغة وآلته المصوّتة وطريقة النطق دون النظر إلى المعنى وإلى وظيفة الكلام في السلسلة الكلامية. ثم ينتقل إلى دراسة الأصوات في جانبها الفونولوجي الذي يهتم بدراسة وظائف الأصوات ودورها في تغيّر المعنى صرفيّاً ونحويّاً ودلاليّاً وذلك بدراسة الفونيم ودوره وبدراسة التنوّعات الصوتية؛ كالمقطع والنبر والتنغيم. ثم يوظّف هذا في الدرس الصرفي؛ ثم ينتقل إلى الدرس النحوي، ثم المعجم، ثم الأسلوب.

(١) ينظر حاشية رقم (١) ص٩٨ من كتاب (التعريف بعلم اللغة) لمؤلفه دافيد كريستيل، بترجمة د. حلمي خليل.

وقد أشار د. محمود السعران إلى أنّه لكي نكتب صرفاً للغة العربية على الأصول الحديثة ينبغي أن ندرس علم اللغة العام، وبخاصة علم الأصوات (ينظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص١٠٩).

(٢) ينظر: الدنّاع؛ دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص٣١٤.

(٣) ينظر المصدر السابق، ص١٣٥.

وذلك بالطبع أمر يمكن إدراكه إذا عرفنا أنّ الأصوات هي المظاهر الأولى للأحداث اللغوية وهي كذلك بمثابة اللبنات الأساسية التي يتكون منها البناء الكبير. ولقد صرّح بهذا المعنى أحد رواد الدراسات الصوتية في إنجلترا منذ زمن بعيد؛ يقول هنري سويت (H. Sweet) في خطاب له إلى مدير جامعة إكسفورد سنة ١٩٠٢م: «إنّ موضوع تخصُّصي – أي علم الأصوات – موضوع غير ذي جدوى بذاته، ولكنه في الوقت نفسه أساس كلّ دراسة لغوية سواء أكانت الدراسة دراسة نظرية أم عملية». ويؤكّد أستاذنا فيرث (Firth) هذا الاتجاه مشيراً إلى مدى اعتماد المستويات اللغوية المختلفة على دراسة الأصوات؛ يقول فيرث: «لا يمكن أن تتمّ دراسة جادّة لعلم المعنى الوصفي (Semantics descriptive) لأية لغة منطوقة ما لم تعتمد هذه الدراسة على قواعد صوتية وأنماط تنغيمية (Intonational Forms) موثوق بها. وإنه لمن المستحيل أن تبدأ دراسة الصرف بدون تحديد صوتي لعناصره أو بدون التعرّف على هذه العناصر بوساطة التلوين الصوتي كما تحدث أحياناً»(١).

ويشير كذلك إلى أنّ الظواهر الصوتية تلعب دوراً بارزاً في تحديد

(١) د. بشر: علم اللغة العام، قسم الأصوات، ص١٨٤.

ومن أشهر علماء الأصوات الذين ساعدوا على استقلال الملاحظة الصوتية فأصبحت علماً وطبّقوا عليها منهج الدراسة العلمية: روسلو (P. Rousselot) وجاستون باري (Gaston paris) الفرنسيان. ثمّ جاء عدد من أعلام الصوتيّات في إنجلترا منهم: هنري سويت (Henry Sweet)، ثمّ والتر ريمان (Walter Ripman)، ثمّ دانيال جونز (Daniel Jones) وبيتر ماكارثي (Peter Maccarthy)، وإيدا وارد (Ida Ward)، وفيرث (Firth). ونجد في فرنسا كذلك موريس جرامون (Maurice Grammont)، وفي أمريكا كنث ل. بايك (Kenneth L. Pike)، وستيرت فانت (Sturte Vant).

الوحدات الصرفية وبيان قيمتها. ويرى أنّ اللغويَ الإنجليزيَ الشهير فيرث (Firth) لم يكن مبالغاً حين يقرر أنهَ «لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات» ذلك لأنّ مباحث الصرف مبنية في أساسها على ما يقرّره الأصوات من حقائق وما يرسمه من حدود. ويقول: «وفي رأينا أنّ كلّ دراسة صرفية تهمل هذا النهج الذي نشير إليه لابدّ أن يكون مصيرها الإخفاق والفشل، كما هو الحال في كثير من مباحث الصرف في اللغة العربية، وليست ضرورة اعتماد علم الأصوات مقصورة على لغة دون أخرى؛ إنّ لغات الأرض جميعاً تستوي في هذا الأمر وإنّما يكون الاختلاف بينها في نوع استغلال الحقائق الصوتية في المجال الصرفي وفي مدى هذا الاستغلال ونتائجه، وذلك متوقّف بالطبع على خواصّ اللغة المعينة؛كما قد يكون الاختلاف بين هذه اللغات في مدى اعتمادها على ظاهرة صوتية دون أخرى في هذا المبحث الصرفي أو ذاك»(١).

ويشير الرجل إلى أنّ الصرف العربي بالذات في حاجة ملحّة إلى الرجوع

(١) د. بشر: علم اللغة العام: قسم الأصوات، ص١٨٦. ومثل لكلامه بإبراز دور النبر (Stress) في العربية وفي غيرها من اللغات: مشيراً إلى أنّ دوره يقتصر على مستوى الكلمة المفردة في اللغة العربية على تميز الأنماط والأوزان الصرفية؛ وأوضح ذلك بأنّ الفعل الماضي الثلاثي المجرد دائماً منبور مقطعه الأول ولكنّ موقع هذا النبر يختلف بمجرد اتصال هذا الفعل بلاحقة صرفية (Suffix)؛ فالفعل (ضَرَبَ) يقع النبر على مقطعه الأول؛ بينما يقع النبر على المقطع الثاني في (ضربْتُ). أما في لغة كالإنجليزية مثلاً فإن وظيفة النبر تجتاز هذه الحدود وتقوم بدور آخر هو التمييز بين القيم أو المعاني الصرفية للصيغ، فالكلمة الإنجليزية (import) مثلاً تكون اسماً عندما يقع النبر على المقطع الأول ولكنها تكون فعلاً عندما يكون النبر على المقطع الثاني – وهو الأخير- وشبيه بهذا السلوك ما يجري في اللغة الإسبانية؛ فهناك مثلاً الكلمة (Termino) التي=

إلى الحقائق التي يقررها الدرس الصوتي(١)، وأنّ هناك في الصرف العربي أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتي بدلاً من العلاج التقليدي الذي طبّقه العرب عليها. ويقول(٢): «ولسنا هنا نرمي إلى مجرّد المخالفة أو ادّعاء التجديد دون مسوّغ، وإنّما نهدف إلى تسجيل الحقائق كما تعلن عن نفسها دون افتراض أو توهّم يشوّه هذه الحقائق ويعقّدها ويجعل البحث فيها عبثاً دون طائل، ومن أشهر الأمثلة فعل الأمر من الثلاثي الأجوف».

ويؤكّده في موضع آخر(٣) فيقول: «وهناك أبواب في الصرف التقليدي عولجت – فيما نظنّ – علاجاً خاطئاً، وهي بصورتها المسجّلة في آثارهم لا تفيد متعلّم اللغة في شيء، وربّما يفيد بعضها المتخصّص في الوقوف على الآثار الواردة عن السلف. فهذه الأبواب ونحوها أشبه بمخلّفات علمية تفيدنا في شيء واحد وهو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى، من هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفرّع عنهما».

وأكّد د. تمّام حسّان أهمية الأصوات في الدرس الصرفي حين نادى بـ «ضرورة الأصوات لفهم الظواهر الموقعية: كالمماثلة والتخالف والإتباع والإضعاف

= تتغير وظائفها ومعانيها بتغير مواقع النبر؛ فقد تنطق هذه الكلمة (Termino) بنبر المقطع الأول، ومعناها حينئذ (نهاية)، أو (Termino) بوقوع النبر على الثاني وتفيد حينئذ معنى (أن أنتهي) أو- (Termi'no) بوضع النبر على المقطع الأخير- وتعني (انتهى). وقد وقف الرجل على ما قاله أندريه مارتينيه عن دور النبر في التعريف بالكلمة في كتابه «مبادئ اللسانيّات العامة»: ص٨٦.

(١) ينظر: علم اللغة العام، قسم الأصوات، ص١٨٥.

(٢) مفهوم علم الصرف، ص١٢٢.

(٣) المصدر السابق، ص١٢٥.

والإعلال والإبدال والقصر والمدّ والإفراد والتشديد وطلب الخفة والحذف والزيادة والتعويض والنقل والقلب »(١). وكذلك حين قال: « وعلم الأصوات ضروري أيضاً لارتباطه بتأصيل اشتقاق بعض الكلمات ما كان منها واوياً وما كان يائياً وما كان منها مشتملاً على الحركة أو القلقلة... وعلم الأصوات ضروري عند إرادة التفريق بين العامي والفصيح »(٢).

وقال في موضع آخر(٣): « من قواعد الصرفيين أن التثنية والتصغير يردّان الأشياء إلى أصولها؛ فإذا أردنا أن نثنّي (عصا) وفي آخرها ألف قلنا (عصوان) فدلّ ذلك على أن الألف التي في آخر المفرد هي ألف أصلها الواو؛ وإذا أردنا تصغير كلمة (عِدَة) قلنا (وُعَيْدة) فرددنا ما كان حذف من مضارع المادّة وأمرها ومصدرها، وهو الواو أيضاً، ولا شكّ في أن إعادة الواو إلى موضعها الذي في الأصل إجراء صوتي يشتمل على اختيار صوت بعينه لموقع بعينه في إجراء بعينه، وذلك وثيق الصلة بدراسة الأصوات أيضاً ».

ويشير استاذي الدكتور علي أبو المكارم إلى أن ميدان الصرف من أهم ميادين البحث اللغوي التي تأثّرت بالأصوات؛ يقول: « وفي بحوث علم الصرف يتضح اعتماد علمائه اعتماداً يوشك أن يكون تامّاً على معلومات صوتية حتى إنّه ليمكن أن يقال دون كبير تجوُّز إنه ليس من الممكن تصوُّر وجود واضح ومحدَّد لعلم الصرف كما حفظه لنا التراث مجرَّداً من المؤثّرات الصوتية فيه؛ إذ على اختلاف مجالات البحث الصرفي نجد الحقائق الصوتية

(١) مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية، ص٣٥٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص٣٥٦.

الخالصة أو صداها المباشر. وهل يمكن فهم ظواهر الإعلال والإبدال والقلب والهمز والتسهيل والمدّ والحذف والزيادة دون أن يوضع في الاعتبار ما خلف هذه الظواهر من حقائق صوتية، ولو أنّ قيمتها – في بعض جوانبها – مجرّد قيمة تاريخية»(١).

وأكّد د. علم الدين الجندي ضرورة الأصوات للدراسة الصرفية، وأشار إلى أنّ كلّ دراسة صرفية لا تقوم على أساس صوتي مصيرها الفشل؛ لأنّ العلاقة وثيقة بين علم وظائف الأصوات وبين الدرس الصرفي. وأشار إلى أنه من أخطر المزالق ما وقع فيها علماء العربية عندما اهتموا بالأصوات الصامتة وبنَوا عليها دراسة التصريف والاشتقاق دون ذكر للحركات مع أنّ للحركات خطورتها في تنويع أصل كلّ معنى، وأنّه عن طريق الحركات يتحقّق تغاير المعنى الصرفي والدور البنائي الوظيفي، وذكر أنهم عنوا بالمكتوب ولم يعنَوا بالمنطوق وأنهم وقعوا في أخطاء لا حصر لها في الدرس الصوتي الصرفي(٢).

وقد أخذ د. إبراهيم أنيس على الصرفيين العرب أنّهم لم يراعوا في تفسير قضايا الإعلال والإبدال النظرية الصوتية؛ فلم يقدّموا تفسيراً علمياً مقنعاً؛ إذ يقول: «ومع أنّ الصرفيين يجمعون على أنّ الهمزة في كلمة (السماء) أصلية منقلبة عن واو فإنهم لا يفسّرون لنا السبب في قلب الواو هنا همزة تفسيراً علمياً مقنعاً له أساس من نظرية صوتية»(٣).

وقد استخدم د. أنيس المقاطع في دراسة البنية الصرفية؛ وعن طريقها

---

(١) تقويم الفكر النحوي، ص٢٢٢.

(٢) ينظر: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص١٠٨–١٠٩.

(٣) الأصوات اللغوية، ص٩٩ – ١٠٠.

أمكنه التفرقة بين المشتقات والجوامد، يقول: «فالكلمة المشتقة في اللغة العربية اسماً كانت أو فعلاً حين تكون مجردة من اللواحق والسوابق – كالضمائر وأل التعريف – لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع ويندر أن نجدها تتكون من خمسة مقاطع...»(١).

ويشير د. عبد الصبور شاهين إلى أن الصرف من أشدّ الميادين التصاقاً بالأصوات ونظرياتها ونظمها، ويعجب لمن يتصدى لتدريس الصرف العربي دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية؛ وقال «وإذا كان الأقدمون لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف فلقد كانوا معذورين وهم – مع ذلك – بذلوا غاية إخلاصهم في تقعيد أحوال الكلمة والتركيب العربي وورثونا علوماً ذات كيان مترابط من وجهة نظرهم، فلهم منا غاية التقدير والتبجيل»(٢).

وقد نادى د. هنري فليش في كتابه «دروس في علم الأصوات العربي» (Traite` de philologie Arabe) بضرورة أن ينظر إلى الصرف العربي على ضوء علم الأصوات، بحيث لا يكون أساس دراسة الكلمة انطلاقاً من رسمها؛ بل من النطق، فيعاد النظر في أصل الصوامت والمصوِّتات والمقاطع وأصوات العلّة وما إلى ذلك من أمور أساسية لدراسة الصرف(٣).

وأرجع فندريس التغييرات الصرفية لأسباب صوتية، فقال: «وقصارى

(١) الأصوات اللغوية، ص١٦٥-١٦٦.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٠.

(٣) وهذا ما نادى به د. عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية. ينظر: ص١٩.

القول إنّ النظام الصرفي لدى كلِّ متكلِّم يجعل في نفسه من أسباب التغيّر بقدر ما يجعله النظام الصوتي»[١].

وقال د. أحمد قدّور: «وقد تنبّه علماؤنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغييرات الصرفية حين قدّموا لأبواب الإدغام والإبدال ونحوهما بعرض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وما يأتلف منها في التركيب وما يختلف، وما يعدُّ حين اجتماعه مرذولاً أو مقبولاً أو حسناً، أو غير ذلك مما ورد عند هؤلاء العلماء كسيبويه ومن حذا حذوه ممن جاء بعده من أهل الصناعة. وهذا عندي دليل على فهمهم لتسلسل العناصر اللغوية ووقوفهم على حدوده، وإن لم يتبعوه نهجاً لهم في الإجراء الدرسي، وما ذلك إلا لتشعُّب المواد المطروحة على بساط البحث، وتعدد وجهات النظر واشتجار العلوم اللغوية بما سواها من علوم كالمنطق والبحوث الفقهية والأصولية والكلامية»[٢].

وفكرة دراسة الصرف العربي في ضوء معطيات علم الأصوات فكرة سادت في الدراسات اللغوية الوصفية العربية الحديثة ونادى بها الكثيرون في دار العلوم وخارجها، نذكر منهم: د. إبراهيم أنيس، ود. عبد الرحمن أيوب، ود. تمام حسان ود. علي أبو المكارم، ود. كمال بشر، ود. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. السامرائي، ود. عوني عبد الرؤوف، ود. أحمد مختار عمر، ود. عبد الصبور شاهين، ود. محمد حماسة، واللغوي الفرنسي د. هنري روبرت فليش (Henry R. Flesh)،

(١) اللغة، ص٢٠٣.

(٢) د قدور: مبادئ اللسانيات، ص١٣٨.

جوزيف فندريس، ود. محمود السعران، ومازن الوعر، ود. ديزيره سقال، ود. قدّور، وغيرهم كثير في الأمصار العربية وغيرها.

ومع كثرة الأصوات المطالبة بضرورة الأصوات في دراسة البنية الصرفية، وبأهمية دراسة الصرف العربي وقضاياه في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث إلاّ أنّها لا تعدو أن تكون مجرد أفكار نظرية لم تدخل حيّز التطبيق، باستثناء بعض المحاولات التي طبّق بعضها على معظم أبواب الصرف العربي، وطبّق بعضها على بعض أبوابه؛ فمن المحاولات التي طبّقت على معظم أبواب الصرف محاولة للدكتور عبد الصبور شاهين بعنوان: (المنهج الصوتي للبنية العربية) تأثر فيها بآراء وأفكار الفرنسي هنري فليش في كتابه (العربية الفصحى: نحو بناء لغويّ جديد)، وأخرى للدكتور ديزيره سقّال بعنوان: «الصرف وعلم الأصوات». وقد حاول الرجلان جاهدَين أن يلقيا ضوءاً جديداً على معظم أبواب الصرف العربي من خلال عدد من الملحوظات الصوتية[1]. ومن المحاولات التي طُبِّقت على باب من أبواب علم الصرف: محاولة للدكتور أحمد الحمو عنوانها (محاولة ألسنية في باب الإعلال)، وأخرى للدكتور بشر بعنوان (مفهوم علم الصرف) وثالثة للدكتور محمد حماسة عنوانها (ظاهرة الإعلال والإبدال بين القدماء والمحدثين).

وفي الفصل التالي سنبيّن - بإذن الله تعالى - دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال من منظور وصفي حديث؛ فإلى هناك مرجوّ غير مأمور.

---

(١) ولنا على هاتين المحاولتين الجادّتين بعض الملحوظات ليس هاهنا مجال لعرضها أو تفصيل القول فيها، وموضعها عمل آخر مستقلّ أرجو أن يوفقنا العليّ القدير لإتمامه وإخراجه في مستقبل أيامنا إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني

دور علم الأصوات

في تفسير قضايا الإعلال في العربية

(دراسة نظرية تطبيقية)

مدخل:

أشرنا – قبلُ – إلى أنَّ الدراسات اللسانية الحديثة أثبتت أنَّ علم الأصوات أساس كلِّ دراسة لغوية، سواء أكانت الدراسة نظرية أم عملية، وأثبتت كذلك أنَّ الصرف يعتمد اعتماداً عظيماً على نتائج علم الأصوات، وأنَّ أية دراسة صرفية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة مصيرها الفشل. كما أثبتت أنَّ الإعلال والإبدال من أكثر الأبواب الصرفية التي تتجلّى فيها النظرية الصوتية والتحليل الصوتي؛ وذلك لكثرة التغيرات التي تهدف إلى تنظيم الكلمة وتسهيل النطق بها وإعادة التوازن لها.

وهذا الفصل الذي بين أيدينا محاولة توضّح لنا دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية؛ وقد أفدتُ فيه من منجزات الدرس الحديث ونظرت إلى قضايا «الإعلال» – أو عدد منها على الأقلّ – نظرة جديدة في ضوء معطيات علم الأصوات واضعاً في الاعتبار أن يكون أساس دراسة الكلمة انطلاقاً من النطق لا من الرسم الكتابي.

وتكمن أهمية محاولتي هذه في أنّها تتناول بالدراسة والتحليل الصوتي قضايا موضوع من أعقد موضوعات الصرف العربي، وهو موضوع (الإعلال). وتكمن صعوبته في الطريقة التي عولج بها من قبل علمائنا القدامى الذين تأثّروا بقضية الأصل والفرع، واهتمّوا باللغة في جانبها المكتوب أكثر من اهتمامهم بالجانب المنطوق وتعاملوا مع الكلمة على اعتبار أنّها من طبيعة بصَرية، أي على اعتبار أنّها رسم كتابي، ونسوا أو تناسَوا طبيعتها النطقية مما أفقدها أهم خصائصها وعقّد قواعد هيئاتها تعقيداً لا

داعي له. ولو أنّ علماءنا - رحمهم الله - لم يقتصروا في النظر إلى الكلمة على شكلها الكتابي، ونظروا إليها وإلى حركاتها نظرة مختلفة وميّزوا بين الرسم الخطّي وحال النطق الذي قد يختلف طبيعته عما هو مكتوب، وحاولوا التوفيق بين المكتوب والملفوظ في نظامنا اللغوي، لتمكّنوا من استنباط قواعد بسيطة للغاية تغني عن كلّ هذه المصاعب وكان من الممكن أن تصير الأقيسة والنظريّات التي اعتمدوها في طرح قضايا الإعلال ومعالجتها أبسط وأيسر.

ويقتضي منهجنا في التحليل الصوتي لقضايا الإعلال أن نعيد النظر في عدد من المسائل؛ فنعيد النظر في مفهوم الإعلال، ومفهوم أصوات العلّة، وطبيعة الألف والواو والياء، وتميّز بين ما هو للعلّة منها وما هو للمدّ وما هو للّين، وطبيعة الهمزة، ونبرز العلاقة بين الحركات العربية وأصوات المدّ، وعلى ضوء ذلك ننظر إلى الميزان الصرفي نظرة جديدة تتناسب ونظرة العلم الحديث.

ونحن في منهجنا هنا نفرّق بين نوعين من الواوات والياءات؛ نفرّق بين الواو والياء كمصوّتين طويلين - أي حركتين طويلتين أو صوتي مدّ (ii - uu) وبينهما كصامتين (w) - (y)، ونبيّن أنّ الألف ليست صامتاً في حال من الأحوال، بل هي فتحة طويلة تعادل فتحتين (aa) - كما أثبت الدرس الحديث. وهذا التصور يغيّر كثيراً من المفاهيم السائدة في النحو والصرف؛ ففي الصرف سيتضح ذلك من تحليلنا للصيغ في هذا الفصل. وفي النحو نراه مثلاً يغيّر من طبيعة النظرة إلى عدد من الضمائر؛ كألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فينظر إليها نظرة جديدة على أنها حركات طويلة (مصوّتات)؛

لذلك أطلق عليها بعضهم الضمائر الحركية، وكذلك تغير النظرة إلى إعراب الأسماء الستة، فينظر إليها في حالاتها الإعرابية المختلفة على أنها ليست معربة بالحروف، بل بالحركات الطويلة التي تعادل حركتين من جنسها؛ فنقول: مرفوعة بالضمة الطويلة، ومنصوبة بالفتحة الطويلة، ومجرورة بالكسرة الطويلة. وكذلك يقال في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم؛ وقد طالت الحركات في إعراب هذه الأبواب تمييزاً لها في الإعراب عن غيرها من الأبواب الأخرى.

وأما عن المصطلحات المستعملة في هذا الفصل فسوف نستعمل مصطلح (الصامت / ص) للدلالة على الحرف الذي يقبل الحركة عند القدماء، ومصطلح (المصوّت /م) للدلالة على الحركات قصيرها وطويلها – أي الحركات وأحرف المدّ عند القدماء – وسوف نستبدل مصطلح أحرف العلة (عند القدماء) بمصطلح (أصوات العلة).

ونحن في عملنا هذا مضطرّون – في بعض الأحيان كما أشرنا في المقدّمة أيضاً - لعقد مقارنة غير متعمّدة بين التفكير العربي الأصيل من جانب والفكر الحديث الذي أفاد كثيراً مما حقّقه البحث العلمي العربي في تاريخه الطويل من جانب آخر، وأن نربط بين التفكيرين بغرض تأصيل بعض الأمور الجوهرية التي يُظنّ أنّ العلم الحديث هو صانعها ومبدعها على غير مثال سابق وهي في حقيقة الأمر ذات أصول عربية تراثية ترجع إلى القرن الرابع الهجري ولكنّ العرب اهملوها ولم يهتموا بها في حين أنّ العلم الحديث قد فطن إليها فتبنّاها ودافع عنها وأصّل لها ودلّل عليها

وصارت كأنها من منجزاته.

وسوف تقتصر محاولتي هذه على باب من أبواب الصرف العربي بل على جانب من هذا الباب وهو جانب (الإعلال)؛ وأعني به التغير الحادث في أصوات العلّة والمدّ الثلاثة الواو والياء والألف، ومعها الهمزة. وسوف أخص الجانب الآخر وهو جانب الإبدال بعمل مستقل - فيما بعد إن شاء الله تعالى - أبين فيه دور الأصوات في تفسير قضاياه؛ لكي يكتمل الباب باب «الإعلال والإبدال» ومن الله - تعالى - يستمدّ العون.

المبحث الأول: الإعلال وقضاياه في ضوء التحليل الصوتي:

مفهوم الإعلال:

الإعلال - كما يراه أغلب علماء التصريف - هو ما تتعرض له أصوات العلة[1] والهمزة من تغيّرات؛ وذلك بحلول بعضها محلّ بعض. وهو ما

---

(١) استبدلنا مصطلح القدماء (حروف العلّة) بالمصطلح الجديد (أصوات العلة)؛ لعدم وفاء المصطلح القديم بمتطلّبات الدرس اللغوي الحديث من ناحية ومخالفته لمعطياته ومفاهيمه من ناحية أخرى؛ إذ إنّ العلل في المفهوم الحديث أصوات وهذه الأصوات قد تكون صوامت - أي حروفاً كما تسمّى عند علماء العربية - وقد تكون مصوّتات طويلة -أي أحرف مدّ كما تسمّى عندهم- وهذه الأخيرة لا تعدّ في الدرس الحديث من قبيل الحروف بل هي حركات طويلة. ويؤخذ على د. تمام حسان - وهو واحد من أبرز اللغويين العرب الذين ينتهجون المنهج الوصفي الحديث في دراساتهم النحوية واللغوية - أنّه يطلق مصطلح (حروف العلّة) على الحركات قصيرها وطويلها، أي على المصوّتات بنوعيها، وذلك في غير موضع في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ومن هذه المواضع قوله في ص٧٣ - وهو يتحدث عن الصحاح والعلل: «وحروف العلّة هي: الفتحة والكسرة والضمة ثم الألف والياء والواو التي للمدّ»؛ فهو يستعمل=

يعرف بالإعلال بالقلب؛ كما في نحو عجائز، والأصل عجاوز – أو بسقوطها من الكلمة – وهو ما يعرف بالإعلال بالحذف؛ كما في نحو (يَعِد) مضارع (وَعَد) – أو بسقوط بعض عناصرها – وهو ما يعرف بالإعلال بالنقل أو الإسكان؛ كما في نحو (يَقُول)، وأصلها (يَقْوُلُ)(١).

والإعلال بالقلب نوع من أنواع الإعلال بينه وبين الإبدال عموم وخصوص عند بعضهم؛ أعني عند أولئك الذين يرون أنّ الإبدال تغيير يحدث في أصوات العلّة والهمزة وفي غيرها من الحروف ويرون أنّ القلب تغيير في أصوات العلة والهمزة فقط؛ وعندهم الإبدال أعمّ من القلب؛ لأنّ الإبدال – كما أشرنا – يشمل جميع حالات التبادل بين الأحرف الصحيحة والمعتلّة(٢).

وأرى أنّه لمن الأفضل أن نتجنّب الخلط واللّبس، فنأخذ برأي الأغلبية ونخصّ الإعلال بالتغيّر في أصوات العلّة الثلاثة : الواو والياء والألف – وتلحق بها الهمزة – ونخصّ الإبدال بالتغير فيما عداها؛ أعني بالإبدال بين الأصوات الصحاح فقط.

والسرّ في تسمية هذه الأصوات بأصوات العلّة أنّها – كما يقول العلاّمة

= مصطلح (الحرف) الذي رفضته اللسانيات الحديثة واستبدلته بمصطلح (الصوت) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترفض اللسانيات الحديثة إطلاق مصطلح (الحروف) على أصوات المدّ التي هي حركات.

(١) ينظر: د. عبد الصبور شاهين؛ المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٦٧.

(٢) ويرى كثير من علماء التصريف أنّ الإبدال تغيير يحدث بين الصحاح فقط، وعليه فلا علاقة بينه وبين الإعلال.

المحقق الشيخ رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) – لا تصحّ ولا تسلم، بمعنى أنها تتغيّر ولا تبقى على حالها في كثير من المواضع عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة والصامت؛ فهي – كما يقال – كالعليل المنحرف المزاج المتغيّر حالاً بحال[١].

طبيعة أصوات العلة الواو والياء والألف :

قال د. عبد الصبور شاهين في دراسته لكتاب (علم الاصوات) لبارتيل مالبرج[٢] : « تطلق أصوات العلّة في العربية على أصوات المدّ ألفاً أو واواً أو ياء – وهي الحركات الطويلة – كما تطلق على ما شابهها، وهو الواو والياء العلتين، وهما المقصودتان فعلاً بتعبير (أصوات العلّة) وبعبارة أدقّ: صوتي العلّة. وإنّما وصف هذان الصوتان بالاعتلال نظراً إلى أنّهما لا يسلكان مسلك الحروف الصحيحة في تحمّل الحركة والانفصال عنها دون غموض أو لبس كما في (كَتَبَ) فلكل صامت من هذه الصوامت استقلاله عن حركته – فتحة أو كسرة أو ضمّة بل إنّهما يتحمّلان الحركة، وهي جزء منهما، ولا يتصوّر أن تنفصل عن بنيتها ».

وأشار الرجل إلى أنّ الواو الساكنة الناشئة عن اتّصال الضمة والفتحة في النطق – وفي مرحلة الانتقال بينهما – في مثل (أوْعد). وكذلك الياء الساكنة الناشئة عن اتّصال الفتحة والكسرة – وفي مرحلة الاتصال بينهما – في مثل (أيْنع) يمكن أن يطلق عليهما (أشباه حركات) (semi-vowels) وذلك من الناحية الأصواتية. ومن الناحية الصرفية يمكن أن يطلق عليهما

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣ / ٦٧.

(٢) السابق، ص ٨٠.

(أشباه صوامت) (semi-consonants) نظراً إلى أنّهما يتحمّلان الحركة كما يتحملها الصامت[1] . وذكر أنه قد غلب بروزهما في اللغة بهذه الهيئة التي تنمّ عن استقلالهما الرمزي حتى اعتبرا صامتين رغم اعتلال سلوكهما وتقلّبه ما بين سقوط وإبدال وثبات، وحتى مضى الصرفيون إلى إنكار علاقتهما بالحركات، بل وإنكار وجود المزدوج أصلاً في اللغة العربية، وكأنّما خدعهم ما بدا من تكلّس الواو والياء في هيئتهما التصريفية وسلوكهما الثابت الذي لا ينبئ بعلاقة واضحة مع الحركات بقدر ما يؤكّد صفتهما الصامتية . وأشار إلى أن أهل التصريف معذورون في موقفهم هذا لأنهم لا يؤسّسون قواعدهم على الأصوات وطبائعها، بل على الكتابة ورموزها . وأشار كذلك إلى أن الكتابة العربية قد خدعت الأجيال منذ سيبويه حتى الآن فاستمرّوا في ترديد كثير من القواعد الكتابية دون أن تعير التفاتاً إلى التحليل الأصواتي الذي نادينا - وسنظلّ ننادي – به[2] .

ويقتضي التحليل الصوتي الصرفي هاهنا أن نميّز بين نوعين من الواوات والياءات في هذا الباب، أولهما الواوات والياءات المدّية التي هي بمثابة حركتين من جنسها والتي سنطلق عليها (المصوّتات الطويلة) ويطلق عليها بعضهم (الحركات الطويلة) ويطلق عليها آخرون (الصوائت) ويطلق عليها آخرون (العلل الطويلة) وذلك نحو الواو في (يقول) و(يرنو) والياء في نحو (يميل) و(يرمي)، فالملاحظ أن الواو في الكلمتين بمثابة ضمتين كما سيتضح من كتابتهما صوتياً هكذا yaquulu وyarnuu أي : يـَـ ق ـُـُ ل ـُـ، ي ـَ

---

(١) ينظر: بارتيل مالبرج؛ علم الأصوات؛ ص٨٠ .

(٢) ينظر المصدر السابق، ص٨١ .

ر ن ـُـُ . وكذلك الياء تكتب هكذا : yamiilu - yarmii، أي : (يـَـم ـِـِ ل ـُ)، (يـَـ ر م ـِـِ) والنوع الثاني : الواوات والياءات غير المدّيَة والتي تعد من الصوامت وتتشكلان – كما ذكر أحد المعاصرين[١] بفعل الانزلاق بين مصوْتين قصيرين فتكون طبيعتهما عنده انزلاقية، كالواو التي تتشكل بفعل انزلاق بين الفتحة والضمة – أي : نتيجة تتابع الفتحة والضمة – على النحو التالي : ـَ+ـُ > و (a + u > w) كما في واو (يَوْن) و(ثَوب) . أو تتشكل بفعل تتابع الضمة والفتحة كما يلي : ـُ+ـَ > و (u + a > w) نحو واو (واقف) و(واعد) . وكذلك الياء التي تنشأ بفعل انزلاق بين الفتحة والكسرة، نحو : ـَ+ـِ > ي (a + i > y) ويمثلها ياء نحو (بَيْت) و (مَيْن) و(عَيْن) . وكذلك التي تتشكل بفعل تتابع الكسرة والفتحة هكذا : ـِ+ـَ > ي (I + a > y) كما في ياء (ياسر)[٢] .

ويؤكّد د . عبد الصبور خاصّة الانزلاق التي تبرز وجود هذه الواو وهذه الياء كصامتين ويشير إلى أنّه لولا الانزلاق لوجب اعتبارهما غير موجودتين في نسيج الكلمة، ثمّ يقول : « وإذا كانت الواو أو الياء هي الانزلاق بين الحركتين فمن البدهي أنها ليست حركة كاملة؛ بل هي صوت بيني أطلق عليه المحدثون نصف حركة . وعلى ذلك نستطيع أن نقرّر أننا نتعامل مع هذين الصوتين باعتبارين، الأوّل : أنّهما نصف حركة من الناحية الصوتية .

---

(١) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٣١ .

(٢) وقد أطلق فندريس عليهما أشباه الحركات أو أشباه السواكن . ورجّح المصطلح الأخير وعلل له بقوله : « لأن المسألة مسألة حركات مشوبة بعناصر سكونية أكثر منها مسألة سواكن مزوّدة بالجهر» اللغة، ص٥١ .

والثاني أنّهما نصف صامت من الناحية الموقعية؛ حيث يقع الانزلاق موقع الصوت الصامت فيعطى حكمه وبخاصّة من حيث وزن الكلمة، أي أنّهما حينئذٍ صامتان اعتباريان»(١).

ويفرّق الرجل بين حالتين من الانزلاق الأولى أن يكون الانزلاق نهاية مقطع مقفل نحو (بَيْتٌ) (bay / tun) وقَوْمٌ (qaw / mun). والثانية: أن يكون بداية المقطع مثل (واعد) (waa / ` id) و(ياسر) (yaa / sir)؛ وأشار إلى أنّ الحالة الأولى تؤكّد الخاصّية الحركية للصوتين، وهي ما تعرف بالمقطع الهابط، والحالة الثانية تبرز الخاصية الصامتية لهما، وهي ما يسمى بالمقطع الصاعد(٢).

وكذلك يمكننا أن نفرّق بين الواو والياء كصوامت (أشباه حركات) (semi - vowels) وبينهما كمصوّتات (vowels) بأمور منها: قلّة الوضوح السمعي للأولى بالنسبة للثانية. وضيق المجرى مع الأولى بالنسبة للثانية. واختلاف الوظيفة لكلّ منهما عن الأخرى؛ إذ إنّ الواو والياء كأنصاف علل يقومان بدور الأصوات الصامتة ويقعان موقعها تماماً في التركيب الصوتي للعربية كما في نحو: وَلَد وَبَلَد، نترك ويترك، بخت وبيت، ثغر وثور(٣).

ويفرّق أحد الباحثين المعاصرين(٤) بين الواو كمصوّت والواو كصامت بقوله: «إذا ارتفعت مؤخّرة اللسان نحو سقف الحنك أكثر مما في الحالة

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٣١.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص٣٣٠.

(٤) د. مناف مهدي: علم الأصوات اللغوية، ص١٠٢.

السابقة بحيث يحدث الحفيف ويسبب الهواء احتكاكاً عند مروره من ذلك الموضع فتسمع حينئذ صوت الواو الذي هو من الأصوات الصامتة. وعدّ علماء الأصوات الواو من الأصوات الشبيهة بالحركات (Semi - vowels) والفرق بينه وبين الضمة الخالصة هو أنّ المسافة بين مؤخّرة اللسان وسقف الحنك تكون أقلّ مع الواو منها مع الضمة الخالصة، لذلك يحدث الحفيف مع الواو ولا يسمع مع الضمة».

وقد انطلق الرجل من المنطلق الحديث حيث إنه قد اثبتت الدراسات الصوتية الحديثة أنَّ الفرق بين الواو كمصوّت والواو كصامت يكمن في حدوث الاحتكاك وعدمه، فعندما يرتفع اللسان من أقصاه نحو أقصى الحنك الصلب حتى يصل إلى نقطة يمكن عندها أن يُحدِث الهواء المارّ بينهما احتكاكاً مسموعاً مع استدارة الشفتين واهتزاز الوترين تولّد الواو في نحو (وجد) والواو في نحو (لون)، فإذا هبط اللسان عن تلك النقطة بحيث إنّ الهواء المارّ بين اللسان والحنك لم يَعُدْ يُحدث احتكاكاً مسموعاً مع استدارة الشفتين واهتزاز الوترين ولدت الواو في نحو(يقول) وكذلك يقال مع الياء الصامتة الاحتكاكية في نحو (يبس) و(ليث) والياء المصوّتة المدّية في نحو (يبيع) و(يميل)[1].

ويشير المستشرق و. رايت (W. Wright) إلى أن الواو والياء في نحو (حَوْض   بَيْت) جزء من حركة مركبة (Diphthong) جزؤها الآخر هو الفتحة السابقة عليهما، وتمثّل هذه الحركة المركبة في الكتابة هكذا: (ـَ+ـُ= و) و(ـَ+ـِ= ي) وتكتب صوتيّاً هكذا (a+ u = w , a + I = y) ونحن نتفق مع

(١) ينظر: د. حسام النعيمي؛ الكتابة الصوتية، ص١٢–١٣.

القائلين بأنّ هذا التقدير الذي قدَّره رابت غير صحيح، لأنَّ الواو والياء في نحو ما ذكر ليستا جزءين من حركتين – وليستا حركتين من باب أولى – بل هما صوتان صامتان (consonants) أو ما يسميان بأنصاف الحركات (semi- vowels) لأنهما يشبهان الحركات إلى درجة كبيرة، وهي لا ينطبق عليها الصفات النطقية للحركات المركبة التي تتمثل أساساً في أنَّ أعضاء النطق تبدأ في منطقة حركة وتسير مباشرة في اتجاه حركة أخرى مكوّنة حركة واحدة ذات خاصة انزلاقية (avowel - glide) وهذه الصفة الانزلاقية مفقودة في نطق الفتحة العربية متلوّة بواو أو ياء صامتتين؛ لأنه يحدث في نطقهما أن تنتقل أعضاء النطق من منطقة إلى أخرى محددة نوعاً من الانفصال في تحركها، لذلك فهما صوتان مستقلان عبارة عن فتحة قصيرة + واو أو ياء هما من الصوامت أو أشباه الحركات(١).

وقد اعترض د.بشر على ما قاله رابت قائلاً: «وقد وهم بعض الدارسين فظنّ أنّ الواو والياء في (حَوْض – بَيْت) جزءان من حركة مركّبة (diphthong) وهو وهم خاطئ ولا شكّ؛ إذ الحركة المركّبة وحدة واحدة (one unit) والموجود في (حَوْض – بَيْت) ليست وحدة واحدة، وإنّما هناك وحدتان مستقلّتان هما الفتحة والواو في (حَوْض) والفتحة والياء في (بَيْت) ومعنى هذا أنّ الواو والياء في اللغة العربية من الأصوات الصامتة في سياقين صوتيّين معيّنين أحدهما: إذا أتبعت الواو والياء بحركة من أي نوع. والثاني: إذا وقعتا ساكنتين وقبلهما فتحة. ولكن يجب ألا ننسى أنّهما في هاتين الحالتين لهما شبه نطقي بالحركات؛ كما أنّ لهما شبهاً وظيفياً بالأصوات الصامتة

(١) ينظر: د. بشر: دراسات في علم اللغة، ص٣٩ – ٤٠.

من جهة أخرى. ولهذا يطلق العلماء عليهما في هاتين الحالتين « أنصاف حركات » (semi-vowels) وليس هناك ما يمنع من تسميتهما « أنصاف صوامت (semi - consonants) ولكن المصطلح الأول أولى لشهرته في الدراسات اللغوية، وهو أيضاً ما تعارف عليه الدارسون »(١).

ويشار إلى أنّ نطق صوتي الواو والياء الصامتين يشبه نطق صوتهما كمصوّتين إلى حدٍّ كبير؛ ولهذا كانت تسميتهما بأنصاف الحركات (Semi - vowels) ومن هنا كان الخلط بين الحالتين، ومن هنا كذلك يرى بعض الدارسين المحدثين أنّ التفريق بين حالتي الواو والياء بالاعتبارين ينبغي أن يكون على أساس وظيفي، أي: على أساس الوظيفة التي تقوم بها هذه الأصوات في التركيب الصوتي للغة لا على أساس النطق الصرف(٢).

وأما الألف فهي في التحليل الحديث ليست صامتاً بحال من الأحوال، سواء أكانت وسطاً كما في نحو (قال) و(باع) أو طرفاً كما في نحو (يسعى، يرضى، يخشى، ينعى) وإنما هي مصوّت طويل يعادل ضعف مصوّته القصير (الفتحة)، أي أنه يعامل من وجهة النظر اللسانية الحديثة على أنه فتحة طويلة تعادل ضعف الفتحة القصيرة. وعلى ذلك فوزن: قال وباع (فال) لا (فَعَل)، ووزن: يسعى ويرضى ويخشى ونحوها (يَفْعَى) لا (يَفْعَل).

ويلاحظ أن العربية لم تخصّص للألف رمزاً كتابيّاً في بادئ الأمر لعلّه اكتفاء بالهمزة، كما لم تخصّص للواو والياء المصوّتتين رمزين كتابيين اكتفاء برمزي الواو والياء الصامتين. وكان القدماء لا يعتدّون كثيراً بالحركات أو

---

(١) مفهوم علم الصرف، ص٨٦.

(٢) ينظر: د. بشر؛ دراسات في علم اللغة، ص٣٦.

المصوّتات قصيرها وطويلها وكانوا يعتبرونها شيئاً ثانوياً أو عارضاً يلحق بالصوامت، ويؤيّد هذا أن ترتيب سيبويه للصوامت يشير إلى أنّ الواو والياء المذكورتين في الترتيب هما الصامتان، لأنه وصف مخرجهما بأنه من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى(١) وتبعه في هذا ابن جني في قوله: «وأما الواو والياء المدّيّتين إنما ينسب نطقهما إلى وضع اللسان في الفم من حيث ارتفاعه وانخفاضه ومن حيث جزؤه المرتفع أو المنخفض»(٢).

والفرق بين نظرة علماء العربية القدامى ونظرة العلم الحديث أن علماء العربية يرمزون لأصوات العلّة واللين وأصوات المدّ برمز واحد ولم يفرّقوا بين ما كان للعلّة وما كان للمدّ؛ فلا فرق عندهم بين (وجد) و(يوجد) فيرمزون لهما بالواو أو (يلد) و(يرمي) فيرمزون لهما بالياء. لكنّ نظرة العلم الحديث تختلف؛ حيث فرق بين الواو كصامت (w) والواو كمصوّت (uu)؛ وفرّقوا بين الياء كصامت (y) والياء كمصوّت (ii) وبهذا يكون لكلّ من الواو والياء مدلولان مختلفان في الأبجدية وقيمتان صوتيّتان كونهما صوتين صامتين وكونهما حركتين(٣).

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المشكلات التي نشأت عن الألف والواو والياء في العربية لا ترجع إلى طبيعتها ولكنها راجعة إلى طريقة معالجتها والنظر إليها من قبل علمائنا القدامى، لأنهم خلطوا أحياناً بين الصوت والرمز

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٥٠-٥٣.

(٣) ينظر: د. الجندي؛ التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص١١٠.

وينظر كذلك: د. بشر؛ دراسات في علم اللغة، ص١٣٠.

الكتابي، كما خلطوا من وقت إلى آخر بين قيمها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية(١). وترى هذه الدراسات أنّه قد انخدع القدماء من علماء العربية بالنظام الكتابي بتوهُّم أنّ ما يكتب هو ما ينطق، ولكنّ الرمز الكتابي لا يمثّل الصوت المنطوق تمثيلاً صادقاً(٢).

طبيعة الهمزة في الدرس الحديث:

ألحق النحاة العرب الهمزة بأصوات العلّة المدّيّة الواو والياء والألف، وهي في الواقع ليست بداخلة فيها؛ فهي ليست ضمن المصوِّتات ولكنها من الصوامت.

ويؤخذ على علمائنا أنهم جعلوها مع الألف والواو والياء في باب واحد، ويسهّل هذا أنّ رمز الألف هو في الأصل رمز الهمزة، ولم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إلا في منتصف القرن الثاني الهجري – تقريباً – حين اختار الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) رمز العين الصغيرة ترسم في موضع هذا الصوت الحنجري(٣).

وقد وجدناهم يجعلون الهمزة أحياناً حرف علة وأحياناً صوتاً شبيهاً به،

---

(١) ينظر: د. بشر، دراسات في علم اللغة، ص١٦.

(٢) السابق، ص١٧.

(٣) يؤكّد هذا ما قاله أحد الباحثين المعاصرين في قوله: «ثمّ نجد بعض القدماء قد جعلوا الهمزة مع هذه الأحرف الثلاثة في باب واحد. وعذرهم في ذلك أنّ رمز الألف هو في أصل اللغة رمز الهمزة، ولم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إلا في منتصف القرن الثاني تقريباً حين اختار الخليل بن أحمد للهمزة رمز العين الصغيرة ترسم في موضع هذا الصوت الحنجري، وكان هذا لما وجد القدماء من صعوبة في تعليم الأطفال الكلمات التي تختلف في النطق وتتّحد في الرمز، كما في قولنا (سال) فقد يكون المراد (سأل) من السؤال، وقد يكون (سال) من السيولة».

والحقيقة أنّ الهمزة صوت صامت (consonant)؛ وترتّب على ذلك أنهم اضطربوا في علاجهم لكلّ مسائل الهمزة وعلاقتها بأصوات المدّ التي هي مصّوتات (vowels) وكذلك بعلاقتها بأصوات العلّة، واضطربوا كذلك في علاجهم لقضايا أحرف المدّ (المصّوتات) وعلاقاتها بأحرف العلّة نتيجة للاشتراك في الرموز(١).

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أنه لا علاقة صوتية – لا من قريب أو من بعيد – بين الهمزة وبين أصوات المدّ والعلّة؛ فالهمزة تختلف في مخرجها عن أصوات المدّ والعلّة؛ إذ إنّ الهمزة صوت حنجري انفجاري مهموس؛ ولذلك فهي من الصوامت لا المصّوتات، ولكنّ أصوات المدّ (المصّوتات) أصوات انطلاقية مجهورة تخرج من منطقة الفم بعيداً عن الحنجرة والحلق واللهاة(٢).

ونظراً للتباعد الواضح بين الهمزة من جانب وأصوات المدّ واللين من جانب آخر فلا يصحّ أن يقال بوقوع الإبدال بينهما، وإن جاز هذا بين الهمزة وأحرف العلة التي هي صوامت؛ فلا يصحّ أن يقال بوقوعه بينهما وبين أحرف المدّ التي هي مصوّتات(٣).

أصوات المدّ وعلاقتها بالحركات:

مما تجدر الإشارة إليه أنّ اللسانيات الحديثة ترفض النظر إلى ما يسمّى في العربية بأصوات العلّة المدّية – الواو والياء المدّيّتين والألف – على أنّها حروف، وتنظر إليها على أنها مصوّتات طويلة، بخلاف بقية أصوات اللغة، كالسين

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧١.

(٢) ينظر: السابق، ص١٧٢.

(٣) ينظر السابق: ص١٧٣ – ١٧٤.

والميم وغيرهما من الصوامت. كذلك لا تفرّق النظرة الحديثة بين الواو والياء المديّتين والألف من جهة وبين الضمة والكسرة والفتحة من جهة أخرى إلا في طول المدّة الزمنية، فتعتبر الأولى مصوّتات طويلة وتعتبر الثانية مصوّتات قصيرة[١]. و يؤكّد هذا أحد علماء اللسانيات الحديثة، وهو تروبتزكوي (Troubetzkoy) حيث يقول إنّ الحركات الطويلة التي هي أحرف المدّ واللين عند العرب تساوي أضعاف الحركات القصيرة التي من جنسها في المخرج وفي الصفات، فالألف ممدودة أو مقصورة فتحتان، والواو الممدودة ضمتان، والياء الممدودة كسرتان. وهذا يعني – من ناحية أخرى – أن الفتحة نصف الألف والضمة نصف الواو والكسرة نصف الياء[٢].

ويؤكّده كذلك ما ذكره د. أنيس في قوله «أما أصوات اللين العربية[٣] فطوراً تقصر وذلك مع الجزم؛ كما في نحو: ينام، يقوم، يبيع، يرضى، يسمو، يرمي حين يدخل على هذه الأفعال أداة جزم فتصبح: يَنَم، يَقُم، يَبِع، يرضَ، يسمُ، يرمِ؛ فكل الذي أصابها هو أنّ صوت اللين الطويل أصبح قصيراً. وهذه الظاهرة مطّردة في اللغة تحتّمها قواعد اللغة... فمراتب الطول في أصوات اللين في العربية ثلاثة أطولها في مثل (يسمو) يليها (لم يسمُ)

(١) ينظر: هنري فليش؛ التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ص٦٨. وجان كانتينو؛ دروس في علم أصوات العربية، ص١٤٧.

(٢) عن: د. سفال: الصرف وعلم الأصوات، ص٧. وقال د. الزين «وحرف المدّ يساوي حركتين قصيرتين» بين التراث والحداثة: قسمات لغوية في مرآة الألسنية، ص٢٠.

(٣) يلاحظ أنّ د. أنيس يطلق على حروف المدّ العربية مصطلح (أصوات اللين) ويجعل الواو والياء في حالتهما غير المديّة من السواكن؛ أي من الصوامت.

ثم يلي هذا الوقف بالرَّوْم على مثل (نستعينْ) . وليس الفرق بين هذه المراتب الثلاث إلا فرقاً في الكمية»(١) .

ومما يؤخذ على علمائنا القدامى أنهم تعاملوا مع الواو والياء المدّيتين والألف معاملة تختلف عن معاملتهم للحركات القصيرة؛ باستثناء ابن جني الذي تنبّه إلى الطبيعة الواحدة لكلّ من حروف المدّ والحركات؛ حيث قال – في باب مضارعة الحروف للحركات من كتاب الخصائص : «إنّ الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدّمي القوم من كان يسمّي الضمّة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة » . ثم يقول : «فإذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمّت ووفّت جرت مجرى الحروف»(٢) .

غير أن ملاحظته بهذا الشأن لم تؤت ثمارها في مسلك من جاء بعده من القدماء حيال هذه الأصوات الطويلة وأجزائها، وعدّوا القاف من (قام) والعين من (دعا) متحملتين لحركة تسبق الألف . وهو خلط لا تقبله الدراسات اللغوية الحديثة،لأنّ الحرفين متحركان بحركة طويلة بعدهما هي الفتحة الطويلة . ويؤيد هذا أنّه إذا كانت الفتحة الطويلة تساوي فتحتين قصيرتين فكيف يجتمع معهما فتحة ثالثة، فنحن ننطق – بالفعل – فتحتين اثنتين فقط لا ثلاثة(٣) .

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ الرئيس أبا علي الحسين بن سينا (ت ٤٢٨هـ)

---

(١) الأصوات اللغوية، ص١٥٧ .

(٢) الخصائص : ٢/ ٣١٥–٣١٦ .

(٣) ينظر: د . عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢٥ .

قد تنبّه كذلك في رسالته المؤلّفة في علم الأصوات الموسومة بـ (أسباب حدوث الحروف) إلى الطبيعة الواحدة لحروف المدّ والحركات. ليس هذا فحسب ولكنه نسب الأولى إلى الثانية من حيث طول المدّة الزمنية في النطق؛ حيث نراه يقول: « ولكنّي أعلم يقيناً أن الألف الممدودة المصوّتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصحّ فيها الانتقال من حرف إلى حرف، وكذلك نسبة الواو المصوّتة إلى الضمّة، والياء المصوّتة إلى الكسرة »(١).

وعلّق د. الحمو قائلاً: « وإذا كان ابن سينا لم يقرّر بشكل نهائي نسبة المصوّت الطويل إلى المصوّت القصير من حيث المدّة الزمنية؛ أهي ضعف أم أضعاف، فإن الرأي قد استقرّ حالياً على أن المصوّت الطويل يعادل ضعف المصوّت القصير وأن الحركة تعادل من حيث زمنها نصف زمن حرف المدّ »(٢).

وابن جني بامتلاكه ناصية التصريف وببراعته فيه قد أدرك العديد من الأمور التي أدركها العلم الحديث بعده بنحو من ألف عام، وخلص إلى نتائج باهرة في كثير من القضايا التي فطن إليها العلم الحديث مؤخّراً والتي شهد له فيها بالتفوق والريادة وفضل السبق، لذلك عكف كثير من علماء اللسانيات على دراسة آرائه ومؤلفاته وتنبّه الكثيرون إلى فضله وريادته فراحوا يبحثون في تلك المؤلّفات والدراسات بغية الوقوف على منجزاته التي كانت اللبنات الأساسية في صرح اللسانيات الحديثة وبخاصة في مجالي الأصوات

---

(١) أسباب حدوث الحروف، ص٨٥.

(٢) محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٦٩.

والتصريف. ومن الآراء التي كان له فضل السبق فيها وتبنّاها العلم الحديث رؤيته بشأن الحركات القصيرة والطويلة – كما أوضحنا – وأن القصيرة أبعاض للكبيرة وأنّ الفرق بين النوعين لا يتجاوز كونه فرقاً في الكميّة فحسب؛ استمع إليه وهو يقول: «اعلم ان الحركات أبعاض لحروف المدّ واللين، وهي الألف والواو والياء، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث؛ وهي الضمة والفتحة والكسرة. وقد كان متقدّمو النحاة يسمّون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة. ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هنّ حروف توامّ كوامل قد تجدهنّ في بعض الأحيان أطول وأتمّ منهن في بعض؛ وذلك إذا وقعت بعدهنّ الهمزة والحرف المدغم نحو (يشاء) و(دابّة)، وهم في كلا الموضعين يسمّون حروفاً كوامل، فإذا جاز ذلك فليس تسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد في القياس منه. ويدلّك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، إلا أنّ هذه الحروف التي يحدثن لإشباع الحركات لا يكنّ إلا سواكن لأنهنّ مدّات والمدّات لا يحرّكن أبداً»(١).

وقد علّق د. أنيس على كلام فيلسوف العربية أبي الفتح بقوله: «ومنه نرى أن بعض القدماء قد أحسّ – كما يحسّ المحدثون – بأنّ الفرق بين الفتحة وما يسمّى ألف المدّ لا يعدو أن يكون فرقاً في الكمية وكذلك الفرق بين ياء

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ١٧.

ومن الإنصاف أن نقرّر أنّ ابن جني كان رائداً لكثير من الدراسات اللسانية الحديثة وقد استطاع بذكائه وعبقريته وعلوّ شأنه في هذا الفن – أعني فن التصريف – أن=

المدّ وواو المدّ إذا قورنتا على الترتيب بالكسرة والضمة ليس إلا فرقاً في الكمية؛ فما يسمى بألف المدّ هو في الحقيقة فتحة طويلة، وما يسمّى بياء المدّ ليس إلا كسرة طويلة، وكذلك واو المدّ تعدّ من الناحية الصوتية ضمّة طويلة؛ فكيفية النطق بالفتحة وموضع اللسان معها يماثل كلّ المماثلة كيفية النطق بما يسمّى ألف المدّ مع ملاحظة فرق الكمية بينهما»(١).

وعلى ذلك فالعربية تعرف ستّة مصوّتات، ثلاثة قصيرة وثلاثة طويلة؛ فالقصيرة هي الفتحة (ـَ) والضمة (ـُ) والكسرة (ـِ)، والطويلة هي ألف المدّ (وهي عبارة عن فتحتين: ـَ+ـَ) وواو المدّ (وهي عبارة عن ضمّتين: ـُ+ـُ) وياء المدّ (وهي عبارة عن كسرتين: ـِ+ـِ).

وقد تعدّدت تعريفات علماء اللسانيات الحديثة لهذه المصوّتات الطويلة ومن أبرزها تعريف دانيال جونز (D. Jones) القائل بأنّها «أصوات مجهورة

= يدرك كثيراً من القيم الصرفية ذات الوظيفة الدلالية المطّردة التي تنمّ عن فهم عميق للتغييرات الصرفية التي تتعاور الكلمة من أجل الأغراض الدلالية، ومن هذه القيم المورفيم، أو دالّ النسبة، أو دال الماهيّة. وقد أدرك ابن جني القيمة الدلالية للمورفيم قبل أن يدركها علم اللغة الحديث. (ينظر الخصائص: ١/ ٢٢٤–٢٢٥، واللمع، ص٩٢). ولابن جني أيضاً ملحوظات في غاية الدقة؛ فقد استطاع أن يدرك الوظيفة الدلالية للحركات وبيّن أنّها مورفيمات لا تقلّ عن الحروف السابقة أو اللاحقة في بيان الفروق الدلالية وتمييزها. (ينظر المحتسب: ٢/ ١٨٧). واستطاع أيضاً أن يدرك الدلالات الوظيفية للصيغ الصرفية بأوزانها وحركاتها ووظيفة كل دالة نسبة (مورفيم) لاستخدام كل ذلك في التركيب النحوي (ينظر الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، ص٨٣–٨٥).

(١) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص٣٨.

يخرج الهواء عند النطق بها على شكل مستمرّ من البلعوم والفم دون أن يتعرّض لتدخّل الأعضاء الصوتية تدخُّلاً يمنع خروجه أو يسبب احتكاكاً مسموعاً»(١).

ويصف ابن جني هذه المصوّتات الطويلة وصفاً دقيقاً لم تخرج عنه الدراسات الحديثة في وصفها لها – مشيراً إلى أن الحلق والفم قد اتّخذ ثلاثة أوضاع مع هذه المصوّتات – فقال: «أمّا الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأمّا الياء فتجد معها الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبي اللسان وضغطته، وتفاجَّ الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعِّداً هناك؛ فلأجل تلك الفجوة ما استطال... وأمّا الواو فتضمّ لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس ويتصل الصوت، فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر؛ وذلك قولك في الألف (آ) وفي الواو (أُو) وفي الياء (إي)»(٢).

مفهوم المصوّت القصير ودوره في بناء الكلمة:

الحركة فكرة اقترنت عند العرب القدماء بالحرف وهي – كما ذكر (ب. جبريل إيديه) في كتابه عن النحو العربي المسمّى بـ(القواعد الجلية) صوت يستعان به على النطق بالحرف(٣).

---

(١) ينظر: D. Jones, an outline of English phonetics, Cambridge, 1947.

(٢) سرّ صناعة الإعراب، ص ٨.

(٣) ينظر د. عبد الصبور شاهين: حاشية رقم (٢) ص٦٥ من (التفكير الصوتي عند العرب...) لمؤلفه د. هنري فليش.

ويرى ابن جني أنّ الحركات أصوات ناقصة وأنّها سمّيت حركات؛ لأنها تحرُك الحرف وتقلقله من موضعه باجتذابه إلى الحرف الذي هي بعضه؛ فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف والكسرة تجتذبه نحو الياء والضمة تجتذبه نحو الواو(١).

ويرى هنري فليش أنّ هذه الحركات «ليست سوى تكيُّف في مخرج الصامت مع المصوّت التالي له والذي سوف ينطلق معه»(٢).

وممّا أخذه علماء اللسانيات الوصفية على علمائنا القدامى انهم اعتبروا الحركات خارجة عن الكلمة وذات قيمة ثانوية فعاملوها غير معاملتهم لحروف المدّ وأشاروا إلى انّهم أخطأوا في ذلك مما أدّى بهم إلى استنباط قواعد غير دقيقة، ورأوا أنّ الحركات تقوم بوظيفة مطابقة لوظيفة حروف المدّ؛ لأنها كلها مصوّتات(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن علماءنا القدامى قد التزموا الدقة والموضوعية في أبحاثهم إلى درجة كبيرة، ولكنهم قليلاً ما كانوا يتعسفون فيها، وكان تعسفهم هذا في معظم الأحيان بسبب الرسم أو بسبب علامات بين أصوات اللغة حسبوها هم سليمة ولا تحسبها كذلك مختبرات الحداثة(٤). وكان من بين الأمور التي تعسّفوا فيها توهّمهم وجود حركة قبل أصوات العلّة الطويلة

(١) ينظر سر صناعة الإعراب، ص٣.

(٢) التفكير الصوتي عند العرب، ص٦٦.

(٣) ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٦٩.

(٤) ينظر: د. عبد الفتاح الزين، بين الأصالة والحداثة قسمات لغوية في مرآة الألسنية، ص ١٨.

من جنسها؛ فزعموا وجود فتحة قبل الألف في نحو (قال) وكسرة قبل الياء في مثل (يرمي) وضمة قبل الواو في مثل (يصوم) . والواقع أن هذا وهم وأنّه ليس إلاّ من خداع الكتابة، وذلك منذ استعملت الكتابة العربية رموز الضبط الإضافية على عهد الحجّاج بن يوسف الثقفي[1]؛ لأنّه ليس هناك فتحة ولا كسرة ولا ضمة؛ لأنّ الألف هي الحركة وكذا الياء والواو، غير أنّها حركات طويلة وتلك حركات قصيرة، والحركة الطويلة ضعف القصيرة، ورمزها عندنا تكرارها (a a) و(I I) و(u u)[2] .

وقد أخذ د . أنيس على الصرفيين القدامى أنهم قد ضلّوا الطريق السويّ حين ظنّوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل أصوات المدّ، فقالوا مثلاً إنّ هناك فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (ريم) وضمّة فوق القاف في (يقول)، وصرّح بأنّ هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع؛ فالتاء في نحو (كتاب) محركة بألف المدّ وحدها، والراء في نحو (ريم) محركة بياء المدّ وحدها والقاف في نحو (يقول) محركة بواو المدّ وحدها . وأشار إلى أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (ريم) وضمة فوق القاف في (يقول) هي التي جعلت القدماء يتوهّمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع ولذلك يرى أنّ ابن جني قد توهّم – في سرّ الصناعة – أن هناك فتحة ممالة نحو الضمة قبل الف التفخيم في كلمة (الصلاة) وعدّها نوعاً رابعاً من أنواع الفتحة[3] .

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨ .

(٢) ينظر: د . أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص٨٤ .

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية، ص٣٩ .

وتبعاً لهذه النظرة الصوتية يرى الوصفيّون من علماء اللسانيّات الحديثة أنّ الحركات لا ترافق الصوامت ولا تظهر معها، وأخذوا على تدوين الحركات في الكتابة العربية أمرين؛ أولهما أنّها دوِّنت فوق الصوامت أو تحتها موهمة القارئ بأنّها ترافقها مع أنّها تأتي بعدها في السلسلة الكلامية[(١)]. والثاني أنّ أصوات المدّ دوّنت كأنّها صوامت عادية لها موقع في السلسلة الصوتية مع أنها لا تملك أي موقع في تلك السلسلة، وهي لا ترافق الحركات ولا تتلوها؛ وعليه فلا يمكن إهمال الحركات عند تحليل قطعة صوتية ولا يمكن كذلك عدّ أصوات المدّ من بين الصوامت؛ إذ هي عندهم حركات طويلة[(٢)]؛ فالألف فتحتان، وواو المدّ ضمتان وياء المدّ كسرتان؛ فكلمة (قال) تكتب صوتياً

(١) ومما يشار إليه ها هنا أن الدراسات اللغوية الحديثة تؤيِّد رأي سيبويه ومن وافقه كابن جني فيما يتعلّق بموقع الحركة من الصوامت وأنها تقع بعده في السلسلة الكلامية.

(٢) وقد اعترض د. عبد الصبور شاهين على رأي القدماء في أمرين يرى أنهما سبب كل خلط في هذا الباب، الأول أنهم كانوا يرون أن الصامت تلازمه حركته وليست الحركة مستقلة كعنصر من عناصر الكلام، وأنّ الصامت أصل والحركة تابعة له، كما يرون أن للحركة قيمة ثانوية، معتمدين على ما عليه الكتابة حيث توضع الحركات فوق الحروف. الثاني: على الرغم من أن القدماء – ومنهم ابن جني– قد قرروا أن الحركات أبعاض أصوات المد إلا أنهم عاملوا أصوات المدّ معاملة خاصة وعدوها غير الحركات القصيرة، لذلك قالوا إن القاف في (قال) متحملة لحركة تسبق الألف، وكذلك الميم في (رمى) تتحمل حركة الفتحة قبل الألف. ويرى المحدثون أن هذا خلط لا تقبله الدراسات الحديثة لأن القاف متحركة بالفتحة الطويلة بعدها وهي الألف التي تعد حركتين، ولا وجود لفتحة أخرى تسبقها كما توهم القدماء في (قال) و(رمى) ونحوهما، كما أن الدراسات الحديثة ترى أن الصامت والحركة كل منهما مستقل عن الآخر ويمكن أداء أحدهما مستقلاً عن الآخر على نحو من التجريد الكامل، لذلك=

هكذا qaala وتجزأ كالآتي : (q+ a a + l + a) ؛ حيث لاحظنا أنه وقع بعد القاف فتحتان (a a)[1] .

وهم يرون أنّ الحركات القصيرة التي هي الفتحة والضمة والكسرة ليست زينة أو حلية أو شيئاً فوق الصامت أو تحته؛ وعلّلوا بأنّ الواقع الصوتي لا يعرف التتابع المكاني، بل التتابع الزمني؛ ففي كلمة (كِتاب) هناك : كاف ثمَ كسرة، ثم تاء، ثم فتحة طويلة، ثم باء. وهو خلاف ما درج عليه الصرفيون العرب القدامى؛ فهي تتكون في رأيهم المستمد من الرمز المكتوب لا من الواقع المنطوق من كاف مكسورة وتاء مفتوحة وألف ساكنة ثم باء عليها حركة الإعراب؛ أي ما بين التاء والباء عندهم ليست حركة طويلة بل هي الفتحة والألف الساكنة؛ ولنقرّب هذا بمثال آخر؛ فقد ذكر النحاة أن الفرق بين كلمتي (يقول) و(يقل) يكمن في حذف الواو – وتعبيرهم هذا ينطلق من الكتابة – أما الواقع الصوتي فيحتّم أن يكون بعد القاف ضمّة طويلة في (يقول) أصبحت قصيرة في (يقل) لا أكثر ولا أقلّ؛ ليس الأمر هنا حذف واو، كما عبّر الصرفيون العرب بمصطلحات تنطلق من الخطّ، بل نحن أمام تقصير حركة أو تحويل حركة طويلة إلى حركة قصيرة[2]. ويقولون في تفسير التغيّرات الواقعة في (لم يعش، عش، رمت، سعت) ؛ أصلها : (لم يعيشْ، عيشْ، (سعى ا ت) ؛ (رمى – ت) . ويلاحظ أن المقطع الثاني

= يجب الاهتمام بالحركة في أي نظام كتابي كي نتصور الحقيقة العلمية بشكلها الصحيح. ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٣٥ .

(١) ينظر: د. مصطفى حركات : اللسانيات العامة وقضايا العربية، ص٢٣ .

(٢) د. حجازي : علم اللغة بين التراث والمناهج المعاصرة، ص٢٤ .

مغرق في الطول (ص + م م + ص). وهذا الضرب نادر في العربية الفصحى فلذلك تميل اللغة العربية إلى هجره كلما يتيسر لها ذلك، ويكون هجره بتقصير المصوّت الطويل فيه (م م) إلى مصوّت قصير (م) فيصير المقطع طويلاً فقط بعد ما كان مغرقاً في الطول، وبذلك ظهرت الصيغ الجديدة. وهو تفسير جديد قائم على نظام المقطع في العربية ولم يكن يعرف في التراث النحوي العربي(١).

تعقيب:

سأختم هذا المبحث بالإشارة إلى أنني آثرت استخدام عدد من المصطلحات اللغوية الحديثة لقناعتي التامّة بدقّتها في الدلالة على ما أُطلقتْ عليه؛ ومن هذه المصطلحات مصطلح (أصوات المدّ) و(أصوات العلة) في مقابل المصطلحين القديمين (حروف المدّ) و (حروف العلّة) لأنّ الصوت يطلق على الصامت كما يطلق على الحركة؛ فالميم - مثلاً - صوت، والألف صوت، والواو والياء المدّيتان - وكذا غير المدّيتين - أصوات، وكذلك الفتحة والضمة والكسرة وهلمّ جرّا. ومنها كذلك المصطلحان (صامت) و(مصوّت) ترجمة للمصطلحين اللغويين الشهيرين الشائعين في الدرس اللغوي الحديث (consonant) و(vowel)(٢) - الأول للدلالة على الحرف الذي

---

(١) د. حجازي؛ علم اللغة بين التراث والمناهج المعاصرة، ص٣٨.

(٢) وقد اختلف المحدثون حول ترجمة هذين المصطلحين الشهيرين اختلافاً بيّناً؛ فقد ترجمهما د. أنيس في (الأصوات اللغوية) بـالساكن و صوت اللين، وفي (من أسرار اللغة) بالحرف والحركة. وقابلهما د. وافي في (علم اللغة) بعدة مصطلحات؛ فقد قابل الأول بالحرف الساكت أو الساكن، والصوت الساكن والحرف غير المتحرك.=

يقبل الحركة عند القدماء والثاني للدلالة على الحركات الطويلة التي هي أصوات المدّ والحركات القصيرة التي هي الضمة والكسرة والفتحة، وربما تستعمل مصطلحي (الحركات الطويلة) و(الحركات القصيرة) كمرادف لمصطلح (المصوّت) ولا بأس في هذا فهما مصطلحان دقيقان، كذلك ولا شك. وقد آثرت استعمالهما على غيرهما – مع كثرة المصطلحات المرادفة لهما عند القدماء والمحدثين؛ لأنّ التعبير بصامت ليعني كل صوت ليس بحركة تعبير دقيق، لأنه يصف خاصّة من الخواصّ الأساسية لهذه الأصوات؛ وهي ضعف الوضوح السمعي، ولأنّ التعبير بمصوّت يصف خاصّة دقيقة من خواصّ الحركات بعامّة وهي خاصّة الوضوح السمعي (Sonority)[1].

= وقابل الثاني بحرف المدّ، وصوت المدّ، وصوت اللين، وحرف اللين. وقابل الدواخلي والقصاص المصطلح الفرنسي (Consonne) بالساكن، والآخر (Voyelle) بالحركة. وقابلهما د. مندور – وهو بصدد ترجمة مقالة أنطوان ميّيه – بالصامت والصائت. وهذان المصطلحان رجحهما د. محمود السعران في كتابيه (اللغة والمجتمع: رأي ومنهج) و(علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربي). وقد ترجم د. بشر المصطلحين المشار إليهما بالأصوات الصامتة والأصوات الصائتة؛ ويرى أنّ التسمية بالأصوات الصامتة أفضل وأوضح من تسمية بعضهم بالأصوات الساكنة، ذلك لأن المصطلح (ساكنة) قد يؤدي إلى اللبس؛ إذ إنه قد يفهم منه أنّ المراد هو الحرف المشكل بالسكون، على حين أن المقصود بالأصوات الساكنة في مجال الدرس الصوتي كلّ الأصوات ما عدا النوع الثاني المتمثّل في الحركات، سواء كانت هذه الأصوات ساكنة أو متحركة ويرى أنّ التسمية بالحركات تسمية جيدة مقبولة، ويرى كذلك أنّه من الجائز تسميتها بالصائتة أو المصوّتة. وقد آثر الرجل استعمال المصطلح (حركات) وعلّل ذلك بشهرته الواسعة ووضوح مدلوله.

(١) ينظر: دراسات في علم اللغة، ص٢٥.

ويشار إلى أنّ استعمال المصطلح (صامت) ينطلق على كل ما ليس بحركة أو صوت مدّ استعمال قديم ـ وكذلك المصطلح الآخر (مصوّت) للدلالة على الحركات؛ إذ إنهما قد وردا في كلام لبعضهم، يقول فيه : «إنّ الابتداء بالساكن الصامت، أعني غير حرف المدّ قد جوّزه قوم... ولا شك أن الحركات أبعاض المصّوتات، فكما لا يمكن الابتداء بالمصوّت لا يمكن الابتداء ببعضه»(١).

ومما يسترعي انتباه الباحث في هذا الصدد أن هذا الفيلسوف العربي الشيخ ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) قد استعمل المصطلحين (صامت – مصوّت) في وصفه لأصوات المدّ والحركات مما يعني أن اللسانيات الحديثة لا تنفرد بهذا الاكتشاف، أعني تقسيم أصوات اللغة إلى صوامت ومصوّتات،كما أنّه استطاع أن يميّز بين الواو والياء كصامتين وبينهما كمصوّتين، أما الألف – عنده فلا تكون إلا مصوّتة(٢).

بل إنّ من علماء اللغة العرب من عرف هذا التقسيم قبل الشيخ ابن سينا ولكن دون أن يترك أثراً في مسار علم الصرف؛ أعني فيلسوف العربية أبا الفتح عثمان الذي عرف كذلك مصطلح (مصوّت) واستعمله في كتابه الخصائص حين قال في (باب في مطل الحروف) : «والحروف المطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة، وهي الألف والياء والواو»(٣).

ويفهم مما سبق أنّ بعض علمائنا القدامى قد قسّموا أصوات العلة في العربية

---

(١) شمس الدين ديكنقوز : شرح مراح الأرواح ٢ / ١٢٠ .

(٢) ينظر : أسباب حدوث الحروف، ص١٣ .

(٣) الخصائص ٣ / ١٢٤ . ومثّل لها ابن جني بكلمات منها : قام، وسيريه، وحوت .

إلى نوعين هما الصوامت والمصوِّتات – هكذا بالمصطلحين المذكورين – وهذا التقسيم نفسه قد تبنّاه العلم الحديث حين أشار إلى أنّ الواو والياء قد تكونان صوتين صامتين (Consonants) أو كما يشير بعض العلماء المحدثين أنصاف حركات (Semi - vowels) وقد تكونان مصوتين؛ أي حركتين طويلتين هما الضمة والكسرة الطويلة – ويقابلها في العربية ما عرف عند القدماء بواو المدّ ويائه.

المبحث الثاني : التحليل الصوتي للصيغ المعتلة :

تنويه :

مما تجدر الإشارة إليه هاهنا أنّ للمقطع دوراً كبيراً في معالجة العديد من القضايا الصرفية في باب الإعلال وفي تفسير كثير من التغيّرات الصرفصوتية (morphophonemic changes). ولعل تحويل المقطع المغرق في الطول (المديد) إلى مقطع طويل يوضّح لنا طبيعة هذه التغيرات؛ فالمقطع (ص م م ص) مقطع مغرق في الطول مكوّن من صامت (ص) + مصوِّت طويل (م م) – صامت (ص). وهذا الضرب من المقاطع نادر في العربية الفصحى وتميل إلى هجره كلما أوتيت إلى ذلك سبيلاً. فعن طريق المقاطع نستطيع تفسير التغيُّر الذي لحق بالفعل المضارع الأجوف (يصوم) و (يقوم) و (ينام) و (يبيع) وغيرها – في حالة الجزم. وينطبق هذا القانون الصوتي على الأفعال المسمّاة بالناقصة مثل (سعى، رمى، دعا) وهي أفعال تنتهي بحركة طويلة وآخر مقطع في كل منها مكوّن من صامت وحركة طويلة، فلو أضفنا إلى هذا المقطع الطويل المفتوح تاء التأنيث لأصبح هذا المقطع مغرقاً في الطول وهذا ما

تتجنبه الفصحى بأنْ حوّلت هذا المقطع المغرق في الطول إلى مقطع طويل[1] وبذلك ظهرت الصيغة المعروفة (رمت، سعت، دعت). وبهذا تفسّر فكرة المقاطع وأنواعها جوانب من التغير في بنية الكلمة العربية، وهي تغيرات صرفصوتية.

والمقطع كفكرة ومفهوم عرف في التراث اللغوي العربي منذ القرن الرابع الهجري على يد عدد من الفلاسفة والأطبّاء وعلماء الكلام العرب؛ فقد عرفه الفارابي (ت ٣٣٩هـ) وابن سينا (ت ٤٢٨هـ) والقاضي عبد الجبّار الأسد آبادي (ت ٥١٥هـ) وابن رشد (ت ٥٩٥هـ). فهؤلاء عرفوا أن المقطع يتألّف من الصوامت والمصوّتات، غير أنّ ابن سينا قد ألمّ بأنواع المقطع الرئيسة المعروفة لنا الآن وهي (ص م)، (ص م ص)، (ص م م ص). وأما ابن رشد فقد استعمل مصطلح المقطع صراحة بالمعنى المستعمل به الآن بين علماء اللسانيات الحديثة.

ومع أهمية المقطع والدور الذي يؤدّيه التحليل المقطعي في تفسير كثير من

---

(١) للمقطع العربي خمسة أشكال، أحدها القصير (ص م) وثانيها الطويل المفتوح (ص م م)، وثالثها الطويل المقفل (ص م ص)، ورابعها المغرق في الطول -- وهو المديد المقفل بصامت -- (ص م م ص)، وخامسها المديد المقفل بصامتين (ص م ص ص). ويمثل للأخير بـ(تقاص) و(شاذ) في الكلمتين (التقاصْ) و(يشاذْ). وللوقوف على طبيعة المقطع العربي وخصائصه وأنواعه. ينظر: د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٦٤ – ١٧٠، ود. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي: ص٢٦١ – ٢٦٤، ود. هنري فليش: العربية الفصحى: ص٤٤ – ٤٦، ود. عبد الصبور شاهين: علم اللغة، ص١٠٨ – ١٠٩، ومبادئ اللسانيات: ص١١١ – ١١٦.

الصيغ المعتلّة فقد أعرض علماء العربية القدامى عن الإفادة من هذه المعرفة لأسباب مجهولة(١).

وأودّ أن أشير إلى ظاهرة صوتية أخرى مهمّة تفسّر لنا كثيراً من التغيّرات الحادثة في كثير من الصيغ المعتلّة وهي ظاهرة المماثلة (Assimilation) وهي: «التعديلات التكييفية للصوت اللغويّ بسبب مجاورته لأصوات أخرى». وعرّفها بعضهم بأنّها: «تحوّل الفونيمات (Phonems) المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلاً جزئيّاً أو كلّياً»(٢).

والمماثلة نوعان: تقدمية (progressive)، ورجعية (regressive). ففي التقدّمية يتأثّر الصوت الثاني بالأول وهذا التأثّر شائع في الإنجليزية موجود في العربية وفي الرجعية يتأثّر الصوت الأول بالثاني، وهذا التأثّر شائع في الفرنسية والعربية.

وعن وجود هذه الظاهرة في باب الإعلال يشير د. أحمد مختار عمر إلى أن أماكن قلب الواو ياء التي يذكرها الصرفيون في باب الإعلال يمكن اعتبار معظمها من باب قلب الواو ياء بعد الكسرة تحقيقاً للمماثلة. وذكر من الأمثلة: رضي، وصيام، وديار. وكلُّها من نوع التأثّر الرجعي (regressive) المشار إليه في الفقرة السابقة(٣).

ويلاحظ أنّ التأثّر درجات، وأنّه ليس مقصوراً على الأصوات الصامتة والتي

---

(١) ينظر د. عبد السلام المسدّي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) د. أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص٣٧٨. وينظر كذلك: ماريو باي: أسس علم اللغة، ص١٤٧. ود. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص١٧٩-١٨١.

(٣) تبدل الواو ياء عند الصرفيين العرب في حالات اختصروها في إحدى عشرة حالة جعلوا لكل حالة قاعدة صرفية تختص بها، وفي هذا من العسر والمشقة ما فيه، لكننا=

يطلق عليها أحياناً مصطلح الأصوات الساكنة، وإنّما قد يوجد كذلك في أصوات اللين، وهو ما يطلق عليه انسجام أصوات اللين (vowel harmony)(١) وبعبارة أخرى: لم يقتصر تحقيق المماثلة على التأثر بين الصوامت في باب الإبدال وإنما يتعدّاه ليكون بين العلل والعلل، وبين العلل وأشباهها.

وهناك ظواهر أخرى مهمّة في تحليل الصيغ المعلّة وتفسيرها، وسوف تعلن عن نفسها في موضعها، ونكتفي بما قدّمناه خشية الإطالة من ناحية ولأنّها أقلّ أهمية من الظاهرتين المذكورتين من ناحية أخرى.

هذا، وسوف أستخدم في تحليل الصيغ المعلّة رموز الابجديّة الصوتية الدولية (The International Phonetic Alphabet) مقرونة بنظيرتها العربية للوقوف – بدقة – على التغيرات الصرفصوتية (Morphophonemic changes)؛ لأنّ هذه الأبجدية تخصّص لكلّ صوت رمزاً كتابياً وتتلافى العيوب التي أخذت على الأبجدية العربية وغيرها من الأبجديات من الناحية الصوتية المنطوقة.

وهاهي رموز الأبجدية الصوتية للصوامت(٢):

= لو طبقنا عليها المنهج الصوتي لجعلناها تاخذ ثلاثة أشكال فقط، اولها تقع فيه الواو إثر كسرة كما في نحو: رضيَ، قيام، ديار، غيلان، سياط. وأصلها: رَضِوَ، قوام، دوار، غولان، سواط. والثاني: تقع فيه الواو بعد ياء كما في سيِّد، وأصلها: سَيْوِد.

(١) ينظر د. أنيس: الأصوات اللغوية، ص١٨٣.

(٢) ينظر: د. ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص٢٩.

وهاهي رموز الأبجدية الصوتية للمصوّتات :

وسأبدأ بالأفعال – الجوفاء فالناقصة – ثمّ الأسماء، مع ملاحظة أنّ معالجة جميع قضايا الإعلال بجميع أفعالها وأسمائها أمر لا يسعه عمل واحد لضخامته وكثرة مادّته وغزارتها، ولذلك سأكتفي بأشهر القضايا في عدد من الأفعال والأسماء المعتلّة – وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر– مراعياً فيها التنوع والإحاطة والإلمام بأغلب القضايا – بقدر الإمكان – وسأعرض عمّا يمكن الإعراض عنه أوعما تقلّ أهميّته.

* * * * *

أولاً: الأفعال المعتلّة في ضوء التحليل الصوتي:

أ - الفعل الأجوف وقضاياه:

١ - الفعل الماضي (قال – باع) وما أشبهه :

يرى الصرفيون العرب أن أصل قال (قَوَلَ) وأصل باع (بَيَعَ)؛ تحرّكت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين. وهذا قولهم في كلّ فعل ماض أجوف جاء على هذا النحو مثل : جاد – قام – صام – نام – عام – حام – مال – عال. وقد وضعوا لذلك القلب من الشروط ما يثقل الكاهل؛ حيث نراهم يضعون عشرة شروط دوّنوها في كتبهم ونقلها عنهم المتأخرون من أصحاب المؤلفات الصرفية، مما عقّد هذه المسألة وجعلها من

أعوص مسائل الإعلال[١].

فعلماؤنا القدامى يرون أنّ الواو والياء في نحو (قام) و(باع) قد قلبت كلٌّ منهما ألفاً واضعين في الاعتبار أن الفتحة التي بعد الفاء باقية وأنّ الفتحة التي بعد العين – الواو أو الياء – إما أن تكون باقية كذلك وإما أن تكون قد قلبت مع ما قلب. وفي الحالين تصوّرهم يؤدّي إلى أمر ترفضه اللغة؛ إذ إنّه يؤدّي إلى اجتماع ثلاث فتحات أو أربع فتحات متوالية في الكلمة الواحدة: الفتحة التي بعد الفاء والألف فتحتان والفتحة التي بعد العين المقلوبة على فرض بقائها – وهذا لا يعقل ولا طاقة للسان ولا للحنك على القيام به أو تحمُّله.

وقد خالفهم ابن جنّي – كما نقل عنه فليش (Flesh) – فأشار إلى أنّ علّة قلب الواو والياء ألفاً في نحو ما ذكرنا ليست قوة الفتحة عنيهما متحركتين، وإنما وجود الألف راجع إلى سبب آخر وهو كراهة اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وفتحة الواو أو الياء، وهو سبب صوتي؛ كما يتضح من خلال كتابة أصول هذه الكلمات صوتيّاً على النحو التالي: (q a w a l a-h a w i f a-t a w u l a-b a y a ` a-h a y a b a) فلذلك هربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف؛ وسهّل ذلك انفتاح ما قبلها[٢].

ومما لحظته من خلال قراءاتي في كتب علمائنا القدامى أنّ الشيخ الرضي

(١) والحق أن القاعدة تنطبق على الكلمات التي عينها أو لامها حرف علة وأكثر ما يكون في ما ذكرنا وفي نحو (ناب – عزا – دعا – رمى – بكى – يخشى – يرضى).

(٢) ينظر: هنري فليش: التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ص٧٧.

الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) كان من بين القلائل الذين فطنوا إلى آراء فيلسوف العربية أبي الفتح عثمان اللغوية والتصريفية وأدركوا قيمتها، ويتّضح ذلك من خلال عدد من الآراء التي صرّح بها ابن جني متفرّداً بها عن علماء العربية ووجدت صداها عند الرضي، وليس هاهنا مجال لعرضها والحديث عنها، غير أنّي أجد شاهداً على ما أقول لضيق الصلة بما نحن بصدده؛ وهو أن الرجل يتبنى رأي ابن جني السابق بعد نحوٍ من ثلاثة قرون؛ استمع إليه وهو يندفع بقوة في مجال التدليل على رأي ابن جني فيقول: «أقول: اعلم أنّ علّة قلب الواو والياء المتحرّكتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال»[١]. وهذا ما رأيناه عند معاصره ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)؛ حيث يرى أنّ علّة قلب الواو والياء ألفاً في نحو ما ذكرنا استثقال النطق بحرف العلّة مع استثقال اجتماع المثلين ـ الفتحة بعد فاء الفعل، والفتحة بعد عينه ـ والميل إلى حرف أخفّ من الواو أو الياء مجانس للفتحة وهو الألف[٢].

فالمسألة في نظر المحقّق الرضي ومعاصره ابن عصفور مسألة استثقال للعناصر الصوتية التي تدخل في الأصل المفترض كما رآه ابن جني من ذي قبل. وهو تفسير صوتي مقبول تلقّفه بعض المعاصرين وطوّره قليلاً وتبنّاه؛ كما فعل د. عبد الفتاح الزين ود. عبد الصبور شاهين ود. فليش؛ حيث يرى الأول والثاني أنّ الواو والياء في نحو ما ذكرنا قد حذفتا لوقوعهما في سياق صوتي لا يناسبهما وهو سياق الفتح ـ إذ الواو من أقصى الحنك

(١) ينظر: شرح الشافية ٢ / ٩٥.

(٢) ينظر الممتع، ص٤٣٨.

والياء من مقدّمه، وهما تغايران بمخرجيهما الفتحة التي تخرج من الحنك الأوسط -- وبعد سقوطهما التحمت الفتحتان -- الفتحة التي بعد القاء والأخرى التي بعد الواو أو الياء-- فأدغمت إحداهما في الأخرى فنشأت ألف ممدودة في (قام) و(باع)، كما يتضح من التحليل الصوتي التالي : (ق ـَ [و] ـَ م ـَ) (q a - wa - m a) > (ق ـَـَ م ـَ) (q a a m a). وهكذا في اليائي [١].

ويرى الثالث أنّ ألف المدّ جاءت نتيجة استثقال العناصر الصوتية [٢].

وقد أخذ د. تمام على الصرفيين القدامى أنهم لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال في الإعلال والإبدال لأنهم زعموا في (قال) أنه على وزن (فَعَلَ) وليس على وزن (فال)؛ يقول : « أما مع الإعلال والإبدال فإنّ علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال بحيث إنهم زعموا في (قال) -- وهو ينتمي إلى صيغة (فَعَل) -- أنه على وزن (فَعَل) وليس على وزن (فال). وما إصرار علماء الصرف على وحدة الصيغة والميزان بِمُجْدٍ فتيلاً بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي، بل من الاجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال ولو اتّحد هذا وذاك لغاب عن تحليلنا أحد هذين الأمرين المهمين. ومن هنا أقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي

(١) ينظر : د. عبد الفتاح الزين : بين الأصالة والحداثة قسمات لغوية في مرآة الألسنية، ص٣٧.

(٢) ينظر العربية الفصحى. وينظر كذلك : د. الحمو : محاولة السنية في الإعلال، ص١٧١.

الإعلال والإبدال أيضاً»(١).

وقد أخذ علماء اللسانيات الوصفية على الصرفيين العرب أنّهم جعلوا (قَوَلَ) و(بَيَعَ) أصلاً لـ(قال) و(باع)، وكذا في جميع باب الأجوف، ورفضوا أن يبنى شيء على ما هو مجرد وهم أو افتراض، ويتساءلون: من أين جاءوا بهذا الأصل المزعوم؟ ويجيبون بأنّ الميزان الصرفي هو السبب في هذا؛ إذ إنهم عندما عرضوا الأجوف على (فعل) لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة؛ إذ إنّ (قال) لا يمكن أن تكون (فَعَل)؛ لذلك كان لابدّ من الزعم أو الافتراض، وذكروا أن هذا الأصل المزعوم قد أوقع الصرفيين العرب في تعقيدات كثيرة؛ حيث واجهوا من الكلمات ما تحقّقت فيه شروطهم دون أن تقلب فيه الواو أو الياء ألفاً، ونتج عن ذلك أنهم راحوا يُحْصُون الألفاظ ويضعون لها شروطاً وقيوداً مما عقّد مسألة الإعلال وجعلها من أعقد مسائل الصرف العربي(٢).

ويرى هؤلاء أنّ علاج هذه الأفعال بالطريقة التقليدية علاج خاطئ من الناحية العملية وأنّه ينبغي أن ينتهج في دراستها أحد منهجين؛ إما المنهج الوصفي الذي يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض وفي هذه الحالة سوف نجد أنفسنا في حاجة إلى معونة الدراسات الصوتية، ويرون أننا لو اتبعنا هذا الدليل الصوتي وسرنا على منهج الأوزان ولكن بالطريق الوصفي وجب أن نقول إن (قال) و(باع) وزنهما (فال).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٤٥.

(٢) ينظر: د. الخمو؛ محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٧١.

ويرون أنّ المنهج الوصفي ممثّل للحقيقة الواضحة، ويرون كذلك أنّه يتحتّم علينا اتباع مبدأ تعدّد الأنظمة (Polysystemic Principle) في إطار المنهج الوصفي، فنعامل (قال) معاملة تختلف عن (ذهب) مثلاً، وهذا شيء تفرضه الحقائق الناطقة؛ لأن إخضاعهما لقاعدة واحدة أو اتباع مبدأ توحيد الأنظمة (Monosystemic Principle) في علاجهما سوف يؤدّي إلى نتائج مضطربة معقّدة –كما هو الواقع بالفعل في تفسير الصرفيين التقليديين لتصريف هذه الأفعال ونحوها[1]. وأما المنهج الثاني لمعالجة هذه الأفعال وأمثالها فهو المنهج التاريخي القائم على تتبّع تاريخ الصيغ المختلفة للكشف عما أصابها من تغيّر وما حدث لها من تطوّر عبر فترات التاريخ المختلفة. ويلخّص أحد المعاصرين هذا المذهب فيقول: «لك في هذه الأفعال منهجان منفصلان أحدهما وصفي (Descriptive) أو آني (Synchronic) ويعني بوصف الموجود بالفعل في فترة محدودة من الزمن ولا يجوز لنا أن نتعدى هذا الواقع وهذه الفترة بحال من الأحوال، وهنا نحصر عملنا في الوصف دون التورّط في افتراض أو تقدير أو تخمين ودون إشارة إلى فترة زمنية سابقة. وثاني المنهجين هو المنهج التاريخي(Historical) وهو يتضمن تعدد الفترات الزمنية، ومن ثم أطلق عليه المصطلح الآخر (Diachronic) وهنا نتتبّع الحقائق اللغوية على فترات مختلفة من الزمن للوقوف على ما أصابها من تطوّر وتغيير، ولنا بعد ذلك أن نشير إلى أوجه الاتفاق والافتراق بين الفترات التاريخية»[2].

---

(١) ينظر مفهوم علم الصرف، ص١٢٥–١٢٦.

(٢) السابق، ص١٣١. وعن اعتماد أحد المنهجين – الوصفي والتاريخي– على الآخر، يرى الرجل أن اعتماد الثاني على الأول جائز، بل إن طبائع الأمور تفرض على=

ومما يلاحظ أنّ اللسانيين المحدثين في نقدهم هذا عالة على ابن جني الذي أكّد لنا توهُّم النحاة لذلك الأصل حين قال في خصائصه[1]: « وهذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا الأصل في قام: قَوَم، وفي باع: بَيَع. وليس الأمر كذلك؛ بل بضدّه؛ وذلك أنّه لم يكن قطُّ مع اللفظ إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان ثم انصرف فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر». وهذا لا يتعارض مع قوله السابق في تفسير التغيّر اللاحق للفعل، ولكن المراد من قوله أن الفعل لم يأت على هذا الأصل المقدّر -الذي هو مجرّد افتراض- لهذا السبب الصوتي المذكور.

وهناك من يفسر التغيّر في هذه الأفعال صوتياً مستخدماً المنهج التاريخي فيتعارض رأيه مع الرأي السابق؛ حيث يرى صاحب هذا الرأي أنّ هذه الأفعال وما شابهها تُعَدُّ بصورتها هذه آخر مرحلة من مراحل تطوّرها في اللغات السامية. وأوّل هذه المراحل - من وجهة نظره - هي: (قَوَلَ - وبَيَعَ) على نمط الصحيح تماماً - وهو الأصل الذي أشار إليه علماؤنا القدامى - وأما المرحلة الثانية عنده فهي مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة بعد الواو والياء للتخفيف؛ فيصبح الفعل: (قَوْلَ) و(بَيْعَ). وأمّا المرحلة الثالثة فهي التي تسمّى في عرف اللغويين المحدثين «انكماش الأصوات المركبة» فتتحوّل الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمّة طويلة ممالة، وكذلك تنكمش الياء المفتوح ما قبلها

= التاريخي أن يعتمد على الوصفي في تفسير الحقائق اللغوية، ولكن اعتماد الوصفي على التاريخي غير مقبول وغير جائز.

(١) ينظر مفهوم علم الصرف، ٣/٢٥٦-٢٥٧.

فتتحوّل إلى كسرة طويلة ممالة، وأمّا المرحلة الرابعة فهي مرحلة التحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص فتتحوّل الضمّة الطويلة الممالة والكسرة الطويلة الممالة إلى ألف، فتصير (قال) و (باع)(١).

ويرى د. عبد الصبور أنّ أصل قال: (قَوَلَ) ولكن سقطت الواو في الأصل مما أدّى إلى التحام المصوّتين القصيرين – الفتحة التي بعد القاف والفتحة التي بعد الواو – في مصوّت طويل واحد هو الألف – باعتبار أن المصوّت الطويل يعادل مصوّتين قصيرين – هكذا: (q a - wa - l a) فإذا سقطت الواو (w) اتصلت الفتحتان القصيرتان فصارت (q a a l a) فكلّ ما حدث هو إسقاط الواو للتخلّص من ثلاثية المقطع في قَوَلَ (q a / w a / l a) وعليه فهي عنده ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق(٢). ويرى الرجل أنّ الواو والياء نشأتا في الأصل نتيجة الانزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال إلى الحركة التالية لها – ضمّة أو كسرة – كما يوضّحه التحليل الصوتي التالي:

(q a w a l a,b a y a'a h a w i f a) < (q a - u - a l a)، (b a y a ' a)، (h a - u - if a)

وهذا يعني أنّ الفعل مرّ بثلاث مراحل يوضّحها التحليل الصوتي التالي:

(b a + I + a ' a)، (q a a l a) < --- (q a + wa + l a) <--- (q a+u+ a l a)

و(b a+ yp. + ' a) < (b a a ` a)(٣).

---

(١) ينظر د. رمضان عبد التوّاب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٩١-٢٩٨.

(٢) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية، الصفحات: ٢٥ ، ٨٢–٨٥، ١٩٢–١٩٥.

(٣) السابق، ص١٩٥. وينطق هذا التحليل على كلمات منها استقامة واستبانة وأصلها (استقوام – استيبان) is / ti q aa / mah < , i s t iq i u + a a m، ثم أضيفت التاء باعتبارها لاحقة لهذا النوع من المصادر.

ويرى أن السر وراء هذا التغير الأولي أن طبيعة النسيج المقطعي لا تسمح بأن يتكون مقطع منها من حركات فقط (u a , i a , u i) كما يتضح من كتابة الكلمات الثلاث صوتياً (q a / u a / l a , b a / ia / ' a , h a / u i / f a) فالمقطع الأوسط في هذه الكلمات مكوّن من حركات مزدوجة وهو أمر ترفضه طبيعة اللغة ولذلك كان الحلُّ هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في الأول والكسرة في الثاني، فلا يبقى سوى فتحتين قصيرتين هما الفتحة الطويلة (a a) فيقال: (q a a l a , b a a 'a h a a f a)، ورأى أن المثال الثالث تسقط منه الضمة والكسرة معاً، لان وجود إحداهما يسبب ازدواجاً غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال، ثم تطول الفتحة الأولى؛ حملاً لها على (قال) و(باع) تبعاً لعامل القياس الموحد (h a a / f a)؛ أي طرداً للباب على وتيرة واحدة(١).

وتبعاً لهذه النظرة فلا توزن هذه الافعال على (فَعَل: f a / 'a / l a) لان هذا الوزن مكون من ثلاثة مقاطع قصيرة تحتوي على ستة أصوات، لكن الكلمات الموزونة بصيغتها الأخيرة (q a a / l a - b a a / ' a , - h a a / f a) مكونة من مقطعين أولهما طويل مفتوح والآخر قصير يحتويان على خمس كلمات فقط. وإنما يتحتم أن يكون وزنها جميعاً (فال: f a a l a) بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية وبدلاً من قاعدة الصرفيين «تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين». وإذا اخذنا بقاعدة الصرفيين هذه فالافضل أيضاً أن يُراعَى القلب في الميزان كما يراعى الحذف والزيادة وتغيير الحركة وهلمَّ جرًّا، أي يصرف النظر عن الواو التي هي

(١) ينظر المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٨٣.

أصل مفترض وينظر إلى الكلمة بحالتها الجديدة (قال) على (فال) . وخلص د . عبد الصبور في تحليله إلى قاعدة هي «سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض» . وختم : وبذلك نخرج بنتيجة غاية في الاهمية وهي : «انَّ هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق»(١) .

ويلاحظ أن د . عبد الصبور قد أفاد في تفسيره هذا من بعض معطيات اللسانيّات الحديثة الآخذة بالمنهج الوصفي الحديث .

وقد أخذ د . الحمو على د . عبد الصبور أنّه وقع فيما وقع فيه الصرفيون العرب القدامى عندما انطلق من أصل مفترض غير موجود في اللغة هو (قَوَلَ) ورأى أنَّ الحلَّ الأمثل ينبغي أن ينطلق مما هو موجود في اللغة فعلاً دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها – وهذا هو الأساس العلمي والعملي الذي انطلق منه المنهج الوصفي الحديث في الدراسات اللسانية – وقد توصّل الرجل من خلال جدول أعدّه لإسناد الفعل (قال) إلى الضمائر جميعها ، ورأى أن صيغ الفعل الماضي تشترك في جذر واحد هو قل (q u l) إلا صيغة الماضي المسند إلى الغائب قال (q a a l)(٢) ، وتوصّل إلى فكرتين جديدتين؛ الأولى أن صوت المدّ في جذر المضارع (يقول) قد نشأ عن إطالة المصوّت الداخلي القصير في جذر الماضي وليس عن أصل مزعوم مثل (قَوَلَ) ، والثانية أن الألف في (قال) ونحوه دخيلة على جذر الفعل وتؤدّي وظيفة محددَة هي الدلالة على الشخص الغائب ، لخلوّ اللواحق من هذا المدلول(٣) .

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص٤٨ .

(٢) وكذلك الماضي المسند إلى ضمير جماعة الذكور (قاموا) .

(٣) محاولة السنية في الإعلال ، ص١٧٥ .

والملاحظ أن د. الحمـو أخـذ فكرته الثانيـة من د. هنري فليش الذي استطاع أن يحصر الصياغة الاسمية في اللغة العربية في سبع صيغ أساسية خالية تماماً من المصوِّتات الطويلة، وبيَّن كيف أن اللغة قد طوَّرت من هذه الصيغ السبع أخرى كثيرة بلغ عددها سبعاً وعشرين صيغة وذلك عن طريق ما أسماه بـ(التحوّل الداخلي) بإشباع المصوِّت الداخلي القصير ليصبح طويلاً وبيّن أنّ الأمر نفسه شائع في صيغ الأفعال، وأن بعض الصيغ قد انشقت من بعض بواسطة إطالة المصوت الداخلي القصير مثل (فَعَل) التي صارت (فَاعَل) و(تَفَعّل) التي حوِّلت إلى (تَفَاعَل)، وغير ذلك. وأشار الرجل إلى أن ظاهرة التحوّل الداخلي هذه شائعة في العربية ليس فقط فيما يتعلق بالمصوِّتات وإنما اتبعتها العربية منهاجاً مع الصوامت، وبرهن على كلامه بأنّ صيغة (قتّل) مشتقّة من صيغة (قَتَل) من خلال تضعيف الصامت الأوسط في الفعل[١].

وبرهن الرجل على الفكرة الثانيـة بشواهد منهـا أنّ الألف التي في اسم الفاعل في نحو (قائل) و (بائع) هي نفسها التي في الفعل الماضي (قال) و(باع) ؛ أي أن تلك الألف تدلّ على الفاعل ولا شيء غيره[٢].

ويرى فريق من علماء الساميات أن الفعل الأجوف في نحو ما ذكرنا ذو أصل ثنائي وليس ثلاثيّاً، وأنّ أصل (قال) هو (قَلَ)، وأصل (باع) هو (بَعَ) وإنّما جاءت الألف في (قال) و(باع) ونحوهما من إطالة المصوِّت الداخلي القصير–أي الحركة التي تلي القاف، كما يوضّحه التحليل التالي: (q a / l a) --> (q a a / l a)؛ مما جعل هذه الأفعال تدخل في نظام الفعل الثلاثي. وهذا

---

(١) ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٤١.

(٢) ينظر السابق، ص١٧٥.

ما يرجّحه رينان (Rinan) و ف . ر . بلاك (F.R. Black)، ويشيران إلى أنّ إضافة المصوّتات الطويلة ليس له تأثير يذكر في تغيير المعنى الأساسي الذي يفيده الأصل الثنائي(١).

وقد تبيّن لنا من خلال المذاهب والاتجاهات التي عرضناها أنّ هناك اتجاهاً يرى أنّ هذا الفعل جاء منذ البدء ثنائيّاً وأنّه لا يحقّ لنا أنّ نفترض أصلاً خارجاً عن طبيعة اللغة، وعليه فيتحتّم علينا أن نتعامل مع الفعل على صورته التي ورد عليها في الميزان الصرفي وفي غيره؛ فيقاس الفعل على ما هو عليه؛ فيوزن (قال) على (فال)، ويطّرد هذا في باب الماضي الأجوف. وهناك مذهب آخر يرى أنّ ثمّة أصلاً يرجع إليه. وهؤلاء تراهم ينقسمون قسمين؛ القسم الأول يتعامل مع الفعل باعتبار صيغته الجديدة فيزنه على أساس ما هو عليه فعلاً بعد التحريك أو الحذف أو الزيادة أو التغيير أو ما إلى ذلك؛ فهم يرون أن توزن الكلمة على ما هي عليه لا على ما كان أصلها وفقاً للمقاييس الصرفية التقليدية، ليسهل ضبط قياسها الصوتي ضبطاً دقيقاً، وهؤلاء منهم من يرى أن هذا الأصل قد قلب ألفاً لسبب صوتي، ومنهم من يرى أنّه قد حذف بفعل انزلاق وغيره(٢). والقسم الثاني يتعامل مع الفعل

(١) ينظر: توفيق شاهين؛ أصول اللغة العربية ص٨٠-٨١، والحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٧١.

(٢) كما فعل د. عبد الصبور شاهين وغيره.

ويلاحظ أنّ صاحب هذا الرأي قد وقع وسطًا بين الوصفيّين في اللسانيات الحديثة والتقليديّين من النحاة؛ فالقول بضرورة الوزن كما هو منهجٌ وصفي ولكنهم لا يعترفون بتقدير أصل مفترض كما هو المذهب التقليدي؛ فعندهم قال: فَعَل (دون النظر إلى غير ذلك) وغير التقليدي أصله (قَوَل) وتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها=

باعتبار أصله المفترض؛ فيزن (قال) و(باع) على (فَعَل) . وهذا الأخير مذهب علماء العربية .

وعند بناء الفعل (قال) ونحوه للمفعول تتحوَّل الفتحة الطويلة في (قَ ـَ ـَ لَ ـَ) (q a a l a) إلى كسرة طويلة هكذا: (قِ ـِ ـِ لَ ـَ) (q ii l a) بوزن (فيل) (f i i l a) وأصله (قُوِل) بزنه (فُعِل): تحوّلت الكلمة الثلاثية البنية إلى ثنائية؛ تجنباً للمقطع الحركي المكروه في اللغة وعوّض عن ذلك طول في المقطع الاول، هكذا: (q ii / l a) < (q u/ w I / l a)[1].

٢- الفعل المضارع:

في حالة الرفع:

الفعل المضارع (يقوم،يبيع) أصله – عند علمائنا – يَقْوُم (y a q w u m u) ويبْيِع (y a b y i ' u)؛ سقطت الواو والياء لكراهة اجتماع الواو مع ضمة (w u) والياء مع كسرة (y i) فتبقى الضمة وحدها (u) والكسرة وحدها (i) فاختلّ إيقاع الكلمة فيعوُّض موضع الواو التي سقطت بطول الضمة بعدها (u u)

= فقلبت ألفاً . لكنه يرى أن وزن قال (فال) كما قال المحدثون . ود . عبد الصبور في مذهبه هذا متأثر بالإمام عبد القاهر الجرجاني الذي أجاز الوزن على البدل فأجاز أن يقال في وزن قال (فال)، وفي وزن رمى (فعا) . ولكن ينبغي أن يلاحظ القارئ الكريم الفرق بين رأيه ورأي العلم الحديث؛ فعبد القاهر يرى أن الألف في (قال) بدل من الواو في الأصل (قول)؛ ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل والبدل مع أن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد على ما رأى القدماء. ولكن د.عبد الصبور– مع أنه يرى ما يراه عبد القاهر من افتراض أصل – إلا أنّه يوجب الوزن الجديد ولا يرى جوازاً لغيره . أما العلم الحديث فلا يرى صحة هذا التقدير؛ فلا إبدال في الكلمة في رأيه، ولكنه سقوط لعينها أصلاً، وعليه فيجب أن توزن الكلمة على ما تبقى من عناصرها .

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٩٤ .

وموضع الياء بطول الكسرة بعدها (ii) فقيل : (y a q u u m u)، (y a b ii ' u).

فالذي حدث من وجهة النظر الصوتية «ليس نقلاً للحركة، بل إسقاط للواو أو الياء»(١)،كما يفهم من المعادلة الصوتية التالية : - (i + i <-- w + i) (a+a <-- y+a)- (a+a <-- w+a (i+i<-- y+i)-(u+u <-- w+u).

والسبب في هذا الإسقاط أنّ اللغة العربية تكره أن تتتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة ـ فتحة أو كسرة أو ضمة ـ هذا من الناحية الصوتية، وأما من الناحية المقطعية فإنّ المقطع العربي يتكوّن في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي في العربية ؛ فكان إسقاط الواو أو الياء سبباً في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة وجزءاً من المقطع الطويل(٢).

ويرى بعض المحدثين أنّ ما حدث في هذا ونحوه إنّما هو إدغام بين عين الفعل ـ الواو أو الياء غير الممدودتين ـ وحركتها؛ إذ كان أصلها يقْوُم (ي ـَ ق و ـُ م ـُ / y a q w u m u)، ويمْيِل (ي ـَ م ي ـِ ل ـُ / y a m y il u) ويخْوَف (ي ـَ خ و ـَ ف ـُ / y a h w a f u) فصارت: يقُوم (ي ـَ ق ـُـُ م ـُ / y a q u u m u) ويمِيل (ي ـَ م ـِـِ ل ـُ / y a m i i l u) ويخاف (ي ـَ خ ـَـَ ف ـُ / y a h a a f u)(٣).

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٩٨.

وهذا السياق الصوتي نفسه يتكرّر في اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان من الفعل الرباعي الأجوف، مثل: (أقام). فاسم الفاعل هو (مُقْوِم) يتحول إلى (مُقيم)، واسم المفعول هو (مُقْوَم) يتحوّل إلى (مُقَام) واسم المكان هو (مَقْوَم) يتحول إلى مقام، وكذلك الأمر في اليائي، مثل : مَعْيَش ومَعَاش، ومُبْيِن ومبين.

(٢) السابق، ص١٩٩.

(٣) ينظر د. عبد الفتاح الزين: بين الأصالة والحداثة قسمات لغوية في مرآة الألسنية، ص٢٠.

الفعل المضارع نحو (يقول – يعيش – يخاف) عند دخول الجازم:

الأفعال المضارعة الجوفاء (يعيشُ، يقوم، يقوم، ينام، يخاف، ينال) وما أشبهها عند دخول الجازم تصبح: لم يعش، لم يقم، لم يقل، لم ينم، لم يخف، لم ينل. وفي تفسير التغيّر الحادث في الصيغ الجديدة يرى علماؤنا القدامى أنّ الذي حدث هو حذف عين الكلمة – الياء والواو والألف – وذلك للتخلّص من الثقل الناشئ من اجتماع ساكنين – سكون الجزم وسكون العين(١).

فنحاتنا يصرّحون بأنّ الفرق بين (يقوم) و(يقم) يكمن في حذف الواو. وتعبيرهم هذا ينطلق من الكتابة لا من النطق، وهذا مأخذ عليهم. ويؤخذ عليهم كذلك أنهم جعلوا الياء والواو والألف في الأفعال المذكورة ونحوها من قبيل الصوامت التي يمكن وصفها بالسواكن وهي في حقيقة الأمر – وكما أثبت العلم الحديث مصوّتات طويلة تعدّ امتداداً واستطالة لمصوّتاتها القصيرة التي هي الكسرة والضمة والفتحة، وهي تعادل – على ما هو الراجح لدينا – مصوّتين من جنسها.

ونحن نرى أنّ ما حدث في هذه الصيغ وما أشبهها إنما هو تقصير لمصوّت طويل بحذف نصفه وبقاء نصفه، بمعنى أنّ الأصل كان (يَ / قُـُـم) و(يَ / بِـِـع) ونحو ذلك، فصار (يَ / قُم) و (يَ / بِع). وتوضيح ذلك بالكتابة الصوتية كما يلي: (y a q a u m <-- (y a / q u m).

ومثله البواقي.

---

(١) ينظر: ابن جني: التصريف الملوكي، ص٥٥ – ٥٦. وحملوا على ذلك كلمات أخرى منها: قاض، وساع ومقول.

فالذي حدث من وجهة نظرنا - أي من وجهة النظر الصوتية - هو تحويل المقطع الثاني المغرق في الطول (عيشْ - قومْ - قولْ - نامْ - خافْ - نالْ) المكوَّن من (ص م م ص) إلى مقطع طويل مكوَّن من (ص م ص) وذلك بتقصير المصوِّت الطويل (م م) إلى مصوِّت قصير (م)؛ لأنَّ المقطع المغرق في الطول (ص م م ص) نوع من المقاطع نادر في العربية الفصحى تميل اللغة العربية إلى هجره كلما يتيسَّر لها ذلك، وبذلك تظهر الصيغ الجديدة. وهذا تفسير قائم على نظام المقطع في العربية ولم يكن يعرف عند علمائنا القدامى[١].

ويرى فريق من علماء الساميات أن الفعل (يقول) _وما أشبهه _ثنائي الأصل، واصله (يَقُل)، وإنما جاءت الواو في (يَقُول) من إطالة المصوِّت الداخلي القصير- أي الحركة التي تلي القاف - كما يوضِّحه التحليل التالي:

(y a / q u u / l)<-- (y a / q u l)

مما جعل هذه الفعل يدخل في نظام الفعل الثلاثي.

وهذا ما يرجِّحه كل من رينان (Rinan) وف. ر. بلاك(F.R. Black) ويشيران إلى أنَّ إضافة أصوات العلّة الطويلة ليس له تأثير يذكر في تغيير المعنى الأساسي الذي يفيده الأصل الثنائي[٢].

٣- فعل الأمر:

لقد درج علماء الصرف القدامى على أن يقولوا إنَّ: (قُلْ) أصلها (قُولْ): التقى ساكنان، الواو واللام، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت

---

(١) ينظر د. حجازي: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص٣٨، ٦٣، ٦٤.

(٢) ينظر: د. توفيق شاهين؛ أصول اللغة العربية، ص٨٠-٨١، د. الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، ص١٧١.

(قُلْ). ولكنَ اللسانيات الحديثة ترى أنَ تقدير أصل مجرَد افتراض لا يدعمه دليل ولا أساس له من الحقيقة وانّه ينبغي أن نفسّر التغيّر تفسيراً صوتيّاً مقطعياً بالمنهج الوصفي كما هو الحال مع الفعل المضارع المجزوم.

ولتوضيح ذلك نقول: إنَ فعل الأمر من المضارع الأجوف (يقوم – يبيع) ونحوهما يأتي من المضارع بإجراءين؛ أولهما: حذف حرف المضارعة، والآخر: إسكان الآخر بحذف حركته؛ يتبين ذلك من تحليلنا التالي:

(ya + q u u l + u) و(y a + b ii ' + u) < الأمر منهما (q u u l) و(b ii,): نشأ مقطع مغرق في الطول مقفل بصامت (ص + م م + ص)، وإقفاله ليس بسبب الوقف ولكنه بسبب البناء، فلذلك لا يصحَ انقسامه في حالة الوصل إلى مقطعين طويل وقصير. وهذا المقطع الناشئ مقطع تكرهه العربية وتفرّ منه وتختصره وصلاً ووقفاً إلى مقطع طويل مقفل؛ فتصبر (قُلْ – بع) (b I ' - q u l) ورمزه المقطعي (ص + م + ص).

ويؤكّد هذا قول أحد المحدثين: «وحقيقة الأمر أن (قُلْ) جاءت على هذه الصورة منذ بداية الأمر ولم يكن من المستطاع أن تأتي بالصورة الثانية (قُوْل) في النطق الفعلي لسبب صوتي ظاهر يرتبط بخواصّ التركيب المقطعي في العربية الفصحى (ص + ح ح + ص) وهو تركيب ممتنع في هذه اللغة إلا في حالتين اثنتين هما: حالة الوقف. وأن تكون الحركة الطويلة متلوّة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة نحو (شابّة) (ودابّة). أما ما ذهب إليه هؤلاء الصرفيون فهو عمل افتراضي لا نأخذ به في الدرس اللغوي الحديث»(١).

---

(١) د. بشر: علم اللغة العام، قسم الأصوات، ص١٨٥–١٨٦. ومفهوم علم الصرف، ص١٢٢–١٢٣.

وهذا يعني أن طبيعة التركيب المقطعي في العربية منعت وقوع الصيغة (قُول / q u u l)؛ لأنها تمثّل مقطعاً مغرقاً في الطول – وهو المعروف عند بعضهم بالمديد – و يعني كذلك أنه لم يحذف من الصيغة شيء(١).

ب- الفعل الناقص في ضوء التحليل الصوتي:

يتّضح من تعريف علمائنا القدامى للأفعال الناقصة أنّها أفعال ثلاثيّة الأصول وأنّ أصواتها العلل قد أصابها من التغيير بالقلب ما أصابها. وهذا ما يراه المستشرق الفرنسي الدكتور فليش (H. R. Flesh)(٢)، لكنه يرى أنّ

(١) ينظر: مفهوم علم الصرف، ص ١٢٣.

(٢) العالم اللغوي الفرنسي الشهير الدكتور هنري روبرت فليش المولود عام ١٩٠٤م واحد من أبرز اللسانيين الغربيين المحدثين الذين أولوا العربية جُلّ عنايتهم واهتمامهم وخدموها بالعديد من البحوث والمؤلفات الجادّة والتي من أهمها: دراسات في علم الأصوات العربي، ودراسات في الفعل العربي، وتاريخ النحو العربي، والتفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني، والجانب المعجمي في الجملة العربية الفصحى، والعربية الفصحى والعربية اللهجية، وملاحظات عن الدراسة الصوتية التنظيمية في العربية الفصحى والعربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، وله بحث في فقه اللغة العربية. والرجل واحد من هؤلاء الوصفيين الذين ينتهجون المنهج الوصفي في بحوثهم ودراساتهم في العربية، وإن كان في كتابه «العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد» يرمي إلى تقديم بناء لغوي جديد للعربية الفصحى ولم يجعله خاصّاً بالنحو الوصفي، مع أن منهجه الذي استخدمه في تقرير الظواهر النحوية بالمفهوم العام هو المنهج الوصفي القائم على الإحصاء الذي طبّق فيه بعض أفكار النحو الأوربي حين أخذ بنظام السوابق واللواحق في تحديد شكل الكلمة، فعلاً كانت أو اسماً كما طبّق بعض أفكار المنهج التاريخي والمنهج المقارن لإظهار علاقات اللغة الفصحى وتطوّراتها. وقد جاء عمله متكاملاً، تكاملت فيه كلّ المستويات المنهجية تقريباً. ينظر مقدّمة العربية الفصحى، ص١٣.

المصوَّتات الطويلة فيها جاءت نتيجة القلب أو الحذف(١).

والفرق بين الرأيين السابقين يكمن في تصوّرهما لأصوات المدّ وأصوات العلّة؛ حيث إنها في تصوّر القدماء من الصوامت (consonants) لكنها في تصوّر فليش – وغيره من علماء اللسانيات الحديثة – حركات طويلة؛ أي مصوّتات طويلة (vowels) بمثابة حركتين من جنسها، كما سيتضح من خلال هذا البحث.

وقريب من رأي د. فليش ما يراه د. عبد الصبور شاهين؛ إذ إنّه يرى أنّ هذه الأفعال ثلاثية الأصول ثنائية المنطوق. وإليك التفصيل:

١ – الفعل الماضي:

يرى علماء الصرف أنّ أصل رنا (رَنَوَ) وأنّ أصل رمى (رَمَيَ): تحرّكت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، وهذا مطّرد عندهم في باب الماضي الناقص.

ولكن علماءنا لم يوضّحوا لنا لماذا تقلب الواو والياء المفتوحتين المفتوح ما قبلهما في هذا السياق؛ لذلك فنحن نرى أنّ قولهم يفتقر إلى الدقة، وأنّه يجب علينا أن نفسّر ذلك تفسيراً صوتياً مقنعاً طبقاً لهذه القاعدة الصوتية: « تحذف شبه العلّة – واواً كانت أو ياء، وسطاً كانت أو طرفاً – حين تقع بين علتين قصيرتين – مصوّتين قصيرين – ونوضّح ذلك بالمعادلة الصوتية التالية:

(رَ-نَ-وَ: r a n a - w - a) --> (رَ-نَــَـ: r a n a a) و(رمي) (رَ-مَ-يَ-)

(r a m a - y - a) --> (رَ-مَــَـ): (r a m a a)(٢).

والسرّ وراء هذا الحذف أنّ المقطع الأخير مكون من حركتين قصيرتين

---

(١) ينظر: العربية الفصحى، ص١٠٢.

(٢) ينظر د. داود عبده: ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية، ص١١٢.

(مصوّتين قصيرين) في الأصل (a +u) و(i + a) وذلك لأنّ الواو والياء نشأتا نتيجة الانزلاق بين المصوّتين القصيرين – وهو مقطع غريب عن نسيج اللغة، فلذلك تسقط اللغة العنصر الأصلي في الازدواج – وهو الضمة (u) أو الكسرة (i) وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق، أي: لام الكلمة فاتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة هكذا: (رنا- رمى) ووزنهما (f a / ' a a)؛ فهو إذن ثلاثيّ الأصل ثنائيّ المنطوق تماماً كالأجوف(١) .

ولتوضيح ذلك نقول إنّ أصل دعى (دَعَوَ: d a ' a - w - a)، وأصل رمى (رَمَيَ: r a m a - y - a) لكن سقطت الواو والياء في الأصل مما أدّى إلى التحام المصوّتين القصيرين – الفتحة التي بعد القاف والفتحة التي بعد الواو أو الياء – في مصوّت طويل واحد هو الألف باعتبار أن المصوّت الطويل يعادل مصوّتين قصيرين، أي أن صوت المدّ يعادل حركتين قصيرتين، هكذا (q a - w - a f a) فإذا سقطت الواو (w) أو الياء (y) اتصلت الفتحتان القصيرتان فصارت (d a ' a a) و(r a m a a) فكلّ ما حدث هو إسقاط الواو أو الياء للتخلّص من ثلاثية المقطع (ص م / ص م / ص م) إلى ثنائيّته (ص م / ص م م)(٢) .

---

(١) ينظر: د. عبد الصبور، ص٨٧ .

ويعلل لنا د. عبد الصبور بقاء الياء والواو في نحو (رضيَ – سَرُوَ) في قوله: «ولقد نتساءل: لماذا تخلّصت اللغة من الواو والياء في هذين المثالين – أي: غزا، رمى – ولم تتخلص منهما في (رَضِيَ وسَرُوَ)؟ والجواب: أن الواو والياء في (غزا، رمى) ضمن حركة ثلاثية ثقيلة على حين أنهما في (رضي، سرو) نتيجة حركة ثنائية، هذا أمر. والأمر الآخر: أننا هنا لا ننشئ اللغة، ولكنا ندرس واقعاً لغوياً كما هو، وهذا الواقع قد روى لنا بعض الأفعال منسوبة إلى أبواب معينة أبقت على الواو والياء وعاملتهما معاملة الصوامت كما جاءت الأفعال الأخرى منسوبة إلى أبواب أسقطت الواو والياء .

(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢٥، ٨٢–٨٥، ١٩٢–١٩٥ .

القول في تفسير التغير الحادث في (نَهُوَ، قَضُوَ):

يرى علماؤنا القدامى أنَّ الياء قلبت واواً في نحو (نَهُيَ - قَضُيَ) لوقوعها إثر ضمة وهي لام (فَعُلَ) فتصير (نَهُوَ - قَضُوَ). وهذا كلام مقبول على المستوى الصوتي؛ لأنهم يرون أنَّ الأصل ثقيل في النطق وأنَّ العربية تجنبت هذا الثقل بهذا التغيير.

والمحدثون يرون هذا الثقل ولكنهم يفسِّرونه تفسيراً آخر؛ فيرون أنَّ هذا الثقل ناشئ عن ثلاثية الحركة (n a h u + i + a)، والذي حدث أنَّ الناطق أسقط عنصر الكسرة لتصبح الحركة مزدوجة فقط (n a h u + a) وتنشأ بذلك الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة (n a h a w a) فكلُّ ما حدث من وجهة النظر الحديثة هو التخلص من ثلاثية الحركة، وبذلك تسقط الياء وتنشأ الواو دون اجتلاب أي عنصر بديل(١).

وقد تحدَّث برجشتراسر عن تقصير المصوِّتات الطويلة وذكر أنَّ هذا التقصير مطَّرد قبل الساكن، ومثَّل له بالفعل (رمى) عند اتصاله بتاء التأنيث فصار (رمى) وأصله: رَمَيَتْ (r a m a y a t)، وأشار إلى أنَّه كان ينبغي أن يكون أصل الفعل: (رمى + ت) (ر ـَ م ـَ ـَ ت) (ra / m a a t)(٢).

ونحن نرى أنَّ نعت الواو والياء والألف الممدودات بالسواكن نعت يفتقر إلى الدقَّة؛ ذلك لأنها مصوِّتات طويلة، كما سبق أن أشرنا في غير موضع من هذا الكتاب، وهي متحرِّكة بطبعها متحرِّكة بالحركيَّة التي تلازم كلَّ صامت يتقدَّم عليها، فمتى نعتناها بالسكون - والسكون ضدّ الحركة - نزعنا منها تلك الحركية. وهذا محال؛ لأنَّ حركيَّتها صفة ذاتية متأصِّلة فيها، لا صفة

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٩٢.

(٢) التطوُّر النحوي، ص٦٥.

مكتسبة حادثة قابلة للنزع أو الزوال(١).

ويُفَسَّرُ التغيير الحادث للفعل السابق عند اتصاله بتاء التأنيث تفسيراً مقطعيّاً؛ إذ إنّ المقطع الثاني (m a a t) مغرق في الطول (ص + م م + ص) واللغة لا تدّخر وسعاً في التخلّص منه كلما أتيح لها ذلك، وقد تخلّصت من هذا المقطع المكروه بتقصير حركته الطويلة (مصوّته الطويل) فصار المقطع طويلاً فقط (m a t) (ص + م + ص).

ومثل ذلك الفعل (سعى) عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة ويحلّل صوتيّاً هكذا: (سعى ت) (س َ ع َ َ ت) (s a ' a a t) وقد تحوّل مقطعه الثاني (ص + م م + ص) المغرق في الطول إلى مقطع طويل (ص + م + ص) بتقصير مصوّته الطويل (م م) ليصبح مصوُتاً قصيراً (م).

إسناد ماضي الأفعال الناقصة إلى الضمائر:

يرى الصرفيون العرب أنّه عند إسناد الفعل الماضي الناقص إلى واو الجماعة تحذف لامه فيقال في غزا ورمى: غَزَوا ورمَوا. ويرون أنّ الفتحة على عين الفعل للدلالة على أن المحذوف الألف. ولكن التحليل الصوتي الحديث يؤكّد أنّ الفتحة بعد العين نصف الحركة؛ لأن اللغة اختصرت الفتحة الطويلة فاصبحت قصيرة وتم الانزلاق بينهما وبين ضمير الجماعة الحركي(٢) فنشأ في النطق واو نتيجة اجتماع حركات مختلفة. هكذا:

g a z a a + u u+a --> g a z a + (u u)+a --> g a z a wa

ويقاس على ذلك سائر الباب.

أما نحو رضيَ وسَرُوَ (فعِل وفعُل) فلام الفعل هي الانزلاق بين الكسرة

---

(١) ينظر د. عبد الفتاح الزين: بين الأصالة والحداثة: قسمات لغوية في مرآة الألسنية، ص٤٢.

(٢) وهذا اصطلاح د. عبد الصبور شاهين في «المنهج الصوتي للبنية العربية».

والفتحة في الكلمة الأولى وبين الفتحة في الثانية فلذلك لم يحدث تغيير.

٢ - الفعل المضارع مثل (يدعو ـ يرمي):

يرى أحد المحدثين أنّ الواو والياء الممدودتين نحو (يدعو - يرمي) - وكذلك في المضارع الأجوف مثل: (يقول - يبيع) قد تطوّرتا تاريخيّاً وليس الأمر افتراضيّاً - كما يظنّ الصرفيّون العرب - عن واو وياء صامتتين متلوّتين بحركات، مشيراً إلى أنّ النطق الأصلي كان (يدعوُ: y a d ' u w u) و(يرميُ: y a r m i y u) بصامت متلوّ بمصوّت قصير (y u) وقد تطوّرت تاريخيّاً إلى (y a r m ii) - بمصوّت طويل (ii) وأشار د. بشر إلى أنّ هذه النماذج ونحوها كانت المنطلق إلى استخدام الواو والياء الصامتين في الدلالة على الواو والياء المصوّتين الطويلين(١).

والمضارع المعتل الآخر بالألف نحو (يرضى) عند إسناده إلى واو الجماعة - وواو الجماعة في المنهج الصوتي عبارة عن مصوّت طويل - تقصر الفتحة الطويلة في نهايته وتصبح قصيرة، وكذلك تقصر الضمة الطويلة التي هي ضمير الجماعة وتصبح قصيرة، ثمّ تتشكّل الواو الانزلاقية نتيجة الانزلاق بين الفتحة والضمة كما في المعادلة التالية:

y a r d a (a) + u u n a --> y a r d a + (u u) n a --> y a r d a + w n a

وبذلك تصحّح الكلمة.

وأمّا المضارع المعتلّ الآخر بالواو أو بالياء فالتغيير فيهما أخفّ من المعتلّ

(١) وقال: «على أنّ هناك سبباً علميّاً واضحاً لهذا الاستقلال وهذا الشبه الصوتي بين الواو والياء في حالتيهما - كونهما صوتين صامتين وكونهما حركتين - فنطقهما إذا أخذنا منعزلتين يشتمل على خواصّ صوتية معيّنة متشابهة في الحالتين، ولهذا نرى وجوب التفرقة بينهما في الحالتين على أساس قيمهما في التركيب الصوتي للغة لا على أساس النطق الخالص» دراسات في علم اللغة، ص٤٢.

الآخر بالألف؛ إذ إنّ ما يحدث فيهما ليس إلا حذف مصوّت طويل من المصوّتين الطويلين اللذين يلتقيان في نهاية الفعل عند الإسناد،كما يتضح من التحليل الصوتي التالي للفعلين (يدعو – يمضي) :

(yad'uu--> yad'uu+uuna-->yad'uuna- yamdii--> yamdii+uun-->yamduun).

الفرق بين الفعل (يعفون) في العبارتين التاليتين:

(الرجال يعفون – النساء يعفون) في ضـــوء التحليل الصوتي:

أشرنا إلى أنّ الواو في فعل الجملتين في التحليل الصوتي مصوّت طويل يعادل ضمتين (uu) وأنّ الوزن واحد فيهما وهو (يفعون) هكذا (يَ ـ ع ف ـُـُ ن ـَ) (ya' f u u n a) ولكن يبرز الفرق بينهما إذا عرفنا أنّ الواو مع (الرجال) هي واو الجماعة التي أطلق عليها بعضهم (ضمير الجماعة الحركي) أي أنّه ضمير يأخذ الصفة الحركية وهي بمثابة اسم أسند إليه في جملته الخبرية؛ والنون بعدها علامة رفع الفعل. وأما الواو مع النساء فهي حركة عين الفعل، والنون بعدها نون النسوة – وهي ضمير – وهي المسند إليها في الجملة الخبرية. وبذلك يتضح الفرق بين الصيغتين رغم اتحاد صورتهما ووزنهما. وهذا خلاف ما ذهب إليه علماء التصريف من أنّ وزن المسند إلى واو الجماعة (يفعون) ووزن المسند إلى نون النسوة (يفعلن). ويشير المحدثون إلى أنّ مذهب القدماء يخضع لتأثير الكتابة وخداعها البصري، مع أنّ الصرف قضيّة الأصوات لا غير[١].

الفعل المضارع الناقص في حالة الجزم:

الأفعال (يسعى، يدعو، يرمي) – ونحوها – أفعال تنتهي بمصوّتات طويلة (حركات طويلة) هي الفتحة الطويلة في الأوّل والضمّة الطويلة في الثاني

---

(١) ينظر المنهج الصوتي، ص٩٣.

والكسرة الطويلة في الثالث. والمصوِّت الطويل في الدرس الصوتي الحديث بمثابة مصوِّتين قصيرين من جنسه، كما أشرنا من قبل، وكما يظهر في الكتابة الصوتية التالية: (ي َ س ع َ َ /y a s ' a a/)، (ي َ د ع ُ ُ / y a d ' u u)، (ي َ ر م ِ ِ /y a r m ii).

وبدخول الجازم تصبح هذه الأفعال (لم يسعَ، لم يدعُ، لم يرمِ) منتهية بمصوِّتات قصيرة: (لم ي َ س ع َ / y a s ' a)، (لم ي َ د ع ُ / y a d ' u)، (لم ي َ ر م ِ / y a r m I).

فنحن هنا أمام تقصير حركة أو تحويل حركة طويلة إلى حركة قصيرة ولسنا أمام حذف ألف أو واو أو ياء – كما عبر الصرفيّون العرب القدامى - بمصطلحات تنطلق من الخطّ لا من النطق(١).

وأزيد الأمر وضوحاً فأقول: أنتم يا علماءنا تقولون إنّ الفعل المضارع (يكتبُ) مثلاً يجزم بالسكون. وهذا صحيح – والسكون حذف الحركة؛ أي أنّه مجزوم بحذف الحركة، وإنّما وضع السكون عليه ليعلم أنّ الحركة التي هي الضمّة محذوفة. ونحن نطبّق هذا أيضاً على الفعل الناقص فنقول: تحذف الحركة الأخيرة للجزم فتبقى حركة قصيرة، قارن بين التغير الحادث في الفعل الصحيح والناقص في التحليل التالي:

(١) وأكّد هذا د. إبراهيم أنيس حين قال: «أما أصوات اللين العربية فطوراً تقصر، وذلك مع الجزم كما في نحو (ينام – يقوم – يبيع – يرضى – يسمو – يرمي) حين يدخل على هذه الأفعال أداة جزم فتصبح (ينم – يقم – يبع – يرض – يسم – يرم)؛ فالتغير الذي أصابها هو أن صوت اللين الطويل أصبح قصيراً. وهذه الظاهرة مطّردة في اللغة العربية تحتّمها قواعد اللغة» الأصوات اللغوية، ص١٥٨.

ونظراً لاهتمامهم بالمكتوب وعدم مراعاتهم للمنطوق فقد وقعوا في عدد من الأخطاء المنهجية هاهنا؛ ومن هذه الأخطاء أنهم تعاملوا مع المصوتات الطويلة التي في آخر هذه الافعال على أنها صوامت لا مصوّتات، وأنّهم تعاملوا مع المصوّتات على أنّها ملازمة للصوامت وليست ذات طبيعة استقلالية. وهذا ما ترفضه الدراسات اللغوية الحديثة ويتعارض مع منجزات العلم الحديث.

٣- فعل الأمر (اسْعَ - ادْعُ - ارْمِ):

من المعلوم انّ فعل الأمر يأتي من المضارع المجزوم الناقص بإجراءين أوّلهما: حذف حرف المضارعة. وثانيهما الإتيان بألف الوصل تلك التي يؤتى بها لتصحيح المقطع العربي. وهذا يعني انّ التغيير الحادث فيه كالتغيير الحادث في مضارعه؛ أعني تقصير المصوّت الطويل (الحركة الطويلة التي هي صوت المدّ). وعملاً بالقاعدة النحوية التي تقول: «يبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه» يمكننا أن نقول إن الأفعال (اسعَ، ادعُ، ارمِ) مبنية على حذف مصوّت قصير من آخرها أو قل إن شئت: تقصير المصوّت الأخير.

ج - الفعل المبدوء بعلّة (المثال) نحو (وعد يعد):

الفعل (يَعِد) مضارع (وعد)، وأصله: (يَوْعِد): حذفت الواو للتخفيف وللتصحيح المقطعي؛ فمن الناحية الصوتية يخلصنا حذف الواو من ثنائية الحركة - الفتحة والحركة الانزلاقية، كما يجعل المقطع الاول المقفل مقطعاً

مفتوحاً، كما يتضح من كتابتها الصوتية التالية: (y a w / ' i / d u --> y a / ' i / d u).

القلب المكاني في ضوء منهج التحليل الصوتي:

وللتحليل الصوتي فيما يسمى بالقلب المكاني رأي؛ حيث يرى أنّه لا يحدث قلب كما هو المفهوم السائد بين علماء العربية؛ فـ (نأى) في التحليل الصوتي الحديث على وزن (فعا) لا (فعل)، و(ناء) على وزن (فاع) لا (فلع) و(واحد) على وزن (فاعل) و(حادي) على وزن (عالي)، و(وجه) على وزن (فَعْل) و(جاه) على وزن (عال).

ويرى في تفسير ذلك أنّ (نأى) أصلها (نأيَ) (n a / ' a / y a) على وزن (فَعَلَ) ولكن الانزلاق سقط – وهو الياء – نظراً للصعوبة المقطعية ففقدت بذلك الكلمة لامها وصارت بوزن (فعا). وعلى ذلك قياس بقيّة الأمثلة[١].

* * * *

ثانياً: الأسماء المعتلّة في ضوء التحليل الصوتي

١ – الاسم المنقوص:

الكلمات (ساعٍ، قاضٍ، رامٍ) أصولها (ساعي، قاضي، رامي): اتّحدت الحركتان؛ أعني الحركة التي هي بعد عين الكلمة والحركة التي بعد صوت العلّة وذلك بعد حذف الياء بفعل الانزلاق بينهما؛ فنشأ عن ذلك مقطع مغرق في الطول (مديد) (ص + م م + ص). وهذا المقطع مكروه في العربية – كما أشرنا غير مرة – وتلجأ العربية إلى التخلص منه متى تيسّر لها ذلك فلجأت إلى التخلّص منه بتقصير المصوّت الطويل (الحركة الطويلة) وجعله

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٨.

مصوّتاً قصيراً (حركة قصيرة) فصار شكل المقطع: (ص + م + ص) ويمكن توضيح ذلك صوتياً هكذا:

(س ـَـَ ع ـِ ي ـِ ن: saa/'i/yin)، (ق ـَـَ / ض ـِ / ي ـِ ن : qaa/di/yin)، (ر ـَـَ / م ـِ / ي ـِ ن : raa/mi/yin) --> س ـَـَ / ع ـِـِ ن: saa/'iin)، (ق ـَـَ / ض ـِـِ ن: qaa / diin)، (ر ـَـَ / م ـِـِ ن : raa / miin) --> (س ـَ / ع ـِ ن: saa/'in)، (ق ـَـَ / ض ـِ ن: qaa/din)، (ر ـَـَ م ـِ ن: raa/min).

وعند تثنية المنقوص تلتقي حركتان طويلتان؛ الأولى الكسرة الطويلة التي تمثل ياء المدّ والثانية الفتحة الطويلة التي هي ألف المثنّى، فتتحوّل الكسرة الطويلة إلى قصيرة ويتمّ الانزلاق من الكسرة (i) إلى الفتحة (a) لتتشكل الياء، كما في نحو (القاضي) في التحليل الصوتي التالي:

(al q a a d ii: al q a a ii + a a n i--> a l q a a d ii + a a n i -> al q a a d iy a a ni).

وعند جمعه بالواو والنون أو بالياء والنون تلتقي حركتان طويلتان؛ حركة آخر الاسم المنقوص (ii) التي هي المدّ وحركة واو الجمع أو يائه، وتظهر نقلة من الياء إلى الواو أو الياء؛ وذلك مرفوض في العربية لثقله، مما يجعل التغيير الصوتي حتماً، كما يتضح من التحليل التالي: حذفت الكسرة الطويلة:

(al q aa d ii : al q aa d ii + u u n a --> al q aa d uu n a).

وفي حالتي النصب والجر تحذف ياء الكلمة، كما في التحليل التالي:

(al q a a d ii + ii n a --> al q a a d ii n a).

فالتغيّر الصوتي هنا يسير وهو مجرّد حذف كسرة المفرد الطويلة (ii) التي تمثل ياء المدّ لمنع تكرار حركتين ضيقتين متقدّمتين، إذ إنّ هذا التكرار صعب مكروه.

وعند جمع المنقوص بالألف والتاء تصادفنا كسرة طويلة بعد إرجاع الاسم إلى مفرده المذكّر يليها فتحة طويلة؛ فتحذف نصف الكسرة بحيث يصير الانزلاق ياء تحلّ محلّ الكسرة الطويلة هكذا:

(alqa a d ii: al q a a d ii + a a t--> al q a a d i (I) + a a t--> al q a a di y a a t).

٢- الاسم المقصور:

ويحمل على الاسم المنقوص الاسمُ المقصور في حالة كونه نكرة غير مضافة - رفعاً ونصباً وجراً - كما في نحو قولنا: هذا فتًى، ورأيت فتًى، ومررت بفتًى. فالأصل في فتًى: فتان (ف ـَ / ت ـَ ـَ ن) (fa / taan) في حالات الإعراب جميعاً - لأنّ المقطع الثاني من هذا الأصل قد قصرت ألفه بحذف إحدى فتحتيه - أي بتقصير مصوّته الطويل - فصار مقطعه الثاني طويلاً بعد إذ كان مفرقاً في الطول (ت ـَ ن) (tan) نسمعه في قولنا (فتًى) (f a / t an).

وعند تثنية المقصور تلتقي حركتان طويلتان؛ حركة آخره وحركة ألف التثنية، كما يظهر في كلمة (عصا) في الكتابة الصوتية التالية:

(a s a (a) + a a n i --> a s a w a (u) + a a n i --> a s a w a a n i).

فقد تحوّلت الفتحة الثانية في (عصا) إلى ضمّة وقعت بعدها فتحة طويلة (هي علامة الإعراب) فتشكّلت الواو بفعل الانزلاق من الضمة (u) إلى الفتحة الطويلة (aa) وفي (فتى):

(f a t a (a) + a a n i --> f a + t a (i) +a a n i --> f a t a y a a n i).

فقد تحولت الفتحة الثانية إلى كسرة (i) وقعت بعدها فتحة طويلة (a a) فتشكلت بفعل الانزلاق (i + a) ياء (y).

وعند جمعه لابدّ من حدوث تغيّر صوتي نتيجة التقاء الحركتين

الطويلتين، فكلمة مثل مُصْطفى ـــ> مُصْطَفَون بالتحليل التالي:

(mustafaa+uuna--> mustafa+una-->mustafawna).

ومثل ذلك كلمة (مرتضى):

(murtadaa+uuna-> murtada+una murtadawna).

حيث حذفت حركة قصيرة من كلّ حركة طويلة، فتحولتا إلى حركتين قصيرتين ثم حدث انزلاق بينهما شكّل واواً في حالة الرفع وياء في حالتي النصب والجر.

وعند جمعه بألف وتاء مزيدتين يحدث تغيّر صوتي وهو أن الفتحة الثانية من الألف الأولى تتحوّل إلى ضمّة فينتج عنه انزلاق تتشكّل به واو هي الصوت الانزلاقي فتصحّ الكلمة، كما يمثّل التحليل التالي:

('asaa : 'asa(a)+aat----->'asau+aat----->'asawaat).

٣- أسماء معتلة علة إعلالها المماثلة:

أثبت التحليل الصوتي الحديث انّ الإعلال قد يكون سببه الباعث عليه والداعي له هو المماثلة، وقد تكون هذه المماثلة بين العلل وأشباهها؛ ويحدث هذا في نحو: ميزان وميعاد وموقن وموسر؛ وأصلها: موزان وموعاد ومُيقن ومُيسر: تحوّلت الواو في الكلمتين الأوليين – وهي شبه علّة – إلى ياء – وهي شبه علّة أيضاً – وذلك مماثلة لكسرة سابقة فصارت مِيْزان، مِيْعاد، ثمَ تحوّلت شبه العلّة الياء إلى مصوّت طويل بعد إدغامها في المصوّت القصير قبلها فصارت ميزان، ميقات. وكذلك الشأن في الكلمتين الأخريين؛ حيث تتحوّل الياء الموجودة في أصلهما: مُيقن و مُيسر -وهي شبه علّة -إلى واو – وهي شبه علّة أيضاً – مماثلةً لضمة سابقة فتصير: مُوْقن ومُوْسر، ثم تتحوّل شبه العلّة –

وهي نصف صامت (semi - consonant) إلى مصوّت طويل (vowel- long) بعد إدغام الواو المذكورة في المصوّت القصير السابق عليها فتصير: موقن وموسر. ويمكننا صياغة هذا في القاعدة التالية: شبه العلّة تصبح امامية، أي ياء، إذا وقعت بين علّة مرتفعة امامية، أي كسرة، وصامت. وتصبح خلفية، أي واواً، إذا وقعت بين علّة مرتفعة خلفية، أي ضمة، وصامت. ويمكن إيضاح هذه القاعدة بتطبيقها على الكلمات السابقة، وذلك على النحو التالي:

(م ِ و ز َ َ َ ن : (mlw / z a a n) ـ> (م ِ ي ز َ َ َ ن:) m i y / z a a n --> (م ِ ِ ز َ َ َ ن : m i i / z a a n)، و(م ِ و ق َ َ َ ت : m i w / q a a t) --> (م ِ ي ق َ َ َ ت : m i y / q a a t) --> (م ِ ِ ق َ َ َ ت : m i i / q a a t).

وكذلك يطبق القانون نفسه على الكلمتين (موقن، موسر):

(م ُ ي ق ِ ن: m u y / q i n)، و(م ُ ي س ِ ر :m u y / s i r) ـ> (م ُ و ق ِ ن: m u w / q i n)، (م ُ و س ِ ر: m u w / s i r) ـ> (م ُ ُ / ق ِ ن: m u u / q i n)، (م ُ ُ / س ِ ر: m u u / s i r)[1].

وتوضيح هذه القاعدة أنّ الأصل مِوْزان (m i w z a a n) بواو (w) جاءت

---

(١) يرى القدماء أنّ الواو إذا وقعت ساكنة مفردة في غير جمع تقلب واواً كما في نحو مُوقِن– وأصلها مُيْقِن – ومُوسر – وأصلها مُيْسِر– ويرى د. عبد الصبور أنّ ذلك القلب راجع لسبب صوتي وهو تتابع الضمة والياء ونظراً لثقل هذا التتابع فقد تخلص الناطق العربي منه بإسقاط العنصر الثاني وإطالة العنصر الأول:

m i u-q i m --< m u u q i n كما أنّ m i-u z a a n <-- m i i z a a n فالتبادل على هذه الأمثلة بين الحركات لا بين أصوات العلة. ينظر: المنهج الصوتي، ص ٩١.

من الانتقال المفترض من الكسرة والضمة (m i - u)؛ تقلب الضمة المفترضة في الأصل إلى كسرة (i) فتصير الكلمة (ميزان) (m ii z a a n) بكسرة طويلة عبارة عن كسرتين، وفي هذا تكلف واضح.

ويطبّق القانون نفسه على الكلمات التالية: كيّ، طيّ، ليّ، شيّ؛ حيث تتحوّل الواو فيها إلى ياء لمماثلة الياء بعدها، ونوضّح ذلك بتحليل كلمة من هذه الكلمات ولتكن كلمة (كيّ): (كـَ و ي:k a w y) --> (كـَ ي ي:k a y y) وهذه القاعدة شبيهة بقول الصرفيين العرب: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وأولاهما ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى. وتعدّ المماثلة هنا من النوع الرجعي (regressive).

وأما كلمة (أيّام) ونحوها فالتأثّر فيها من النوع التقدّمي (progressive)؛ ذلك أنّ الواو وقعت ثانية بعد الياء وتحوّلت إلى واو تحقيقاً للمماثلة كذلك، ولو كان التأثّر من النوع الآخر لوجب أن تكون على هذه الصيغة (أوّام)(١).

ويرى بعضهم أنّ القول بقلب الواو ياء في نحو (ميزان) ليس إلا وهماً جسّدته الكتابة العربية في هذه الكلمة ونحوها كميعاد وميقات وميلاد، لأنّ ما حدث إنما هو سقوط عنصر الضمة والتعويض عنه بالكسرة القصيرة لتكون مع الكسرة السابقة كسرة طويلة بعد الميم، لأن العربية تكره تتابع الكسرة والضمة فصارت القاعدة الصوتية في هذا التغيير: قلبت الضمة كسرة تخلصًا من الصعوبة ونزوعًا إلى الانسجام(٢).

---

(١) ينظر د. داود عبده: ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية، ص١١١.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٨٩.

٤ - أسماء معتلة علة إعلالها الهروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيّتها :

يعدّ الهروب من ثلاثية الحركة تفسيراً صوتياً يغنينا عن ثلاث قواعد صرفية قديمة في هذه الكلمات ونحوها : رَضِيَ وأكسية وانقياد وصيام وقيام، وديار وحياض؛ فالكلمتان الأوليان (رضي – اكسية) يرى القدماء أنّ علّة قلب الواو ياء فيهما وقوع الواو متطرّفة بعد كسرة في الأولى – وأصلها رَضِوَ – ووقوعها قبل تاء التأنيث بعد كسرة في الكلمة الثانية أكسية – وأصلها : أكْسِوَة – والعلّة الثانية تتمثل في الكلمات (صيام – قيام – انقياد)؛ حيث يرى القدماء أنّ علّة القلب وقوع الواو عيناً لمصدر فعل أعلّت فيه وقبلها كسرة وبعدها ألف، وأصلها (صِوَام – قوام – انقواد) . والعلة الثالثة عندهم تتمثل في الكلمتين (ديار – حياض) جمع (دار – حوض) وهي وقوع الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وأصلها (دوار – حواض) .

ولكن التحليل الصوتي الحديث يرى أن السبب الصوتي لقلب الواو ياء في الكلمات المذكورة وما أشبهها يكمن في العدول من تتابع ثلاث حركات هي الكسرة والضمة والفتحة (i + u + a) بإسقاط الضمة والاقتصار على الكسرة والفتحة نظراً لصعوبة الضمة بعد الكسرة أولاً، ولأنّ الحركة المزدوجة أيسر نطقاً ثانياً(١) .

والواقع أن القول بوجود ثلاث حركات متتابعة في أصل هذه الصيغ قول غير مقنع؛ فالقول بأنّ الأصل في نحو (رَضِيَ) مثلاً (رَضِوَ) التي أصلها (r a d i - u - a) بثلاث حركات هي الكسرة (i) والضمة (u) والفتحة (a) وجاءت الواو نتيجة الانزلاق من الكسرة إلى الفتحة قبل حذف الضمة ثم

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٨٩ .

عند حذف الضمة اتصلت الكسرة بالفتحة فنشأت الياء نتيجة الانتقال بينهما أو الانزلاق – قول فيه تعسّف وتوهّم وأيسر منه تفسير القدماء.

ويرى المحدثون كذلك أنّ سبب قلب الواو ياء في الكلمات (سيّد، ميت، طيّ، ليّ) وأصلها (سَيْود – مَيْوِت – طوْي – لوْي) يكمن في تتابع المزدوجات (s a - i + u + i d) لأنّه يؤدي إلى صعوبة النطق وما أشبهه، فتخلّصت اللغة من هذه الصعوبة بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، فقلبت الواو ياء(١).

ويفسّر التغيير الحادث في نحو (أعْطَيْتُ – زكّيْتُ) و (دنيا) و (مَرْضِيّ) و (عصِيّ – دُلِيّ) و (صُيّم – نُيّم) وهو قلب الواو ياء تفسيراً صوتياً أساسه التخفيف. فالياء أيسر نطقاً من الواو وبخاصة إذا كانت في نهاية الكلمة بالإضافة إلى أنّ النطق بالياء نطق حضري كالنطق بالكسرة بخلاف النطق البدويّ الذي يؤثر الواو والضمة ويستدلّ على ذلك بوجود روايتين لنحو (صُوَّام وصُيَّام، وقُوَّام: وقيَّام، ونوّام)؛ ورواية الواو بدوية ورواية الياء حضرية، والبدوي يؤثر الصعب والحضري يميل إلى الخفة والسهولة في النطق(٢).

٥- القول في تفسير التغير الحادث في نحو (مَقام، مُقيم، إقامة، استقامة، مَصُوم، مبيع:

الكلمتان (مقام، مُقيم). أصلهما (مَقْوَم، مُقْيِم): اجتمعت الواو والفتحة في أولاهما والياء والكسرة في الثانية – والحركة التي هي الفتحة والكسرة قصيرة – فحذفت الواو والياء فيهما فقصرت الكلمتان، فعوّض عن

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٨٩–١٩٠.

(٢) السابق، ص١٩٠.

ذلك بتطويلهما، فاستقامت الكلمتان وصارت كلّ منهما ثلاثية المقاطع، كما يتضح من التحليل الصوتي التالي:

(m a q w a m --> m a q (w) a m --> m a q a a m).

(m u q y i m --> m u q (y) i m --> m u q iim).

وأمّا الكلمتان (إقامة، استقامة) فلم يحدث فيهما سوى حذف الواو، ثمّ زيادة التاء في آخرها تمييزاً للفعل عن الاسم، ويمكننا توضيح ذلك بالتحليل التالي:

('iq w a a m --> 'iq (w) a a m --> 'iq a a m a (t)).

(' is t i q w a a m --> ' is t iq (w) a a m --> ' is t iq a a m a (t).

وهذا ما يحدث في اسم المفعول من الأجوف اليائي:

(m a s w u u m --> m a s (w) u u m --> m a a s u u m).

ولكنّ اليائي تحذف ياؤه ثمّ تطوّل الكسرة لتستقيم الكلمة بدلاً من الضمّة الطويلة:

(m a b u u' --> m a b (y) u u') --> m a b y (u u) ' --> m a b ii').

وهذا يعني أنّ المحذوف هو عين (مفعول) لا واوه _كما يرى بعضهم[١].

٦- القول في تفسير التغيُّر الحادث في (بويع ووري):

يقرر الصرفيون أنّ الألف تقلب واواً في مسألة واحدة هي أن يضمّ ما قبلها مثل (بُويع، وُوري) عند بناء: (بايع - وارى) للمفعول. والقول بأن الألف ضمّ ما قبلها فقلبت واواً قول غير سديد، لأن الألف في نحو (بايع - وارى)

(١) ينظر: الصرف وعلم الأصوات، ص١٦٩.

حركة طويلة، وهي تساوي فتحتين كما يتضح من الكتابة الرمزية التالية:

(ضَ ـَ ـَ رَ ـَ بَ ـَ) و (بَ ـَ ـَ يَ ـَ عَ ـَ) و(وَ ـَ ـَ رَ ـَ ـَ) ـــــ<

(d a a / r a / b a - b a a / y a / ' a - w a a / r a a).

والواو في الصيغة الجديدة ضمة طويلة (uu) تساوي ضمتين،وتحليلها هكذا:

(بـ ـُ ـُ يِ ـِ عَ ـَ) و(وـ ـُ ـُ رِ ـِ يَ ـَ) ---<(b u u / y i ' a) و(w u u r i y a)

ويقال في التحليل الصوتي هاهنا: قلبت الفتحة الطويلة إلى ضمة طويلة للبناء للمفعول؛ وهو من باب استعمال الحركات في وظائف نحوية[1].

الهمز في باب (رسائل، صحائف، عجائز) في ضوء التحليل الصوتي

يرى سيبويه وشيخه الخليل أنّ الألف والياء والواو في مفرداتها لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حال وقد وقعت بعد ألف لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرّك وقد تدخله الحركة في مواضع فهمزت بعد الألف كما يهمز (سقاء وقضاء)، وكما يهمز (قائل) وأصله التحريك[2].

ويرى ابن جني أنّ أصل القلب هاهنا للألف وحملت الواو والياء عليها؛ لأنها أقعد في المدّ منهما، ويرى أن علّة القلب في (رسائل) وبابها أنها عندما جمعت على (فعائل) وقعت ألف الجمع ثالثة قبل ألف (رسالة) فالتقى ألفان وصورتهما (رسا ال) ولو حذفت أولاهما لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية لتغيّر بناء الجمع؛ لأن هذا الجمع لابدّ له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون كمفاعل، فلما

(١) ينظر: د. عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٩٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٦٧.

بطل الحذف بقي التحريك؛ ولم تحرك الأولى لأنهم لو حركوها لقلبت همزة وزالت دلالة الجمع فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر ليكون كعين (مفاعل)، فلما حركت انقلبت همزة فصارت رسائل(١).

ولكن علة القلب عند المحدثين مختلفة؛ إذ هي عند د. هنري فليش كراهة النطق بالصوامت الضعيفة – الواو والياء – مشكّلة بمصوّتات من جنسها؛ فلا تنطق الواو مع الضمة، ولا الياء مع الكسرة، كما لا تنطق الواو مع الكسرة أو بعض ما يغايرها(٢). وكذلك الأمر عند د. عبد الصبور؛ إذ إنّ الهروب من تتابع الحركات هو الذي أدّى إلى النبر، كما هو الشأن مع اسم الفاعل من الفعل الأجوف(٣).

وعدّ أحد الباحثين المعاصرين الهمز في نحو (رسائل) نوعاً من القياس الخاطئ وأن الأصل في هذا الخطأ يكون قد وقع في ما كان بالياء، كصحيفة، حيث جمعت على (صحايف) وسمعت من العرب الذين عرفوا بتسهيل الهمزة فظنّ الذين يحقّقون أنّ الياء تقابل الهمزة عندهم كما في (بير) فهمزوا ما كان مثل (صحايف) وقاسوا عليها ما كان جمعاً لنحو (عجوز) و(رسالة). ويحمل على هذا القياس الخاطئ أيضاً ما جاء من نحو (نبائف) و(أوائل)(٤).

وتتنوّع التغيّرات الصوتية في هذا الباب، فتشمل اختصار المقاطع المفتوحة فتسكن بعضها متى أمكن الإسكان، والتخلّص من توالي المقاطع

(١) ينظر المنصف: ١ / ٣٢٧.

(٢) ينظر: العربية الفصحى، ص٤٧.

(٣) ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٨٩.

(٤) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص٣٦٤.

القصيرة وتوالي الحركات وغير ذلك؛ فالكلمتان (سماء، بناء) مثلاً أصلهما (سماو – بناي)، والألف فيهما فتحة طويلة والواو والياء انزلاقيتان نشأتا من الانتقال من حركة إلى أخرى، والصوت الانزلاقي صامت معتل، أي ضعيف، ولذلك فقد مالت العربية إلى الاستغناء عن هذا الصوت الضعيف – بقدر الإمكان – وقلبه إلى همزة، فحلت هذه الهمزة محلَّ الصوتين فصارت الكلمتان (سماء – بناء).

وعلى ذلك فالهمزة وسيلة لتجنّب تتابع الحركات (الطويلة فالقصيرة أو العكس) وبالتالي فهي وسيلة لتنظيم المقاطع، وهذا التغيّر الحادث بين الواو والياء العلتين من ناحية والهمزة من ناحية أخرى يطلق عليه أحياناً (إبدال) ويطلق عليه في أحيان أخرى (قلب) أي إعلال، فهو يدرس في الإبدال حيناً وفي الإعلال حيناً(١).

ومثل هذا ما يحدث في (كساء)، إذ إنَّ الواو فيها وقعت بعد فتحة طويلة زائدة (كساو) وتشكّل الكلمة بحالتها هذه سلسلة من المصوّتات تعيق المقطع الصوتي وبنيته، وهي تثير مشكلة مقطعية تتابع الحركة الطويلة ثم الواو الانزلاقية (k i / s a a u --> k i / s a a')، لهذا تحوّل ضمة الواو الانزلاقية إلى همزة لتصحيح المقطع ونبره، بحيث يتحول المقطع إلى مقطع طويل ويزول منه تتابع الحركات.

---

(١) وقد أخذ د. أنيس على الصرفيين العرب القدامى أنهم لم يراعوا في تفسير قضايا الإعلال والإبدال النظرية الصوتية فلم يقدموا تفسيراً علمياً مقنعاً؛ يقول: «ومع أن الصرفيين يجمعون على أن الهمزة في كلمة (السماء) أصلية منقلبة عن واو فإنهم لا يفسّرون لنا السبب في قلب الواو هنا همزة تفسيراً علمياً مقنعاً له أساس من نظرية صوتية». الأصوات اللغوية، ص٩٩–١٠٠.

والكلمات (صائم، صحائف، نيائف) تشكّل بداية لمقطع جديد بحركة انزلاقية، أي بصامت معتلّ هو في حقيقته حركة أو نقلة حركية وهو يمثل ضعفاً يصحّح بالهمزة فينبر المقطع: (s a a ' i m , s a h a a 'if , n a y a a 'if) وأصلها s a a u im , s a h a a y if , n a y a a y if، فتخلصت العربية من تراكم الحركات بالهمزة(١).

وقد أنكر أحد الباحثين المعاصرين أن تكون الهمزة في نحو (بناء، وكساء، وحمراء) بدلاً من ياء أو واو أو ألف، وذهب إلى أنّ الذي حدث إنما هو إقفال لمقطع مفتوح بإحلال الهمزة محلّ صوت اللين لا على سبيل الإبدال بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة(٢).

وتفسير مذهبه صوتيّاً أنه لما كان الأصل في الوقف هو السكون فإن هذا معناه أن العربي يكره الوقف على مقطع مفتوح ولذا يعمد إلى إغلاقه بالهمز الذي هو وظيفة في النطق؛ وتوضيح ذلك في (كساو) مثلاً أن الألف والواو في نهايتها هما حركة مزدوجة – فتحة طويلة + ضمّة – ينشأ عن النطق بهما متصلين نصف حركة (semi - vowel) هي الواو (w)؛ فلما همز آخر اللفظ انشطر عنصراهما فضاع شطر – هو الضمة – وبقي شطر – هو الفتحة الطويلة – وكذلك بقية الأسماء المماثلة كسماء ودعاء وبناء وقضاء وظباء وحمراء وهلمّ جرًا(٣).

---

(١) ينظر: د. ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص١٥٧.

(٢) د. عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨١.

(٣) المصدر السابق.

وقد اعترض د. النعيمي على ما ذهب إليه د. عبد الصبور فقال: «وأحسب أنه من المبالغة أن يقال حينئذٍ إن الألف الممدودة كوّنت مع الواو الساكنة شبه صائت أو=

هذا وفي موضع آخر يصرّح صاحب هذا الرأي بأنّ القول بزيادة ألف في (حمراء) واجتماع ألفين لا داعي له، ويرى أن الذي حدث هو- بالإضافة إلى إقفال المقطع بالهمز – انّ الناطق شعر بضرورة تقوية النبر الطولي في الكلمة فقوّاه بنبر الهمزة(١).

وإذا ما انتقلنا إلى د.هنري فليش (Henry Flesh) رأيناه ينظر إلى الواو والياء في هذا الموضع في حالة الحركة لا في حالة الوقف-كما كان الشأن مع د. شاهين – ووجد أن الكلمة التي تنتهي بالواو تؤدّي في حالة الرفع إلى نطق الواو + الضمّة، وفي حالة الجرّ تؤدّي إلى نطق الواو مع الكسرة، والكلمة التي بالياء ستؤدّي في الجر إلى نطق الياء + الكسرة، وأشار إلى أن العربية تكره النطق بالصوامت الضعيفة التي هي الواو والياء مشكّلة بمصوّتات من جنسها؛ فلا تنطق الواو مع الضمة (wu)، ولا الياء مع الكسرة (yi) كما لا تنطق الواو مع الكسرة (wi)(٢).

= نصف حركة، بل الذي نراه أن الألف حينئذ صائت تام مستوفي وكذلك الواو. فنحن لم نبدأ نطق الألف ثم تحوّلنا فجأة نحو صوت الواو ليقال هما نصف حركة، ونظرته إلى الألف والواو أو الألف والياء في نهاية سماو وبناي على أنهما حركة مزدوجة فيه نظر أيضاً، إذ لو اختلسنا الألف واختلسنا الواو أو الياء حتى تقرب كلٌّ منهما من الضمّة أو الكسرة لكان قوله وارداً وتكون حينئذ من المزدوج أو كما عبّر عنه د. أنيس ود. السعران من الأصوات المركبة (Diphthongs) ومثّل له د. أنيس بالياء في (بيت، يسر) أما ونحن نمدّ الألف ونشبعها حتى تكون وحدها حركة طويلة مشبعة فلا أرى من الصواب أن نجعل مع الواو أو الياء من المركب المزدوج الذي يمثل نصف حركة «الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني»، ص٣٦٠.

(١) المصدر السابق، ص٨٧.

(٢) ينظر المصدر السابق، ص٤٦، ٢٠٤.

القول في تفسير همز عين فاعل:

يرى د. فليش أنّ صيغة (فاعل) من الأجوف الواوي تؤدّي إلى نطق الكسرة مع الواو، ومن الأجوف اليائي تؤدّي إلى نطق الكسرة مع الياء، وهما من الصور المكروهة عند العرب، فلذلك يصبح اسم الفاعل من (قاوِل) و(بايع) قائلاً وبائعاً. وذكر أن هذه الكراهة تفسّر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة(١).

وقد فسّره د. عبد الصبور تفسيراً صوتياً كذلك لكنه يختلف عن التفسير الذي قدّمه فليش؛ حيث يرى أن المشكلة تكمن في تتابع الحركات، فلذلك هرب الناطق من تتابع ثلاث حركات في الأول (q a a wi l) التي هي في الحقيقة (q a a - u -il) وكان نبره لأول المقطع الثاني وسيلة للتخفيف من ثقل تتابع الحركات وكذلك في الثاني بايع(٢).

ويلاحظ أن د. عبد الصبور قد فصل عنصري المزدوج أو المركّب الذي بدأ به المقطع الثاني، أعني المزدوج الممثّل من الواو مع الكسرة - ليصل إلى القول بالنبر لأول المقطع الثاني - كما ذكر د. النعيمي(٣)، وعندما تنبّه إلى ذهاب الواو من (قاول) والياء من (بايع) وحلول الهمزة محلّهما تساءل: أيمكن أن يكون هذا من باب إبدال الهمزة فيهما؟ وأجاب: «لا مانع في رأينا من حذف صوت ليقع آخر موقعه ولكن لا على سبيل الإبدال؛ لأنّ الإبدال بكافّة معانيه يتطلب قرابة صوتية هي هنا معدومة، بل على سبيل التعويض، مجرّد

---

(١) ينظر العربية الفصحى، ص٤٧.

(٢) القراءات القرآنية، ص٨٨.

(٣) ينظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص٣٦٢.

التعويض الموقعي الذي تقتضيه وظيفة الصوت في الدلالة أو غيرها»(١).

وقبل أن أختم بحثي هذا أودّ أن أشير إلى أنه قد تجتمع أكثر من قاعدة صوتية في تفسير بعض الصيغ المعتلة وفي هذه الحالة يجب علينا أن نرتبها ترتيباً ممهّداً (feeding order)(٢)، بمعنى أن هناك من بين القواعد ما يمهّد لتطبيق قاعدة أخرى وهذا ترتيب تسلسلي منطقي تفرضه طبيعة الأشياء، وسأضرب لذلك مثالاً الفعل (يقول) عند إسناده إلى نون النسوة فيصبح (يَقُلْنَ)، وهذا الفعل قد طبّقت عليه ثلاث قواعد الأولى مهّدت للثانية والثانية مهّدت للثالثة؛ فالقاعدة الأولى يمكن أن نطلق عليها قاعدة القلب المكاني بين العلة وشبه العلة – بين المصوّت القصير (الضمة) وشبهه (الواو)؛ كما يوضّحها التحليل التالي:

يَ – ق و – ُ ل ن – َ (yaqwulna) ---> يَ – ق – ُ و ل نَ (yaquwlna)

(١) القراءات القرآنية، ص ٨٨.

ويرى د. النعيمي أن القرابة الصوتية موجودة أيضاً بين الهمزة والواو والياء والألف ولكنها قرابة ذهنية؛ وفسّرها بقوله: «فقد ألف العربي التحوّل من الهمزة إلى الألف أو الواو أو الياء في تسهيل نحو بئر ومؤمن ورأس، وألف العربي الذي يحقّق الهمزة سماع صوت الواو والياء والألف في الموضع الذي يهمزه هو كما ألف الذي يسهل سماع الهمزة في مواضعهنّ، فتكوّن نوع من العلاقات الذهنية عند العربي بين الهمزة وهذه الأصوات سواء أكان ممن يَهمز أم ممن يسهّل، فلما تكوّنت عنده صورة لفظية مكروهة هي الواو المكسورة أو الياء المكسورة كان أمامه أن يأتي مكانها بحرف صامت؛ لأن الألف هاهنا يؤدّي إلى الحذف واختلال الصيغة وكان الصامت المرتبط في ذهنه بالواو والياء في حلول بعضها في موضع بعض هو الهمز فانتقل إليها» الدراسات اللهجية والصوتية، ص ٣٦٣.

(٢) ينظر: د. داود عبده: ترتيب تطبيق القواعد الصوتية على اللغة العربية، ص١٢٠.

حيث حدث قلب مكاني بين المصوّت القصير وشبهه في هذه القاعدة التي مهّدت للقاعدة الثانية التي تحوّلت فيها الواو شبه الصامتية إلى الضمة المصوّتية مماثلة للضمة السابقة كما في:

ى ـَ ق ـُ و ل ن ـَ (y a q u w l n a)---> ى ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ (y a q u u) l n a)

وقاعدة المماثلة هذه مهّدت لتطبيق قاعدة ثالثة وهي خاصة بتقصير المصوّت الطويل كما يتضح من التحليل التالي:

ى ـَ ق ـُ ـُ ل ن ـَ (y a q u u l n a)--> ىَ ـ ق ـُ ل ن ـَ (y a q u l n a)

وتوضح هذا بمثال آخر، الفعل (أقام) مسنداً إلى تاء الفاعل (تُ) طبقت قاعدتان صوتيتان أولاهما: حذف الواو، والثانية تقصير العلة الطويلة (الألف)، كما يتضح من التحليل التالي:

١ــ أ ـَ ق و ـَ م ت ـُ ('a q w a m t u) ---->أ ـَ ق ـَ ـَ م ت ـُ (a q a a m t u).

٢ــ أ ـَ ق ـَ ـَ م ت ـُ ('a q a (a) m t u) ----> أ ـَ ق ـَ م ت ـُ (a q a m t u).

وقد يكون تطبيق قاعدة يحول دون تطبيق قاعدة أخرى صالحة للتطبيق على مثاله، ومثال ذلك الفعل (ينام) فأصله ينوم (ى ـَ ن ـَ و ـَ م: y a n a w am) تطبق قاعدة حذف الواو الواقعة بين علّتين مثلين (مصوّتين قصيرين) فحال ذلك دون تطبيق قاعدة أخرى هي قاعدة حذف حركة فاء الفعل لأنها تصبح واقعة قبل علّة قصيرة أخرى. وتحليل ذلك:

(ى ـَ ن ـَ (و) ـَ م: y a n a (w) a m --> ى ـَ ن ـَ ـَ م: y a n a a m).

ولو طبقنا القاعدة الأخرى الخاصّة بحذف حركة فاء الفعل لأدّى ذلك إلى أن تكون على هذه الصورة التي تحول دون تطبيق القاعدة الأولى:

ى ـَ ن ـَ و ـَ م: y a n (a) w a m --> ى ـَ ن و ـَ م (y a n w a m).

ويحدث عكس هذا في نحو (يَوْجَل) وأصله : (يَوَجَل) ؛ فالذي يحدث هو حذف حركة الواو، حيث إنها لم تصبح واقعة بين علتين مثلين كما في توضيحنا التالي :

(ى ـَ و ـَ ج ـَ ل : (y a w a g a l) --> (ى ـَ و ج ـَ ل : (y a w g a l)

ولو طبقنا القاعدة الثانية وهي قاعدة تطويل المصْوت القصير لحال تطبيقها دون تطبيق القاعدة الأولى :

(ى ـَ (و) ـَ ج ـَ ل : y a (w) a g a l --> ى ـَ ـَ ج ـَ ل : (y a a g a l

مع ملاحظة أنه بصورته هذه (ياجل) قد ورد في إحدى لغات العرب .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين،والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد تمّ هذا الكتاب الذي كان خلاصة بحثين اثنين، أوّلهما عرض وتحليل ومناقشة لأحد مناهج الدرس اللغوي الحديث - وهو المنهج الوصفي - وحديث عن الوصفيين بعامة والعرب منهم بخاصة وبيان الدور الذي تلعبه اللسانيات الوصفية في تفسير قضايا الصرف العربي. والبحث الثاني محاولة تطبيقية في باب الإعلال تحدثنا فيها عن دور علم الأصوات في تفسير قضاياه من منظور وصفي، وقد عنونت للكتاب بـ (دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية).

وقد اقتضت طبيعة الكتاب أن يكون في ثلاثة أبواب تسبقها توطئة وتقفوها خاتمة، وذلك على النحو التالي:

في التوطئة تحدّثنا عن اللسانيات العامة: طبيعتها ونشأتها وتطوّرها. وفي الباب الأول تحدّثنا عن الاتجاه الوصفي: طبيعته ونشأته وتطوّره. وفيه فصلان، الفصل الأول تحدّثنا فيه عن اللسانيات الوصفية (طبيعتها - نشأتها - تطوّرها)، وفي الفصل الثاني تحدّثنا عن الوصفيين العرب وظهور المنهج الوصفي في العربية. وفي الباب الثاني تحدّثنا عن الدرس الصرفي من منظور وصفي. وفيه أربعة فصول؛ تحدّثنا في الفصل الأول عن طبيعة الدرس الصرفي الحديث، وفي الفصل الثاني تحدّثنا عن الصرف العربي في ميزان الوصفيين، وفي الفصل الثالث تحدّثنا عن أقسام الكلام العربي في ضوء المنهج الوصفي، وفي الفصل الرابع تحدّثنا عن الوصفيين وموقفهم من عدد من قضايا

الصرف العربي . وفي الباب الثالث تحدّثنا عن الصرف وعلم الأصوات من منظور وصفي؛ وفيه فصلان : الفصل الأول عن علاقة الدرس الصرفي بعلم الأصوات من وجهة نظر علماء اللسانيات الوصفية، وفي الفصل الثاني محاولة تطبيقية تبيّن دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية في ضوء المنهج الوصفي .

وقد أكّد الكتاب ضرورة الربط بين تراثنا اللغويّ العربي الخالد والدرس اللغوي الحديث مع ضرورة الإفادة من معطيات الدرس الحديث كما أفاد هو من معطيات تراثنا اللغوي عبر مراحله المختلفة، و كذلك ضرورة الإفادة من معطيات علم الأصوات في دراسة قضايا الصرف العربي، وأنّ دراسة الأصوات تعتبر القاعدة الأساسية للدراسات الصرفية والنحوية والمعجمية، وأكّد أيضاً أنّ تراثنا اللغوي العربي الخالد جدير بأن ينطلق منه أولاً ثمّ يقارن بين معطياته ومعطيات الدرس الحديث .

وأبرز الكتاب أمراً جديراً بالاهتمام وهو أنّ اهتمام الباحثين العرب في مجال الربط بين تراثنا اللغوي العربي والفكر اللغوي الحديث ما زال محدوداً جداً وهو بحاجة إلى مزيد من الاهتمام . وأبرز كذلك أن محاولات إفادة الدرس الصرفي العربي من معطيات علم الأصوات ما زالت في مجملها نظرية ولم تدخل بعدُ حيِّز التطبيق باستثناء بعض المحاولات الجادّة التي أشرنا إليها في موضعها من هذا الكتاب .

وقد أشار الكتاب إلى أنّ ثمة محاولات ظهرت في مطلع نهضتنا لمح فيها شيء من الوصفية بصورة أوضح من تلك الوصفية التي لُمِحَت في أعمال بعض علماء العربية القدامى؛ غير أنّها مع ذلك ظلّت وصفيّة عفويّة، وأشارت

كذلك إلى ظهور محاولات عربية في مصر وخارجها مهّدت لظهور المنهج الوصفي في العربية.

وقد تناول الكتاب عدداً من القضايا الصرفية التي برز الخلاف فيها واضحاً جليّاً بين علماء العربية القدامى وعلماء اللسانيات الوصفية الحديثة بهدف التعرّف على طبيعة التفكيرين وما بينهما من أوجه الاتفاق والاختلاف، وخلص إلى نتائج كثيرة من بينها:

- أنّ علم الصرف بحاجة ملحّة إلى معونة علم الأصوات في تفسير قضاياه، وعلى وجه خاصّ قضايا الإعلال والإبدال والهمز والتسهيل والمد والقصر والحذف والزيادة والإدغام والمماثلة والمخالفة وطلب الخفّة والتثنية والجمع... وهلمّ جرّا.
- أنّ الانتقادات التي يوجهها دعاة الوصفية للدرس الصرفي العربي لا تقلّل من قيمته ولا من الجهد الجبار الذي بذله الصرفيون العرب في دراساتهم التصريفية، وأنّ إجادة العلماء العرب في دراسة الصرف العربي لا تزال تستحوذ إعجاب اللغويين في مختلف بلدان العالم على اختلاف مشاربهم، كما أشار إلى ذلك بعض الباحثين الجادّين.
- أنّه – مع أنّ الوصفيين يرفضون التقسيم الثلاثي الذي درج عليه علماء العربية القدامى للكلمة ويستعيضون عنه بتقسيماتهم الجديدة التي أشرنا إليها في موضعها من الكتاب – إلا أنّ هذا التقسيم الثلاثي للقدماء قد انطلقت منه جميع الدراسات الحديثة على اختلافها وتشعبها ودارت حوله ولم تخرج عنه في مضمونها وجوهرها العام، غير أنّ محاولاتهم هنا تكمن في تفصيل المجمل كما أشرنا إلى ذلك في موضعه من الكتاب.

- من منهج الوصفيين في الميزان الصرفي أن توزن الكلمة على ما هي عليه في الواقع الاستعمالي دون افتراض أصل أو اللجوء إلى تقدير.
- ترفض اللسانيات الوصفية ما يراه العرب القدماء بشأن الأصل الاشتقاقي؛ فلا المصدر عندهم – كما يرى البصريون – هو الأصل ولا الفعل – كما يرى الكوفيون – وإنما أصل الاشتقاق عندهم المادة الثلاثية العارية عن كلّ معنى المتمثّلة في فاء الكلمة وعينها ولامها. وقيل إنّ علم اللغة الحديث متأثّر في نظرته هذه لأصل الاشتقاق بما ذهب إليه الأصوليون، وأنّ الأصولي محمد شريف الحائري (ت ١٢٤٥هـ) أستاذ الشيخ الأنصاري أوّل من اعتبر كلاً من المصدر والفعل مشتقاً كسائر المشتقات وأنّ المادة اللغوية هي أصل المشتقات جميعاً استناداً إلى ما كتبه تلميذه الشيخ إبراهيم القزويني في (ضوابط الأصول / ق ٦) وهو قوله: «إنّ المشتقّ قد يطلق على ما أخذ من شيء آخر بأن كان له مأخذ من الألفاظ. ويدخل فيه كلّ الأفعال والمشتقات بل والمصادر؛ فإنّ لها أيضاً مادة هي (ض ر ب) مثلاً بالترتيب، وهيئة هي فتح الأول وسكون الثاني. ولا ريب أنّ الأفعال والمشتقات ليس موادّها المصادر... بل مادة المشتقات هي مادة المصدر التي أشرنا إليها، فالمصدر أيضاً من المشتقات، والمادة لا توجد في الخارج إلا في ضمن واحدة من تلك الهيئات». ورأيُ الحائري هذا هو الذي شاع مؤخّراً بين عدد من الأصوليين المتأخرين كالآخوند والنائني والعراقي وغيرهم[1].

---

(١) ينظر بحثنا الموسوم بـ «مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوّره في كتب النحويين والأصوليين» ص ٤٣٢–٤٣٣.

- الذي يترجّح لديَّ فيما يتعلق بأصل المشتقات أن علم اللغة الحديث ومتأخري الأصوليين - المشار إليهم في الفقرة السابقة - قد نهلوا من منهل عذب فرات فيلسوف العربية أبي الفتح عثمان بن جني الذي يعدّ بحقّ رائداً لكثير من الدراسات اللغوية الحديثة والذي أفاد من آراء الخليل الفراهيدي ونبّه إلى فكرة الاشتقاق بمعناها العلمي في الباب الذي أسماه الاشتقاق الصغير في كتابه الخصائص (٢ / ١٣٤) حين قال: «كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه؛ كتركيب (س ل م) فإنّك تأخذ معنى السلامة في تصرّفه، نحو: سلم، يسلم، سالم، سلمان سلمى، السلامة... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوّلته»(١).

- في التحليل الصوتي فرّقنا بين نوعين من الواوات والياءات؛ أوّلهما الواوات والياءات المدّية التي هي بمثابة حركتين من جنسهما والتي أطلقنا عليهما «المصوّتات الطويلة» في نحو (يقول - يبيع - يسمو - يرمي). والنوع الثاني: الواوات والياءات غير المدّية التي تعدّ من الصوامت وتتشكلان بفعل الانزلاق بين مصوتين قصيرين في نحو (يَوم - ثَوب - واقف - واعد - بيت - عين - ياسر).

- الألف في التحليل الصرفصوتي ليست صامتاً (consonant) بحال من الأحوال؛ سواء كانت وسطاً كما في نحو (قال - باع) أو طرفاً كما في نحو (يسعى - يرضى - يخشى) بل مصوّت (vowel) طويل يعادل

---

(١) ينظر للمؤلّف: مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره في كتب النحويين والأصوليين، ص٣٢٧؛ ٤٣٣.

ضعف مصوِّته القصير (الفتحة) . وعلى ذلك فوزن : قال وباع (فال) لا (فعل)، ووزن : يسعى و يرضى (يفعى) لا (يفعل) . ولا أثر لوجود حركات قبل أصوات العلة المدية (الألف – الواو – الياء)؛ لأنّ هذه الثلاثة حركات طويلة وليست حروفاً،ويُرمز لها بالرموز التالية (aa- uu - ii).

– الهمزة في الدرس الحديث ليست من أصوات العلة المدّية ولكنها من الصوامت (consonants) ولا توجد علاقة بينها وبينها؛ فالهمزة صوت حنجري انفجاري مهموس، وأصوات المد أصوات انطلاقية مجهورة تخرج من منطقة الفم بعيداً عن الحنجرة والحلق واللهاة .

– ترفض اللسانيات الحديثة النظر إلى أصوات العلة المدّية (الألف – الواو – الياء) على أنّها صوامت (consonants) ولكنها تنظر إليها على أنها مصوِّتات (vowels) طويلة، وليس بينها وبين مصوِّتاتها القصيرة (الفتحة – الضمة – الكسرة) فرق إلا في طول المدة الزمنية . وقد أثبتنا أنها في نظرتها هذه متأثرة بما رآه أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) والشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن سينا (ت ٤٢٨هـ) . وأثبتنا أيضاً انّ الريادة في هذه القضية أيضاً لابن جني لا للعلم الحديث .

– أدرك ابن جني العديد من الأمور التي أدركها العلم الحديث بعده بنحو من ألف عام وخلص إلى نتائج باهرة حاسمة في كثير من القضايا التي فطن إليها العلم الحديث مؤخّراً والتي شهد لها فيها بالتفوق والريادة وفضل السبق؛ لذلك عكف كثير من علماء اللسانيات على دراسة آرائه ومؤلّفاته وتنبّه الكثيرون منهم إلى فضله وريادته فراحوا يبحثون في تلك المؤلفات بغية الوقوف على منجزاته التي كانت اللبنات الأساسية في صرح

اللسانيات الحديثة وبخاصة في مجالي الأصوات والتصريف، ومن تلك الآراء التي كان له فيها فضل السبق وتبناها العلم الحديث رؤيته بشأن الحركات القصيرة والطويلة وان القصيرة أبعاض للطويلة وأنّ الفرق بين النوعين لا يتجاوز كونه فرقاً في الكمية فحسب. وكذلك وصفه للحركات الطويلة وصفاً دقيقاً لم تخرج عنه الدراسات الحديثة في وصفها له.

- المصطلحان (صامت) و(مصوّت) استعملا عند بعض علماء العربية قبل أن يستعملهما العلم الحديث باكثر من الف عام؛ حيث استعملهما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه (الخصائص) ثم ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) في رسالته (أسباب حدوث الحروف) ثمّ شمس الدين ديكنقوز في (شرح مراح الأرواح).

أبرزت الدراسات الوصفية الحديثة أن للمقطع دوراً كبيراً في معالجة العديد من القضايا الصرفية في باب الإعلال، وتفسير كثير من التغييرات الصرفصوتية (morphophonemic changes) ولذلك فهم يرون انّ (قُل) جاءت على هذه الصورة منذ بداية الأمر ولم يكن من المستطاع أن ترد بالصورة الثانية (قول) في النطق الفعلي لسبب صوتي ظاهر يرتبط بخواصّ التركيب المقطعي في العربية الفصحى (ص + ح ح + ص) وهو تركيب ممتنع في العربية إلا في حالتين: حالة الوقف، وان تكون الحركة طويلة متلوّة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة، نحو (شابّة) و(دابّة) ويرون أن تقدير أصل مفترض – كما يرى علماء العربية مجرد افتراض لا يدعمه دليل ولا أساس له من الحقيقة. ويرون ضرورة أن يفسَّر مثل هذا تفسيراً صوتيّاً مقطعيّاً بالمنهج الوصفي كما هو الحال مع الفعل المضارع الأجوف

المجزوم . في حين أننا وجدنا علماءنا القدامى لم يهتموا بالمقطع ودراسته وبيان أثره في التحليل الصرفي .

– يرى الوصفيون من علماء اللسانيات الحديثة أن فعل الأمر نحو (اسع – ادع – ارم) مبني على حذف حركة قصيرة (مصوِّت قصير) وليس مبنياً على حذف حرف العلة – كما يرى علماء العربية القدامى – أي أنّه مبني على تقصير الحركة الطويلة (المصوّت الطويل)، ومثله الفعل المضارع المجزوم بحذف الحركة القصيرة (المصوّت القصير) في نحو : (لم يسع، لم يدع، لم يرم) .

« وبالله التوفيق »

المصادر والمراجع

أولاً - باللغة العربية

أنيس، د. إبراهيم:

- الأصوات اللغوية: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ط٥، ١٩٧٩م، وأخرى ١٩٩٥م.
- تطور البنية في الكلمات العربية: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٥٩م.
- جهود العلماء العرب في الدراسات الصوتية: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٥، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٢م.
- حروف تشبه الحركات: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٦، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٣م.
- اللغة بين القومية والعالمية: دار المعارف بمصر، د.ت.
- من أسرار اللغة: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٨٥م.
- وحي الأصوات في اللغة: مجلة المجمع القاهري، ج١٠، مطبعة التحرير، ١٩٥٨م.

إيلوار، رونالد:

- مدخل إلى اللسانيات: ترجمة د. بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

أيوب، د. عبد الرحمن:

- أصوات اللغة: مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط١، ١٩٦٣م.
- البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية دراسة وصفية وتاريخية: المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع٧، مج٢، ١٩٨٢م.
- محاضرات في اللغة: القسم الأول: مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦م.

بافضل، د. صباح عبد الله:

- الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق: الدار السعودية للنشر، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

باي، ماريو:

– أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط٨، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

بدرسن:

– علم اللغة في القرن التاسع عشر: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٣١م.

بدري، د.كمال إبراهيم:

– الزمن في النحو العربي، دار أمية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٤هـ.

برجشتراسر:

– التطور النحوي للغة العربية: محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية، ١٩٢٩م جمعها د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

بشر، د.كمال:

– الألف في اللغة العربية: مجلة مجمع اللغة العربية القاهري، ج٢٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

– دراسات في علم اللغة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

– علم اللغة العام – الأصوات: دار المعارف، ط ١٩٧٩م.

– مفهوم علم الصرف: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢٥، رمضان ١٣٨٩هـ/ نوفمبر ١٩٦٩م.

بكر، د.صلاح الدين مصطفى:

– النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ج١، د.ت.

البهنساوي، د. حسام:

– أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث: مكتبة الثقافة العربية القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

بياجيه، جان:

– البنيوية : ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبرى، بيروت، ١٩٨٢م.

تشومسكي، نعوم:

– البنى النحوية : ترجمة د.يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط١، ١٩٨٧م.

– مظاهر النظرية النحوية : ترجمة مرتضى جواد باقر، بغداد، ١٩٨٣م.

– المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها : ترجمة د. محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

الجزائري، نعمة الله:

– حاشية الجزائري على الفوائد الضيائية : طبع حجر، تبريز، ١٢٨٠هـ.

جمال الدين، د. مصطفى:

– البحث النحوي عند الأصوليين : منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق سلسلة دراسات (٢٢٨)، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

الجندي، د. علم الدين:

– التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٤٠، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ذو القعدة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ):

– التصريف الملوكي : دمشق، ١٣٩٠م.

– الخصائص : تحقيق الشيخ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.

– سر صناعة الإعراب : تحقيق د. حسن هنداوي : ط١، دار القلم دمشق، ١٩٨٥م.

– المنصف : تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة الحلبي، مصر، ١٩٥٤م/ ١٩٦٠م.

حجازي، د. محمود فهمي:

- اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة، ندوة اللسانيات واللغة العربية رقم٤، الجامعة التونسية، ١٩٧٨م.
- علم اللغة العربية: الناشر، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م.
- علم اللغة بين التراث والمناهج المعاصرة: دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥م.
- مدخل إلى علم اللغة: دار الثقافة بالقاهرة، ط٢، ١٩٧٨م.

حركات، د. مصطفى:

- الصوتيات والفونولوجيا: المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- اللسانيات العامة وقضايا العربية: المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

حسّان، د. تمام:

- إعادة وصف اللغة العربية ألسنيًا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، ١٩٨١م.
- تعليم النحو بين النظرية والتطبيق: مجلة المناهل، ع ٧، المغرب، ١٩٦م.
- الخلاصة النحوية: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م
- اللغة بين المعيارية والوصفية.
- اللغة العربية معناها ومبناها: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.
- مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية: مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ع٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مناهج البحث في اللغة: الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة الرسالة بالقاهرة ١٩٥٥م. وأخرى: الدار البيضاء، المغرب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م.

حسين، د. صلاح الدين:

– الدراسات اللغوية الحديثة وجذورها عند العرب: مجلة الفيصل، الرياض، ع ٥٩ س٥، ١٩٨٢م.

الحصري، ساطع:

– آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت، دار الملايين، ط١، ١٩٩٥م.

حلو، د. سلوى:

– أصوات العربية وحروفها، مكتبة راس، بيروت، ١٩٦٨م.

حماسة، د. محمد:

– ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٤٦، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ذو الحجة ١٤٠٠هـ/ نوفمبر ١٩٨٠م.

الحمزاوي، د. محمد رشاد:

– المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، ط٢، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٧م.

– مشاكل وضع المصطلحات اللغوية: ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ١٩٨١م.

الحمو، د. أحمد:

– محاولة ألسنية في الإعلال: مجلة عالم الفكر، م٢٠، ع٣، ديسمبر، ١٩٨٩م.

الحناش، د. محمد:

– البنيوية في اللسانيات، الحلقة الأولى، دار الرشاد الحديثة، ليبيا، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م

خرما، د. نايف:

– أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر ١٩٧٨م/ رمضان وشوال ١٣٩٨هـ.

خليل، د.حلمي:

– العربية وعلم اللغة البنيوي : دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

– الكلمة : دراسة لغوية معجمية : الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، ١٩٨٠م

الخوارزمي:

– مفاتيح العلوم، القاهرة، ١٣٤٢هـ.

الخولي، د. محمد علي:

– الأصوات اللغوية، دار الفلاح، الأردن، ١٩٩٠م.

– معجم الأصوات : الناشر دار الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

الدايل، د. عبد الله حمد:

– الوصف المشتق في القرآن الكريم، دراسة صرفية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

دك الباب، د. جعفر:

– الصوامت والصوائت في العربية : مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، م١٩، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

الدناع، د. محمد خليفة:

– دور الصرف في منهجي النحو والمعجم : منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩١م.

ديكنقوز، شمس الدين أحمد:

– شرح مرح الأرواح، طبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.

الراجحي، د. عبده:

– التطبيق الصرفي : دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

– النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

الرضي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ):

– شرح شافية ابن الحاجب : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

الرفاعي، بدر قاسم:

– الصوتيات عند ابن جني: مجلة التراث العربي، دمشق، ع١٥- ١٦، س٤، رجب / شوال ١٤٠٤هـ.

رمضان، د. محي الدين:

– في صوتيات العربية: مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، د. ت.

زكريا إبراهيم، دكتور:

– مشكلة البنية: دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت.

زكريا، د. ميشال:

– الألسنية، علم اللغة العام، المبادئ والأعلام، ط٢، ١٩٨٣م.

– بحوث ألسنية عربية، بيروت ١٩٩٢م.

– مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م.

الزين، د. عبد الفتاح:

– بين الأصالة والحداثة قسمات لغوية في مرآة الألسنية: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

الساقي، د. فاضل مصطفى:

– أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: الخانجي بالقاهرة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

سامسون، جفري:

– مدارس اللسانيات التسابق التطور: ترجمة د. محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٧هـ.

السعران، د. محمود:

– علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: دار الفكر العربي، بالقاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

سقال، د. ديزيره:

– الصرف وعلم الأصوات: دار الثقافة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

سوسير، مونغان فرديناند دي:

- دروس في الألسنية العامة: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ):

- الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د. ت.

ابن سينا، الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله (ت ٤٢٨هـ):

- رسالة في أسباب حدوث الحروف: تحقيق محمد حسان الطيان، ويحيى علم مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٣م.

شاهين، د. توفيق محمد:

أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

شاهين، د. عبد الصبور:

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث :دار العلم، القاهرة، ١٩٦٦م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

شريف، د. محمد أبو الفتوح - بالاشتراك مع د. عبد الرازق أبو زيد:

- بنية الكلمة بين العربية والإنجليزية، مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٧٧م.

صالح، عبد الرحمن الحاج:

- مدخل إلى علم اللسان الحديث، سلسلة مقالات في مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، العددان ١ -٢سنة ١٩٧١م،ع٤، ١٩٧٣، ١٩٧٤م.

طرزي، فؤاد:

- في سبيل تيسير العربية وتحديثها، بيروت، ١٩٧٣م.

طحان، د.ريمون:

- الألسنية العربية: دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٧٢م.

ظاظا، د. حسن توفيق:

- اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، د.ت.

العاني، سلمان حسن:

- التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٩٨٣م.

عباينة، د. جعفر نايف:

- البناء الصرفي للغتين العربية والسواحلية، دراسة تقابلية: الجامعة الأردنية قسم اللغة العربية مجلة الدراسات اللغوية م٤، ع١، ذو القعدة ١٤٠٥هـ أغسطس ١٩٨٥م.

عبد التواب، د. رمضان:

- لحن العامة والتطور اللغوي: ط١، مصر، ١٩٦٧م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

عبد الجواد، حسن شقير:

- نحو مدخل علمي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة: المجلة العربية للدراسات اللغوية بجامعة اليرموك – الأردن، م٥، ع١، ذو القعدة ١٤٠٦هـ/ اغسطس ١٩٨٦م.

عبد الرحمن، عبد الكريم مجاهد:

- الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني: مجلة الفكر العربي، ع٢٦– مارس ١٩٨٢م.

عبد المقصود، د. عبد المقصود محمد:

- مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره في كتب النحويين والأصوليين: عالم الكتب، دار ثقيف للنشر والتأليف، الرياض، المجلد الثالث والعشرون، العددان الخامس والسادس، الربيعان – الجماديان ١٤٢٣هـ.

عبده، د داود:

- ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية : المجلة العربية للدراسات اللغوية السنة الأولى العدد الأول فبراير، أغسطس ١٩٩٨م.
- الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر: المجلة العربية للعلوم الإنسانية تصدر عن جامعة الكويت،ع٩، مج٣، ١٩٨٣م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ):

- الممتع في التصريف : تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، د.ت.

عمر، د. أحمد مختار:

- البحث اللغوي عند العرب : عالم الكتب بالقاهرة، ط٢، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
دراسة الصوت اللغوي: عالم الكتب، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية : عالم الفكر، م٢٠ ع٣، الكويت، ١٩٨٩م.

عمر، محمد صالح:

- العربية وثورة المناهج الحديثة، تونس، ١٩٨٦م.

عواد، د. محمد:

- اللسانيات المقارنة وتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها : مركز اللغات، جامعة اليرموك، الأردن، المجلة العربية للدراسات اللغوية، م٣، ع ٢ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ/ فبراير ١٩٨٥م.

عون، د. حسن:

- قضية النحو والنحاة : المجلة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ع١٥٨، ١٩٧٠م.

عياشي، د. منذر:

- اللسانية ومنهج التفكير عند العرب : مجلة الدارة الرياض،ع٤، س١٢ رجب ١٤٠٧هـ/ مارس ١٩٨٧م.

أبو الفرج، د. محمد أحمد:

– المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط/ ١، ١٩٦٦م.

– مقدمة لدراسة فقه اللغة: دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.

فليش، د. هنري روبرت:

– التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني: تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، ج٢٣، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

– العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد: تعريب د. عبد الصبور شاهين، دار الشروق، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

فندريس، جوزيف:

– اللغة: تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، القاهرة ١٩٥٠م

الفهري، عبد القادر الفاسي:

– المصطلح اللساني، الملتقى الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، ع (٦) ١٩٨٦م.

قدور، د. أحمد محمد:

– أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

– مبادئ اللسانيات: دار الفكر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.

قدوري، د. غانم:

– الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مطبعة الخلود، بغداد، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

– المصوّتات عند علماء العربية، مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد، ع٥، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

القزويني، السيد إبراهيم:

– ضوابط الأصول: طبع حجر بإيران، سنه ١٢٧٥هـ.

الكاروري، د. عبد المنعم محمد الحسن:

– المورفولوجيا بين النحو والتصريف: المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد الثاني، العدد الأول، شوال ١٤٠٣هـ/ أغسطس ١٩٨٣م.

كانتينو، جان:

– دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، نشر مركز الدراسات بتونس، ١٩٦٦م.

كريستيل، دافيد:

– التعريف بعلم اللغة، ترجمة د. حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب فرع الإسكندرية ط١، ١٩٧٩م.

اللسانيات:

– مجلة اللسان البشري: ع ٦، الجزائر ١٩٨٢م.

ليونز، جون:

– نظرية تشومسكي اللغوية: ترجمة د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥م.

مارتينيه، أندريه:

– مبادئ ألسنية عامة: ترجمة ريمون رزق الله، دار الحداثة والنشر، بيروت، لبنان، د. ت.

– مبادئ اللسانيات العامة: ترجمة د. أحمد الحمو، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ماريوباي:

– أسس علم اللغة: ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة ط٨، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

– لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطورها: ترجمة د. صلاح العربي الناشر قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، نوفمبر ١٩٧٠م.

مالبرج، برتيل:

– الصوتيات، ترجمة د. محمد حلمي خليل: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ١٩٨٥م.

مايية، أنطوان:

– علم اللسان: ترجمة د. محمد مندور، نشر مع مقال منهج البحث في الأدب واللغة للانسون في كتاب النقد المنهجي عند العرب، دار النهضة، القاهرة، د.ت.

المخزومي، د. مهدي:

– في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م.

المسدي، د. عبد السلام:

– التفكير اللساني في الحضارة العربية: الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨١م.

– قاموس اللسانيات، الدار العربي للكتاب، ١٩٨٤م.

– مراجع اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، مارس ١٩٨٩م

مصلوح، د. سعد:

– دراسة نقدية لكتاب المنهج الصوتي للبنية العربية د. عبد الصبور شاهين: مجلة الدراسات اللغوية، م٢، ع٢، ١٩٨٤م.

المطلبي، د. مالك يوسف:

– الزمن واللغة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٨٦م.

مطلوب، د. أحمد:

– بحوث لغوية: دار الفكر للنشر، عمان، ط١، ١٩٨٧م.

معهد الإنماء العربي:

– مجلة الفكر العربي، عدد خاص عن الألسنية، بيروت ١٩٧٩م.

أبو المكارم، د. علي:

- أصول التفكير النحوي: منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- تقويم الفكر النحوي: دار الثقافة، بيروت.

المهيري، عبد القادر:

- رأي في بنية الكلمة العربية: مجلة الموقف الأدبي يصدرها اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ع ١٣٥، ١٣٦، يوليو، اغسطس ١٩٨٢م.

الموسى، د. نهاد:

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٠م.

الموسوي، د. مناف مهدي محمد:

- علم الأصوات اللغوية: عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

مونان، جورج:

- مفاتيح الألسنية: تعريب الطيب البكوش، تونس، ١٩٨١م.

موور وكارلنغ، تيرنس موور وكريستين كارلنغ:

- فهم اللغة - نحو علم لغة لما بعد مرحلة شومسكي: ترجمة د.حامد حسين الحجاج، مراجعة د. سلمان داود الواسطي، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٨م.

ناصر حسين (دكتور):

- الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة: المطبعة التعاونية، دمشق، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- قضايا نحوية وصرفية: المطبعة التعاونية بدمشق، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

النجار، د. لطيفة إبراهيم:

- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها، دار البشير، الأردن، عمان، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

نخبة من اللغويين العرب:

– معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

النعيمي، د. حسام سعيد:

- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م.

- الكتابة الصوتية: مجلة المورد العراقية، بغداد، م (١٦)، ع١، ١٩٨٧.

نور الدين، د. عصام:

– علم الأصوات اللغوية (الفونيتيكا): دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

– علم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا): دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

الوعر، د. مازن:

– الصوتيات العربية من خلال نموذج لغوي واحد، مجلة الثقافة العربية، ع ٤، السنة الثانية، نيسان ١٩٧٥.

يحيى أحمد:

– الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: عالم الفكر، ديسمبر ١٩٨٩م.

ثانياً - باللغة الأجنبية

* Crystal, David: Linguistics penguim Book London, 1974.

* D. JONES, An outline of English Phonetics, Cambridge, 1947 .